محاكمة الضمير الوطني

دكتور محمد مندور



إعداد وتقديم

دكتور طارق مندور



مُحاكمةُ الضَّمِيرِ الوطنيّ

مندور ، طارق

محاكمة الضمير الوطنى محمد مندور / إعداد طارق مندور . ـ القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٩ .

٤٠٠ ص ؛ ... سم .

تدمك ٥ ٠٠٧ ٤٢١ ٩٧٧ ٩٧٨

١ ـ مصر ـ تاريخ ـ العصر الحديث ـ ثورة ١٩١٩ .

٢ ـ المجاهدون المصريون .

٣ ـ مندور ، محمد عبد الحميد موسى.

(أ) العنوان .

رقم الإيداع بدار الكتب ١٦١٣٦ / ٢٠٠٩

I. S. B. N 978 - 977 - 421 - 007 - 5

ديوى ٩٦٢,٠٤٨

مُحَاكمة الضَمِير الوطني

محمّد مندور

إعداد

دكتور طارق مندور



الإخراج الفنى والرسوم: **د. محمد عبد العال**

جرافيك الغلاف: **مرفت النحاس**



تقديم

محمد صبى فى الحادية عشرة من عمره من تلاميذ مدرسة "**الألفى الابتدائية**" فى منيا القمح بمحافظة **الشرقية**. خرج من المدرسة بعدما نال ما نال من قسوة المدرسين ومحاباتهم لأبناء أسرة الباشا مهما بلغت أخطاؤهم؛ وذهب الصبى ليحضر حماره من "الوكالة" ليعود أدراجه إلى قريته التى تبعد سبعة كيلومترات متشوقًا لطاجن الأرز المعمر الذى يرقد فى عمق الفرن كما اعتاد أن يجده كل خميس بالاتفاق مع أمه "زُهرة". وما أن امتطى حماره وسار به إلى جسر "**بحر مويس**" أمام مركز الشرطة، حالمًا بالطاجن، حتى سمع صخبًا وهتافًا صادرًا عن مظاهرة ضخمة من الفلاحين والأفندية يهتفون على قلب رجل واحد بسقوط الإنجليز المحتلين وبحياة مصر حرة مستقلة، مطالبين بالجلاء التام والإفراج عن زعيم الأمة سعد زغلول. ويقود المظاهرة محمولاً على الأعناق رجل قوى جهورى الصوت متقد الحماس يهتف بحرارة. عرف الصبى من الحاضرين أن هذا الرجل اسمه "**البيطار**" ويعمل حدادًا يصنع حدوات الخيل.

بدت المظاهرة عظيمة فى نظر الصبى حتى إنه بدأ يردد "لنفسه" بصوت خفيض ما يقوله البيطار. وفجأة فتح باب المركز وخرج منه اثنا عشر جنديًا إنجليزيًا بوجوه حمراء واتخذوا الجدار ساترًا لظهورهم. ويحكى الدكتور مندور قائلاً فى حديثه مع الأستاذ فؤاد دوارة: "ونصبوا مدافعهم الرشاشة واستقبلوا

المتظاهرين بسيل من الرصاص راح ضحيته ما يقرب من ١٥٠ شهيدًا فى طليعتهم البيطار. وقد رأيته وهو يجرى وقد استقرت الرصاصات فى جسده ليلقى بنفسه فى بحر مويس لتبرد النار التى أحرقت جسده وصنع كثير من المصابين مثل صنيعه. وعلمت ـ بعد ذلك ـ أن تيار بحر مويس حمل بعض الجثث حتى وصل بها إلى القناطر التسع فى الزقازيق".

وظل أهل المركز وقراه يتحدثون عن هذه المجزرة مدة طويلة. وأذكر أن أهل قريتنا قرروا أن يخرجوا جميعًا بفؤوسهم لتدمير سكة حديد الحكومة التى تحمل القوات البريطانية إلى جميع أنحاء البلاد لقمع الثورة، غير أن رسولاً من قبل محمد عثمان باشا أباظة جاءهم من بلدة الريعماية يخبرهم أن الباشا لا يوافق على خروجهم لتحطيم السكة الحديدية ويحذرهم من مغبة هذا العمل، وكم كان غيظى عندما رأيت رجال القرية يستمعون لهذه النصيحة.

كان هذا اليوم الدامى من أيام ثورة ١٩١٩ يومًا تبلور فيه الوجدان الوطنى للطفل محمد عبد الحميد موسى مندور، وما أن التحق بمدرسة طنطا الثانوية حتى كان من زعماء الطلبة فى الإضرابات والمظاهرات ضد الإنجليز وحكومة زيور التى خلفت حكومة سعد زغلول إثر مقتل السردار حتى إنه فصل فترة غير قصيرة فى أواخر العام قبل امتحانات البكالوريا عام ١٩٢٥.

التحق الطالب محمد بكليتى الحقوق والآداب فى آن واحد وشارك فى كل المظاهرات الوطنية آنذاك حتى تخرج فيهما عامى ١٩٢٩ و١٩٣٠. وسافر فى بعثته إلى فرنسا، وهناك أثاره موقف فرنسا الرافض لإلغاء الامتيازات الأجنبية فى مصر، فأرسل بالمقال تلو المقال للصحف ينبه فيها الحكومة الفرنسية إلى ضرر هذا الموقف وعدالة طلب إلغاء الامتيازات. ورد عليه وكيل وزارة الخارجية فى سجال على صفحات الجرائد الفرنسية. وفى النهاية وافقت فرنسا على إلغاء الامتيازات، أى أنه طوال مدة دراسته فى البعثة لم ينقطع عن المشاركة فى الدفاع عن حقوق مصر ضد الاستعمار.

وعند عودته من فرنسا عام ١٩٣٩ اشتغل بالتدريس فى الجامعة حتى استقال منها عام ١٩٤٤ قرب نهاية الحرب العالمية الثانية، وانضم إلى أسرة تحرير جريدة المصرى الناطقة باسم حزب **الوفد** "الحزب المعبر عن الشعب فى ذلك الوقت".

وفى جريدة المصرى وبعد ثلاثة شهور فقط اختلف مع الأستاذ **محمود أبو الفتح** صاحب امتياز الجريدة ورئيس تحريرها، وهذا الخلاف هو قضيتنا الأولى.

ذلك أن القضاء كان ينظر آنذاك قضية كبيرة تتعلق باعتناق أحد كبار الأثرياء المسيحيين للدين الإسلامى لكى يطلق زوجته، فطعنت الزوجة فى أن إسلامه بقصد التحايل لتطليقها ووكلت عنها المحامى الكبير عزيز خانكى. ويقول د. مندور: "ولم يكتف **عزيز خانكى** بالأبحاث والمذكرات التى قدمها للمحكمة، بل نشر فى جريدة الأهرام مقالاً خطيرًا يطالب فيه بإصدار تشريع يحرم تغيير الدين. وأثارنى هذا المقال فكتبت ردًا عليه أستنكر فيه أن يمتد التشريع إلى ضمير الإنسان فيفرض عليه التزام دين معين، لأن نطاق الضمير لا يجوز للمشرع أن يقتحمه. ولكن محمود أبو الفتح رفض نشر المقال فى المصرى.

أخذت المقال وذهبت على الفور إلى جريدة الأهرام حيث قابلت **أنطون الجميل** وطلبت منه أن يتفضل بنشر ردى فى المكان نفسه الذى نشرت فيه مقالة **عزيز خانكى** فرحب أنطون الجميل ونشر المقال بالفعل.

أرسل إليه الأستاذ أبو الفتح أن يلزم بيته وأنه قد يصفح عنه إذا اعتذر له ووعد بألا يعود إلى فعلته، ولكنه رفض وقال لهم: "إن **محمود أبو الفتح** لم يشترنى ولم يشتر قلمى ولا فكرى ما دام قد رفض نشر مقالى فى جريدته فمن حقى كمواطن بل كإنسان أن أنشر رأيى حيث أستطيع"، ولكنه ما لبث أن تلقى منه خطابًا بفصله.

أقام مندور دعوى على **محمود أبو الفتح** مطالبًا بالتعويض وحكمت له المحكمة بالتعويض بعد خمس سنوات من التقاضى. وأثناء بحثى فى أوراق والدى عثرت على خطاب وجهه مندور إلى **مصطفى النحاس** يحكى فيه تفاصيل ما حدث بينه وبين محمود أبو الفتح، والخطاب بتاريخ ١٩٤٤/٧/١ قبل أن يشرع فى التقاضى. فبحثت عن المقالين فى دار الكتب فى الفترة السابقة على تاريخ الخطاب فوجدت مقال الأستاذ عزيز خانكى بتاريخ ١٩٤٤/٦/١٦ بعنوان **"تغيير الدين أو الملة أو المذهب"**، ورد مندور بمقال **"الدين والتشريع"** بتاريخ ١٩٤٤/٦/١٨.

وكان المدعى فى القضية الثانية أيضًا الدكتور مندور، وفيها يتهم الأخوين مصطفى وعلى أمين بأنهما فى يوم ١٩٤٦/٧/١٣:

أولاً: نشرا بجريدتهما "أخبار اليوم" مقالاً يعد قذفًا فى حقه.

ثانيًا: خالفا قرار الحظر الصادر من النيابة بعدم نشر أخبار عن التحقيق الخاص به فى قضية الشيوعية الكبرى.

ثالثًا: نشر أخبار من شأنها التأثير فى النيابة والرأى العام ضد مصلحته فى قضية الشيوعية الكبرى.

وأقيمت هذه الدعوى فى يوليو ١٩٤٦، إلا أن جذورها تعود إلى ما قبل ذلك، حيث عثرت فى سجلات تلك الفترة على دافع الأخوين لمهاجمة مندور. وتبدأ تلك الجذور من مقال **"الصحف الصفراء"** الذى نشر فى مجلة **بلادى** بتاريخ ١٩٤٥/١/١٢ ويحكى مندور قائلاً: "فى ذلك الوقت صدرت جريدة أخبار اليوم، وأعلنت سياستها فى مناصرة الملك ضد الوفد الممثل وقتذاك للشعب. وأخذت تنشر سلسلة من المقالات الصاخبة بعنوان: "كيف ساءت العلاقات بين الوفد والسراى" تشنع فيها على الوفد وتشيد بالملك الصالح والعامل الأول، والتقى الأول، وتسرف فى مناصرة الملك المتآمر مع الإنجليز. وكانت حكومة **الوفد**

قد أقيلت عام ١٩٤٤ وحلت محلها حكومة **الأقليات** من **السعديين** وحزب **الكتلة**، وكان **للسعديين** مجلة صغيرة اسمها "بلادى" يصدرها **محمود سمهان** ابن أحد كبار أثرياء الهيئة السعدية، وكنت أعرفه منذ إقامته معنا فى باريس بعض الوقت، فأغريته بنشر مقال فى مجلته ردًا وتسفيهًا لما تنشره أخبار اليوم وأسميته: الصحف الصفراء".

كذلك وجدت العديد من مقالات مندور التى تناقش صحافة أخبار اليوم وأضفتها إلى أوراق القضية. وهى: ١ ـ حملة صحفية ٢ـ أضحوكة شريرة. ٣ ـ أخبار اليوم والنقد الأدبى. ٤ ـ برنارد شو وأخبار اليوم. ٥ ـ الدجل الصحفى. ٦ ـ أخبار اليوم نشرة بريطانية.

وهكذا رأيت أن أرتب القضايا ليس بوقت حدوثها، ولكن وفق تصورى عن بداية جذور كل قضية، كما قدمت قضية **جريدة المصرى** بتاريخ ١٩٤٤/٦/١٦، وهو تاريخ مقال الأستاذ عزيز خانكى المذكور سابقًا، ثم قضية أخبار اليوم بتاريخ مقال "**الصحف الصفراء**" ١٩٤٥/١/١٢ أما القضية الثالثة، وأسميتها "**صدقى وأبواقه**"، فقد كان المتهم فيها هو د. مندور، وكذلك كل القضايا التالية كقضية **مطار المنيا** التى يكشف فيها عن تواطؤ رجال الدولة مع كبار الملاك وتبديد أموال الدولة، وقضية مقال "**الوزارة الحالية تعمل على خراب البيوت**" التى يندد فيها بسلوك وزير الدفاع لعدم مراعاة أبناء أحد شهداء الوطن والواجب، وقضية **إذن التموين** التى يفضح فيها استثناءات صرف الحصص التموينية بغير حق، وقضية **الكاريكاتير** لنشره كاريكاتير يفضح سلوك صدقى باشا تجاه مشاكل الشعب، وقضية مقال "**صورة طبق الأصل**" والذى يندد فيه بحكومة صدقى باشا، وقضية الشيوعية الكبرى المتهم فيها بأنه الواسطة بين حزب الوفد والأممية الثالثة، وقضية أخرى عن **مقال** ينتقد فيه السياسة المالية للحكومة بعنوان "**سياسة مالية ظالمة**"، ثم مقال "**وطنية على أيوب**" الذى ينتقد فيه القطب

السعدى **على أيوب** موضحًا موقفه من الاستعمار الإنجليزى، وأخيرًا قضية مقال **"ينكبون قضية الوطن ثم يهاترون فى سماجة"** الذى ينتقد فيها النقراشى باشا لموافقته على مشروع صدقى بيفن وسوء عرضه لقضية مصر أمام مجلس الأمن.

هذه القضايا ما هى إلا جزء مما كان فى حياة مندور فى دفاعه عن حق التعبير وحقوق الشعب والوطن فى مواجهة الاستعمار وأعوانه من سياسيين وصحفيين. وقد صادفت الكثير من أخبار عن قضايا صحفية حققت فيها نيابة الصحافة مع والدى، وإليكم - على سبيل المثال - أحد الأخبار الذى نشر فى جريدة صوت الأمة بتاريخ ١٩٤٨/٢/١١. ويقول الخبر: " قررت النيابة أمس حفظ ٣٠ قضية صحفية كان قد أجرى التحقيق فيها من قبل ومنها خمس قضايا خاصة بالدكتور محمد مندور" وينتهى الخبر دون ذكر عناوين مقالات الدكتور مندور المقاضى عليها.

غير أن القضية التى تحمل اسم "**صدقى وأبواقه**" هى القضية الوحيدة التى عثرت لها على مخطوط محضر تحقيق النيابة مع الدكتور **مندور** والأستاذ **عباس حافظ** والمتهم فيها مندور بأنه سب علنًا حضرة صاحب الدولة **إسماعيل صدقى** باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية لنشره مقال "**صدقى باشا وأبواقه**" فى يوم ١٩٤٦/٣/٢٦ بجريدة الوفد المصرى التى يرأس تحريرها، ومقال "**قضيتنا الوطنية ومجلس الأمن**" وكذا مقال للأستاذ **عباس حافظ** بعنوان "**منطق التجربة والمساومة على النسيان**". ولم يكن دفاعهما عن نفسيهما إلا دفاعًا هجوميًا سياسيًا وطنيًا بالمقام الأول، استغلاه منبرًا لتأكيد ما يؤمنان به وللهجوم على صدقى باشا وفضح تهادنه، بل تعاونه مع الإنجليز ودوره فى قمع مظاهرات الثلاثينيات ومظاهرات ١٩٤٦/٢/٢١، اليوم الذى أصبح العالم يحتفل به باسم يوم الطالب العالمى. وفى هذا السياق كتب مندور فى اليوم التالى لهذا الحدث مقالاً بجريدة الوفد المصرى بعنوان "**الإنجليز يقتلون المصريين ورئيس**

الوزارة يجرح وطنيتهم وينذرهم بالويل والثبور" ويقول فيه ضمن ما يقول: "لقد كنا نتوقع منك أيها الوزير أن تخرج على بنى وطنك بتصريح حازم قوى تحمّل فيه الإنجليز تبعة ما حدث وتطلب منهم الاعتذار بل التكفير وأنت تعلم حق العلم بواسطة مخبريك ورجال أمنك أنهم هم المسئولون، هم المستهترون بأرواحنا، هم المعتدون على أبنائنا، كما لا نخالك تجهل أنهم يحتلون وطننا. ولكنك بدلاً من ذلك رحت تجرح وطنيتنا وتصف شعبنا بالدهماء، ثم أبت لك شهامتك ألا تكتفى بتهديد الإنجليز ووعيدهم فأضفت تهديدك وتهديد بوليسك وجيشك المكونين من مصريين تريد أن تستخدمهما ضد المصريين الذين يطالبون بالجلاء عن بلادهم".

أما عن محضر تحقيق النيابة فى هذه القضية فأحب أن أعرض هنا سؤالا وجوابا من التحقيق مع د. مندور

س- جاء فى هذا المقال "لم تفعل شيئًا أبدًا يا دولة الرجل المكفر عن ماضيه الأسود" وفى هذا التعبير سب من شأنه أن يخدش الشرف والاعتبار.

ج- هذه العبارة شطران، الشطر الأول أن رئيس الوزراء لم يفعل شيئًا والمفهوم من ذلك أنه لم ينته إلى نتيجة فى القضية الوطنية، ومن واجبنا أن نتعجل هذه النتيجة استجابة لقلق البلاد على مصيرها. أما الماضى الأسود فتعبير هين، ولا شك أن مدة حكم صدقى باشا من سنة ١٩٣٠ إلى سنة ١٩٣٥ قد كانت محل نقد شديد يبيح مثل هذا اللفظ.

وأترك تفاصيل القضايا وجذورها لمتن الكتاب. وأرجو أن أكون قد ساهمت ولو بقدر ضئيل فى توضيح كيف كان مندور رافضًا لكل أشكال الظلم والقهر للوطن وللشعب.

وأخيرًا تحية إلى كل الوطنيين الشرفاء. ولا أحب أن أختم حديثى إلا بأن أذكر ما قاله والدى فى مقال "مأساة المفاوضات" الوفد المصرى ١٩٤٦/٩/٣٠ عقب خروجه من السجن فى قضية الشيوعية الكبرى: "عندما اعتقلنا صدقى باشا فى عشرة يوليو الماضى كان يظن أنه على وشك توقيع المعاهدة ولم يكن يدور بخلده أنه لا يزال فى البلاد رجال من المستقلين وغير المستقلين يقدرون أنهم يقومون اليوم بدور تاريخى فى تقرير مصير بلادهم، وأن أحفادهم سيذكرون يومًا ما أنهم لم يفرطوا فى حقوق وطنهم، ولا قبلوا له العبودية، ومن منهم لا يتصور أطفال المدارس بعد خمسين أو مائة عام وهم يطالعون فى صحف الماضى أن هذا السياسى الوطنى أو ذاك قد ذاد عن وطنه، عندما أريد تكبيله بأطواق الذل والاستعمار، ومن منهم لا تهتز نفسه عندما يتصور هؤلاء الأطفال، وهم يستمطرون عليه الرحمة، ويود كل منهم أن لو استطاع أن يؤدى إلى وطنه خدمة مماثلة تخلد ذكراه بين أنوار الماضى المشرقة".

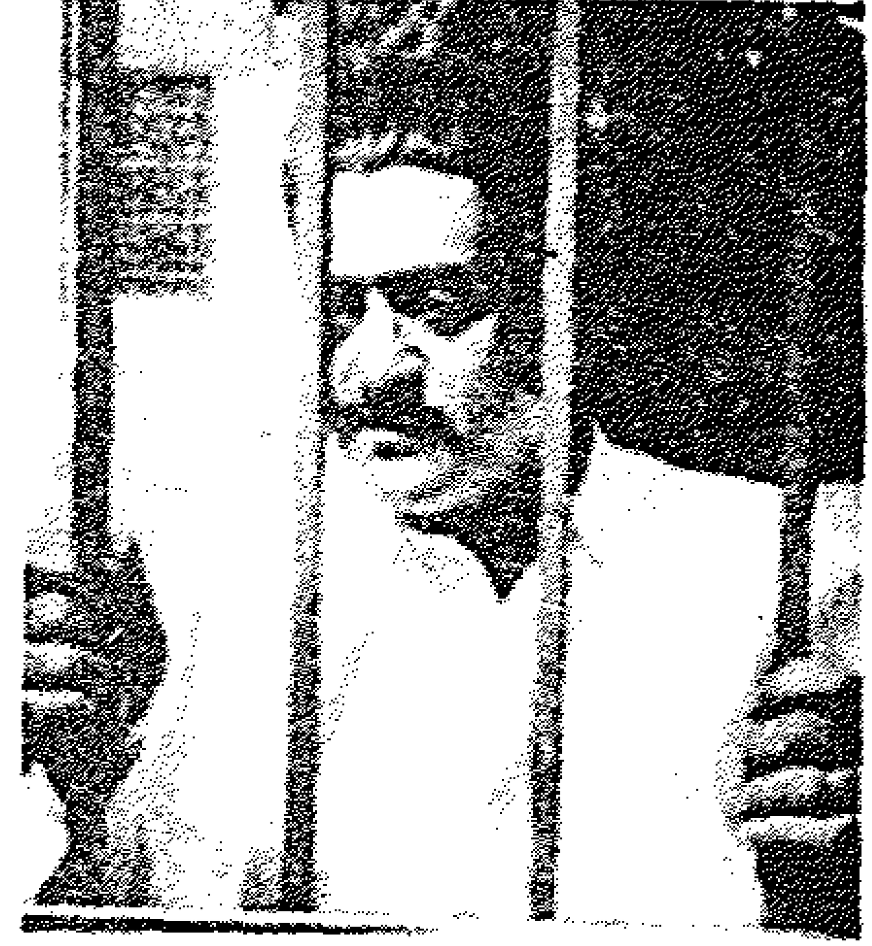
د. طارق مندور



القضية الأولى

حرية النشر

■ الصورة: د. مندور (يمين) يصافح مصطفى النحاس باشا (يسار)



يقول الدكتور مندور[١]:

"ونجحت فى هذا العمل الجديد[٢] نجاحًا واضحًا رغم المقاومات العنيفة التى وجدتها داخل الجريدة من بعض العاملين فيها إذ اعتبرونى دخيلا على الصحافة، وحدث أن كانت هناك قضية كبيرة معروضة على القضاء بسبب اعتناق أحد كبار الأثرياء الأقباط للدين الإسلامى لكى يطلق زوجته، فطعنت الزوجة فى إسلامه بقصد التحايل على طلاقها، ووكلت عنها المحامى الكبير عزيز خانكى. ولم يكتف عزيز خانكى بالأبحاث والمذكرات التى قدمها للمحكمة، بل نشر فى جريدة الأهرام "مقالاً خطيرًا" يطالب فيه بإصدار تشريع يحرم تغيير الدين. وأثارنى هذا المقال فكتبت ردا عليه أستنكر فيه أن يمتد التشريع إلى ضمير الإنسان فيفرض عليه التزام دين معين؛ لأن نطاق الضمير لا يجوز للمشرع أن يقتحمه. ولكن محمود أبو الفتح رفض نشر المقال فى "المصرى".

أخذت المقال وذهبت على الفور إلى جريدة "الأهرام" حيث قابلت أنطون الجميل، وطلبت الجميل وطلبت منه أن يتفضل بنشر رد فى المكان نفسه الذى نشرت فيه مقالة عزيز خانكى، فرحب أنطون الجميل ونشر المقال بالفعل.

(١) جزء من حوار د. مندور مع الأستاذ فؤاد دوارة، من كتاب "عشرة كتّاب يتحدثون"، دار الهلال، ديسمبر ١٩٦٤.

(٢) ملحوظة يقصد العمل كصحفى فى جريدة المصرى الناطقة باسم حزب الوفد وصاحبها الأستاذ محمود أبو الفتح.

وفى الصباح، فوجئت بمندوب من الجريدة يخبرنى أن محمود أبو الفتح يطلب منى أن ألزم البيت حتى يدرس الموقف بعد خروجى على شروط العقد المبرم بينى والجريدة، بنشرى مقالا فى الجريدة المنافسة لها.

وجاءتنى بعد ذلك رسل تخبرنى أن محمود أبو الفتح قد يصفح عنى إذا اعتذرت له، ووعدت بألا أعود إلى فعلتى، ولكنى رفضت وقلت لهم إن محمود أبو الفتح لم يشترنى ولم يشتر قلمى ولا فكرى، وما دام قد رفض نشر مقالى فى جريدته فمن حقى كمواطن، بل كإنسان، أن أنشر رأيى حيث أستطيع، ولكنه لم يقبل قولى، ولم ألبث أن تلقيت منه خطابًا بفصلى من الجريدة لمخالفتى لأوامره، ولم يكن قد مضى على بدء عملى فى الجريدة أكثر من ثلاثة أشهر".

....



• تغيير الدين أو الملة أو المذهب(١)

كثر التلاعب بالأديان وبالملل وبالمذاهب كثرة هائلة: كل زوجة تريد أن تتخلص من زوجها لتتزوج من غيره، وكل زوج يريد أن يتخلص من زوجته ليتزوج من غيرها، وكل أب يريد أن يهرب من حقوق شرعية أو قانونية عالقة بذمته لا يجد حيلة للخلاص إلا بتغيير دينه أو تغيير ملته أو تغيير مذهبه. وبتغيير الدين أو الملة أو المذهب يتغير الاختصاص "من مجلس ملى إلى محكمة شرعية" ويتغير الشرع أو القانون الواجب تطبيقه "من شريعة مسيحية أو إسرائيلية إلى شريعة إسلامية". وما يتبع هذا وذاك من تحريم طلاق إلى إباحة طلاق ومن تحريم زواج جديد إلى إباحة زواج جديد.. وهكذا من النتائج الشرعية والقانونية التى تخالف

---

(١) مقال الأستاذ عزيز خانكى، الأهرام ١٩٤٤/٦/١٦.

شريعة الزوج أو شريعة عقد الزواج، وهى الشريعة التى قبل الزوجان عند عقد زواجهما سريان أحكامها على ما لهما وما عليهما من حقوق وواجبات.

كثر التلاعب بالأديان حتى علت الشكوى وكثرت القضايا: قضايا شرعية وقضايا ملية وقضايا مدنية وقضايا جنائية. قضايا جنائية لأن بعض المحاكم الشرعية وبعض المحاكم الأهلية وبعض المحاكم المختلطة وبعض المجالس الملية تذهب - وتذهب بحق - إلى أن أغلب الحالات التى يحصل فيها تغيير الدين أو الملة أو المذهب إنما يحصل فيها تغيير الدين أو الملة أو المذهب من طريق الصورية "من جهة" وبقصد سيئ "من جهة ثانية" وللهروب من دفع حقوق "من جهة ثالثة" أما التغيير الحقيقى فلا يحصل إلا فى الندرة والنادر لا حكم له.

استصرخ القضاء (الأهلى والشرعى) من هذه الفوضى، وبسط القضاة الرجاء إلى الحكومة أن تسارع إلى معالجة هذه الحالة السيئة التى تمس بالدين وبالعلاقات الزوجية وبالصلات العائلية وتمس بالأخلاق وبالآداب وبالأمن.

أسمع ما أعلنته محكمة النقض والإبرام من أعلى منصة القضاء فى أحدث حكم أصدرته بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٤٤ (فى الطعن رقم ١٤٤٩ سنة ١٣ القضائية) .

"وحيث إن هذه المحكمة بعد الفصل فى الطعن لا يسعها إلا أن تشير إلى أن محكمة الجنايات قد استخلصت من وقائع الدعوة أن ادعاء الطاعن تغيير دينه واسمه إنما كان احتيالاً منه ليتوصل به إلى الزواج ممن لا تحل له، ولما كان تغيير الدين ترتب عليه آثار ذات خطر كبير فإن المصلحة العامة تقضى بأن لا يترك أمره فوضى بلا تنظيم قانونى؛ احترامًا للشرائع وحفظًا للأعراض وصيانة للحقوق وحدًا من تلاعب ذوى الأهواء باسم الدين. ولما كان تسمى الأشخاص بأسماء معينة هو من النظام العام ويجب محافظة على مصلحة الجماعة تنظيم كل تغيير يحصل فيها، ولما كان ذلك فإن هذه المحكمة تهيب بالحكومة لوضع تشريع كفيل بهذا التنظيم.. " .

أعلنت المحكمة هذا بعد أن استعرضت وقائع الدعوى. ولما كانت وقائع هذه الدعوة مهمة فها نحن أولاً نوردها هنا كما رواها الحكم نفسه.

"وحيث إن ثبوت إسلام الطاعن أو عدم ثبوته هو من مسائل الأحوال الشخصية، ولما كان الشارع قد قرر فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ أن الأحكام الشرعية تصدر طبقًا للمدون فيها ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة وللقواعد الخاصة التى يصدر بها قانون، فإن الواجب على المحكمة أن تأخذ فى الدعوة المطروحة عليها بالقاعدة الشرعية المنطبقة على واقعتها حسبما جاء باللائحة المذكورة. ولما كان أمر الدخول فى الإسلام وثبوت الحكم به لم تعرض له لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ولم يصدر قانون فى خصوصه فإن أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة يكون هو القانون الواجب تطبيقه فى الدعوى".

"وحيث إن الطاعن يستدل على دعواه، الإسلام وقت عقد الزواج بالثابت بالحكم من أن المأذون قرر أمام محكمة الجنايات أنه نطق أمامه بالشهادتين وبأن النطق بهما يكفى الحكم بالإسلام مستندًا إلى الفتوى الصادرة له بهذا المعنى من أحد الطلبة بكلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية وإلى قول المأذون بذلك أمام محكمة الجنايات".

"وحيث إن المستفاد من كتب الحنفية أن أرجح الأقوال فى مسألة ثبوت إسلام أهل الكتاب أنه لا يحكم بإسلامهم بالنطق بالشهادتين لا غير، بل لا بد معهما من النطق بالتبرى من كل دين يخالف دين الإسلام، وأن هذا التبرى شرط لإجراء أحكام الإسلام عليهم لا لثبوت الإيمان فيما بينهم وبين الله.

ولما كان الثابت بالحكم أن الطاعن لم ينطق أمام المأذون إلا بالشهادتين لا غير فإن الحكم المطعون فيه هو فى صدد إجراء أحكام الإسلام عليه. إذ القول بعدم إسلامه يكون قد صادف أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ولا محل للطعن عليه بأنه خالف القانون".

فما رأى ولاة الأمر فى استصراخ أكبر هيئة قضائية فى البلاد واستصراخها باسم الدين وباسم المصلحة العامة وباسم الأخلاق؟.

قضية أخرى: عرضت على محكمة مصر الشرعية قضية أخرى مماثلة للقضية السابقة فقضت فيها بتاريخ ١٢ سبتمبر ١٩٣٨ ببطلان إسلام شخص حصل منه خدعة وتلاعب بالدين الإسلامى. وهذا ما ورد فى حكمها، قالت بعد أن استعرضت وقائع الدعوة واستعرضت نفاق من اعتنق الإسلام:

"إلا أنه استمر متمسكًا بدين المسيحية متنصلاً من دين الإسلام مبتعدًا عنه كل البعد ولم يوجد منه ما يدل على أنه أسلم أو أخلص للإسلام فى يوم من الأيام. يدل على ذلك المنازعات الشديدة التى كانت بينه وبين المدعية، وفى كل أدوارها كان يتبرى من الإسلام، وإنما أقر به فى الورقة التى اعتبر بها مسلمًا خدعة للمدعية وتلاعبًا بالدين الإسلامى وتأسف المحكمة لحصول مثل هذا من "رجل يعد عمله من الأعمال الأخلاقية الصرفة التى من أخصها الصدق والأمانة"- محكمة مصر الشرعية فى ١٩٣٨/٩/٢ محاماة شرعية، العدد الأول، السنة الحادية عشرة أكتوبر ١٩٣٩.

وطالعت أخيرًا فى الجرائد قضية زواج مسلم بفتاة إسرائيلية إيطالية. رفع أبو الفتاة دعوى أمام محكمة مصر المختلطة طلب فيها الحكم ببطلان زواج بنته بشاب مسلم بناء على أن البنت إسرائيلية إيطالية قاصرة عن درجة البلوغ، وإسلامها الحاصل قبل عقد زواجها هو إسلام صورى تم خفيه عن أهلها وبغير علم المحافظة وبغير علم الحاخامخانة كما تقضى بذلك الأصول المرعية. وقد أدخل الأب فى دعواه وزيرى الداخلية والعدل والحاخام الأكبر.

فجاء محامى الحاخامخانة وقرر: (أن العمل جرى على إخطار الحاخامخانة عندما يطلب إسرائيلى اعتناق الدين الإسلامى وأن هذا الإجراء لم يحصل فى هذه الحادثة)، وذهب محامى الحكومة - ولم يلاحظ الفارق الكبير

بين الشخصين وبين العصرين وبين الإيمانين ـ إلى أن (الإسلام يقع صحيحًا طالما أن الشخص فى سن التمييز، وضرب مثلاً بإسلام الإمام على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - وهو صبى فى طور المراهقة...). و لا أدرى ـ كما أنه لا يعنينى أن أدرى ـ ماذا يكون الحكم فى هذه القضية الغريبة التى سقتها مثلاً على الفوضى من هذه الناحية فى مصر بسبب عدم وجود تشريع ينظم كيفية تغيير الدين وتغيير الملة وتغيير المذهب وتغيير الاسم من اسم إفرنجى مسيحى أو إسرائيلى صرف إلى اسم عربى مسلم بحت. وكل ما ألفت إليه نظر أولى الأمر ـ إذا ما فكروا فى وضع حد لهذه الفوضى ـ أن:

١ ـ يسارعوا لوضع تشريع ينظم كيفية انتقال شخص من دين إلى دين ومن مذهب إلى مذهب ومن ملة إلى ملة أخرى.

٢ ـ أن لا يفوتهم ملاحظة ما قاله علماء الشرع وما قاله علماء القانون وما قاله علماء الأخلاق فى مثل هذه المسائل.

على أنه إن جاز لى أن أشير إلى طائفة من الآيات ومن الأحاديث ومن القواعد القانونية ومن الأقوال المأثورة أقول:

ـ فى التنزيل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ (٨) يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلاَّ أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾(١).

ـ وفيه أيضا: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ ..﴾ (٢).

ـ وفيه أيضا: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ (١) اتَّخَذُوا أَيْمَانَهُمْ جُنَّةً فَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾(٣).

---

(١) سورة البقرة آية رقم ٩،٨.

(٢) سورة البقرة آية رقم ١٤.

(٣) سورة المنافقون آية رقم ٢،١.

- وفى الأثر: "لا يعجبنكم إسلام رجل حتى تعلموا كنه عقله"[1].

- وفيه أيضًا: "إن الله لا ينظر إلى صوركم وأموالكم ولكن ينظر إلى قلوبكم".

والخلاصة: إن الإيمان الحق هو الاعتقاد القلبى بالله ورسوله، أما الأعمال الظاهرة فليست من الإيمان فى شىء إن كثيرين يشهدون بالإسلام وهم لا يعرفون كلمة واحدة من اللغة العربية ولا يعرفون الصلاة ولا الصوم ولا الحج ولا الزكاة ولا يعرفون شيئًا من أركان الإسلام ولا من شروط الإسلام ولم يسمعوا باسم مكة المكرمة ولا باسم المدينة المنورة إنما يسلمون إسلامًا تجاريًا. يقولون بألسنتهم ما ليس فى قلوبهم، المشهد منهم ذو وجهين وذو لسانين وذو قلبين وذو إيمانين: إيمان حق: هو إيمانه الأصلى والذى يدين به سرًا، وإيمان صناعى: هو الذى يريد الاتجار به، يعلنه رياء للناس. يتظاهر بالتشيع وغرضه التكسب، الإيمان لا يدخل فى قلبه ولا يتجاوز حنجرته.

وما أبدع ما كتبه الأستاذ الجليل أحمد أمين بك وصفًا وتحليلاً للإيمان الحق وللإيمان الصناعى، أنقل لك نتفًا منه عسى أن يحفظه فى قلبه كل قاضٍ وكل محامٍ وكل ذى كلمة نافذة فى هذا البلد. قال وما أصدق ما قال:

- هل تعرف الفرق بين الحرير الطبيعى والحرير الصناعى؟ .

- وهل تعرف الفرق بين الأسد وصورة الأسد؟ .

- وهل تعرف الفرق بين إنسان يسعى فى الحياة وبين إنسان من جبس وضع فى متجر لتعرض عليه الملابس؟.

- وهل تعرف الفرق بين النائحة الثكلى والنائحة المستأجرة. وبين التكحل فى العينين والكحل؟.

---

(١) الميدانى، صفحة ٣٤١.

ـ وهل تعرف الفرق بين الناس فى الحياة والناس على الشاشة البيضاء؟.

ـ وهل تعرف الفرق بين الصوت والصدى؟.

إن عرفت ذلك فهو بعينه الفرق بين الدين الحق والدين الصناعى".

إلى أن قال:

ـ "الدين الصناعى دين حركات وسكنات ألفاظ ولا شىء وراء ذلك، والدين الحق دين روح وقلب وحرارة.

ـ الصلاة فى الدين الصناعى ألعاب رياضية، والحج حركة آلية ورحلة بدنية والمظاهر الدينية أعمال مسرحية وأشكال بهلوانية.

ـ "لا إله إلا الله" فى الدين الصناعى تتفق مع إحناء الرأس وخضوع لشهوة البدن، وتتفق مع الذلة والمسكنة، و "لا إله إلا الله" فى الدين الحق لا تتفق إلا مع الحق.

ـ "لا إله إلا الله" فى الدين الصناعى تذهب مع الريح، وفى الدين الحق تزلزل الجبال.

ـ الدين الصناعى صناعة كصناعة النجارة والحياكة يمهر فيه الماهر بالحذق والمران، أما الدين الحق فروح وقلب وعقيدة ليس عملا ولكن يبعث على كل عمل جليل وكل عمل نبيل.

ـ الدين الحق "إكسير" يحل فى الميت فيحيا وفى الضعيف فيقوى.

ـ الدين الحق يحمل صاحبه على أن يحيا له ويحارب له، والدين الصناعى يحمل صاحبه على أن يحيا به ويتاجر به ويحتال به.

ـ الدين الحق قلب وقوة، والدين الصناعى نحو وصرف وإعراب وكلام وتأويل.

- "الشهادة" فى الدين الحق هى ما قاله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنَّ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾(١) و"الشهادة" فى الدين الصناعى إعراب جملة وتخريج متن وتفسير شرح وتوجيه "حاشية" وتصحيح قول مؤلف ورد الاعتراض عليه.

- الدين الحق تحسين علاقة الإنسان بالله. وتحسين علاقة الإنسان بالإنسان لتحسن علاقتهم جميعًا بالله. والدين الصناعى تحسين علاقة صاحبه بالإنسان لاستدرار رزق أو كسب جاه أو تحصيل مغنم أو دفع مغرم".

أما آن الأوان لوضع حد لهذه الفوضى. أما آن الأوان لاستجابة نداء القضاء الأهلى والقضاء الشرعى ونداء المصلحة العامة؟

هذه كلمة نوجهها إلى أولى الأمر منا على العموم، وإلى وزير العدل الهمام على الخصوص، وإلى رجال الدين على الأخص، وإلى رجال الصحافة على أخص الأخص.

عزيز خانكى

....



- **الدين والتشريع** (٢)

أثيرت أول أمس مشكلة بالغة الحساسية وهى مشكلة تغيير الدين، وقد طلب الأستاذ عزيز بك خانكى المشرع بأن يتدخل حتى لا يتلاعب الأفراد بدينهم إشباعا لحاجة فى نفوسهم كزواج أو طلاق أو ما شاكل ذلك.

(١) سورة التوبة آية رقم ١١١.

(٢) مقال الدكتور مندور - الأهرام ١٨/٦/١٩٤٤.

ووضع المسألة على هذا النحو لن يمهد لعلاجها. فالدين لله وإذا كان من الثابت عند علماء الفقه القانونى أن المشرع لا يسن القوانين إلا لتنظيم معاملات الأفراد على نحو يضمن للحياة الاجتماعية السلامة. وأنه لا يتدخل فى حياة الأفراد إلا بقدر ما تقتضى تلك الحياة الاجتماعية بحيث يجمع الكل على أن الحياة الأخلاقية ذاتها لا يمكن أن يحمل عليها الأفراد بقوة القانون. فما بالك بالحياة الدينية. وأى مشرع يستطيع أن يقتحم ضمائر الأفراد ليبحث عن إيمانهم. أهو حق أم زيف. إن المشرع الذى لا يقول للفرد لا تكذب أو لا تكن نذلاً أو شحيحًا لا يستطيع أن يقول للمسلم أو المسيحى أو اليهودى كن مخلصًا فى دينك. وحرية الضمير تعد من الحريات الأساسية التى تضمنها كافة الدساتير. ويا ويلنا لو مسسناها.

وبالرغم من هذه الحقائق لا شك أن فى بلادنا مشكلة خطيرة تستحق أن تعالج، وتلك هى مسألة تعدد التشاريع فى مسائل الأحوال الشخصية وتعدد جهات القضاء ـ ولو أن تلك المشكلة حسمت لما أثيرت مسألة تغيير الدين ولا دعت حاجة إلى التماس علاج لها.

والملاحظ فى تاريخ قوانيننا أنه عندما أنشئت المحاكم المختلطة والمحاكم الأهلية وضعت القوانين الجنائية والمدنية وفصلت عن الدين ثم تركت مسائل الزواج والطلاق والوصاية والقوامة والميراث والهبة والوقف والوصية خاضعة للتشريع الدينى، وترتب على ذلك أن قامت فى بلادنا ١٦ جهة قضائية للفصل فى هذه المسائل. وكل منها تطبق تشريعًا خاصًا(١).

وتضاربت الأحكام وتنازعت تلك الجهات الاختصاص وتشعبت آراء الفقهاء فى المسائل المعروضة. وحاولت الحكومات المتعاقبة أن تجد علاجًا لهذه الحالة

---

(١) الأهرام ١٨/٦/١٩٤٤.

فأنشئت لجنة بوزارة العدل لتفصل فى تنازع الاختصاص. ثم ألغيت اللجنة. إلى أن استطاع أخيرًا معالى **صبرى باشا** وزير العدل أن يضع مشروعى قانونين أحدهما: لتنظيم محاكم الطوائف وتعيين قضاتها، والآخر: لعلاج تنازع الاختصاص بينهما بخلق محكمة خاصة بذلك.

وأما عن تعدد التشاريع فالذى نلاحظه هو أن الحكومة القائمة قد أخذت تعالج تلك المشكلة على خير نحو. وذلك بسنها قوانين وضعية تطبق على جميع المصريين فى بعض المسائل التى ظلت خارجة عن القانون المدنى. وذلك كقانون الميراث الجديد وقانون الوقف المعروض الآن على البرلمان. وهذا هو الاتجاه الصالح الذى يجب أن نسير فيه إذا أردنا أن نصل إلى ما وصلت إليه جميع البلاد المتحضرة من وحدة التشريع ووحدة القضاء.

ونحن بعد لا نجهل أن المشرع لا يستطيع أن يسبق الرأى العام وإلا أصبح حملا عليه. ولكننا على ثقة من أن الجهود ستتضافر لنصل إلى تلك الوحدة المنشودة. وبخاصة ونحن سائرون إلى إلغاء المحاكم المختلطة.

وحبذا لو كان لدى المحاكم المصرية عندئذ قانون موحد يمكن تطبيقه على جميع من يقيمون ببلادنا مصريين وغير مصريين.

ونحن كذلك لا نجهل أن هناك مسائل شائكة تنهض فى سبيل ذلك التوحيد المرجو كإباحة الطلاق وتعدد الزوجات، ولكننا نحب أن نذكر أن هذه إباحات وليست فروعًا، فالدين لا يطالب بالطلاق بل يراه أبغض الحلال، وهو لا يطالب بتعدد الزوجات بل يبيحه بقيود. وليس من شك فى أننا لو تنازلنا كمسلمين لمشرعنا عن تلك الإباحات لما عدونا حدود ديننا السمح.

والدين فى جوهره روح وأخلاق وعبادات، وما دام هذا الجوهر قد سلم لنا فلن يضيرنا فى شىء أن ننظم حياتنا الاجتماعية على نحو يساعد على تكوين

وحدتنا القومية كمصريين متآخين يجمعهم وطن واحد كما تجتمع دياناتهم كلها فى محبة الله والخوف من عقابه.

محمد مندور

* * *

أورد الأهرام بعض التعليقات المتصلة بموضوع المقالين وهذا نصها:

قد تلقينا رسائل كثيرة فى هذا الموضوع نكتفى منها بما يلى:

كلمة من فضيلة الأستاذ هاشم محمد الكبير المفتش العام للمساجد بوزارة الأوقاف يعتب فيها على صاحب المقال لكتابته وعلى الأهرام لنشر مقاله، ويستغرب أن محاميًا مشهورًا يستدل على استهجانه لهذه الفوضى بما جاء فى حيثيات بعض قضاة محكمة النقض، ومن كلام بعض القضاة الشرعيين فى قضية منظورة، لأن ما ساقه حضرة الأستاذ من كلام قاضى النقض لم يكن حكمًا يستحق الخضوع فليس بشىء يمنع من الحق الطبيعى، كما أن عبارة القاضى الشرعى التى ساقها لا تدل على شىء سوى أن الذى يدعى الإسلام فى القضية المنظورة أمامه لم يعمل بعد إسلامه ما يجعله مسلمًا، بل إنه أتى بما ينفى عنه الإسلام.

ثم قال فضيلته: إنه ليس فى إمكان أية قوة تحت السماء أن تحول بين من يريد أن يتخذ دينا غير دينه، بعد أن يظهر له أن الدين الذى يريده هو الدين الحقيقى فى نظره؛ لأن حرية العقيدة مكفولة فى الدين السماوى ﴿ **لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ** ﴾. وفى المادة الثانية عشرة من الدستور (حرية الاعتقاد مطلقة).

وكتب الأستاذ محمد عبد الغفار الهاشمى الأفغانى خريج الأزهر، يؤيد ما جاء فى المقال ويشير إلى أنه سبق أن عرض لهذا الموضوع فى "الأهرام" منذ سنوات داعيًا إلى عدم التلاعب بالأديان لتقليل الجرائم الخلقية والمادية.

(١) سورة البقرة ٢٥٦.

ثم أشار إلى أنه فى أفغانستان والهند لا بد لمن يريد اعتناق الإسلام أن يعمل ويفهم ويتقن الأداء بالعمل فى مدة تحت إشراف هيئة رسمية. وبعد إسلامه يبعد عن كل ما كان متصلا به ويحفظ له ما كان يمتلكه أمانة فى إدارة رسمية أيضا إلى أن يظهر حسن نيته وإخلاصه وصدقه على ألا يتزوج إلا بعد سنة على الأقل.

وكتب الأستاذ عبد الغنى سلامة يقول إن المشرع الإسلامى لم يهمل بحث هذه المشكلة مع غيرها من المشاكل بل عالجها جميعًا بحكمته المعهودة. وقد أجاد الأستاذ خانكى بك بكثرة ما استنبطه من تعاليمها وما نعاه على مشرعى القانون الإنسانى من عدم الأخذ بها.

ثم قال: إن التشريع الإسلامى لا يعتمد إلا على ما يظهر على لسان المرء ولا دخل له فيما يكنه فؤاده. وخلص من هذا إلى قوله: وإذًا فمن يقولون بأفواههم ما ليس فى قلوبهم إنما يقضى فى أمرهم الله بحكمه يوم القيامة.

واختتم الأستاذ كلمته مشيرًا إلى قضية رجل هاجر مع النبى ﷺ إلى المدينة حبًا فى امرأة يتعشقها، قائلا إن النبى ﷺ لم يعرض به بين المهاجرين أو يفضحه، بل اتخذ موضعه حديثًا يعظ به الناس على مسمع من الرجل.

وقال الأستاذ عبد الرازق نعمان الفقى بكلية اللغة العربية إن قواعد الإسلام خالية من شروط تحول دون انضمام أى عضو من المجموعة الإنسانية إلى الرابطة الإسلامية ما دام قد أعلن بلسانه أنه أسلم لله وبرئ من كل معبود سواه. ونطق بكلمة التوحيد شاهدًا بها ولها. وأنه فى هذه الحالة لا يجوز ولا يمكن لأى مخلوق كان أن يخرجه من الإسلام أو يحكم عليه حكمًا من شأنه أن يطعن عليه فى إسلامه، إلا إذا أتى من الأمور ما يبعده عن الإسلام ويخرجه منه.

ثم أشار إلى الفرق بين الإسلام والإيمان وقال إن ما استشهد به الأستاذ خانكى بك من حديث الأستاذ أحمد أمين بك هو للمؤمن الكامل، وخلص من هذا

إلى قوله إن تقييد دخول الإسلام معناه ألا ينضم إلى الأسرة الإسلامية إلا كل مؤمن كامل الإيمان وهو أمر يتعذر تحقيقه.

وعرضت الأستاذة مفيدة عبد الرحمن المحامية للموضوع فقالت إن وضع تشريع فى هذا الشأن يعد حجرًا على حرية الرأى والتفكير، وإنه يعنى به أن يظل كل ذى عقيدة دينية على عقيدته، فإذا أراد تغييرها اضطر أيضًا إلى تغيير موطنه. وبعد أن أشارت إلى ما كفله الدستور للمصريين جميعًا من حرية الأديان، قالت إنه لا حرج مطلقًا أن يعتنق إنسان الدين الإسلامى بمناسبة وقوعه فى محظور شاق. إذ ليس فى الاستطاعة أن نفرق بين المؤمن الحقيقى والمؤمن الصورى، وكذلك ليس فى القانون أو العرف أو الشرع أن نكره مثل هذا الشخص على الرجوع إلى دينه الأول.

ثم تساءلت عن مصلحة امرأة فى التمسك بزوج ترك دينه ليبتعد عنها ويخلص منها، وعلى الهيئة القضائية التى تحكم على إنسان يقول إنه مسلم: أنه ليس بمسلم. وهنا أشارت الأستاذة إلى ما رُوِىَ عن النبى ﷺ حين علم أن أحد قواده قتل فى الحرب واحدًا من المشركين وكان قد نطق بالشهادتين، فغضب النبى ﷺ وآخذ القائد على عمله. فقال إنه نطقها تحرزًا (أى من القتل) فرد عليه الرسول: "هلا شققت عن قلبه".

وتحدثت بعد ذلك عن التشريع الذى ينبغى إعداده فى هذا الشأن فقالت: إنه يجب أن يتناول الشخص الذى يغير دينه لسبب من الأسباب، فإذا زال عاد إلى دينه الأول.

....



• خطاب من الدكتور مندور إلى مصطفى النحاس(١)

حضرة صاحب المقام الرفيع الرئيس الجليل:

بعد أن اتفقت مع الأستاذ محمود أبو الفتح على أن أترك الجامعة لأشرف على تحرير "المصرى" وصلنا إلى تحرير العقد، وإذا به يطلب إلى أن يكون له الحق حينما يكون الوفد خارج الحكم فى أن يعهد برياسة التحرير إلى شخص سواى، فسألته عن السبب فأجاب أنه الخوف علىَّ من السجن والاضطهاد عندما يكون الوفد فى المعارضة؛ وقد رفضت قبول هذا السبب لأننى كما قلت له لا أرهب السجن والاضطهاد ما دمت مؤمنًا بما أفعل، فعاد وقال إنه يحتفظ لنفسه بهذا الحق؛ لأنه قد يحدث عندما يكون الوفد فى المعارضة أن يرغب أحد أصحاب المعالى الوزراء الوفديين أن يتولى بنفسه رياسة تحرير الجريدة. ولقد بدا لى هذا السبب أيضا شكليًا واهيًا، لأنه من البديهى أننى أرحب بأن يتولى أحد الوزراء الإشراف على الجريدة عندما يدعو الأمر. وذلك بغير حاجة إلى النص على هذه الحالة فى العقد، والمهم عندى هو النجاح فى تأييد الفكرة التى نؤمن بها. ولكننى لما كنت خالى الذهن عندئذ من موقف الأستاذ أبو الفتح وكان من المسلَّم به عندى أن جريدة المصرى تؤيد سياسة الوفد، فإننى لم أفترض سوءًا وقبلت طلبه. وها أنا أرفق بخطابى هذا صورة من الخطابين اللذين تبادلناهما فى هذا الشأن.

واستقلت من الجامعة وابتدأت العمل بالجريدة، واتفق عندئذ أن كثرت هجمات المعارضة فاستعنت بالله ورددت ـ قدر جهدى ـ مزاعم المعارضين الباطلة. فناقشت آراء صدقى باشا ومكرم باشا وبهى الدين باشا وعبد المجيد

(١) القاهرة فى أول يوليو عام ١٩٤٤.

باشا صالح والأستاذ فكرى أباظة. وأحسست من معالى الوزراء ارتياحًا لكتابتى وبلغنى أن مجهودى المخلص ـ على تواضعه ـ قد نال رضاء رفعتكم، بل لقد نقل إلى الأستاذ أبو الفتح نفسه أن رفعتكم قد ارتحتم لما كتبت عن بيان معالى صبرى باشا فى الرجعية وعن نشأة فكرة الرجعية هذه ومعنى تصويت مجلس الشيوخ فيها. ولكننى لاحظت منذ أن أخذت كتاباتى تخدم الفكرة التى أدافع عنها تحت رايتكم أن الأستاذ أبو الفتح لم يعد يرتاح لى. فالمقالات يمنعها أو يؤخرها والجريدة لا يريد أن نصدرها فى ست صفحات فى حدود الأمر العسكرى وذلك كى لا يمكننى من الكتابة. وفى كل يوم يضايقنى ملحًا فى أن الأخبار أولى من المقالات، وأن المقالات كفيلة بأن تقتل الجريدة، ثم أخذ ينال من كرامتى بتمكينه الغمراوى وحبيب جاماتى من السلطة الفعلية فإليهما يصدر أوامره برفع مقالاتى أو نشر هذا الخبر أو ذاك. وقد شكوت إليه غير مرة من هذه التصرفات ووعدنى بأن يصدر إلى أنا أوامره لتنفذ بواسطتى، ولكنه لم يفعل بل بالغ فى جرحى كأنه يريد أن أمل فأترك الجريدة. وقد شكوت إلى بعض معالى الوزراء هذه الحالة المؤلمة، فطلبوا إلى أن أحتمل فى سبيل الفكرة واستجبت لما طلبوا.

وأخيرًا جاءت مقالة عزيز بك خانكى فى الأهرام وأحسست بخطورة الأمر الذى مسه فعزمت على الرد فورًا. وكتبت الرد، وكان الأستاذ محمود أبو الفتح عندئذ فى الإسكندرية، فقرأت المقال على أخيه الأستاذ حسين أبو الفتح كنائب عنه فأقره. وجريًا على عادتى فى الاتصال بأحد معالى الوزراء وعرض مقالاتى عليهم حاولت أن أتصل بمعالى صبرى باشا وهو الوزير المختص فوجدته بالإسكندرية، فطلبت معالى فؤاد باشا بالمنزل، وكان عندئذ فى دور النقاهة. وبالرغم من ذلك، فقد تفضل معاليه بالاستماع للمقال فى التليفون وأيده. وهكذا اطمئنت نفسى إلى موافقة أصحاب الجريدة وموافقة الحكومة التى أؤيدها على الرد. فأعطيته للمطبعة وجمع فى الصفحة، ولكننى فوجئت وأنا مع العمال فى المطبعة الساعة الثانية عشرة والنصف ليلا بالغمراوى يأتينى مهرولاً ليأمر

العمال باسم محمود بك برفع مقالتى من الصفحة، فعجبت! وبالرغم من ذلك احتملت وأرسلت المقالة إلى محمود بك فى الإسكندرية فى عربة الجريدة داخل خطاب ليقرأها لعله يغير رأيه ويسمح لى بنشرها بعد أن أمر بمنعها بالتليفون دون أن يطلع عليها أو يحادثنى فيها. واتصل بى محمود بك عند ظهر اليوم التالى فى التليفون، ولكنه لم يفاتحنى فى المقال أصلاً وأنا طبعًا لم أفاتحه؛ لأن الكرامة كانت تقضى بألا ألح عليه، وكنت أنتظر أن يخبرنى هو برأيه. وفى المساء جاءت بوسطة الإسكندرية ولم أجد بها المقالة ولا رد محمود بك. فرأيت عندئذ أن أنشرها فى غير جريدته حتى لا أقف مكتوفًا فى مسألة بدت لى جوهرية. وفكرت فى الجرائد الوفدية الأخرى كالوفد المصرى والبلاغ، ولكننى رأيت أن نشرها فى إحدى هاتين الجريدتين لن يكون له وجه أمام الجمهور وسيستنتج منه حتمًا أننى فى خلاف مع "المصرى". وبدا لى أنه من الأوفق أن يكون الرد فى نفس الجريدة التى أثارت الموضوع فأعطيته لأنطون بك الجميل وأخبرته بحرصى على أن يكون الرد بنفس الجريدة ولا شىء أكثر من ذلك.

ولقد علمت بعد ذلك من معالى صبرى باشا - وهو الوزير المختص - أن الرد جاء موفقًا سريعًا واجبًا. بل لقد علمت أن رفعتكم قد ارتحتم له وقد أحسست بذلك من عطفكم علىَّ عندما تشرفت بلقاء رفعتكم بالمحطة.

وفى صبيحة اليوم التالى جاءنى بمنزلى رسول لمحمود بك يطلب إلى ألا أذهب إلى الجريدة حتى يعود محمود بك من الإسكندرية، فيسألنى عن نشر الرد بالأهرام فامتنعت عن الذهاب وعاد محمود بك ولكنه لم يطلبنى فأخبرت معالى صبرى باشا ومعالى فؤاد باشا بالأمر فاتصل به صبرى باشا، وعندما عدت لمعاليه طلب إلى أن أتصل بمحمود بك فى التليفون. وكان من الأكرم أن يطلبنى هو ولكننى رغم ذلك استمعت لما رآه معاليه وحاولت الاتصال بمحمود بك فى التليفون ولم أجده فضغطت على نفسى وذهبت إلى الجريدة حيث انتظرت ساعة

كاملة. وحضر محمود بك فى منتصف الليل ورآنى أنتظر فلم يخاطبنى بكلمة واحدة وأعرض عنى على نحو جارح ودخل حجرته فتحاملت ودخلت وحييته أطيب تحية وحادثته فى الأمر فإذا به يخبرنى بأن نشر الرد فى الأهرام معناه أننى قد تركت المصرى، فحاولت أن أشرح له المسألة كما أفهمها ولكنه أبى أن يقبل شرحى وأحسست أنه ينتهزها فرصة ليبعدنى عن الجريدة.

وبعد عدة أيام عاد فأرسل ساعيًا إلى منزلى ليطلب منى أن أحضر لمقابلته. وإذا به يبلغنى أن رفعتكم غير مرتاحين لسياستى فى الجريدة ولمنعى من تأييد الوفد على نحو فعال، وأخذ يساومنى فى الرجوع إلى عملى بأن أكتب لرفعتكم مكذبًا أنه قد شلنى عن الكتابة الوفدية. وهذه مساومة غير كريمة وأنا طبعا لا أستطيع أن أكذب حقيقة واقعة حدثنى بها هو نفسه غير مرة، وفى كافة تصرفاته ما يشهد بها فضلا عن أقواله.

رفضت أن أكتب إلى رفعتكم ما يريد لأننى بحمد الله لست ضعيف النفس ولا يرهبنى تهديده لى بحرمانى من العمل بجريدته وما أريد أن يستعبدنى المال. وافترقنا على أنه لا يقبل أن أعود إلى عملى ما لم أكتب ما طلب إلى. وفى يوم الجمعة الماضى أرسل إلى الأستاذ السيد أبو النجا مدير الجريدة رسولاً لأذهب لمقابلته. فذهبت فإذا به يخبرنى أن محمود بك قد أصدر أمره بألا يدفع لى مرتبى إلا عن ١٧ يومًا وأنه يعتبرنى مستقيلاً من يوم نشرى الرد بالأهرام ويخبرنى من جديد أن محمود بك لا يقبل أن أعود إلى العمل إلا إذا كتبت خطابين: أحدهما موجه إليه وفيه أعترف بأننى قد أخطأت بنشر الرد فى الأهرام وأتعهد بألا أعود إلى ذلك، والآخر موجه إلى رفعتكم بالمعنى الذى سبق أن طلبه محمود بك.

ومعنى هذين الطلبين هو أن محمود بك يريد أن يجردنى من حقوقى وأن يضعنى فى موضع مذر بالكرامة، ولا شك أن رفعتكم ترون ما رآه معالى الوزراء .

من أننى لم أخطئ فى شىء وأننى لم أعدم واجب الأمانة التى يمليها الضمير عندما أخبرت معاليهم بالصعوبات التى أجدها وسبب تلك الصعوبات.

والآن وقد اتضحت نيات محمود بك الحقيقية حرصت على أن أرفع الأمر إلى رفعتكم وذلك لأننى لا أريد أن أطالبه بتنفيذ العقد أو أن أقاضيه قبل أن تسمحوا لى رفعتكم بذلك.

لقد تركت - يا صاحب الرفعة - الجامعة مطمئنًا إلى أننى سأستطيع أن أجاهد فى تأييد سياستكم التى أعتقد أنها فى صالح هذا الوطن. وتعاقدت مع الأستاذ أبو الفتح على العمل بجريدته خمس سنوات على أن يكون لى الحق فى التعويض الكامل إذا أخل بالعقد، وها هو يفسخه من ناحيته. ولكن الأمر له جانبه السياسى وأنا حريص على أن أظل عند أمركم، فالحل الذى ترونه رفعتكم هو الذى أرتضيه.

وأنا بعد أرجو أن أتمكن دائمًا من الجهاد تحت رايتكم التى هى راية الوطن.

وما زلت لرفعتكم الجندى المخلص.

محمد مندور

٥ شارع المرزوقى - الروضة

يقول دكتور مندور[(١)]

عهدت إلى الأستاذ المحامى زهير جرانة، برفع دعوة على جريدة "المصرى" وصاحبها محمود أبو الفتح مطالبًا بتعويض قدره ٥٠٠٠ جنيه، وقد ظلت هذه القضية منظورة فى المحاكم ما يقرب من خمس سنوات، حكم لى بعدها بالتعويض المطلوب، الذى اتخذته بعد ذلك متكأً لى فى أزمات الحياة إلى يومنا هذا.

* * *

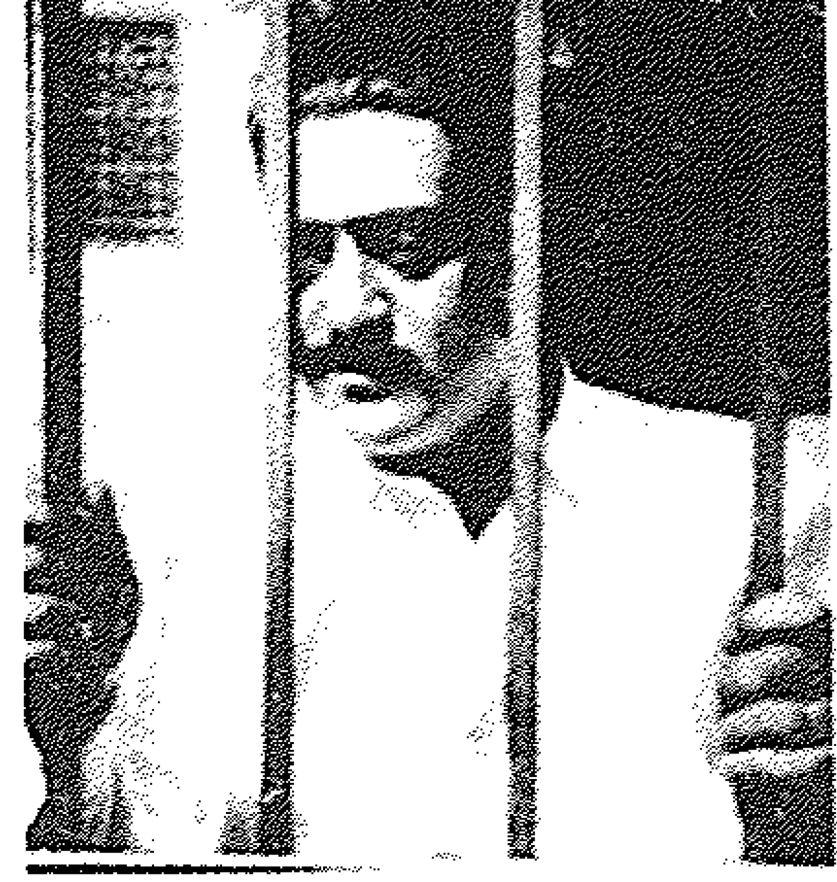
(١) جزء آخر من حوار د. مندور مع أ. فؤاد دوارة المذكور سابقًا، ديسمبر ١٩٦٤.



القضية الثانية

أخبار اليوم

■ الصورة: د. محمد مندور عام ١٩٤٦ .



قال دكتور مندور[١]: فى ذلك الوقت صدرت جريدة أخبار اليوم وأعلنت سياستها فى مناصرة الملك ضد الوفد الممثل وقت ذاك للشعب.

وأخذت تنشر سلسلة من المقالات الصاخبة بعنوان: "كيف ساءت العلاقات بين الوفد والسراى"، تشنع فيها على الوفد وتشيد بالملك الصالح والعامل الأول، والتقى الأول، وتسرف فى مناصرة الملك المتآمر مع الإنجليز. وكانت حكومة الوفد قد أقيلت سنة ١٩٤٤ وحلت محلها حكومة الأقليات من السعديين وحزب الكتلة، وكان للسعديين مجلة صغيرة اسمها "بلادى" يصدرها محمود سمهان ابن أحد كبار أثرياء الهيئة السعدية، وكنت أعرفه منذ إقامته معنا فى باريس بعض الوقت، فأغريته بنشر مقال فى مجلته ردًا وتسفيها لما تنشره أخبار اليوم وأسميته الأوراق الصفراء[٢] ولسبب لا أعرفه حتى اليوم نشر محمود سمهان المقال كافتتاحية لمجلته، فكان بمثابة قنبلة انفجرت فى الوسط السياسى كله، فاستدعى الحزب السعدى محمود سمهان وأنبه تأنيبًا شديدًا، ولولا مكانة والده فى الحزب

(١) جزء من حوار دكتور محمد مندور مع الأستاذ فؤاد دوارة تحت عنوان الأوراق الصفراء، ديسمبر ١٩٦٤.

(٢) بالرجوع إلى المقال وجدنا أن الاسم الدقيق هو الصحف الصفراء ورسالة الصحافة ـ ملحوظة المحرر.

لتعرض لما هو أكثر من التأنيب. وفى الوقت نفسه، رضى الوفد المصرى ورئيسه عن المقال رضاءً شديدًا واعتبروا كتابته ضد "أخبار اليوم" وضد السراى جرأة لا مثيل لها تصل إلى حد الفدائية.

....



• الصحف الصفراء ورسالة الصحافة [(١)]

لم أعد ألقى أحدًا من عقلاء هذه الأمة إلا وهو متبرم حزين لما بلغته صحيفة (أخبار اليوم) ومحررها (مصطفى أمين بك) من إسفاف يندى له جبين هذا الوطن.

ولكننى مع ذلك لم أر أحدًا أخذته نخوة الرجولة فاهتز قلمه فى يده لكى يلقم تلك الصحيفة حجرًا يلزمها الصمت الكريم. وقد استفحل الأمر حتى أصبح السكوت جرمًا. ولصاحب هذه الصحيفة أن يوهم ما شاء له الإيهام أنه المعبر عن لسان الدولة ورجال الدولة الملم بأسرار الحكم وخفاياه، فذلك تعبير وتلك أسرار نؤثر ألا نسمعها أو نحيط بها علمًا. ونحن نأبى لهذا الوطن ورجاله أن تصبح أموره وأمورهم بيد هذا المحرر يموه بها على عقول السذج من القراء ليحيط نفسه بشبح من النفوذ لا يمكن إلا أن يتبدل عند أول أشعة من الضياء.

انتشار الصحيفة ومعناه

أذاع ذلك المحرر بكافة السبل أن صحيفته هى أكبر صحائف مصر بل الشرق العربى انتشارًا وقد يكون هذا صحيحًا، ولكننا بفرض صحته نريد أن نتبين أثره فى الرأى العام وقيادته وهذا هو المقياس الذى نحكم به على أداء

---

(١) مجلة بلادى ١٩٤٥/١/١٢.

الصحيفة لرسالتها إن كانت لها رسالة أو فشلها فى ذلك الأداء. وهنا لا بد أن نلفت النظر إلى حقيقة نفسية عميقة، فالقراء على نوعين: نوع يلتمس التسلية وأصحابه عادة يؤثرون كل تسلية رخيصة تلعب على غرائزهم الدنيا، ولكنهم مع ذلك يأخذون التسلية ممن يقدمها إليهم دون أن يمنعهم ذلك من احتقاره. وأما النوع الثانى فهو ذلك الذى يلتمس فيما يقرأ غذاء لعقله وتهذيبًا لإحساسه ليتسلح على كفاح الحياة وتحقيق ما تتطلع إليه نفسه من طموح مشروع.

ولهذا عندما يأتى محرر أخبار اليوم يخبرنا فى زهو أن صحيفته أوسع الصحف انتشارًا وأن الموزع قد أقر له بذلك فى خطاب ينشره لا أستطيع أن أملك نفسى من الضحك. فهذا الانتشار قد يملأ جيوب صاحب الصحيفة بالمال، وقد يكون فى ذلك ما يؤثر فى بعض الناس، ولكن ما الحيلة فيمن يحتقرون مالا يجتلب بتلك الوسائل؟

أسباب الانتشار

ولرب قارئ حصيف يقول: إن انتشار هذه الصحيفة ليس دليلاً على انحطاطها، وقد يكون ذلك لجودتها، وهذا ما نريد مناقشته اليوم إجمالا تاركين التفاصيل للمقالات التالية. ولقد قلبت النظر مرة ومرات بين صفحات (أخبار اليوم) فوجدتها تقوم على عناصر نفسية ثلاثة هى أدنى ما فى البشر من محركات. وأنا لا أدعى أن المحرر قد بنى علمه على هذه العناصر عن وعى منه فذلك ما لا يدركه غير المثقفين وإنما هى محاكاة لبعض الصحف الغربية المنحطة وبخاصة الأمريكية منها يقلدها المحرر الفاضل تقليداً ضاراً. فأما تلك العناصر فهى: الفتنة السياسية - التهريج الديماجوجى - إثارة الغرائز الجنسية. ولنفصل القول حتى ندرأ عن هذه البلاد وكرامتها داءً خبيثًا.

(أ) الفتنة السياسية

من المعلوم أن العوام وأشباه العوام شديدو الشغف الخبيث بمعرفة أسرار المقامات العليا، وبخاصة ما كان ذا صبغة شخصية من تلك الأخبار. فالخادم

يحرص دائما على أن يتلصص على أخبار سيده وهو يجد فى ذلك إشباعا لحب الاستطلاع الذى يزداد قوة كلما ازدادت عقلية المرء تفاهة. ثم إنه يجد كثيرًا من المباهاة فى أن يحدث غيره من الخدم بهذه الأسرار، وبخاصة إذا كان سيده ممن تتطلع إليهم الأنظار وتتسقط الناس أخبارهم. وعلى هذه الحقيقة يبنى المحرر مقالاته الافتتاحية وفى هذا إسفاف لا يستريح له غيور أبى فنحن أحرص على رموز وطننا وكرامة تلك الرموز من أن ننزل بها إلى حد المهاترات ونحن أحرص على علاقاتنا بالدول الصديقة - وبخاصة العربية منها - من أن نقوض علاقتنا بها. ولا شك أن عقلاء هذه الأمة جميعًا يسلمون بأنهم إذا كانت قد ارتكبت بالفعل أخطاء أو أسىء إلى أحد ممن نعتز بهم فهناك من طرق الحكم ... سائله ما هو كفيل بإصلاح الخطأ ومحو الإساءة، أما هذا اللون من المهاترات فهو الذى يجب أن يقضى عليه.

(ب) التهريج الديماجوجى

وأنت واجد إلى جانب الفتنة السياسة تهريجًا ديماجوجيًا رخيصًا وليس لدينا لسوء الحظ فى اللغة العربية لفظ يقابل (الديماجوجيا) اليونانية الأصل ولكننا نستطيع أن نوضح معناها لنتفاهم تفاهمًا تامًا. فالديماجوجيا معناها الحرفى حكومة الغوغاء، ولكنها أخذت الآن ـ عند الجهلاء ـ معنى اصطلاحيًا هو التلويح للشعب بالآمال الخادعة رغبة فى كسبه والتمكن من حكمه.

وليس من ذلك من قيادة الشعب أو الحرص على خيره فى شىء فالشعب لا ريب يعرف آماله بل ويحس بها منبعثة من آلامه الدفينة، فهو يبغى لوطنه العزة ولنفسه الرفاهية، وفى هذا جماع آماله كما هو موضع آلامه. وإنما الذى يريد أن يعرفه هو فن الحكم ونوع السياسة التى تستطيع أن تفضى به إلى تحقيق هذه الآمال. وهذه أمور لا يستطيعها محرر (أخبار اليوم) لأنها تحتاج إلى ثقافة قانونية واقتصادية واجتماعية وأدبية لا يملك منها شيئًا وإنما الذى يملكه هو

التهريج الديماجوجى من نحو قوله فى العدد التاسع تحت عنوان أحمر واضح (مسائلنا الكبرى) إذ يقول (إذا تطلب الاستقلال أن نجوع فلا مانع لدينا من أن نربط على بطوننا الأحجار لنعيش أحرارًا، وإذا تطلب مستقبل مصر المرجو ألا تكون انتخابات ولا حياة برلمانية فلا مانع لدينا من أن نرجئ هذه الانتخابات ونعتذر للحياة النيابية بضيق الوقت وإذا تطلبت مصلحة الوطن ألا تكون أحزاب فلا مانع لدينا من أن نضع على نوادى الأحزاب كلها كلمة "للإيجار") ودع عنك ما فى هذا الأسلوب من التنكيت السخيف الذى لا محل له عندما يتناول القلم مسائل الوطن الكبرى. ثم دعنا نتساءل ماذا يريد الكاتب بهذا التهريج فنحن لا ريب نحرص على استقلال بلادنا ومستقبلنا، ولكننا نريد أن نعرف كيف نصل إلى هذا الاستقلال وكيف نمهد لمستقبل خير من حاضرنا وما أظن أن سيجدينا شيئًا أن (نربط الأحجار على بطوننا) أو أن (نعتذر للحياة النيابية بضيق الوقت) أو أن نضع على نوادى الأحزاب كلمة (للإيجار) وإنما الذى يجدينا هو أن يبصرنا الكاتب بمبلغ الثقة التى نستطيع أن نضعها فى وعود الدول الكبرى التى تناقشها اليوم كافة الشعوب التى فى وضعنا أو قوتنا. وإلى أى حد يجب أن نعتمد على أنفسنا ولا نخدعها بما نستطيع أن نجنى من نفع من وعود الغير أو نأمل فى خير فى تنافس الأمم القوية على بلادنا أو شرفنا ونحن لا نرى فائدة فى أن (نعتذر للحياة النيابية بضيق الوقت) ما دام المحرر لم يخبرنا بعيوب تلك الحياة ولا وسائل علاجها حتى نؤمن بتأصل تلك العيوب واستحالة ذلك العلاج وحتى عندئذ لا بد لنا قبل أن (نعتذر) من أن نعرف نوع الحكم الذى يريد الكاتب أن يحله محله. وكذلك الأمر فى الأحزاب فإذا كانت قد فشلت، فهل من الخير أن نلغيها إطلاقا أم نعيد تأليفها على أساس جديد من المبادئ؟ إننى أتحدى قارئًا واحدًا يستطيع أن يدلنى على مشكلة من مشاكلنا درستها (أخبار اليوم) أو محرر (أخبار اليوم) حتى استبانت أسبابها وطرق علاجها، بل إننى أتحداه أن يدلنى على فكرة واحدة تقود إلى عمل ما. وفيما عدا مقالة الصحفى القديم الأستاذ

محمود عزمى عن السياسة الخارجية بودى أن أعرف ما هو فن الحكم أو وسائل القيادة التى نجدها فى (أخبار اليوم). إننى لا أرى فيها غير تهريج رخيص..!.

وفى هذا الوقت الذى يتحرك فيه العالم أجمع لمعاودة النظر فى فنون الحكم ووسائله عن دراسة جدية قائمة على الإحصاءات والملاحظات والنظريات العلمية، فى هذا الوقت نرى من الإسفاف أن تنحط صحيفة تدعى أنها أكبر الصحف العربية انتشارًا إلى هذا المستوى المزرى من الفتن والتهريج.

(ج) إثارة الغرائز الجنسية

ليس بخاف أننا لسوء الحظ فى بلاد قضت تقاليدها الاجتماعية ألا يخالط شبابنا بناتنا ولا أريد أن أعيد القول فيما أثبته علم النفس من تأثير عدم الاختلاط فى نفوس الناشئة وهو يؤدى إلى نوع من الكبت الجنسى يلهب الغرائز بحيث يصبح من السهل أن تثيرها فى نفوس الشباب بنشر صور الفتيات فى أوضاعهن المختلفة. وهذا ما يجيد فهمه محرر (أخبار اليوم) الهمام.

ففى كل صفحة تجد عدة صور للممثلات والنجوم وبعض فتيات الطبقات التى يسمونها راقية وهو ينشر هذه الصور لغير مناسبة أو لأتفه مناسبة. ولا شك أن الجمال شىء محبب إلى النفوس، ولكنه بئس الجمال الذى يبعث إليه دافع حقير. ويا ليت الأمر قد وقف عند نشر الصور، بل تراه يمتد إلى أسخف التعليقات عن العيون (والرجولة) ويأبى المحرر الفاضل إلا أن يدبج بيراعه المشئوم من حين إلى حين أخبار مجالسه ومشاهد توديعه (للعذارى الرقيقات) على نحو ما كان يفعل بمجلة (الإثنين) عفا الله عنها. والذى لا ريب فيه أن (أخبار اليوم) من السهل منافستها فى هذه الميدان. وأنا أعلم أن هناك صورًا سرية من الممكن أن يتخاطفها الشبان إذا وصلت إلى أيديهم. وهى عندئذ ستفوق فى انتشارها (أخبار اليوم).

وأحسب أن ولاة الأمور لو تهاونوا فى مراقبتها لقتلت (أخبار اليوم) قتلاً ذريعًا، وإن تكن ستقتل عندئذ لسوء الحظ نفوسًا كثيرة. وهذا أيضا إسفاف

صحفى لا يقل خطورة عن الفتن والتهريج؛ لأنه يمس أخلاق الناشئين، والذى نريده هو علاج مشاكل الشبان النفسية لا زيادتها سوءًا. لقد درس المربون هذه الحالة فمنهم من نادى بالاختلاط، ومنهم من رأى فى تنمية الألعاب الرياضية بين الناشئة منفذا لقواهم المكبوتة. وأما محرر (أخبار اليوم) فلا يعنيه من ذلك شىء، وإنما همه أن يبيع صحيفته لينشر على القراء بعد ذلك أنه قد طبع منها ١٢٠ ألف نسخة، وباعها كلها بعد ساعات من ظهورها.

لقد سئمت تحريك الفتن وبث التهريج وإثارة الغرائز فحرصت على أن أوضح للقراء هذه الحقائق مكتفيًا هذه المرة بالإجمال على أن أعود إلى التفصيل فى المقالات الآتية وذلك لأنى أرى من الجبن وضعف النخوة والوطنية أن نسكت على مثل هذا.

محمد مندور

المحامى

....



• حملة صحفية (١)

نلاحظ فى بعض الصحف، هذه الأيام، تهجمًا على الوفد المصرى ورئيسه الجليل، وهذا أمر لا يليق للاعتبارات الآتية:

نحن أولاً فى سبيل إنجاز ما بدأته حكومة الوفد بدءًا موفقًا، بل ووضعت أسسه فيما يختص بجامعة البلاد العربية، ولدينا الآن وفود تلك البلاد، وإننا

---

(١) الوفد العربى ١٨/٣/١٩٤٥.

لنخشى أن يكون الحملة مقصودًا بها الآن تغطية فضل الوفد ورئيسه فى هذه المسألة الكبيرة الهامة، ثم تجريح الزعيم مصطفى النحاس أمام تلك الوفود الكريمة، وفى كلا الأمرين ما يؤلم، لأنه يدل على رغبة فى إنكار الفضل على أهله، ثم إنه يسىء إلى البلاد فى سمعتها العامة بين الأمم العربية الشقيقة.

ونحن أيضا فى سبيل إرسال وفد رسمى إلى مؤتمر سان فرانسيسكو، ولقد اهتمت الصحف عربية وأفرنكية باختيار أعضاء ذلك الوفد، ولاحظت جميعها أن الوفد المصرى لم يمثل بل ولم يستشر فى تأليف ذلك الوفد، ولقد حاول بعضها تبرير ذلك بأن مصطفى النحاس باشا الآن موضع اتهام، بل وتجاوزت إحدى الصحف كل حد مقبول فقالت إنه قد ثبتت عليه تهمة الرشوة، وهذا قول مردود لأن الأصل فى الناس البراءة إلى أن يحكم عليهم.

ومصطفى النحاس، لم يحكم عليه قضاة ولا شبه قضاة، بل ولم يتهم إلى اليوم رسميًا بشىء، وقال آخرون: إن واصف غالى باشا يعتب ممثلاً للوفد المصرى، وهذا أيضا لا يطابق الواقع، فواصف باشا لم يعد متصلاً بالوفد فى شىء، وذلك بفرض إنه سيشترك فى الوفد الرسمى، وهو ما لم نعلمه بعد، وقالت جريدة البورص إجبسيان إن الوفد قد قرر منذ خروجه من الحكم فى سنة ١٩٣٨ أن لا يتعاون مع الأحزاب الأخرى، وإنه قد تمسك بنفس النظرية فى سنة ١٩٤٢، مع أن الزميلة لا تجهل أن هذه النظرية خاصة بالاشتراك فى الحكم، وقد سبق للوفد المصرى أن اشترك، بل كون الأكثرية فى الجبهة الوطنية التى عقدت المعاهدة، وكان رفعة رئيس الوفد رئيسًا لتلك الجبهة.

ولقد قال معالى وزير الخارجية، فى حديث له مع صحيفة البروجريه: إن الوفد المصرى لم يكن من المنتظر أن يقبل الدعوة للاشتراك دون أن يناقض نفسه بعد الموقف الذى اتخذه فى البيان الخاص بإعلان الحرب، وأضاف أن تجربة المغفور له ماهر باشا فى إحاطة المعارضة علما بمسائل الوطن الكبرى لم تنجح،

وهذه أيضا أقوال يرد عليها لأن مسألة إعلان الحرب شىء، ومسألة حضور مصر فى المؤتمر شىء آخر، ولقد سبق أن قلنا إن الوفد المصرى ورئيسه قد كان حريصا على حضور مصر هذا المؤتمر، وهذا أمر لا يقبل مناقشة، وأما أن تجربة ماهر باشا قد فشلت، فموضع نظر أيضا، لأن إحاطة المعارضة علمًا بالمسائل الكبيرة، لم يكن المقصود منها - بالطبع - ضرورة موافقة تلك المعارضة على رأى الحكومة فيها.

وما نريد إلا أن نلاحظ أمرًا واحدًا، هو أن بحث الصحف المختلفة ورجال السياسة فى عدم استشارة الوفد ورئيسه فى هذه المسألة الخطيرة، مسألة تستحق أن تشرح للرأى العام، وفى هذا ما يكفى.

ولم نقف عند هذا الحد، بل تناول أيضا زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ سعادة صبرى باشا أبو علم، فوصفته جريدة أخبار اليوم وصفًا نابيًا فى ألفاظ نابية، حتى لقد شبهت صوته بصوت "الضفدعة"، وهذا إسفاف. ولقد كنا نفهم أن تناقش الجريدة المذكورة إذا أرادت وظيفة المعارضة، وهل نهض بها المهاجم كما ينبغى أم لا، وأما الإسفاف فذلك ما نأباه.

للمعارضة - كما هو مفهوم - وظيفتان أولاهما: الدفاع عن موقفها أثناء الحكم من المسائل السياسية الكبيرة خارجية وداخلية، وقد نهض صبرى باشا بهذه المهمة على خير نحو، فأثبت بالوثائق اهتمام حكومة الوفد المستمر بمطالبنا القومية، وبخاصة فى مسألة السودان، كما دلل على ما بذلت تلك الحكومة من جهود فى مسألة التموين الحيوية، وأوضح أن الصعوبات التى كانت قائمة لا تزال مستمرة، لأنها كامنة فى طبائع الأشخاص من جهة، وفى الصعوبات الاقتصادية من جهة أخرى، وهكذا فى غير ذلك مما عرض له من تصرفات الحكومة السابقة.

والوظيفة الثانية للمعارضة: هى نقد الحكومة القائمة نقدًا نزيهًا يسدد خطاها فى خدمة البلاد وتحقيق مطالبها، وفى هذه الناحية أيضًا أبلى الباشا

خير البلاء، حتى لقد امتدحه الجميع، بما فى ذلك الحكومة ومؤيدوها، لاعتداله فى الحكم ونزاهته فى التوجيه.

ومن هنا يؤذينا ويؤذى الجميع أن تتهجم هذه الصحيفة على زعيم المعارضة على هذا النحو.

نحن نرحب بالنقد الموضوعى، ولكننا نرفض الإسفاف اللفظى.

محمد مندور

....



• أضحوكة شريرة ! [1]

أنشأت جريدة "الإجيبشيان ميل" الإنجليزية التى تصدر فى القاهرة، بعددها الصادر صباح اليوم، مقالاً افتتاحيًا، بهذا العنوان، فقالت:

".. وخير ما توصف به الأضحوكة، أنها نوع ملفوف فى فكاهة، وهى فى الغالب الأعم ليست حمقاء، خرقاء، ولكنها شريرة، قاسية!".

وآخر مثال أعدته جريدة "أخبار اليوم" - الصحيفة العربية الأسبوعية - أمعن فى السوء، إذ أنه أقرب ما يكون إلى الإجرام!.

ذلك أنها قالت فى عددها الصادر يوم السبت، إن خبرًا مهمًا سيذاع فى الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم الأحد، من جميع المحطات اللاسلكية العالمية، ومن بينها المحطة اللاسلكية للحكومة المصرية.

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٥/٤/٢.

وقد انتشر هذا الخبر على الألسنة، كما تندلع النار فى الهشيم، وبلغ انتشاره حدًا بعيدًا، قبل أن ينشر أى تكذيب رسمى له، وفى وقت ينتظر فيه كل امرئ، وهو فى لهفة، إذاعة بلاغ رسمى بانتهاء المقاومة المنظمة فى ألمانيا، إذ قد سيق إلى الحسبان - وبطبيعة الحال - أن هذا النبأ الذى ذكرته الصحيفة العربية، هو الذى سيذاع على العالم فى الساعة الحادية عشرة من صبيحة يوم الأحد.

وعلى كل حال، فإنه لم يكن هناك أقل داعٍ لنشر بلاغ من هذا القبيل، ولم تكن أية إذاعة عالمية واسعة النطاق، من أى نوع كان، موضع التفكير، ولكن الظاهر أنها كانت فكرة المحرر عن كذبة أول إبريل - وهى تسلية يبدو أنه أراد أن يشغل بها حمقى أول إبريل بضع سنوات.

وتوجد فى مصر فى الوقت الحاضر(١)، رقابة على الصحف. وإذًا، فلا يسع المرء إلا أن يتساءل:

لماذا يسمح بنشر هذا الخبر، على ما يحدث من ارتباكات لا بد منها، ذلك أنه لا ينطوى على موضوع محلى تافه، ولكنه يشير إلى نبأ عالمى؟

وقد تبين لنا من فيض المكالمات التليفونية مع إدارة جريدتنا، رد الفعل القاسى الذى أحدثه هذا النبأ، وبخاصة فى الناس الذين لهم أزواج وأبناء ومحبون فى خطوط النار بألمانيا.

* * *

وفى بريطانيا قانون ينص بوضوح على محاكمة أى شخص يقترف مثل هذا العمل الذى يتسبب عنه ضرر عام، وفى الوقت الذى لا يوجد فيه مثل هذا القانون فى هذه البلاد (مصر) فإن من البين أن هذه قضية يجب أن تتولى

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٥/٤/٢.

تحقيقها المصلحة الحكومية المختصة، ويجب أن يتخذ الإجراء الممكن، فيما يختص بجميع أولئك الذين تسببوا فى هذه الخدعة الضارة بالجمهور.

....



● "أخبار اليوم" والنقد الأدبى...

يظهر أن أسلوب أخبار اليوم[1] لا يستطيع أن يتنوع بتنوع الموضوعات التى يعالجها، فقد بلغت بها الجرأة فى الأعداد الأخيرة، أن تناولت مسائل الأدب والنقد الأدبى، وذلك ما ننكره عليها، فقد أثبتت بما كتبت أنها قد زجت بنفسها فى ميدان لا ينبغى لها أن تفسده، فالأدب تراث روحى يتطلب ممن يتحدث عنه ثقافة وذوقًا.

نشرت المجلة المذكورة مقالات تناولت فيها "أمريكا الضاحكة" لصاحبها مصطفى بك أمين و"فرنسين بيكن" للأستاذ العقاد و "حمارى قالى لى" للأستاذ الحكيم.

وإليك أمثلة من نقدها "لأمريكا الضاحكة" فهى تقول: "إنه لم يمض شهر حتى نفدت الطبعة الأولى من هذا الكتاب عن آخرها، فلم يكن بد من إعادة الطبع فى الشهر التالى، وهو حادث لم يسبق له نظير فى تاريخ التأليف والترجمة والنشر فى القطر المصرى والأقطار الشقيقة، ومع ذلك فإنه يهددنا اليوم بطبعة ثالثة منقحة ومهذبة".

... وفى هذا النقد ما يدعو إلى الضحك؛ لأنه من نوع الدعاية الأمريكية الرخيصة التى مللناها؛ لأنها لا تقوم على حق أو صدق فيها من تملق كاتب المقال

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٥/٤/٢.

لصاحب الجريدة ما للنفس عنه نفرة، بل فيها ما كان يحتم على مصطفى بك أمين أن يرفض نشر هذا الكلام وهو خليق بأن يفسد حكم الناس على الكاتب والناشر بدلا من أن يعززه.

وكاتب المقال ثقيل الدعابة، وإن لم يع هذا الثقل، خذ لذلك مثلا قوله:

"قال لى أحد أصدقائى إن مصطفى أمين أول كاتب فكاهى فى مصر، فكان على أن أصحح له إذ يقال عنى إننى أول الكتاب فى الفكاهات والنوادر".

ودع عنك باقى حديث كاتب المقال عن نفسه من سماجة، وهبه أول الكتاب فى الفكاهات والنوادر أو آخرهم، فذلك عندنا سواء، ثم دعنا ننظرْ فيما يقوله عن رئيسه صاحب المجلة من أنه أول كاتب فكاهى فى مصر، وحدثنى بعد ذلك عن نوع تلك الفكاهة الضحلة المضحكة، وأين تقع من فكاهة رجل كالمازنى عميق الإحساس مدرك لحقائق الحياة وما فيها من مرارة، يتخذ الفكاهة سبيلاً للانتقام منها على نحو ما يفعل كبار الكتاب الذين يخفون تبرمهم خلف ستار حيى من السخرية اللاذعة، والفكاهة الدامية.

وأعجب من ذلك فى الغفلة، وعدم الفهم انتقاد نفس الكاتب لتوفيق الحكيم؛ لأنه اتخذ محاورًا له حمارًا بدلا من أن "يبتكر شخصية من الشخصيات البشرية على النحو الذى ابتكر به الكتاب شخصية المصرى أفندى أو ابن البلد أو غيرهما من الآدميين". فهل ترى بعد ذلك عجزًا عن الفهم يوجب الضحك، بل الأسف إذ يريد كاتب المقال أن ينزل بالأدب إلى مستوى المصرى أفندى وابن البلد وأمثالهما من الشخصيات الهزلية التى ابتذلتها أخيرًا مجلاتنا الرخيصة.

ومن الغريب أن اختراع الحكيم لشخصية الحمار قد كان حقيقة من الاختراعات الأدبية الكبيرة فى عصرنا الحاضر، وأغرب من ذلك ألا يستطيع كاتب يتصدى للنقد الأدبى فهم هذا الاختراع.

اختراع "الحمار" فيه أكبر سخرية بالإسفاف العقلى الذى وصل إليه فى عصرنا الحاضر الكثيرون ممن يتصدون للكتابة وقيادة الرأى العام. وعندما تختلط القيم ويكثر التطاول، وترتفع المغالطات إلى مستوى العقل، أو ما يكون توفيق الحكيم معذورًا عندما يجرى الحكمة على لسان الحمار؟.

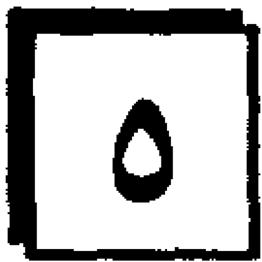
إننى لألتمس له العذر بل وأهنيه على هذا الكشف لأن فيه أكبر انتقام للعقل البشرى الذى أهين فى هذه البلاد.

أما بعد فالأدب شىء مقدس، وهو أعز على نفوسنا من السياسة وغير السياسة لأنه شىء خالد، وفيه غذاؤنا الروحى الوحيد.

ألا فلترتد عنه ألسنة الجهلاء والمشعوذين.

محمد مندور

....



● برنارد شو وأخبار اليوم[١]

بلغت بأخبار اليوم الجرأة غير المحمودة أن كتبت لبرنارد شو، الكاتب المشهور، خطابًا تستكتبه فيه مقالاً، وقد وعدته بأن تدفع ثمن ذلك المقال "فى حدود التسعيرة التى تتعامل بها صحف العالم"، وقد أجاب الكاتب الساخر، اللاذع، إجابة كنا نؤثر أن تطويها الصحيفة المذكورة.

لقد قال الكاتب عن العرض المالى الذى عرضته أخبار اليوم الهمامة "إنه إذا كان هذا صحيحا، فإنه يهنئها على مواردها المالية الضخمة"..

---

(١) الوفد المصرى ١٥/٤/١٩٤٥.

ولسنا نعرف سخرية، أمر من هذه ولا أقتل، وإذا جاز للصحيفة المذكورة أن تسرف فى الادعاءات، أمام السذج من قرائنا، فقد كان من الحكمة ألا تعرض نفسها لسهام "برنارد شو" الدامية..

ولقد سألته الصحيفة الخطيرة عن رأيه فى مستقبل العالم، وفى مطالب مصر والبلاد العربية، وكيف أننا نريد التخلص من السيطرة الاستعمارية، والظاهر أن هذا الكاتب الحساس قد أثارت حفيظته المجلة الجريئة، بخطابها الجرئ، فأجاب فى عنف، بأنه لا يوافق على مطالب مصر، ولا بلاد الشرق، ولا يقر أهدافها، ولا يعلم هل سيتكون الشرق بعد الحرب من ممالك صغيرة مستقلة، أو أن الاستعمار سيرسخ قدمه من جديد فى هذه البلاد.

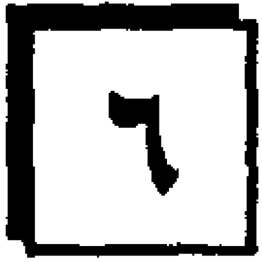
ولا أدل على حفيظة الرجل المثارة، من أنه لم يوجه الخطاب ولم يختتمه حتى بعبارات المجاملة المعروفة، فقد اختتمه بقوله: "إن الجواب الصحيح عن هذه الأسئلة، عند مصر والشرق لا عند ... ثم وقع الخطاب باسمه برنارد شو".

لقد تكون الجرأة محمودة أحيانًا فى المجال الصحفى، ولكنها عندما تتعدى الذوق والحد المعقول، لا يمكن أن نسمى جرأة، ولا أن تحمد، وها هى ذى نتيجتها المحزنة، تلك التى أفقدتنا عطف كاتب واسع الصدر، خير النزعة، اشتراكى الرأى، عدو للاستبداد، فهو لا يوافق على مطالب مصر وبلاد الشرق، ولا يقر أهدافها!.

ومن غريب الأمر أن تنشر أخبار اليوم، هذا الرد القاسى دون رد أو تعليق، وكأنها تظن أن مجرد نشر خطاب يأتيها من برنارد شو فيه ما يرفع قدرها أمام الناس، حتى ولو كان ذلك الخطاب تسفيهًا لجرأتها، وإنكارًا لحقوق مصر وأهدافها.

محمد مندور

....



• صديق أحمق...[(١)]

نشرت أخبار اليوم فى صفحتها الأولى برقية نسبتها إلى مراسل لها فى لندن جاء فيها:

"وقد رددت افتتاحية جريدة التيمس ما تقوله الدوائر المسئولة هنا من أن النقراشى باشا كان حكيمًا حقًا حين رفض أن يسمح لنفسه بالاندفاع فى تيار الوفديين، فيما حاولوه من إظهار مسألة تعديل المعاهدة، على أنها مسألة مستعجلة إلى أقصى حد، وحين رفض أن يترك التفرغ للمهمة الكبرى وهى إجراء إصلاح داخلى فى البلاد.

وهذا الرأى يؤيد ما سبق أن قلته من قبل وهو أن جميع الأحزاب الإنجليزية تنظر بعين الاهتمام والتقدير إلى سياسة النقراشى باشا، تلك السياسة التى تقضى بالتوسع فى العدالة الاجتماعية بدلاً من العدو وراء ألفاظ جوفاء.

وليس هذا رأى السياسيين وحدهم، بل وطلبة الجامعات والكليات كذلك. وقد ظهر هذا جليًا من أسئلتهم لعمرو باشا فهم لا يقيسون درجة النضوج السياسى فى مصر إلا بتحقيق مشروعات الإصلاح ورفع مستوى المعيشة فى البلاد.

... إن الدوائر المسئولة فى لندن لا تكتم إعجابها بالنقراشى باشا؛ لأنه يعرف كيف يكبح جماح نفسه، وهى تقدر ثقل التركة التى تركها له أسلافه فى الحكم، وتعتقد أنه سيعمل كثيرًا للفقراء والفلاحين".

---

(١) الوفد المصرى ١٣/٨/١٩٤٥.

(والوفد المصرى) تهنئ دولة النقراشى باشا بما حازه من تقدير المستر (ورثام) مراسل أخبار اليوم المزعوم فى لندن ومن تقدير التوأمين مصطفى بك أمين والأستاذ على أمين بعد تقدير جريدة التيمس كبرى الجرائد الإنجليزية الاستعمارية.

وصدق المثل القائل: عدو عاقل خير من صديق جاهل

....



• الدجل الصحفى(١)

بطل هذا الدجل الصحفى اليوم هو مصطفى أمين بك صاحب ورئيس تحرير "أخبار اليوم" وإليك الدليل.

فمنذ ألف النقراشى باشا وزارته وهو يبشر فى صحيفته كل أسبوع.. وبمختلف طرق النشر والإعلان والدعاية.. أن الوزارة تعمل ليل نهار.. وأنها تنتج.. وأنها تنفذ المشروعات بل إنها ستفاجئ البلاد بأوسع الإصلاحات وأعظمها، وأن الوزراء لا ينامون لا ليلا ولا نهارا. ولا يجدون متسعًا لتناول طعامهم أو رؤية عيالهم!.

وبعد شهور قليلة تبين أن الوزارة لا تعمل ولا تنتج.. ولم.. بل لن تفاجئ البلاد بأى إصلاحات كبيرة كانت أو صغيرة.. وأن أغلب وقت الوزراء لا يضيع فى حل الأزمات والمشاكل والعقبات.

وضج كل الناس من بطء الوزارة وإهمالها.. وعدم إنتاجها.. وكان أول الشاكين الضاجين هو مصطفى أمين بك نفسه وفى جريدته أخبار اليوم بدمها

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/١/٢٨.

ولحمها!.. بل إنه كان أول من طالب الوزراء بالكلام من الصحف المؤيدة للحكومة ورئيسها.. وأوضح لهم فى أسلوب قارص ما يعود على البلاد من سياسة الصمت والتكتم وعدم الإعلان!.

وفى كل أسبوع كانت (أخبار اليوم) تنشر أن لا خلاف بين أعضاء الهيئة السعدية.. وأن النقراشى باشا هو زعيم هذه الهيئة بلا منازع.. وأن سياسته محل تأييد إجماعى من الأعضاء وأنهم يؤيدونه فيها.. وكلما قلنا إن بعض أعضاء الهيئة يعارضون رئيسها. عادت (أخبار اليوم) إلى نشر الأنباء القصيرة والتعليقات الطويلة عن انسجام النقراشى وحامد محمود.. ومحبة الأول للثانى وإخلاص الثانى للأول.. وتأييد محمد شعراوى وعلى الخشخانى وغيرهما له فى مواقفه الوطنية!! إلى أن فوجئنا يومًا وأخبار اليوم نفسها تذكر وبالخط العريض أن حامد محمود قد استقال. وأنه يهاجم رئيسه النقراشى فى حرارة وإيمان وأنه يعارض تمام المعارضة طريقة سياسته الداخلية والخارجية!!.

وقد تبين أن حامد محمود وزملاءه كانوا على خلاف دائم منذ شهور وشهور مع النقراشى ووزرائه!.

ودأبت "أخبار اليوم" على التغنى بالصلات الطيبة التى تقوم بين الوزراء جميعا من مختلف الأحزاب.. وتشيد بالصداقة التامة الوطيدة بين النقراشى ووليم.. وبين وليم وعبد الغفار.. وبين بدوى وسيد سليم!.

ولطالما ضربت الأمثلة على صداقة النقراشى ووليم.. وانسجامهما وتعاونهما معًا فى سبيل الوطن والبلاد! وبالرغم من أن هذه الأخبار ما كانت لتجوز على الأذهان ولتدخل فى العقول إلا أننا بدأنا نعتقد لكثرة ترددها بصدقها وبحقيقتها.. إلى أن تبينت الوقائع على صحتها والحوادث على حقيقتها.. وإلى أن ثبت وجود خلاف دائم بين النقراشى ووليم.. وبين وليم وبدوى وبين حافظ رمضان والنقراشى وبين وليم وأحمد عبد الغفار.

وهكذا، وإلى أن روت (أخبار اليوم) نفسها وقائع وأمورًا وحوادث تؤيد هذه الحقائق التى حاول التدجيل الصحفى على الجماهير بعكسها؟

بل إن "أخبار اليوم" أشارت فى آخر أعدادها إلى تمام الانسجام والاتفاق بين أعضاء الوزارة فى أكثر من خبر.. فى الوقت نفسه الذى أشارت فيه بصراحة إلى اختلافهما وإلى الروايات الفريدة لهذا الخلاف.. والتى ترجع وقائعها إلى أسابيع مضت!!...

وقد اعترف حضرته أخيرًا بهذا التصدع فى الوزارة إذ قال ما نصه:

"والذى نستطيع أن نؤكده أن بقاء الوزارة بتشكيلها الحالى غير ممكن، وأن دولة النقراشى باشا لن يستطيع العمل مع مكرم باشا فى الوزارة، وأنه يفضل أن يستقيل من منصبه على أن يستمر هذا الحال. وأن مكرم باشا أيضًا أصبح لا يخفى عدم استطاعته الاستمرار فى الوزارة".

ولو أن مصطفى أمين بك يتحدث عن الوزاريين والحكوميين مثل هذه الأحاديث التى يتبين للناس بعد ذلك مدى بعدها عن الواقع لقلنا إنه مناصر من مناصرى الوزارة يريد أن يؤيدها بأى طريق.. ولكنه كان يدأب فى الوقت نفسه على ذكر روايات مختلفة عن خلاف بين النحاس باشا وصبرى أبو علم باشا وبين صبرى باشا وفؤاد سراج الدين باشا.. وبينهما وبين الهلالى باشا.. وهكذا.. حتى أنه نشر مرة صورة لصبرى باشا قائلاً تحتها إنه يراهن على خروجه من الوفد من ستة شهور.. وبالرغم من أن الحوادث كذبته فى كل ما قاله.. فإنه ما استحى من إعادة ترديد هذه النغمة المرذولة.. فى كل مناسبة وحين.. متجاهلاً ازدياد قوة الوفد يومًا بعد يوم بل ساعة بعد ساعة.. مفضلاً السير على طريقته الفذة فى الدجل الصحفى!!...

وفى هذا الأسبوع.. كان يناقش هذا الصحفى فى صحيفته الموقف الوزارى الحالى.. فإذا به يخرج من بحث أسرار هذا الموقف.. ويعرج على مصطفى

النحاس ويقول إن الإنجليز عرضوا عليه تولى الحكم على أن يفرط فى حقوق البلاد.. وذلك حتى ينال من سمعة زعيم الأمة فى الوقت الذى ترى فيه هذه الأمة المساخر الوطنية التى يمثلها من هم فى الحكم اليوم.. مغتاظا من أن يظل النحاس باشا بعيدًا عن هذه المساخر والألاعيب.. حائزًا لثقة الشعب وتأييد الأمة وحبها له..

وهكذا.. يمكن أن تضرب عشرات الأمثلة على هذا الأسلوب من الدجل الصحفى. الذى جاز على الناس أسابيع وأسابيع.. ولكنه ما عاد يجوز عليهم بعد ما كذبت الحوادث يومًا بعد يوم ما تقوله الصحيفة.. وما تنشره تسميمًا للأفكار.. وتلويثًا للأذهان. وإيقاعًا بين الأمة وزعمائها الأبرار الأطهار.

....



٨

● زعيم الشيوعية فى مصر.. مليونير يهودى![1]

نامت مصر كلها مساء الأربعاء ولكن ألوفًا من رجال البوليس ظلوا يقظين يستعدون لأكبر حملة تفتيش فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس.. وقد قبض على أكثر من ٢٠٠ رجل وامرأة لاشتغالهم بالدعاية الشيوعية.

ويتهم البوليس المسيو "هنرى كورييل" المليونير اليهودى الإيطالى بأنه هو زعيم الشيوعية فى مصر، وهو شاب فى الخامسة والثلاثين من عمره، يملك عزبة كبيرة فى المنصورية.

(١) مقال افتتاحى لجريدة أخبار اليوم بتاريخ ١٩٤٦/٧/١٣.

وقد ثبت أنه هو الذى يتزعم الحركة وينفق عليها بسعة، وصرح مصدر رسمى بأن الأوراق الخطيرة التى ضبطت عنده تثبت أنه كان الصلة بين الشيوعية فى مصر، والدولية الثالثة. وظهر أنه كان يشجع على فتح الأندية، وإنشاء المجلات، ويرسل شبانا وفتيات على حسابه إلى الخارج، ويدفع لهم مصروفات سفرهم بالطائرة ونفقات إقامتهم، وقد أغلق البوليس مكتبته التى فتحها فى ميدان مصطفى كامل لبيع الكتب الشيوعية.

وقام رجال البوليس بتفتيش بيوت المتهمين ومكاتبهم وجمع ما فيها من أوراق، ومن بين هذه الأوراق التى ضبطت تعليمات من الخارج إلى الشيوعيين تضمنت ما يلى:

١ ـ إفساد المفاوضات بأى ثمن.

٢ ـ حض الطبقات والطوائف على الثورة. وذلك بإثارة النزاع بين الأقباط والمسلمين، وتشجيع كل حركة تمرد أو إضراب أو عصيان.

٣ ـ وضع قوائم بأسماء جميع الأغنياء فى مصر والممولين وملاك الأراضى لانتزاع هذه الأراضى منهم فى الوقت المناسب (وقد عثر البوليس على هذه القوائم وفيها أسماء من يملكون أكثر من خمسين فدانًا فى مصر).

٤ ـ لا تعتمدوا على رجال الدين فهؤلاء لا تجوز الثقة بهم؛ لأنهم بطبيعتهم أعداء الشيوعية وأنصار كل حركة رجعية.

٥ ـ محاربة جمعية الإخوان المسلمين وجميع الجمعيات الإسلامية.

٦ ـ القضاء على الجامعة العربية وتلويث زعمائها، وإثارة النزاع بين أعضائها.

٧ ـ محاربة عناصر الوطنية أو الدعوة للتعصب الوطنى والقضاء على كل حركة يراد بها إقامة شخصية وطنية.

٨ ـ إثارة روح السخط بين العمال والموظفين، وتهوين كل عمل تقوم به الحكومة من أجلهم.

٩ ـ نشر الدعوة بين النساء، فالمرأة تفيد الحركة أكثر من الرجل، وكل امرأة مصرية تكسبونها تفيد أكثر من مائة رجل.

١٠ ـ يجوز التحالف مع جميع الطوائف للوصول إلى هذه الأغراض، ثم هدمها واحدة بعد واحدة، بشرط ألا يؤدى التحالف معها إلى تقويتها.

من هم الشيوعيون

وقد ظهر أن الحركة الشيوعية فيها كثير من اليهود واليونانيين والأرمن، والبولنديين والروس واليوغوسلافيين... بل ثبت أن بعض الروس البيض الذين أقاموا فى مصر هربًا من الشيوعية انقلبوا إلى دعاة للشيوعية!.

وتقوم الحركة على نظام الخلايا الروسى، فكما أن طريقة الجمعيات السرية ألا يعرف الأعضاء إلا أقل ما يمكن من زملائهم فإن التحقيقات أثبتت أن أكثر الشيوعيين يجهلون أسماء زملائهم، ويتصلون بهم عن طريق الرؤساء.

وثبت أن بين الشيوعيين فى مصر ٥٠ فتاة مصرية، أغلبهن متعلمات تعليمًا راقيًا ومن خريجات الجامعة أو الطالبات بها، وقد أمر دولة صدقى باشا بعدم التعرض لهن فى الوقت الحاضر..

وكان للشيوعيين عدة جمعيات وعدة أندية، وعدة مكاتب تبيع الكتب وتوزع المنشورات.. وكان آخر منشوراتهم عنوانه "يحيا ستالين" ، وكانت خطب ستالين توزع بالمجان.. وكانت هذه المكاتب تبيع الكتب الشيوعية بأرخص الأثمان وتدفع مبالغ طائلة للمؤلفين الذين يدعون للشيوعية.

وقد تقرر قفل جميع هذه الأندية والمكاتب والمجلات.

ومن بين الأندية التى اتهمت بالدعوة إلى الشيوعية نادى خريجى الجامعة ونادى خريجات الجامعة. وبين المشتغلين بالشيوعية بعض الشبان من المعيدين فى كلية العلوم وبعض طلبة هذه الكلية، وكانوا يجتمعون فى دار الأبحاث العلمية، وكانت مهمة هذه الدار نشر الدعوة ضد ما يسمونهم الرجعيين والفاشيين. وأما خصوم الحركة فهم جميع أعضاء الأحزاب السياسية والجمعيات الدينية ورجال الدين وزعماء الحركات العربية والوطنية.

ويعتقدون أن بعض المقبوض عليهم أبرياء، وأن البعض الآخر اعتنقوا الشيوعية عن عقيدة وإيمان واقتناع، فقد حدث مثلا أن ثلاثة من معيدى كلية العلوم وهم الأساتذة: وليم إبراهيم عوض، وعبد الرحمن الناصر، وعبد المعبود الجبيلى فصلوا من وظائفهم بسبب دعايتهم للشيوعية فلم يأبهوا للفصل.. كما أن بعض المعيدين ينفقون كل مرتباتهم على الحركة الشيوعية وعلى تعليم بعض الأولاد مبادئها، ويفضل الواحد منهم أن يرتدى بذلة ممزقة وينفق ثمن البذلة الجديدة على الحركة نفسها.

أما "الزعماء" المتصلون بالخارج فهؤلاء يتقاضون مرتبات، وقيل فى رواية إن عدد هؤلاء ٤٠٠٠ وتعتقد الدوائر العليمة أن هذا العدد مبالغ فيه.

معاملة الفتيات

ومن الغريب أن بعض الفتيات غير المتعلمات انضممن للشيوعية باعتبارها حركة "حرية" وترددن على أندية الشيوعيين باعتبار أنها تدعو إلى تحرير المرأة من ظلم الرجال الرجعيين. وكانت المحاضرات تلقى على أنه من حق الفتاة أن ترث كما يرث الرجل، وكما أن للشاب أن يصادق من يشاء من الفتيات قبل الزواج، فإن من حق المرأة أن تصادق أى عدد تشاء من الرجال قبل الزواج.

وكانت الفتيات يدخن السجائر علنًا، ويدعين إلى شرب السجائر فى الشوارع ما دام الرجل يفعل ذلك، وكانت الواحدة منهن تسهر إلى منتصف الليل ولا ترى عيبا فى ذلك ما دام الرجل يفعل هذا.

وبلغ من تحمس بعض الأعضاء للفكرة أن ضموا شقيقاتهم وقريباتهم إلى هذه الحركة. وانتهت بعض الاجتماعات بزواج أو خطوبة بعض الشبان المتحمسين لبعض الشابات المتحمسات، وكان عمر هذه الخطوبات قصيراً.

وقد تفرعت من هذه الحركات حركة تدعو إلى الحرية الجنسية، ولكنها لم تلبث أن اختفت.

ومن بين الفتيات المشتغلات بالحركة نسبة كبيرة من الفتيات اليهوديات.

محاضرات علمية

وإلى جانب هذه "الاجتماعات" كانت هناك جمعيات جدية، تقيم الحفلات الرياضية، والمحاضرات العلمية، وكانت تؤلف لجاناً لكل فرع من فروع الحياة لجنة علمية تعد البحوث عن التقدم العلمى والاختراعات الحديثة، ولجنة للشئون الداخلية مهمتها جمع الحوادث السياسية وإثبات أن رجال السياسة فى مصر لا يصلحون، وأنه يجب القضاء عليهم وإقامة حكم شيوعى. وكان هناك لجنة للشئون الخارجية لتحليل أعمال الدول المختلفة وإثبات أن الحركة الشيوعية هى الوسيلة الوحيدة لاستتباب السلام فى العالم.

وكانت كل المحاضرات تدعو إلى القضاء على الدين، وأنه لا يمثل روح العصر، وأن رجال الدين جماعة من المرتزقة والمشعوذين. وأن الدين الإسلامى دين رجعى وحسبه أنه عاش أكثر من ١٦٠٠ سنة!.

ومن الغريب أن الهجوم كان موجهًا فى غالب الأمر ضد الدين الإسلامى، والفكرة فى هذا أن الشيوعية الدولية ترى أن الدين الإسلامى هو العائق الوحيد لانتشار الشيوعية فى مصر.

الوفد والدولية الثالثة

وقيل لنا فى الدوائر المتصلة بالتحقيق إن من بين الأشياء المنسوبة إلى الدكتور محمد مندور رئيس تحرير جريدة الوفد المصرى أنه كان الواسطة بين

حزب الوفد والكومنترن، أى الدولية الثالثة، وهى الهيئة التى تدعو إلى نشر الشيوعية فى العالم.

ومن الأشياء المنسوبة إليه كذلك أنه كان الواسطة فى تحرير ميثاق بين الوفد والدولية وأنه تولى مفاوضات طلب إليه فيها - حتى يمكن أن تساعد الدولية حزب الوفد - ضرورة فصل كبار أعضاء الوفد من أصحاب رءوس الأموال، وقد عددت الدولية أسماءهم وحددت ثرواتهم وهم:

محمد المغازى باشا ومحمود سليمان الوكيل باشا وسيد بهنس بك وفؤاد سراج الدين باشا وحفنى الطرزى باشا وأحمد حمزة بك وفهمى ويصا بك وكامل صدقى باشا وعثمان محرم باشا وحمدى سيف النصر باشا وغيرهم وغيرهم وقد قيل إن كل واحد منهم يملك أكثر من ألف فدان وبعضهم يملك ١٤ ألف فدان..

ولا ينتظر أن تكون هذه المسائل موضع محاكمة لاعتبارات دولية ترجع إلى المجاملة بين الدول.

وقيل إن الحكومة وقعت فى يدها وثيقة خطيرة عليها توقيع أحد الكبراء!!!.

الحركات الشيوعية..

وقد تنبه ولاة الأمور للحركات الشيوعية ووضعوا أيديهم على مصدرها، وتبين أن مركز الشيوعية فى الشرق الأوسط هو جريدة صوت الشعب فى بيروت. وذلك أنه كلما فتش البوليس بيت شيوعى أرسل برقية إلى جريدة صوت الشعب هذه... "فتش البوليس منزلنا، صادر البوليس "مجلتنا"، "استولى البوليس على الأوراق الموجودة فى النادى" وقد تمكن البوليس أن يراقب كل برقية صادرة أو مرسلة إلى جريدة صوت الشعب، وهكذا استطاع أن يضع يده على أعضاء الحركة.

ومن الحركات التى قام بها الشيوعيون أنهم كانوا يكتبون على الحيطان دعوة إلى الثورة وكانوا يصدرون مجلة سرية، وحاولوا بث دعايتهم فى الجيش، وذهب فريق منهم إلى قصر الأميرة شويكار وأرادوا دخوله قائلين نريد أن نأكل... جائعين.

واستدعى البوليس وفتشهم ووجد فى جيوب بعضهم أكثر من عشرين جنيها!.

ويتصل الشيوعيون بكل جمعية أو رابطة للموظفين والعمال رغبة فى استعمالها لأغراضهم الخاصة، فإذا رفضت الجمعية الانسياق لحركاتهم عملوا على هدمها..

التكتم الشديد

وقد أحيطت حركة التفتيش بالكتمان الشديد ولم يعلم بها مخلوق قبل الساعة الأولى من صباح يوم الخميس، فقد أعطى سعادة محمود منصور بك النائب العمومى كلمة الابتداء... فشرعت فرق البوليس فى كل المملكة تقبض وتفتش... ولم ينم النائب العام طول الليل..

وبلغ عدد المقبوض عليهم حتى أمس حوالى الثمانين زعيمًا شيوعيًا.

وقد صرح دولة صدقى باشا لمندوب "أخبار اليوم" بقول: إننى لم آخذ دعاة الشيوعية على غرة فقد حذرتهم فى خطابى الذى ألقيته فى حفلة البدراوى باشا، وحذرتهم فى حديث مع الأستاذ كامل الشناوى فى مجلة آخر ساعة... ولكنهم لم ينتبهوا لهذا وظنوا أن التهديد موجه لغيرهم.. وهكذا فوجئوا بهذه الحركة السريعة.

وقد بقى دولة صدقى باشا فى مكتبه حتى الساعة العاشرة مساءً يشرف على الحركة، ثم ذهب إلى المنصورية؛ حيث تناول العشاء على مائدة أحمد صديق

باشا وبحث عن تليفون قريب من مكان الحفلة فلم يجد إلا تليفونًا يبعد بضعة كيلومترات، فأوفد إليه بعض الرسل، وكانت الأنباء تصل إليه بواسطة هؤلاء الرسل.

ومن الطريف أن قرية المنصورية التى كان يتناول فيها دولته العشاء هى نفس القرية التى توجد فيها أطيان المسيو "هنرى كورييل" زعيم الشيوعية فى مصر، والذى كان يقبض عليه البوليس فى نفس المساء.

وفى أمريكا أيضًا

وجاءنا من مراسلنا الخاص فى واشنطن:

كانت الصحف الأمريكية وكتابها يدورون حول موضوع "الأيدى الخفية" ويستعملون الاستعارات والكنايات فى حوادث الإضرابات المتلاحقة التى هددت يوما ما أمريكا بالشلل غير أن القوم رأوا أن يعالجوا الموضوع فى صراحة تامة. ولأول مرة سنة ١٩١٩ تتهم الحكومة الأمريكية دعاة روسيا بإشعال نار الفتنة بين طوائفها وتدبير هذه الإضرابات، وقد بدأت الحملة بخطاب عام ألقاه الجنرال "توم كلارك" فى شيكاغو قال فى مستهله: "لماذا نتجاهل ونتعامى عن الحقائق ونحن نعلم أن الشيوعيين بيننا وفى أيديهم (إنجيلهم الأسود) يحضهم على تفريق شملنا وتخريب صناعتنا وتأليب بعضنا على بعض؟!".

وقد شملت الحملة جميع الأوساط الحكومية. وبدأت حركة تفتيش واستجواب بين كثيرين من الموظفين. وقدمت وزارة الخارجية تقريرًا إلى المسئولين شكت فيه من الإجراءات التى مهدت لكثيرين من الأجانب الحضور إلى الولايات المتحدة تحت اسم "زائرين".

وامتدت عدوى الإضراب من الولايات المتحدة إلى كندا حتى أصبح الإنتاج القومى هناك مهددًا بنكبة حقيقية.

....



• الدكتور مندور يقاضى أخبار اليوم ويطلب تعويضا قدره ٢٠٠٠٠ جنيه [1]

رفع الدكتور عزيز فهمى المحامى بوصفه وكيلاً عن الدكتور محمد مندور المعتقل الآن فى سجن الأجانب دعوى جنحة مباشرة أمام محكمة عابدين الوطنية ضد كل من مصطفى أمين بك وعلى أمين أفندى صاحبى أخبار اليوم مطالبًا بإلزامهما بدفع تعويض قدره ٢٠٠٠٠ جنيه مصرى وذلك بسبب ما اختلقاه ونسباه إلى الدكتور محمد مندور حول قضية الشيوعية.

وفيما يلى نص عريضة الدعوة المرفوعة من الدكتور عزيز فهمى وهو:

إنه فى يوم.. بناء على طلب حضرة الأستاذ الدكتور محمد مندور المحامى مدير تحرير وسياسة جريدة الوفد المصرى المقيم برقم ٥ شارع الفتح بالروضة ومحله المختار مكتب حضرة الدكتور عزيز فهمى المحامى رقم ٦ ميدان سليمان باشا مصر.

أنا... محضر محكمة عابدين الجزئية الوطنية قد انتقلت فى تاريخه أعلاه وأعلنت:

١ ـ مصطفى بك أمين صاحب مجلة أخبار اليوم بشارع قصر النيل رقم ٣٩ قسم عابدين بمصر مخاطبًا مع ..

٢ ـ على أفندى أمين صاحب مجلة أخبار اليوم بشارع قصر النيل رقم ٣٩ قسم عابدين بمصر مخاطبًا مع..

٣ ـ حضرة صاحب العزة وكيل نيابة عابدين الجزئية الوطنية. ويعلن بمقر وظيفته بسراى محكمه عابدين الجزئية الوطنية مخاطبًا مع ...

(١) صوت الأمة ١٩٤٦/٧/٢٩ .

الموضوع: بتايخ ١٢ يوليو سنة ١٩٤٦ نشر المعلن إليهما الأول، والثانى بالعدد رقم ٨٨ من مجلة أخبار اليوم مقالا بعنوان (زعيم الشيوعية فى مصر... مليونير يهودى).

تضمن قذفًا فى حضرة الطالب بإسناد وقائع نسبها إليه المعلن إليهما الأول، والثانى لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة لذلك قانونًا ولأوجبت احتقاره عند أهل وطنه وفيما يلى نص هذه العبارات:

"وقيل لنا فى الدوائر المتصلة بالتحقيق إن من بين الأشياء المنسوبة إلى الدكتور محمد مندور رئيس تحرير جريدة الوفد المصرى أنه كان الواسطة بين حزب الوفد والكومنترن، أى الدولية الثالثة، وهى الهيئة التى تدعو إلى نشر الشيوعية فى العالم.

ومن الأشياء المنسوبة إليه كذلك أنه كان الواسطة فى تحرير ميثاق بين الوفد والدولية، وأنه تولى مفاوضات طلب إليه فيها _ حتى يمكن أن تساعد الدولية حزب الوفد - ضرورة فصل كبار أعضاء الوفد من أصحاب رءوس الأموال، وقد عددت الدولية أسماءهم وحددت ثرواتهم وهم:

محمد المغازى باشا، محمود سليمان الوكيل باشا، سيد بهنس بك. فؤاد سراج الدين باشا. حفنى الطرزى باشا، أحمد حمزة بك، فهمى ويصا بك، كامل صدقى باشا، عثمان محرم باشا، حمدى سيف النصر باشا وغيرهم وغيرهم وقد قيل إن كل واحد منهم يملك أكثر من ألف فدان وبعضهم يملك ١٤ ألف فدان.. ولا ينتظر أن تكون هذه المسائل موضوع محاكمة لاعتبارات دولية ترجع إلى المجاملة بين الدول... إلخ".

وبما أن هذه الوقائع أسندها إليه المذكوران علنًا فى العدد المشار إليه من مجلتهما وقد تم طبعه وتداوله.

وبما أن ما وقع منهما معاقب عليه بمقتضى المواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ الخاصة بالقذف وبمقتضى المادة ٣٠٥ لإشاعتهما أخبارًا كاذبة مع سوء القصد ومما يؤكد سوء قصدهما أنهما نشرا هذه الأخبار المختلقة والطالب معتقل فى سجن الأجانب منتهزين فرصة اعتقاله وعدم استطاعته الدفاع عن نفسه.

ومما يؤكد سوء القصد أنهما نشرا ما نشراه متحدين قرار النيابة العمومية الخاص بحظر نشر أنباء التحقيق حرصًا على سلامته وتطبيقًا للمادة ١٩٣ من قانون العقوبات.

وبما أن الوقائع المنسوبة إلى الطالب من شأنها أن تؤثر على سمعته كصحافى وأن تخدش اعتباره ومنها تشويه اسمه والإيقاع بينه وبين أعضاء الوفد.

وبما أنها مختلقة ولا أساس لها من الصحة والقصد من روايتها التشهير بالطالب ومحاولة التأثير فى سير التحقيق.

وبما أن المذكورين قد دأبا على اختلاق الأكاذيب والطعن فى الأبرياء باختراع روايات من نسيج خيالهما لترويج بضاعتهما على حساب الأبرياء، وبما أن الطالب قد أرسل من سجنه إلى سعادة النائب العام بلاغًا طلب فيه التحقيق مع المذكورين فيما نسباه إليه، وبما أن الضرر الذى يترتب على قذفهما علنًا فى الطالب لا يقوّم بمال فالطالب يكتفى بطلب مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه مصرى "عشرين ألف جنيه" كتعويض.

وبما أن الغرض من إعلان حضرة المعلن إليه الثالث هو أن يأمر بقيد الدعوى العمومية ضد المعلن إليهما الأول والثانى وتطبيق مواد القانون عليهما.

بناء عليه:

أنا المحضر سالف الذكر أكلف المعلن إليهما الأول والثانى بالحضور أمام محكمة جنح عابدين الجزئية الوطنية الكائن مركزها بشارع رشدى باشا "الساحة

سابقًا" بجلسة الجنح التى ستنعقد علنا فى يوم ... سنة ١٩٤٦ الساعة ٨ إفرنكى صباحًا ليسمعا الحكم عليهما بأن يدفعا لحضرة الطالب مبلغ ٢٠٠٠٠ جنيه "عشرين ألف جنيه" بصفة تعويض مع إلزامهما بالمصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ المعجل والأمر بنشره فى أول عدد يصدر من مجلتهما.

وقد كلفت حضرة المعلن إليه الثالث بتطبيق مواد القانون ضد المعلن إليهما الأول والثانى وهى المواد ١٧١ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٣٠٥ عقوبات ذلك أنهما فى ١٣ يوليو ١٩٤٦ بدائرة قسم عبدين "نشرا بجريدتهما (أخبار اليوم) فى العدد رقم ٨٨ المقال المذكور بصدر هذه العريضة والذى يتضمن عبارات قذف فى حق الطالب.

وبمقتضى المادة ١٩٤ عقوبات لأنهما فى اليوم نفسه خالفا قرار الحظر الصادر من النيابة العمومية بعدم نشر أخبار لحين إتمام التحقيق ولأجل.

....

١٠

- **"أخبار اليوم":**

نشرة بريطانية تدافع عن الحماية وتدعو ضد مصر (١)

لم يبق من يجهل أن دار "أخبار اليوم" دار بريطانية تعمل جهارًا لحساب الإنجليز ولحساب الوزارة الصدقية، ولم ينس أحد أن أحد التوأمين سافر منذ مدة قصيرة إلى لندن واتصل بالإنجليز وتبادل معهم "الاتفاق" الذى كان من آثاره أن بعث برسائل تنشر فى "أخبار اليوم" و "آخر ساعة" يحتوى على وجهات نظر الإنجليز ودفاع حار عن هذه الوجهات.

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٦/٨/١٦ .

ولقد نادينا بين المصريين فى كل مناسبة أن احذروا دعاية هذه الأدوات المأجورة التى يدفعها قوم لا يتقون الله فى الوطن إذ يناصبون الوطن العداء ويريدون ذبحه ذبحًا.

وقد يكون هدف هذه الأدوات القيام بدعاية مأجورة بالمال للإنجليز الذين جهروا بأنهم يسيطرون على بعض الصحف فى مصر، وقد يكون لهم هدف آخر هو الدفاع عن العهد الحاضر الذى يعيشون على أمواله، وتلك هى الخيانة العظمى التى يجب أن يتنبه لخطورتها شعب مصر..

ولن نعود إلى الأعداد الماضية لهذه النشرات بل سنعرض أمام القراء بضاعة هؤلاء الخونة فى عدد واحد من نشراتهم، هو العدد الأخير من مجلة "أخبار اليوم" وسيرون أية جريمة شنعاء يرتكبها هؤلاء الشبان وأية كارثة يمهدون لها بدعاياتهم المسمومة الفتاكة.

المشروع البريطانى

فقد كتبت المجلة تحت كليشيه كبير فى صفحتها الأولى "هذا هو المشروع البريطانى الجديد" باسم مراسلها الدبلوماسى فى لندن مقالا تضمن ما تقول إنه المقترحات الأخيرة للبريطانيين وأحر دفاع يمكن أن تقوم به صحيفة إنجليزية عن هذه المقترحات، وتقول فى سبيل الدعاية له فى غير خجل ولا حياء تلك الجملة التى تنم عن روح العبث بعقول المصريين وهى:

"ليس سرًا أن الحكومة الإنجليزية قبلت المشروع المصرى للمعاهدة فيما عدا النقط الثلاث التى كانت موضع خلاف وهى:

١ ـ أنهم كانوا يتمسكون بخمس سنوات للجلاء فقبلوا ثلاثًا.

٢ ـ تقديم المعونة لبريطانيا فى حالة الحرب فى البلاد المتاخمة لمصر.. أو فى حالة الخطر على سلامة البلاد المجاورة.

٣ ـ عدم قبول المبدأ الذى تطلبه مصر للمفاوضة بشأن السودان.

ولم يقل لنا هؤلاء الدجالون ماذا تحتوى المعاهدة فيما عدا هذه البنود الثلاثة حتى يقال إن الإنجليز قبلوا المشرع المصرى!؟.

ثم اسمع أيها القارئ الكريم الدفاع عن هذا الاحتلال المحكم السافر وبتر السودان، تقول الجريدة باسم مراسلها ما يأتى:

"إن مستر بيفن قال للسفير المصرى صراحة إنه ليس فى نية بريطانيا أن تستبد بمصر أو تملى إرادتها عليها أو تمس استقلالها... إلخ"

"وإن مستر بيفن لا يريد أن يساوم مصر أو يجعل المعاهدة صفقة تجارية.. وإنه إذا كانت مصر تريد عرض قضيتها على مجلس الأمن فإنه يرحب بذلك ولا يخجل من موقفه لاعتقاده بسلامته.. ولا يأبه بأنه ذهب مع مصر إلى نهاية الشوط. ثم أكد مستر بيفن أن هذه الاقتراحات هى آخر ما يمكن أن تذهب إليه إنجلترا"؟؟.

أرأيتم هذا الدفاع عن الاحتلال وبتر السودان وكيف أن هذا فضل عظيم من السادة الإنجليز الذين لا يساومون ولا يتاجرون ولا يخجلون"!!

ولعل من أقطع الأدلة على سوء نية الإنجليز وكذبهم ومساومتهم الرخيصة التى تدافع عنها النشرة التوأمية هو قول المراسل ما يأتى:

"إن الإنجليز لا يمكن أن يقبلوا أقل من ثلاث سنوات للجلاء عن منطقة القنال ولا أقل من سبعة أشهر للجلاء عن القاهرة والإسكندرية والدلتا، لماذا؟

لأن الموقف الدولى الحاضر يستدعى بقاء جيوش فى منطقة القنال تواجه الحالة إذا ما تفاقمت"!

إذًا هذه القوات تبقى خمس سنوات أو ثلاث لإتاحة الفرصة لنقل العتاد والقوات الكبيرة كما كانوا يدعون أن ذلك يحتاج لوقت طويل، بل لمواجهة الحالة

إذا تفاقمت، وهذه هى نفس الحجة التى يحتلون بها مصر ويتمسكون بالاحتلال.. ولم تقل النشرة البريطانية كلمة اعتراض واحدة عليها، بل راحت تدق الطبول وتنفخ فى البوق لتوقيع معاهدة تتضمنها!!

وتقول النشرة إن مستر بيفن قال إن بريطانيا لا تتدخل فى شئون مصر ولا تجبرها على ما لا ترضاه!! وما حاجة بريطانيا إلى التدخل أيها المأجورون إذا كانت تجد أدوات طيعة تسلم لهم بالاحتلال وبتر السودان وتدق الطبول لمعاهدة هى الحماية الأبدية القتالة؟!

وتقول النشرة البريطانية فى أخبارها ما يأتى: "قال صدقى باشا إن الأميرالية البريطانية أخلت مراكزها بجهة رأس التين.. وقد نقلت إلى المركز "هكذا تقول" الجنود الذين كانوا فى ثكنات المكس حتى لا يخترقوا المدينة فى غدوهم ورواحهم".

وتلك لا شك من النكت التى يضحكون بها على الشعب ويحاولون إيهامه بأن الإنجليز يجلون عن مصر تمامًا كما احتفلوا بإخلاء القلعة!!

ثم تقول النشرة البريطانية تحت عنوان الموقف السياسى ما يلى:

"وإذا قبلنا المعاهدة - يعنى المعروضة من إنجلترا اليوم - فسنقبلها على أنها استقلال صحيح وعلى أنها معاهدة جلاء حقيقى لا جلاء صورى.. سنقبلها على أنها تنفذ فورًا فيم الجلاء فورًا... وتبدأ المفاوضات لحل مسألة السودان فورًا...

نريد أن نبدأ من يوم توقيع المعاهدة جهادنا لوحدة وادى النيل.. ولرفع مستوى العامل والفلاح و.. و.. إلخ".

ولم تقل لنا النشرة الإنجليزية كيف يكون الدفاع المشترك والبقاء ثلاث سنوات استقلالاً صحيحًا وجلاء صحيحًا حقيقيًا وفورًا. وكيف يكون إرجاء السودان جهادًا لنصرة وادى النيل.

إن النشرة تدعو للمعاهدة فى وقاحة، لا وقاحة بعدها، مع أن مصر كلها ترفضها بقوة ومع أن كثيرين من المفاوضين كما تقول النشرة نفسها يرفضونها..! أهذه هى الوطنية، أهذه هى حماسة الشباب؟ أم هذا هو المال والدعاية للإنجليز وللحكومة الصدقية وللعهد الحاضر؟!

تقول النشرة المستميتة فى تأييد الحماية المجرمة تحت عنوان "أنوار كشافة":

"وقد بدا من الجلسة الأولى أن المفاوضين لم يقابلوا المشروع الجديد بحماسة، بل وجهوا إليه سهام النقد والاعتراض وقال مكرم باشا: إن فى المشروع غشًا كثيرًا وإنه "طين" وإن شريف صبرى باشا وجه عدة أسئلة فى صميم الموضوع، وإنه قيل إن عبد الفتاح يحيى كان متحمسًا للرفض".

ثم تقول فى مكان آخر إن مكرم معارض ويطلب قطع المفاوضات فورًا، وإن النقراشى وإبراهيم عبد الهادى وحسين سرى باشا وعلى ماهر باشا معارضون.

تقول كل هذا ولا تتورع ولا تخجل من أن تعقب بقولها:

"وتعتقد بعض الدوائر أنه بعد إطلاع المفاوضين على جميع الوثائق وبعد تباحثهم المستمر ستوافق أغلبيتهم على مشروع المعاهدة"!!

أفبعد هذا استهتار وإمعان فى الخيانة والدعوة إلى تسليم البضاعة؟!

إنها تدعو للموافقة على المعاهدة وتقول بالبنط العريض إن مجلس الوزراء يوافق على العرض البريطانى الجديد..

ألم نقل إنها نشرة للدعاية الإنجليزية والدعاية الصدقية؟

الدعاية لعمرو باشا!.

وفرغت النشرة من الدعاية للإنجليز ولمشروعهم وللحكومة الصدقية وانتقلت والعرق يتصبب من جبينها إلى الدعاية للبطل المغوار عبد الفتاح عمرو

باشا فجردت الأقلام للتطبيل لمقدرته وحنكته ودهائه الذى بز به دهاقنة ساسة الغرب والشرق فى كافة العصور، فكتبت مقالاً طويلاً عريضًا كله دعاية لعمرو باشا، وكيف أنه توصل بدهائه الخارق إلى مقابلة مستر بيفن فى غرفة نومه!.. والله إنه لإعجاز!.

ثم تقول عن سعادته فى مكان آخر: "قال لنا حفنى محمود باشا إن عبد الفتاح عمرو باشا يستحق أن نقيم له تمثالاً"!.

وفى صفحة أخرى نشرت صورة للسفير الشاب فى إطار كتبت فيه أن مجلس الوزراء قرر تقديم الشكر لسعادته ثم مضت تعلق وتمدح وتزجى الثناء والتحيات المباركات!.

كل هذا لأن القوم أوشكوا أن ينتهوا إلى معاهدة هى الاحتلال والاستعمار وبتر السودان إلى الأبد!!

وهكذا تكون وطنية الشباب وإلا فلا!.

الدعاية ضد مصر

ولم تكتف النشرة البريطانية بالدعاية للاحتلال وإسناده، انتقلت إلى الدعاية ضد مصر المنكوبة المصابة فى بعض أبنائها فكتبت فى صفحتها الأولى تقول إن حزب الوفد اتخذ فى لندن مكانًا للدعاية التى يصرف عليها بسخاء كبير، وقد وزعت منشورات مطبوعة ضد السفير.. وتبذل دعايات أخرى لإقناع الإنجليز بأن المفاوضين المصريين الحاليين ليس عندهم من الشجاعة لكى يوافقوا على معاهدة مهما يكن فيها من سخاء لأنهم يخافون الوفد وتسلطه على الجماهير.. وإن الوفد وحده هو الذى يستطيع أن يجعل مصر تقبل أقل مما يرفضه سواه"!!

فهل بعد هذه عربدة سياسية، لا يكتفون بالخيانة وتأييد الاحتلال والدعاية له فيرمون غيرهم بالخيانة حتى يقال إن مصر ليس فيها وطنى واحد وإن الكل يتسابقون إلى تسليم البضاعة وبيع الوطن!.

ففى مصلحة من هذا؟ إنه فى مصلحة الإنجليز الذين يسيطرون على بعض الصحف فى مصر.. ومن بينها تلك التى تقىء هذا الكلام من جوفها الملىء بالقاذورات.

إنكم تعلمون أن الوفد يرفض ما دون الاستقلال التام لمصر والسودان، وإن الذين تدعون لهم يقبلون الحماية ويريدون فرضها على البلاد، فهل تبلغ بكم الصفاقة إلى حد أن تحاولوا النيل من الوطنيين الأشراف الذين يبذلون حياتهم للذود عن كرامة البلاد وحقوقها التى تهدر على أيدى من تطبلون لهم؟!

لن تفيدكم هذه الحماقة شيئًا، لن يفيدكم أن تحاولوا تشويه الثقة المطلقة التى يتمتع بها الوفد وزعيم البلاد بين المصريين، ولن ينصرف عن الأذهان أن الذين يحكمون البلاد ويفاوضون باسمها ويقتلون حرياتها إنما هم أقلية فرضوا أنفسهم على الشعب فرضًا، وأن هذا الشعب سينفر لمناهضة الإنجليز ومناهضة الأقلية المتحكمة الممالئة المهدرة لحقوق الوطن، وسينهض ليدوس بقدميه الحشرات الصغيرة التى تدس له السم تريد قتله وهى صغيرة حقيرة أجيرة كهذه النشرات وأصحابها...

....



● صاحبا الأخبار يحتميان بالحصانة (١)

كان أمس موعد نظر القضية المرفوعة من الدكتور محمد مندور ضد صاحبى أخبار اليوم بسبب ما افترياه بخصوص الشيوعية والاتصال بالدولية الثالثة وذلك أمام محكمة عابدين.

---

(١) صوت الأمة ١١/١٢/١٩٤٦.

وقد دفع المدعى عليهما بالحصانة البرلمانية وطلبا الاحتماء خلفها. وأجلت المحكمة القضية لجلسة ٣١ ديسمبر للفصل فى هذا الطلب.

وقد أرسل الدكتور عزيز فهمى المحامى عن الدكتور مندور خطابًا إلى رئيس مجلس النواب طالبًا رفع الحصانة عن النائبين المحترمين صاحبى "الأخبار".

....

١٢

● رفع الحصانة

فى مجلس النواب أمس(١):

رفع الحصانة البرلمانية عن الأستاذين مصطفى أمين وعلى أمين بناء على طلب الدكتور محمد مندور للسير فى قضيته ضدهما ونظر تقرير لجنة الشؤون التشريعية عن رفع الحصانة البرلمانية عن حضرتى الأستاذين مصطفى أمين بك وعلى أمين للسير ضدهما فى القضية الجنائية المرفوعة من الدكتور محمد مندور، وقد وافق المجلس على رفع الحصانة عن حضرتيهما بإجماع الآراء.

....

١٣

● الإفراج عن مصطفى أمين بكفالة قدرها خمسون جنيها(٢)

استأنف الأستاذ أحمد موافى وكيل نيابة الصحافة التحقيق قبل ظهر أمس مع مصطفى أمين بك رئيس تحرير مجلة أخبار اليوم بشأن البلاغ المقدم

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٨/١/٢٠.

(٢) صوت الأمة فى فبراير ١٩٤٨ .

ضده من الدكتور محمد مندور عما نشره عنه فى مجلة أخبار اليوم ونسبه إليه من وقائع غير صحيحة فى تهمة الشيوعية.

وبعد انتهاء التحقيق أفرجت النيابة عنه بكفالة قدرها خمسون جنيهًا دفعها وأخلى سبيله.

....

١٤

• الحكم رقم ٤٦٧٠ سنة ١٩٤٦ جنح عابدين

محكمة عابدين الوطنية

حكم جنح

باسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

محكمة عابدين الوطنية بجلستها العلنية المنعقدة فى يوم ١٩٥٠/٣/٦ .

تحت رياسة حضرة الأستاذ محمد شحاتة غالب القاضى وبحضور حضرة الأستاذ عادل صدقى النيابة ومحمد مرسى شكر الكاتب.

أصدرت الحكم الآتى بيانه:

فى قضية النيابة العمومية رقم ٤٦٧٠ سنة ١٩٤٦ ـ الأستاذ الدكتور محمد مندور مدعى الحق المدنى ٢٠ ألف جنيه – ضد مصطفى بك أمين وعلى أفندى أمين.

رفع المدعى بالحق المدنى دعواه المباشرة يتهمهما بأنهما فى يوم ١٩٤٦/٤/١٣ بدائرة قسم عابدين

---

(١) صورة طبق الأصل من الحكم الصادر: بتاريخ ١٩٥٠/٣/٦.

أولا: نشرا بجريدتهما (أخبار اليوم) مقالاً يعد قذفًا فى حق الطالب الأستاذ الدكتور محمد مندور كما هو وارد بعريضة الدعوى.

ثانيا: خالفا قرار الحظر الصادر من النيابة بعدم نشر أخبار عن التحقيق الخاص بالطالب المذكور.

ثالثا: نشرا أخبارًا من شأنها التأثير فى النيابة والرأى العام تضر ضد مصلحة الدكتور محمد مندور فى قضية الشيوعية.

وطلبت النيابة عقابهما بالمواد ١٧١ و ١٩٤ و ٢٠٢ و٢٠٣ و ٢٠٥ و ١٨٧ ع.

والمتهمان حضرا المحكمة

حيث إن المدعى بالحق المدنى أقام هذه الدعوة مباشرة بعريضتها المعلنة فى ١٩٤٦/٨/٤ ضد المتهمين بصفتهما صاحبى مجلة أخبار اليوم أسند إليهما فيها أنهما بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٤٦- نشرا بالعدد ٨٨ من مجلة أخبار اليوم مقالا بعنوان "زعيم الشيوعية فى مصر مليونير يهودى" وقال إن هذا المقال تضمن قذفًا فى حقه إذ أسندا إليه المتهمان فيه عبارات لو كانت صادقة لأوجبت عقابه قانونًا واحتقاره عند أهل وطنه وذلك بأن نسبا إليه فى ذلك المقال أنه كان الواسطة بين حزب الوفد والكومنترن، أى الدولية الثالثة، وهى الهيئة التى تدعو إلى نشر الشيوعية فى العالم وأنه كان الواسطة فى تحرير ميثاق بين الوفد والدولية، وأضاف المدعى المدنى إلى ما تقدم أن المتهمين نشرا هذا المقال بمجلتهما متحديين فى ذلك قرار النيابة العمومية الخاص بحظر نشر أنباء التحقيق الذى كانت تجرى معه فى ذلك الوقت وطلب معاقبة المتهمين طبقًا للمواد ١٧٤ و ٢٠٢ و ٢٠٣ و ٢٠٥ ع عن التهمة الأولى والمادة ١٩٣ عن التهمة الثانية بإلزامهما بأن يدفعا له متضامنين مبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض والمصاريف والأتعاب بحكم مشمول بالنفاذ العاجل والأمر بنشر الحكم

فى أول عدد يصدر من مجلتهما. وبجلسة ١٩٤٦/١١/١٢ وجه المدعى بالحق المدنى للمتهمين تهمة ثالثة هى أنهما فى نفس عدد المجلة سالفة الذكر نشرا أخبارًا من شأنها التأثير فى الرأى العام ضد مصلحته فى التحقيق الذى كانت تجريه معه النيابة العامة وطلب معاقبتهما عن التهمة الثالثة طبقا لما تقضى به المادة ١٨٧ع. وحيث إن المدعى بالحق المدنى قدم تأييدًا لدعواه نسخة من العدد رقم ٨٨ من مجلة أخبار اليوم الصادر بتاريخ ١٣ يوليو سنة ١٩٤٦ والتى يملكها المتهمان وتبين من الاطلاع عليه أنهما نشرا فى الصفحة الأولى منها مقالا بعنوان "زعيم الشيوعية فى مصر مليونير يهودى" وصدرت المجلة هذا المقال بالعبارة الآتية "نامت مصر كلها مساء الأربعاء ولكن ألوفًا من رجال البوليس ظلوا يقظين يستعدون لأكبر حملة تفتيش فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس وقد قبض على أكثر من ٢٠٠ رجل وامرأة لاشتغالهم بالدعاية الشيوعية ويتهم البوليس المسيو هنرى كورييل المليونير اليهودى الإيطالى بأنه هو زعيم الشيوعية فى مصر، وهو شاب فى الخامسة والثلاثين من عمره يملك عزبة كبيرة فى المنصورية وقد ثبت أنه كان الصلة بين الشيوعية فى مصر والدولية الثالثة وظهر أنه كان يشجع على فتح الأندية وإنشاء المجلات ويرسل شبانا وفتيات على حسابه للخارج ويدفع لهم مصروفات سفرهم بالطائرة ونفقات إقامتهم وقد أغلق البوليس مكتبته التى فتحها فى ميدان مصطفى كامل لبيع الكتب الشيوعية" ثم تطرق المقال بعد هذه الديباجة إلى نشر عبارة تحت عنوان فرعى "الوفد والدولية الثالثة" ذكر فيها "وقيل لنا فى الدوائر المتصلة بالتحقيق إنه من بين الأشياء المنسوبة إلى الدكتور محمد مندور (المدعى بالحق المدنى) رئيس تحرير جريدة الوفد المصرى أنه كان الواسطة بين حزب الوفد والكومنترن، أى الدولية الثالثة، وهى الهيئة التى تدعو إلى نشر الشيوعية فى العالم. ومن الأشياء المنسوبة إليه كذلك أنه كان الواسطة فى تحرير ميثاق بين الوفد والدولية، وأنه تولى مفاوضات طلب إليه فيها - حتى يمكن أن تساعد الدولية

حزب الوفد- ضرورة فصل كبار أعضاء الوفد من أصحاب رءوس الأموال... إلى آخر ما جاء بهذا المقال. وحيث إن المتهمين لم ينكرا أنهما نشرا هذا المقال بعدد مجلتهما سالف الذكر ودفعا التهمة أولاً: بأن العبارات التى يشكو منها المدعى بالحق المدنى ليس فيها بذاتها أية مخالفة قانونية أى أنها لا تتضمن معنى القذف. ثانيًا: أنهما لم يسندا من جانبهما للمدعى بالحق المدنى الوقائع التى نشرها، ولكنهما نقلاها عن تحقيق منسوب إليه وبذلك ينعدم ركن الإسناد الواجب توافره فى جريمة القذف. ثالثًا: أن هذا النشر تم بحكم واجبهما الذى يؤديانه كصحفيين مهمتهما نشر أخبار الجرائم والحوادث المهمة على الجمهور. وحيث إن جريمة القذف كما عرفها القانون هى إسناد أمور للغير بواسطة إحدى طرق العلانية التى حددها القانون فى المادة ١٧١ع وأن يكون من شأن هذه الأمور لو كانت صادقة أن توجب عقاب من أسندت إليه بالعقوبات المقررة بذلك قانونًا أو توجب احتقاره عند أهل وطنه.

وحيث إنه لا منازعة فى أن نشر المقال بمجلة المتهمين وعرضها للبيع على الجمهور ما يجعل ركن العلانية متوفرًا طبقًا لما تتطلبه المادة ١٧١ ع فى فقرتها الخامسة، وحيث إنه عن ذات العبارات المنشورة فإنها تنسب للمدعى بالحق المدنى أنه ذو صلة بالمبادئ الشيوعية، وأنه يعمل كوسيط بين الهيئات الشيوعية وبين الحزب الذى ينتمى إليه وهو حزب الوفد ولا شك أنه إذا صح هذا الذى نسب إليه فإنه يكون جريمة الدعوة (والتحبيذ) لهدم نظم الدولة الأساسية وتغيير مبادئ دستور فى المملكة المصرية الأمر المعاقب عليه طبقا للمواد ٩٨ "أ" و٩٨ب و ٩٨ ج من قانون العقوبات. كما أن فى ذلك أيضًا إن صح ما يدعو لاستهجان الرأى العام وبالتالى لاحتقار المدعى بالحق المدنى لدى مواطنيه نظرًا لما فى الوقائع المسندة إليه من إخلال بالنظام العام والآداب فى مصر وبذلك لا يمكن القول بأن هذه العبارات لا تحتوى قذفًا.

وحيث إنه عما جاء بدفاع المتهمين من أنهما لم يسندا من عندياتهما للمدعى بالحق المدنى ما ورد فى المقال موضوع الاتهام وأنهما إنما أورداه نقلا عن دوائر التحقيق من جهة وعما أبلغهما به رئيس الحكومة حينذاك وهو دولة إسماعيل صدقى باشا من جهة أخرى فإنه قد تبين من الشكوى رقم ٦٦ سنة ١٩٤٧ صحافة المضمومة أن تحقيقات هذه الشكوى قامت على بلاغ مقدم من إدارة الأمن العام ضد المدعى بالحق المدنى وآخرين تنسب فيه إليه أنهم يقومون بترويج المذاهب التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية. وقدمت بذلك للنيابة العمومية تقريرًا تاريخه ١٩٤٦/٦/٢٨ أوردت فيه أن الدكتور مندور المدعى بالحق المدنى زار أنور كامل الشيوعى فى اجتماع ببندر الجيزة وتحدث إلى المجتمعين محبذا الاشتراكية، وأن الوفد المصرى هو الطريق الوحيد للوصول إلى الاشتراكية وأضافت إدارة الأمن العام أن تحت يدها تقريرًا باللغة الفرنسية يؤيد اتصال الدكتور مندور بالشيوعية وأنه نشر بمجلة البعث بتاريخ ١٩٤٦/٣/١ مقالا تحت عنوان "حدث خطير - اتصال مثقفين بالعمال" ما يؤيد ميوله نحو الشيوعية وأنه نشر بجريدة الوفد المصرى مقالات عن حزب الوفد وتحقيق المبادئ الاشتراكية. كما قدمت إدارة الأمن العام تقريرًا آخر بتاريخ ١٩٤٦/٧/١٣ أوردت فيه المعانى سالفة الذكر وأضافت أن الدكتور مندور يكتب مقالات يدافع فيها عن العمال بجريدة الوفد المصرى وقد باشرت النيابة التحقيق على هدى هذين التقريرين وذلك فى يوم ١٩٤٦/٧/١١ وفى اليوم التالى حظرت نشر أخبار هذا التحقيق كما هو مستفاد من عدد جريدة الأهرام المرفق بالأوراق والصادر فى هذا اليوم وانتهت من تحقيقها إلى حفظ الأوراق إداريًا.

وحيث إنه بمطالعة التحقيقات التى أجرتها النيابة بما فيها تقريرى إدارة الأمن العام يتبين أنه لم يرد فيهما إطلاقا لا من قريب ولا من بعيد ما ورد فى المقال موضوع الاتهام من أن الدكتور مندور كان واسطة بين حزب الوفد الذى

ينتمى إليه وبين الهيئات الشيوعية الدولية ونشر هذا المقال دون أن يكون لما تضمنه أى أساس فى التحقيقات التى يستند إليها المتهمان فى دفاعهما مع ما فيه من تشويه لسمعة المدعى بالحق المدنى والحزب الذى ينتمى إليه يقطع فى الدلالة على أن المتهمين هما اللذان أسندا للمدعى بالحق المدنى من عندياتهما ما احتواه مقالهما من أمور ووقائع.

وحيث إنه فضلا عن ذلك فإن تقديم بلاغ ضد المدعى بالحق المدنى لا يفيد صحة ما أسند إليه بدليل أن النيابة أمرت بحظر إذاعة أى خبر عن التحقيقات رغبة فى الوصول إلى الحقيقة فنشر هذا المقال رغم هذا الحظر وتصديره بعبارة ملتوية تفيد نقل الخبر من جهات أخرى لا يرفع عن المتهمين أن إسناد الخبر مرجعه إليهما إذ أن ركن الإسناد فى جريمة القذف كما يتعلق بكل صيغة كلامية أو كتابية توكيدية كذلك يتحقق بكل صيغة ولو تشككية وسيان فى ذلك أن يكون الإسناد على سبيل التوكيد أم على سبيل الرواية عن الغير فالقول بأن فلانا قدم ضده بلاغًا بكذا يجعل ركن الإسناد متوافرًا فى حق القائل ما دام من شأن ما قيل أن يلقى فى أذهان الجمهور عقيدة ولو دفينة أو ظنًا أو احتمالاً فى صحة الأمور المدعاة ولا والعبرة بما يتخذه القاذف من الأسلوب القولى أو الكتابى الذى يجتهد فيه للتهرب من نتائج قذفه.

وحيث إن ما ذكره المتهمان من أنهما كصحفيين لا يفعلان أكثر مما توجبه عليهما مهنة الصحافة من السبق إلى نشر مجريات الحوادث والأخبار فإن هذه المحكمة تقر أن على الصحافة واجبًا تؤديه لخدمة الجمهور وهو نشر الحوادث والأخبار العمومية التى تستقيها من المصادر الرسمية متى وقع ذلك بحسن نية أما إذا علقت على هذه الحوادث أو أضافت إليها أمورًا استقتها من مصادر أخرى فهى مسئولة عن تلك التعليقات والأخبار التى لا تستند إلى مصادر رسمية وما يترتب عليها من مساس بكرامة الأفراد كما أنه وإن كان من دواعى المصلحة

العامة التسامح مع الصحف فيما قد تقع فيه من خطأ من نقل الأخبار وروايتها مع حسن النية أى بقصد الخدمة العامة إلا أنه متى ظهر أنها كانت مدفوعة لهذا النشر بعوامل شخصية فلا محل لهذا التسامح. وحيث إنه قد ظهر مما سبق بيانه أن المتهمين أثبتا بأخبار لا سند لها من التحقيقات التى أجريت مع المدعى بالحق المدنى وحتى ما ورد فى تقريرى إدارة الأمن العام ضده يتبين أنه لم يكن مستندا إلى أساس صحيح إذ أن الدعوة إلى الاشتراكية ليس فيها جريمة كما أن التقرير المحرر باللغة الفرنسية فى ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٥ المرفقة صورته بالتحقيقات والمنوه عنه فى تقرير إدارة الأمن العام، والذى أوردت بصدده أن المدعى بالحق المدنى متصل بأشخاص لهم ميول شيوعية قد تبين من الرجوع إليه وهو صادر من المدعو لطف الله حنا سليمان المقول بأنه شيوعى أنه يحمل فيه عن المدعى بالحق المدنى وينعته فى هذا التقرير بأنه عدو ومناوئ للشيوعية، فكان أولى بالمتهمين أن يرضخا لقرار الحظر ويتريثا حتى يتبينا ما يسفر عنه تحقيق البلاغ أما ما عمدا إليه من تلويث سمعة المدعى بالحق المدنى وللحط من كرامته بين بنى وطنه رغم قرار الحظر فيفيد أنهما كانا مدفوعين ضده بسوء نية فى وقت كان فيه معتقلا، وكان فى تشويه سمعته بمثل هذا المقال ما يحط من قدره ويعطى أسوأ الأمثلة عنه وبذلك يكون القصد الجنائى قد توافر فى حقهما عن هذه التهمة ويكون ما وقع منهما ينطبق على المواد ١٧١ و ١٩٨ فقرة ٦ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٧ع.

وحيث إنه عن التهمة الثانية، فالثابت أن النيابة قد حظرت نشر شىء عن هذا التحقيق بتاريخ ١٩٤٦/٧/١٢ ورغم هذا القرار الذى نشر فى صحيفة أخرى وهى جريدة الأهرام فإن المتهمين قد عمدا إلى نشر مقالهما هذا ولا عبرة بما يتعلل به المتهمان من عدم وصول أمر الحظر إليهما، فالثابت أن الأمر قد نشر على الملأ فى الصحف وكان فى استطاعتهما إما أن يرضخا له باعتباره واقعة

ثابتة أو يتصلا بإدارة المطبوعات بعد أن قرآه فى الصحف الأخرى للوقوف على حقيقة أمره، ولذا تكون هذه التهمة ثابتة قبلها طبقا للمادة ١٩٣ع.

وحيث إنه عن التهمة الثالثة فإن نشر المقال موضوع الاتهام على الصورة السابق إيضاحها يجعل من شأنه التأثير حتمًا فى الرأى العام ضد مصلحة المدعى بالحق المدنى أثناء سير التحقيق الذى كانت النيابة العمومية تجريه معه فى ذلك الوقت وما يترتب عن ذلك أيضًا من التأثير على الشهود الذين قد تسمع أقوالهم فى تلك التحقيقات فيخشون الشهادة لمصلحة المدعى بالحق المدنى بعد أن نشر عليهم المقال بما فيه من أمور نسبت للمدعى بالحق المدنى وصيغت فى قالب يوهم بصحتها حسبما سبق بيانه، ولذا تكون هذه التهمة ثابتة أيضا قبل المتهمين تطبيقا للمادة ١٨٧ع.

وحيث إن هذه التهم الثلاث مرتبطة ببعضها ارتباطًا لا يقبل التجزئة وجميعها فعل واحد هو نشر المقال، وبذا يتعين تطبيق المادة ٣٢ ع ومعاقبة المتهمين طبقًا للجريمة الأشد وهى المنصوص عليها فى المواد ١٩٨/ ٦ و ٣٠٢ و٣٠٣ و ٣٠٧ع .

وحيث إنه عن الدعوى المدنية فإن المحكمة ترى أن نشر المقال موضوع الاتهام قد أضر بالمدعى بالحق المدنى ضررًا بليغًا وأذاه فى كرامته وشخصه، وكان فيه معنى الحط من قدره تلك الأضرار التى طالب من أجلها المدعى بالحق المدنى بمبلغ عشرين ألفًا من الجنيهات على سبيل التعويض.

وحيث إن هذه الأضرار التى لحقت بالمدعى بالحق المدنى منشؤها فعل المتهمين وخطأهما فى نشر المقال فهما المسئولان عن تعويض هذه الأضرار والمحكمة تقدر هذا التعويض بمبلغ ألفى جنيه قبل المتهمين بطريق التضامن بينهما.

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة حضوريًا

أولا: بتغريم كل من المتهمين مائة جنيه وبإلزامهما بأن يدفعا بطريق التضامن للمدعى بالحق المدنى ألفى جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وعشرة جنيهات أتعابًا للمحاماة.

ثانيا: إلزام المتهمين بنشر منطوق هذا الحكم بصدر مجلتهما أخبار اليوم وذلك فى أول عدد يصدر منها من تاريخ اليوم

سكرتير الجلسة أمضاء

هذه الصورة طبق الأصل تحررت وتسلمت إلى حضرة الأستاذ الدكتور محمد مندور المحامى المدعى بالحق المدنى فى ٢٠ مارس ١٩٥١ بنمرة ١٢٣ صور سنة ١٩٥١.

....

١٥

• بــلاغ من مندور عن عدم نشر الحكم

مكتب الدكتور محمد مندور المحامى

٦ «أ» شارع طلعت باشا حرب (أبو السباع سابقًا)

تليفون ٤٨٨٥٤ ـ مصر

حضرة صاحب العزة وكيل نيابة عابدين

مقدمه الدكتور محمد مندور المحامى المدعى المدنى فى القضية رقم ٤٦٧٠ سنة ١٩٤٦ جنح عابدين.

الموضوع :

بتاريخ ١٩٥٠/٣/٦ صدر فى القضية رقم ٤٦٧٠ سنة ١٩٤٦ جنح عابدين حكم من محكمة جنح عابدين الجزئية قاضياً:

أولا: بتغريم كل من المتهمين (مصطفى أمين بك والأستاذ على أمين صاحبى جريدة أخبار اليوم) مائة جنيه بإلزامهما بأن يدفعا بطريق التضامن للمدعى بالحق المدنى ألفى جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المدنية المناسبة وعشرة جنيهات أتعاباً للمحاماة.

ثانيا: إلزام المتهمين بنشر منطوق هذا الحكم بصدر مجلتهما أخبار اليوم وذلك فى أول عدد يصدر منها من تاريخ اليوم.

ولما لم ينفذ المحكوم عليهما الحكم فيم يختص بنشر منطوق الحكم فى أول عدد صدر بعد تاريخ ١٩٥٠/٣/٦ فقد طلبت نيابة عابدين منهما تنفيذ ذلك ولكننا لاحظنا أنهما فى الواقع لم ينفذاه، وذلك؛ لأنهما لم ينشرا منطوق الحكم كما قضت المحكمة فى صدر الصفحة الأولى وطبعًا بنفس البنط وفى المكان نفسه الذى نشرا فيه مقال القذف الذى عوقبا من أجله وذلك هو بالبداهة مفهوم ذلك الحكم.

وها نحن نرفق بهذا البلاغ عدد الجريدة نمرة ٢٦١ (السنة السادسة) الصادر فى يوم السبت الموافق ٣ يوينة سنة ١٩٥٠ لتتبين منه النيابة كيف أن المتهمين.

١ ـ قد تحايلا فنشرا منطوق الحكم فى ذيل العمود الأول من الصفحة الثانية فى مكان مخصص للإعلانات المأجورة بحيث لا يلحظه أحد.

٢ ـ جمع المتهمان منطوق الحكم ببنط ١٢ بدلا من جمعه ببنط ١٦ الذى نشرا به مقال القذف بل ونشرا أجزاء من ذلك المقال بالنبط الأسود وهذا مخالف لما قصدته المحكمة.

٣ ـ حذف المتهمان الجزء الأخير من البند الثانى من منطوق الحكم فذكرا عبارة "إلزام المتهمين بنشر هذا الحكم بجريدتهما" مع أن المنطوق هو "إلزام المتهمين بنشر منطوق هذا الحكم بصدر مجلتهما أخبار اليوم وذلك فى أول عدد يصدر منها من تاريخ اليوم".

وحيث إن هذا النشر لا يعتبر تنفيذا للحكم بل تحايلا أن لم يكن تحديا للمحكمة التى أصدرته إننا نبلغ عزتكم هذا التمرد على القضاء لتقدموا صاحبى المجلة المذكورة للمحاكمة تطبيقًا للفقرة الأخيرة من المادة ١٩٨ من قانون العقوبات وهذا نصها "فإذا ارتكبت الجريمة بواسطة جريدة وجب على رئيس تحريرها أو على أى شخص آخر مسئول عن النشر أن ينشر فى صدر صحيفته الحكم الصادر بالعقوبة فى تلك الجريمة فى خلال الشهر التالى لصدور الحكم ما لم تحدد المحكمة ميعاد أقصر من ذلك وإلا حكم عليه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه وبإلغاء الجريدة"

وتفضلوا عزتكم بقبول فائق الاحترام،

محمد مندور

....

١٦

● محضر الجلسات الاستئنافية [(١)]

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

جلسة ١٩٥٠/٤/٢٣

برئاسة الأستاذ محمود حسن عمر وكيل المحكمة وبحضور الأستاذين محمد حلمى الرئيس وسامى أبو العز الناحيتين. وبحضور حضرة الأستاذ عادل طلبة وكيل النيابة وطه محمد عثمان كاتب المحكمة قدمت:

---

(١) من ١٩٥٠/٤/٢٣ إلى ١٩٥١/١/٢١.

... النيابة العمومية رقم ٢٧١٩سنة ١٩٥٠ جنح مستأنفة جنوب القاهرة ضد

مصطفى أمين بك وعلى أفندى أمين،

لأنهما يوم ١٩٤٦/٧/١٢ بعابدين:

١ ـ نشرا بجريدتهما قذفًا فى حق الدكتور محمد مندور.

٢ ـ خالفا قرار الحظر الصادر من النيابة فى هذا الشأن.

نودى المتهمان لم يحضرا وحضر الأستاذ يوسف عن مصطفى بك أمين بتوكيل ٢٥٦٩٥ سنة ١٩٥٠ القاهرة .

نودى المدعى حضر

وطلب الحاضر عن الأستاذ مصطفى بك أمين التأجيل لجلسة ١٩٥٠/٥/٢٨ لأنه خارج القاهرة اليوم وسيسافر لخارج القطر بعد ذلك

لجلسة ١٩٥٠/٥/٢٨.

وبجلسة ١٩٥٠/٥/٢٨.

بالهيئة السابقة

نودى المهتمان لم يحضرا وحضر الأستاذ مصطفى بك مرعى بتوكيل

نودى المدعى المدنى حضر

وقال إن أحد المتهمين بالقاهرة والمتهم الآخر يحقق معه كما أنه يشعر بالتعب حاليا واستأذن المدعى المدنى .

وقال المدعى المدنى إنه يأسف للاعتراض على التأجيل؛ لأنه حكم يؤثر على سمعته أدبيًا وماديًا إذ أن صدور الحكم وتأخيره له تأثير أدبى شديد.

وقال مصطفى بك مرعى إنه فى حالة التأجيل القريب سيضطر إلى التنازل عن التوكيل؛ لأنه مضطر للسفر للخارج.

وبعد ذلك

الجلسة ١٩٥٠/١٠/٨ للعذر الذى أبداه محامى المهتمين وعلى النيابة إعلان الحضور.

وبجلسة ١٩٥٠/١٠/٨

... حضر الأستاذ محمد الزين وكيل المحكمة

وبحضور حضرتى الأستاذين بشارة الريس ويحيى الجارحى القاضيين وبحضور حضرة الأستاذ على البارودى وكيل النيابة وطه محمد الكاتب... ....

نودى المتهمان لم يحضرا وحضر الأستاذ العريان عن مصطفى بك أمين

نودى المدعى الأستاذ فريد شريف عن الدكتور مندور، وقال إن الدكتور مندور موجود بأوروبا ومريض ويهمه حضور هذه الدعوى بنفسه.

ووافقه محامى المتهمين على التأجيل لحضور المتهمين

وبعد ذلك

بجلسة ١٩٥١/١/٢١ الحضور المدعى المدنى شخصيًا وكذلك محامى المتهمين،

حكم الاستئناف.

بسم صاحب الجلالة فاروق الأول ملك مصر

....



• حكـــم[١]

محكمة مصر الابتدائية الوطنية

بجلسة الجنح المستأنفة المنعقدة علنًا بسراى المحكمة فى يوم الأحد الموافق ٢٥ فبراير سنة ١٩٥١

تحت رئاسة حضرة محمد أحمد الشربينى بك وكيل المحكمة

وحضور حضرتى بشارة الريس بك ويحيى الجارحى بك القاضيين

وحضور حضرة وكيل النيابة ـ وطه محمد عثمان أفندى سكرتير الجلسة

أصدرت الحكم الآتى :

فى قضية النيابة العمومية ٢٧١٩ س مصر سنة ١٩٥٠ والدكتور محمد مندور مدعى بحق مدنى ٢٠ ألف جنيه مصرى

ضد :

(١) مصطفى بك أمين و (٢) على أفندى أمين.

اتهمت النيابة العمومية المذكورين بأنهما فى يوم ١٩٤٦/٤/١٢ بدائرة قسم عابدين.

أولا: نشرا بجريدتهما "أخبار اليوم" مقالاً يعد قذفًا فى حق الطالب الدكتور محمد مندور كما هو وارد بعريضة الدعوى.

ثانيا: خالفا قرار الحظر الصادر من النيابة بعدم نشر أخبار عن التحقيق الخاص بالطالب المذكور.

---

(١) حكم الاستئناف ١٩٥١/٢/٢٥.

ثالثا : نشرا أخبارًا من شأنها التأثير فى النيابة والرأى العام تضر مصلحة الدكتور محمد مندور فى قضية الشيوعية. وطلبت عقابهما بالمواد ١٧١ و ١٩٤ و ٣٠٢ و٣٠٥ و ٣٠٣ و ١٨٧ عقوبات ـ وقد أقام الدكتور محمد مندور المدعى المدنى نفسه بهذه الصفة مطالبًا بتعويض عشرين ألف من الجنيهات ضد المتهمين ونشر الحكم فى أول عدد يصدر من يوم صدور الحكم.

ومحكمة عابدين الجزئية حكمت حضوريًا :

أولا: بتغريم كل من المتهمين مائة جنيه مصرى ودفع ٢٠٠٠ جنيه مصرى تعويضا و ١٠ جنيه أتعاب محاماة.

ثانيا: إلزام المتهمين بنشر منطوق هذا الحكم بصدر مجلتهما "أخبار اليوم" وذلك فى أول عدد يصدر من تاريخ اليوم ١٩٥٠/٣/٦.

فاستأنف المتهمان فى ١٩٥٠/٣/١٣ - والمدعى بالحق المدنى فى ١٩٥٠/٣/١٢

وبجلسة اليوم طلبت النيابة التأييد.

والمتهمان حضرا وحضر المدعى المدنى وقرر كل دفاعه.

المحكمة

بعد سماع التقرير الذى تلاه حضرة رئيس الجلسة.

وبعد سماع طلبات النيابة العمومية والمدعى بالحق المدنى وتحقيق دفاع المتهمين.

وبعد الاطلاع على الأوراق والمداولة قانونًا.

بما أن الاستئنافين قدما فى الميعاد فهما مقبولان شكلاً.

وبما أن المدعى بالحق المدنى أقام هذه الدعوى مباشرة أمام محكمة أول درجة وطلب الحكم له على المدعى عليهما بأن يدفعا له مبلغ ٢٠٠٠٠ (عشرين ألف جنيه) تعويضًا، والأمر بنشر الحكم فى أول عدد يصدر من مجلتهما ـ وطلب معاقبتهما بالمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ عقوبات وذلك لأنهما فى يوم ٧/١٣ سنة ١٩٤٦ بدائرة قسم عابدين نشرا بجريدتهما "أخبار اليوم" بالعدد ٨٨ الذى طبعه وتداوله مقالاً جاء فيه "وقيل لنا فى الدوائر المتصلة بالتحقيق إن من بين الأشياء المنسوبة للدكتور محمد مندور رئيس تحرير جريدة الوفد المصرى ـ أنه كان الواسطة بين حزب الوفد والكومنترن، أى الدولية الثالثة، وهى الهيئة التى تدعو إلى نشر الشيوعية فى العالم ـ ومن الأشياء المنسوبة إليه كذلك أنه كان الواسطة فى تحرير ميثاق بين الوفد والدولية ـ وأنه تولى مفاوضات طلب إليه فيها حتى يمكن أن تساعد الدولية حزب الوفد من ضرورة فصل كبار أعضاء الوفد من أصحاب رءوس الأموال وقد عددت الدولية أسماءهم وحددت ثرواتهم وهم محمد المغازى باشا ومحمود سليمان الوكيل باشا وسيد بهنس بك وفؤاد سراج الدين باشا وحفنى الطرزى باشا وأحمد بك حمزة وفهمى ويصا بك وكامل صدقى باشا وعثمان محرم باشا وحمدى سيف النصر باشا وغيرهم وغيرهم وقد قيل إن كل واحد منهم يملك أكثر من ألف فدان ويملك بعضهم ١٤ ألف فدان ولا ينتظر أن تكون هذه المسائل موضوع محاكمة لاعتبارات دولية ترجع إلى المجاملة بين الدول" ويقول المدعى : إنهما بنشر هذا المقال قد أشاعا عنه أخبارًا كاذبة مع سوء القصد – وأن من شأن هذه الوقائع التى نسبت إليه أن تؤثر على سمعته كصحفى وأن تخدش اعتباره وفيها تشويه لاسمه وإيقاع بينه وبين أعضاء الوفد وهى أنها مختلقة ولا أساس لها من الصحة، والمقصود من روايتها التشهير به – ومحاولة التأثير فى سير التحقيق ـ وأضاف إلى ذلك أنهما خالفا قرار النيابة بحظر نشر أنباء التحقيق حرصًا على سلامته الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٩٣ ع.

وبما أن محكمة أول درجة بعد أن سمعت الدعوى ـ قضت بإدانتهما طبقًا للمواد ١٧١ و ١٩٨/ ١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٧ و ١٩٣ عقوبات ـ مع تطبيق المادة ٣٢ عقوبات وتغريم كل من المتهمين مائة جنيه مصرى وإلزامهما بأن يدفعا بطريق التضامن للمدعى المدنى ألفى جنيه على سبيل التعويض والمصاريف المناسبة و ١٠ جنيه أتعاب وإلزامهما بنشر منطوق الحكم بصدر مجلتهما وذلك فى أول عدد يصدر منها من تاريخ حكمها.

وبما أن هذه المحكمة ترى بالنسبة للواقعة الثانية المنسوبة للمتهمين ـ أنهما خالفا قرار الحظر الصادر من النيابة العمومية استعمالا لحقها المنصوص عليه فى المادة ١/٣٤ جنايات ـ الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٩٣ عقوبات ـ أن هذا الإخلال من المتهمين ينصرف إلى حق من حقوق النيابة العامة التى خولها لها القانون ضمانًا لحسن سير التحقيق ـ وهو على خلاف الأصل فى الإباحة فلا يمكن أن يضار به الشخص الذى تحقق معه إذ أن سببه يرجع إلى سرية التحقيق، بل هو تضييق منها عليه فى الاستعانة بمن يدافع عنه وفى الاطلاع على ما تجمع ضده من أدلة أولاً بأول وعلى ذلك فإن تحريك الدعوى العمومية بطريق الادعاء المباشر غير جائز على اعتبار أن الواقعة الجنائية بخصائصها الذاتية لا يمكن أن ينشأ عنها ضرر للشخص الذى تحقق معه النيابة، وما دامت الدعوى المدنية غير مقبولة امتنع عليها المكنة القانونية فى تحريك الدعوى العمومية ومن ثم يتعين عدم قبول الدعوى العمومية بالنسبة للتهمة الثانية.

وبما أنه بالنسبة للتهمة الأولى ـ فإن مجمل دفاع المتهمين أمام هذه المحكمة أن هذه القضية صحفية من جميع مناحيها فإن المتهمين صحفيان والمدعى صحفى وموضوع الاتهام نشر خبر ـ ولأسبقية نشر الأخبار فى الصحف أثر بالغ فى هذا المحيط، وأن التطور الفكرى وما احتلته الصحافة من مكان فى المجال النفسى للأمة خلف لها حقوقا لنفسح أمامها طريق نشر الأخبار عن

الحوادث حتى يمكن لها أن تؤدى مأموريتها على الوجه الأكمل الذى يتفق مع هذه الحقوق وقد استند فى ذلك على ما جاء فى شرح قانون العقوبات للمرحوم أحمد أمين بك - إذ يقول: "على الصحافة واجب تؤديه لخدمة الجمهور وهو نشر الحوادث والأخبار اليومية ومن المسلم به فى فرنسا أن للصحف نشر أخبار الجرائم والحوادث الجنائية التى تستقيها من المصادر الرسمية أو من محاضر البوليس متى وقع ذلك بحسن نية إلى أن قال: وقد يكون من دواعى المصلحة العامة وجوب التسامح مع الصحف فيما يقع منها من الخطأ فى نقل الأخبار أو روايتها مع حسن النية أى بقصد الخدمة العامة" ـ ويقول الدفاع إن المتهمين استقيا هذه الأخبار من المرحوم إسماعيل صدقى باشا، الذى كان رئيسًا للحكومة فى ذلك الوقت. وقد سئل صدقى باشا أمام محكمة أول درجة وهو وإن كانت إجاباته تتفق مع طبيعة السياسة من عدم الإفصاح عن كل ما فى نفسه إلا أن صدق دفاع المتهمين من أنه هو مصدر هذه الأخبار يمكن أن يستشف من عباراته، وأن المرحوم صدقى باشا كان يقوم بمفاوضات مع الدولة البريطانية فى ذلك الوقت بقصد تعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ وأن الكتلة الشيوعية التى تناهض الدولة الغربية التى تكون الدولة الديمقراطية تعمل جاهدة فى إشاعة التقلقل فى الدول التى تنتمى للدول الغربية وأن من صالحها عدم إتمام هذه المعاهدة وأن صدقى باشا يعلم ذلك. فكان من صالح حكمه أن يقضى على كل من يعتقد أنهم من أعوان الشيوعية فى مصر. وقد اتهم الدكتور مندور بذلك. وأن من أسباب وصوله إلى ما يرمى إليه إبلاغه المتهمين ما نشراه فى صحيفتهما وأن سياق الخبر المنشور يدل على أن الدكتور مندور لم يكن هو الهدف الأصلى وأن المقصود هو الطعن فى الوفد المصرى الذى كان يناوئ صدقى باشا ويعارض سياسته.

وبما أن الواقعة التى نشرت بمجلة "أخبار اليوم" وهى موضوع المحاكمة لا نزاع قانونًا كما ذكرت محكمة أول درجة "أنها تحتوى قذفًا وإسنادًا لأمور لو صحت لأوجبت عقاب من نسب إليه واحتقاره فى بلده، ما دام هذا البلد يدين

بالديمقراطية ويحكمه دستور ديمقراطى ويسوده ملك، وأن الوساطة المنسوبة للمدعى فى هذا المقال عن الوساطة بين الدولية الشيوعية والوفد المصرى تؤدى على أن يفهم القارئ أنه من المنتمين إليها. إذ الوساطة فى هذه الأحول لا تقبل إلا من شخص له تقدير خاص عند من توسط لديه - كما أنه يعمل مباشرة للتقريب بين الوفد والدولية الشيوعية. وهذا لا يمكن إلا إذا عمل على إشاعة مبادئها وفصل كبار الملاك من عضوية الوفد كما جاء فى نفس الخبر حتى يستقيم ذلك إلى ما تدعو إليه من القضاء على طبقة الملاك وقد حكمت محكمة استئناف بريجيه فى ١٩٢٩/١١/٢ أنه إذا نسب إلى فرنسى أنه يطيع دولة أجنبية أو الجماعة المعروفة بالدولية الثالثة التى مقرها موسكو، والتى ترمى إلى أن تثير فى فرنسا وفى سواها من الدول ثورة عنيفة بقصد قلب الحكومة وتغيير النظام الاجتماعى فإن هذه النسبة من شأنها أن تمس الشرف واعتبر الشخص المسندة إليه وفى هذا يكون إهانة (بند ٦٢٣ الجدول العشرى مجلة المحاماة).

وبما أن القول بأن المتهمين كانا يقصدان الطعن فى الوفد المصرى وهو الهيئة السياسية التى ينتمى إليها المدعى لا يمكن أن تؤثر فى قيام المسئولية الجنائية فإذا كانت وقائع القذف تنصرف إلى شخص معين، فلا يعتد بالبواعث التى يرمى إليها القاذف بوصول أثر هذا القذف لغيره وقد قضت محكمة السين - بأنه لا يشترط لتكوين جريمة القذف - أن يكون القذف عن تعمد الإضرار بالشخص المطعون فى شرفه وفى اعتباره، بل يكفى أن يدرك القاذف العواقب الضارة بالمجنى عليه من نشر رسالة القذف (بند ٤٥٩٦ الجدول العشرى مجلة المحاماة) فلا يقبل مثلا من شخص يقذف فى آخر فيدعى أنه ولد من حرام أنه يريد أن يقذف فى أمه ولا يقصده هو.

وبما أن البحث بعد ذلك يدور أولا: فيما إذا كان الخبر المنشور قد نقل حقًا عن المرحوم صدقى باشا، وثانيا: هل كان فى نشره عن حسن نية وتحريف غير مقصود فى الرواية أو لا.

وبما أنه بالنسبة للأمر الأول فإن هذه المحكمة لا ترى فيما شهد به المرحوم صدقى باشا ولا من ظروف الواقعة ما يدل على وجه التعيين، أنه أدلى بهذه المعلومات إلى المتهمين وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: إن الخبر المنشور جاء فيه "أنه قيل لنا فى الدوائر المتصلة بالتحقيق إن من الأشياء المنسوبة للدكتور مندور كذا... وكذا، وظاهر من إيراد الخبر على هذه الصورة أن التحقيق تناول هذه الوقائع فى حين أن شيئًا من ذلك لم يحصل إطلاقا، وأن التحقيق الذى انتهى بحفظه إداريًا كان بناء على تقرير من إدارة الأمن العام نسبت فيه إلى المدعى أنه على اتصال بأشخاص مثل أنور كامل ومحمود محمد الرملى إبراهيم المعروفين بميولهم الشيوعية. وأنه كتب عدة مقالات، فى رأى هذه الإدارة أنها ترمى إلى ترويج المذهب الشيوعى. وقد شهد صدقى باشا بأن المسائل التى قرر إحالتها إلى النيابة هى المسائل المتعلقة بالترويج للمبادئ الشيوعية ومهما قيل عن صدقى باشا وطبعه السياسى فلا يمكن أن ينسب إليه أنه روى واقعة مكذوبة وهى أن التحقيق يدور حول ما جاء فى الخبر المنشور.

ثانيًا: جاء فى ذيل هذا الخبر أنه قيل إن الحكومة وقعت فى يدها وثيقة خطيرة عليها توقيع أحد الكبراء، وقد أنكر صدقى باشا هذه الواقعة ونفاها بتاتًا.

ثالثًا: شهد صدقى باشا أنه كان على اتصال مستمر مع صاحبى الجريدة لأنها تؤيده فى سياسته وأنه أبدى لها كثيرًا من تفصيلات إجراءاته الخاصة بموضوع الشيوعية، وأنه لاعتبارات سياسية ـ رأى عدم الإدلاء بكل ما يعلمه فى هذا الشأن ـ لا يمكن أن يستخلص من ذلك احتمال إخبار صدقى باشا لهم بكل ما نشروه. وذلك لأن صدقى باشا نفسه قرر أنه لم يبحث موضوع الدولية الشيوعية "الكومنترن" ولا يعرف نظامها، وقال: إن كل هدفه محاربة الترويج للمبادئ الشيوعية، كما أن مؤدى أقواله إنه تحدث معهما عن إجراءاته فى

محاربة الشيوعية. وفرق كبير بين الإجراءات فى المكافحة وبين سرد وقائع موضوعيه، على اعتبار أن التحقيق يدور حولها فى حين أنه لا أثر لها إطلاقا، لا فى التحقيقات ولا فى التقارير المقدمة.

رابعًا: إن إيراد الخبر على الصورة وبالصياغة المنشور بها يدل على أنه ناشئ لا يصدق بصدقه وأراد فى القول نفسه أن يترك أثره فى ذهن القارئ إذا ما كشف يوم من التحقيق فإذا به لا يحوى شيئًا مما ذكر بالإيهام أن اعتبارات دولية تحول دون هذا التحقيق وظاهر أن ذلك لا يقوم على أساس صحيح من الواقع - فإن قوانين البلاد صريحة فى مكافحة كل من ينشر هذه المبادئ الشيوعية وأن الاعتبارات الدولية لا شأن لها فى هذا المضمار. فالتمحك فيها لا يدل كما سبق القول إلا على ثقة الناشر بعدم صحة الخبر.

وبما أنه بالنسبة للأمر الثانى ـ وهو الدفع بحسن نية المتهمين ـ فإن حسن النية فى مواد القذف كما عرفته محكمة النقض فى حكمها الصادر بتاريخ ١٩٤٦/١١/١١ والمنشور بالملحق الثانى للمحاماة من ١٥٧ أن حسن النية المشروط فى المادة ٣٠٢ عقوبات ليس معنى باطنيًا بقدر ما هو موقف أو حالة يوجد فيها الشخص نتيجة ظروف تشوه حكمه على الأمور رغم تقديره لها تقديرًا كافيًا واعتماده فى تصرفه فيها على أسباب معقولة. ولقد أشارت إلى هذا المعنى تعليقات وزارة الحقانية على المادة ٢٦١ عقوبات السابقة وهى ٣٠٢ الحالية حين قالت "ويلزم على الأقل أن يكون موجه القذف يعتقد فى ضميره صحته، حتى يمكن أن يعد صادرًا عن سلامة نية، وأن يكون قدر الأمور التى نسبها إلى الموظف تقديرًا كافيًا _ وليست هذه الإشارة إلا تطبيقًا لقاعدة اعتمدها قانون العقوبات فى المادة ٦٣ الوارد فى باب الأحكام العامة، والتى أوجبت على الموظف الذى يدرأ عن نفسه مسئولية جريمة ارتكبها بحسن نية تنفيذًا لما أمرت به القوانين أو ما اعتقد أن إجراءه، من اختصاصه، أن يثبت لبيان حسن نيته أنه لم يرتكب الفعل

إلا بعد التثبت والتحرى وأنه كان يعتقد مشروعيته - وأن اعتقاده كان مبنيًا على أسباب معقولة. وقد ذكرت تعليقات وزارة الحقانية على هذه المادة أن حكمها مأخوذ من المادتين ٧٧ و ٧٨ من القانون الهندى الذى عرف حسن النية فى المادة ٥٢ صراحة بقوله "لا يقال عن شىء إنه عمل أو صدق بحسن نية، إذا كان قد عمل بصدق بغير التثبت أو الالتفات الواجب هذا، ولقد أوجب المشرع فضلاً عن ذلك على القاذف الذى يحتج بحسن نيته أن يثبت صحة كل فعل أسنده للمقذوف فى حقه. تدل بذلك على أن التثبت الذى لا غنى عنه لحسن النية يجب أن يشمل أيضا كل وقائع القذف المقررة فى جوهره واقعة واقعة، وأنه لا يكفى القاذف أن يكون قد تثبت من واقعة ليحتج بحسن نيته فيما عداها من الوقائع التى أسندها للمقذوف فى حقه دون دليل، هذا الذى قررته محكمة النقض من مبادئ خاصة بالقذف فى الموظفين فأحرى به أن يكون قاعدة فى القذف فى أفراد الناس وهم أكثر حماية من القانون إذ لا يجوز إثبات صحة ما نسب إليهم.

وبما أنه تقرير لهذه المبادئ كان واجبًا على الناشر لإثبات حسن النية لديه أن يقدم الدليل على أنه تثبت وتحرى، واعتقد بصحة الخبر المنشور وأن هدفه كان المصلحة العامة دون غيرها.

وبما أنه فضلاً عن أن شيئًا من هذا الإثبات لم يقدم إلى هذه المحكمة فإن ظروف الدعوى وقرائن الأحوال كلها تنفى حسن النية وذلك للأسباب الآتية:

١ - أن المتهمان وهما مديران لصحيفة كبيرة لا يمكن أن يفترض فى حقهما إلا أن يقدرا الأمور تقديرًا كافيًا فلا يغيب عن فطنتهما أن إيراد الخبر على الصورة التى نشر بها يحمل فى طياته عوامل فساده - إذ لا يجوز فى العقل أن تقدم وساطة يكون أساسها هدم أحد المطلوب التقريب بينهما - وأن هذا النظر لا يغيب عن ناشر الخبر. فلا يمكن أن يدل على توافر ركن التثبت قبل نشره.

٢ - يقول صدقى باشا إن صاحبى المجلة كانا من المقربين إليه وإنهما كانا يؤيدان سياسته وكان يفاوض الدولة البريطانية، وكان حريصًا على اتمامها وإن المدعى من كتاب الوفد الذى كان من سياسته مناوأة صدقى باشا وإحباط المفاوضة؛ لأنها لا تحقق ما يراه من أهداف وطنية ولما كان الثابت كما سبق ذكره أن الوقائع التى نشرت غير صحيحة - فإن المفهوم أن من وسائل معاونة صدقى باشا مهاجمة كتاب الوفد وأعوانه ولا يمكن أن يكون فى ذلك تحقيق لمصلحة عامة - ما دام ينسب إليهم أمورًا كاذبة.

٣ - أن النيابة العمومية أصدرت أمرًا يحظر نشر أى شىء عن هذه التحقيقات فإن الإسراع بنشر هذا الخبر وعلى هذه الصورة - ولم يكن مضى على بدء التحقيق إلا يومان يتنافى مع واجب التثبت من صدق الخبر.

وبما أنه مما تقدم جميعه، ومما جاء بأسباب حكم محكمة أول درجة التى تتنافى مع هذه الأسباب - ترى هذه المحكمة أن التهمة الأولى المنسوبة إلى المتهم الأول مصطفى بك أمين ثابتة قبله ثبوتًا كافيًا - وعقابه طبقًا للمواد ١٧١ و ٣٠٢ و ٣٠٣ و ٣٠٥ عقوبات - وأنها ترى من ظروف الدعوى الاكتفاء بجعل الغرامة المحكوم بها خمسون جنيهًا مصريًا وقصر التعويض على ٥٠٠ خمسمائة جنيه مصرى.

وبما أنه بالنسبة للمتهم الثانى الأستاذ على أمين فإن المدعى بالحق المدنى طلب فى مذكرته المؤرخة ١٢/٨ سنة ١٩٤٨ المقدمة إلى محكمة أول درجة تعديل طلباته إلى اعتبار مصطفى بك أمين - هو المسئول جنائيًا وحده كرئيس للتحرير - وباعتباره هو والأستاذ على أمين مسئولين عن التعويض المدنى بالتضامن وفقًا للمبادئ المقررة من مسئولية صاحب العمل وعماله.

وبما أن تسليمًا من المدعى بأن الأستاذ على أمين غير مسئول عن التحرير ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المستأنف بالنسبة له ـ ولا محل لإلزامه بالتعويض أخذًا بالمبدأ الذى جاء فى مذكرة المدعى إذ أن مصطفى بك أمين ليس عاملاً إذ هو شريك له فى ملكية الجريدة.

لهذه الأسباب :

وبعد رؤية ما مر من المواد والمراجع

حكمت المحكمة حضوريًا.

أولاً: بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة للمتهم الثانى الأستاذ على أمين ـ وبراءته مما نسب إليه – ورفض الدعوة المدنية الموجهة قبله.

ثانيًا: بالنسبة للمتهم الأول مصطفى بك أمين عن التهمة الثانية الخاصة بمخالفة قرار حظر النشر بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى بالنسبة لها – وعن التهمة الأولى بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريمه ٥٠ جنيها مصريًا وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥٠٠ جنيه مصرى والمصاريف المدنية و ٢٠٠٠ قرش أتعاب محاماة وذلك جميعه عن الدرجتين وتأييد الحكم فيما عدا ذلك بلا مصاريف جنائية

سكرتير الجلسة إمضاء رئيس الجلسة إمضاء

....

تلى هذا الحكم علنا يوم الأحد ٢٥ فبراير ١٩٥١ الموافق ١٩ جماد أول سنة ١٣٧٠ تحت رئاسة حضرة محمد أحمد الشربينى بك وكيل محكمة مصر

وبحضور حضرتى حسن خليل بك وهمام محمد بك القاضيين وبحضور حضرة الأستاذ سامى موسى عضو النيابة وحضرة الأستاذ طه محمد عثمان أفندى سكرتير الجلسة.

سكرتير الجلسة إمضاء رئيس الجلسة إمضاء

يجب على المحضرين المطلوب منهم تنفيذ هذا الحكم أن يبادروا إلى تنفيذه وعلى النائب العمومى ووكلائه أن يساعدوهم وعلى رؤساء وضباط العساكر ومأمورى الضبط والربط أن يعاونوهم على إجراء التنفيذ باستعمال القوة الجبرية متى طلبت منهم المساعدة والمعاونة بصورة قانونية.

هذه الصورة التنفيذية تحررت وسلمت إلى حضرة الأستاذ الدكتور محمد مندور المحامى المدعى بالحق المدنى كطلبه فى مارس ١٩٥١ رئيس النيابة.

روجع إمضاء بصمة خاتم المحكمة

....



● تفويض(١)

الموقع على هذا الدكتور محمد مندور المحامى بشارع طلعت حرب باشا رقم ٢٦أ ... شارع طلعت حرب باشا قسم عابدين بالقاهرة.

بموجب هذا قد فوضت حضرة المحضر بمحكمة بولاق الجزئية الوطنية فى إعلان الحكمين رقمى ٤٦٧٠ لسنة ١٩٤٦ جنح عابدين والحكم الاستئنافى المكمل له رقم ٢٧١٩ سنة ١٩٥٠ ... إلى حضرتى الأستاذين مصطفى أمين بك والأستاذ على أمين صاحبى جريدة أخبار اليوم وذلك بالنسبة للحكم الأول (٤٦٧٠ لسنة ١٩٤٦ جنح عابدين) وإلى حضرة صاحب العزة مصطفى بك أمين بالنسبة للحكم الثانى رقم ٢٧١٩ لسنة ١٩٥٠ ... فى تحصيل المبالغ الآتى بيانها بعد:

٥٠٠,٠٠٠ خمسمائة جنيه مصرى المبلغ المقضى به بالحكم الاستئنافى رقم ٢٧١٩ لسنة ١٩٥٠.

(١) مارس ١٩٥١.

٠١٩,٠٠٥ رسم الدعوى المدنية أمام محكمة أول درجة، المبين بهامش الحكم.

٠٢٠,٠٠٠ رسم الدعوى المدنية أمام محكمة ثانى درجة، المبين بهامش الحكم.

٢٠,٠٠٠٠ أتعاب المحاماة المقضى بها.

٠٠٠,٠٣٠ دمغة هذا التفويض

٥٥٩,٠٣٥ ...... خمسمائة تسعة وخمسون جنيهًا مصريًا وخمسة وثلاثون مليمًا لا غير وذلك بخلاف ما يستجد من المصاريف

وفى حالة الدفع يعطى سند المخالصة ويرسل بالمبلغ حوالة بريدية باسم حضرة الطالب بالعنوان الموضح عاليه، وذلك بعد خصم النولون وتحرر هذا تفويضا بما ذكر.

محمد مندور

....

وقد استلم الأستاذ مصطفى أمين الحكم وموقع عنه بالاستلام الأستاذ مصطفى بك مرعى وفيما يلى نص إيصال استلام المبلغ:

بتاريخ ٢٥ من فبراير ١٩٥١ أصدرت محكمة جنح مصر المستأنفة الدائرة الثالثة حكمًا قضى بتغريم سيادة مصطفى بك أمين بملغ ٥٠ جنيهًا وبإلزام حضرته بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ ٥٠٠ جنيه و ٢٠ جنيهًا أتعاب محاماة والمصاريف المناسبة وكل ذلك عن الدرجتين بلا مصاريف جنائية.

وبما أنه قد قضى ابتدائيا بمبلغ ٢٠٠٠,٠٠٠ ومبلغ ١٠ جنيه أتعاب محاماة وقد قام المدعى بالحق المدنى بسداد مبلغ ١٩ جنيهًا مصاريف الدعوى المدنية

أمام محكمة أول درجة ومبلغ ٢٠ جنيه مصاريف الدعوى المدنية أمام محكمة ثانى درجة، وبما أنه قد حصل التخالص عن مبلغ ٥٤٠ قرشًا مصريًا أى المبلغ المقضى به ومصاريف عدا مصاريف محكمة أول درجة فقد تركها سعادة مصطفى بك أمين وحضرة الدكتور محمد مندور بك للبحث فيها عما إذا كان يستحق دفعها أم أن الحكم قاصر على هذا المبلغ، وقد تحرر هذا إيصالاً بالمبلغ فى حالة موافقة حضرة الأستاذ مصطفى بك مرعى وإبداء رأيه.

عن مصطفى أمين

استلمت الحكم الاستئنافى

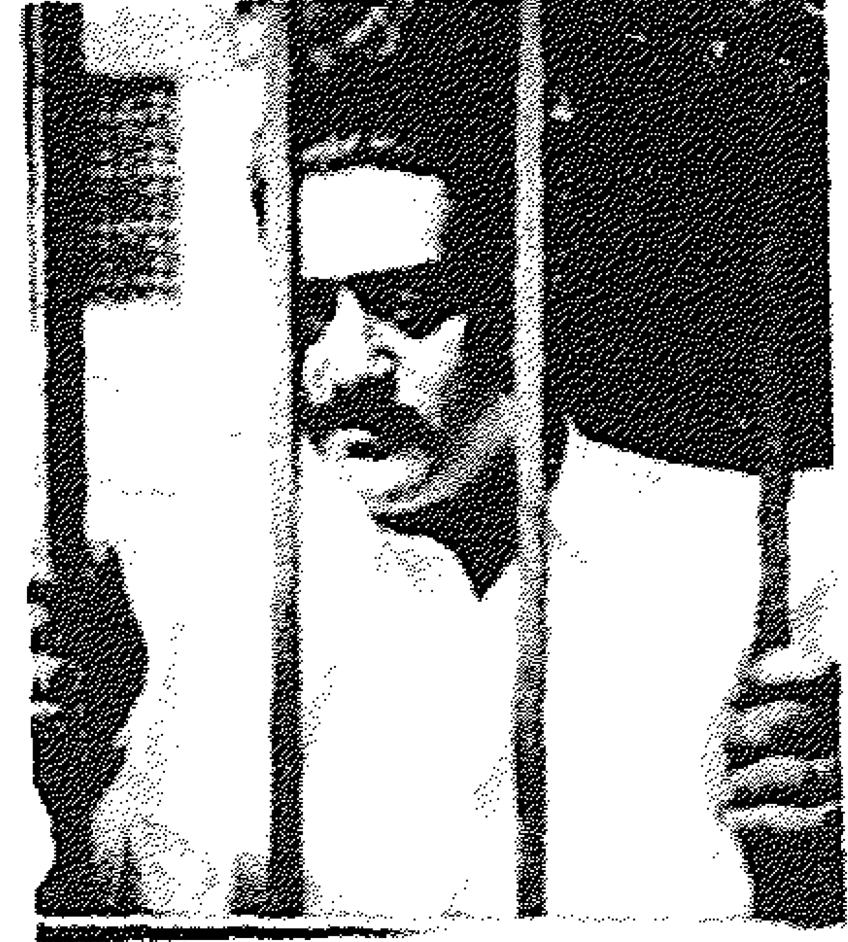
٢٧١٩ لسنة ١٩٥١ التخالص ١٩٥١/٣/٣١

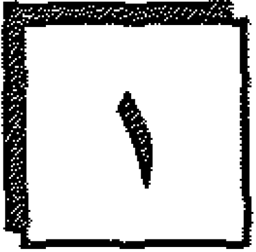


القضية الثالثة

صدقى وأبواقه

■ الصورة: د. محمد مندور فى السجن .. مارس ١٩٤٦.





• الميزانية والعدالة الاجتماعية (١)

أثارت الميزانية فى داخل البرلمان وخارجه مناقشات حادة ولا غرابة فى ذلك. فالميزانية صورة لسياسة الدولة العامة؛ وذلك لأنها بتعيينها لأبواب الإيرادات ونسبها وللطبقات الاجتماعية التى تدفعها من جهة وبتوزيعها للمصروفات على نواحى الحياة العامة المختلفة والمفاضلة بين هذه النواحى من جهة أخرى، بهاتين الناحيتين ناحية الإيرادات وناحية المصروفات تكشف الميزانية عن الأسس التى تستند إليها سياسة الحكومة القائمة.

ونحب بادئ الأمر أن نستبعد من المبادئ التى ثار حولها الجدل ذلك العنصر الذى سماه مكرم عبيد وغيره من المعارضين بالعنصر السياسى فهم يزعمون أن الحكومة القائمة قد حاولت أن تتآلف الأنصار وأنه وإن لم يكن عيبًا على أية حكومة فى أن تحرص على إرضاء المحكومين إلا أننا مع ذلك نرى أن الهوى الحزبى هو الذى يملى هذا العنصر محاولاً أن يضعه فى المكان الأول من بين الاعتبارات التى أخذت بها الحكومة، ومن الخير لهذه البلاد أن ترتفع عن

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٤/٤/٦.

هذا الهوى وأن نقتتل حقيقة حول المبادئ التى تستحق أن يجاهد فى سبيلها شعب على أبواب تطور خطير فى حياته..

ومن واجبنا أن ندل القارئ على موضع الخصومة الكامنة، وهو مستقر فى التعارض بين سياستين: سياسة الديمقراطية الاجتماعية التى تحرص على سلامة التوازن بين طبقات الأمة الاجتماعية المختلفة، وسياسة الجشع المادى والحرص على الأسلاب والوصول بالتفاوت الصارخ بين البؤس والثراء فى هذه البلاد إلى أقسى مراحله مما نخشى معه أن تضطرب حياتنا الاجتماعية أخطر اضطراب..

يخشى مكرم باشا وصدقى باشا تضخيم الميزانية ويشفقان أن تضطر الحكومة اليوم إلى ضغط هذه الميزانية بعد الحرب ضغطًا قد لا تستطيعه وإن استطاعته ففى مشقة وأخطار. وهذا فى الحق تفكير عجيب فميزانيتنا لا تزال أبعد بكثير عما ينبغى أن تصل إليه، ووزير المالية نفسه ينبئنا "أن الضرائب عندنا تتراوح بين ١٢٪ و١٣٪ و١٤٪، فلو وازنا بين حالنا وحال البلاد الأخرى لحمدنا الله، فإن الضرائب عندنا مرنة ونستطيع أن نرفعها من ١٢٪ إلى١٥٪ إلى٢٠٪ إلى ٢٥٪ دون أن نثير المولين "وهنا موضع الخصومة. فصدقى باشا ومكرم باشا وأمثالهما يخشون فرض ضرائب جديدة، وفى ذلك يقول مكرم باشا نفسه: "ليس مفهوما أن تلجأ الحكومة إلى زيادة الضرائب والرسوم فى حين تبين أن لديها وفرا فى الميزانيات الأخيرة يتراوح بين ثمانية وعشرة ملايين جنيه سنويًا"، ولقد فكروا فى مقاومة الغلاء فاقترح صدقى باشا عقد قروض عامة واقترح مكرم باشا بيع أملاك الحكومة على نحو واسع سريع مع دفع الثمن كله فورا، ومن الغريب أن يغيب عنهما معًا أن رفع نسبة الضرائب إلى مستوى لا نقول مماثلاً لمستواه فى البلاد الأوروبية بل مقاربًا أو شبه مقارب من الوسائل الفعالة لامتصاص ما فى السوق من وفرة فى النقد المتداول وهى من أقوى الأسباب فى

غلاء المعيشة وفى اختلال التوازن بين حياة الطبقات الاجتماعية المختلفة، حيث نرى العجز عن ضروريات الحياة بين الطبقات ذات الدخل الثابت من جهة، والتبذير عن سعة عند محدثى النعمة الذين أثروا من دماء الناس فى المحنة الحاضرة (الحرب العالمية الثانية ـ ملحوظة المحرر) من جهة أخرى. فالنقود لا ريب سلعة كغيرها من السلع كلما كثرت ضعفت قيمتها، ولقد رأينا بعض الحكومات تهلك جانبًا من منتجاتها عندما تنزل كثرة تلك المنتجات بقيمتها، ونحن الآن لا نقول طبعا بإعدام النقود وإنما نقول بسحبها من التداول عن طريق الضرائب العادلة المعقولة، ولا يجوز أن يمنعنا عن ذلك عدم استطاعتنا استخدام حصيلة تلك الضرائب فورًا فيما نريد من مشروعات، بل لعله يكون من الخير أننا لا نستطيع ذلك. فالذى نبغيه الآن هو أن نحجز جانبا من الأموال المتداولة عن السوق، وليكن هذا الحجز بإيداعها احتياطى الدولة حتى إذا انتهت الحرب وجدنا لدينا من الرصيد ما نريد.

ولكن هذا الحل لا يرضى صدقى باشا؛ لأنه لا يقبل دفع ضرائب جديدة ويفضل على ذلك عقد قروض تمكنه هو وأمثاله من استغلال أموالهم المكدسة بالبنوك، ويكون هذا الاستغلال من دماء الشعب؛ لأن الدولة هى التى ستدفع لهم أرباح قروضهم، وهى ستدفعها عن أموال تكدسها فى خزائنها بحكم أنها لن تستطيع الانتفاع بها الآن، وظروف الحرب تحول بيننا وبين تنفيذ مشروعاتنا المرجوة، وأما مكرم باشا فكل ما يحرص عليه هو أن تبيع الحكومة جميع أملاكها وهو يشترط أن يدفع الثمن كله فورًا ومعنى ذلك هو أن كبار الأثرياء هم الذين سينتهون بامتلاك أراضى الحكومة أيضًا وهذا فى الحق تفكير آثم، فنحن فى بلاد يعلم الكل ما فيها من تفاوت بين فقراء الناس وأغنيائهم. وقد جاءت الحرب فبالغت فى هذا التفاوت وأفسدت من توازن الأمة فكم من عزيز ذل وكم من حقير عز.

وأعجب العجب أن ترى مكرم باشا الذى كان فيما مضى يفتخر بأنه ابن الشعب، يناهض ذلك المبدأ العادل الذى يأخذ به جميع العالم المتمدين والذى يجب أن نقر الحكومة فى أخذها به، بل ونطالبها بهذا الأخذ إذا توانت، وهو مبدأ الضريبة التصاعدية على أن تطبقه الحكومة على كافة أنواع الضرائب بعد أن تقيم بينها نسبًا سليمة، وبعد أن تصل إلى أوعيتها الحقة وتضمن صحة الجباية واقتصادها بفضل هيئة من الموظفين الشرفاء الأكفاء، لا يريد مكرم باشا أن يطبق مبدأ التصاعدية على الضرائب العقارية فيقول: "أما عن الضرائب العقارية فهناك صيحة بوجوب جعلها تصاعدية على نمط ضريبة الإيراد فى أوروبا، وفى اعتقادى أن هذا القول على إطلاقه ليس صحيحًا من الوجهة الفنية كما هو ضار باقتصادنا الأهلى" وذلك لأنه لا يريد فيما يزعم أن يرهق ملاك الأراضى بحجة أن الأطيان الزراعية لا تعتبر أموالا مرنة كالأموال المستثمرة فى التجارة والأموال المنقولة التى تحتمل الضرائب أكثر من غيرها وهذه حجج مردودة، وبخاصة فى بلادنا حيث يعلم الجميع أن كثيرًا من الملكيات الكبيرة لا تستند إلى سند تملك مشروع، فقد أعطيت ضياع ومنحت إقطاعيات يوم كان والى مصر يمتلك جميع الأراضى كما هو معروف فى تاريخنا، ونحن فى الحقيقة لا نعرف ببلاد العالم المتمدين كافة ضرائب مباشرة لا يؤخذ فيها بمبدأ التصاعد الذى يحقق العدالة الاجتماعية على أصح وجه، وإذا كانت الأطيان الزراعية غير مرنة بحكم أنك لا تستطيع أن تزيد غلتها إلا إلى حد لا تعدوه بعد أن تصل فى إنفاقك عليها إلى درجة ما تمشيًا مع القانون المعروف فى الاقتصاد بقانون "الغلة غير المتناسبة" فهناك فى اتساع تلك الأراضى اتساعًا غير معقول بين يدى المالك الواحد ما يعوض هذا القانون، ويجعل التصاعدية مبدأ عادلاً مشروعًا من الإثم أن نناهضه.

ومن الغريب أن يصدر مكرم باشا فى مقترحاته لمقاومة الغلاء عن نفس الروح التى تتجاهل مبدأ العدالة الاجتماعية، فاقتراحه الأساسى الذى قد يغرى

القارئ هو إنشاء صندوق خاص تستخدم الدولة موارده فى دفع الفرق بين الثمن الذى تشترى به المنتجات والثمن الذى تبيعها به للمستهلكين، ومعنى هذا هو أن الدولة ستتحمل عن جميع الطبقات الاجتماعية نفقات باهظة. ونحن نعلم ما تتكلفه الدولة من شراء القمح على نفس النحو الذى يقترحه مكرم باشا. ولقد عارض هذا الرأى فى البرلمان نفر من النواب نراهم على حق، وذلك لأن من يستحق عون الدولة ليسوا جميع الناس بل من مستهم الحرب بأذاها فحسب، وأما من أثروا على حساب غيرهم فلسنا نرى على الدولة واجبا فى عونهم، بل واجبها على العكس من ذلك أن تحملهم بنظام الضرائب العادل على تخفيف بؤس البائسين.

ولقد كنا نفهم أن يماشى مكرم باشا وغيره المنطق إلى نهايته. فهم يثورون لرفع الحكومة لبعض الضرائب غير المباشرة كضريبة الجمارك وضريبة الإنتاج وأجور المواصلات إذا جاز اعتبارها ضريبة ولكنهم فى الحقيقة لا يعارضون فى هذا الارتفاع لأنه يمس الطبقات الفقيرة بل يعارضون فى الارتفاع لذاته بحكم أنه سيمسهم هم أيضا وإلا لو أنهم كانوا مخلصين لوجب أن ينادوا بمبدأ رفع الضرائب المباشرة إلى جانب مناداتهم بخفض غير المباشرة، فعلى هذين النوعين من الضرائب وعلى نسبة كل منهما فى ميزانية الدولة تقتتل الأحزاب فى أوروبا، فالأحزاب الديمقراطية تهاجم الضرائب غير المباشرة لأن دافعها فى النهاية هو المستهلك إذ يحصلها المنتج إن كانت ضريبة إنتاج كما يحصلها التاجر إن كانت ضريبة تداول من المستهلك بإضافتها لثمن البيع، وأما أحزاب كبار الممولين فتناهض على العكس من ذلك الضرائب المباشرة كضرائب الأرباح التجارية وضريبة الدخل وغيرها..

ولقد يعترض القارئ بقوله، ولكن كيف ترفع إذًا الحكومة بعض الضرائب غير المباشرة بينما هى لا تريد أن ترفع الآن الضرائب المباشرة؟.

وللجواب على هذا الاعتراض الوجيه نلفت النظر إلى أن وزير المالية قد أجاب هو نفسه فى بيانه الذى ألقاه بمجلس النواب.. فلقد قال عن رفع بعض الضرائب: "ردى على ذلك أن الضرائب التى زيدت إما أنها واردة على كماليات وارتفاع السعر فيها ليس من شأنه أن يكون له أثر غير محمود العاقبة فى مستوى الأسعار بوجه عام. وإما أنها واردة على وجوه يتعذر فيها نقل الضريبة من المنتج إلى المستهلك، إما لشدة ضآلة الزيادة فى حد ذاتها بالنسبة لسعر السلعة، وإما لتحديد السعر الذى تباع به للجمهور السلع المفروضة عليها الضريبة".

ذلك عن الرفع، وأما عن عدم زيادة الضرائب المباشرة فقد أجاب بقوله مخاطبًا النواب "أشار بعض حضراتكم إلى وجوب تحقيق العدالة الاجتماعية فى فرض الضرائب وإلى عدم التناسب بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة. وردى على ذلك أن سياسة الحكومة كما يتضح مما تضمنه مشروع الميزانية المعروض على حضراتكم يرمى إلى تحقيق هذه العدالة وهذا التناسب، وقد خطونا خطوة أخرى فى هذه السبيل بعد تقديم هذا المشروع بمناسبة إلغاء ضريبة الصادر. وستوالى الحكومة السير فى هذا الطريق حتى تتحقق هذه العدالة كاملة فى نظام الضرائب بحذافيره". ثم أضاف "على أنه يجب أن يلاحظ أن عهدنا بنظام الضرائب المباشرة بمعناه الشامل لا يزال قريبا، إذ هو لا يرجع إلى أبعد من سنوات تعد على الأصابع وأنه لم يكن يسعنا أن نصل إليه طفرة واحدة، بل لا بد من التدرج ليألف الناس هذا النوع الجديد من الضرائب ولتستوفى أداة الجباية ما ينبغى لها من نظام ومران لا يمكن أن يتوافرا إلا مع الزمن". وهذا قول صحيح فمن الواجب قبل أن نصلح من نظام ضرائبنا المباشرة أن نضعها على أسس فنية سليمة وأن نضمن تنفيذها فى شرف وأمانة. ولكى نقرب إلى القارئ معنى ما نقصد، نضرب مثلا بضريبة المهن الحرة التى نادى الشمسى باشا بإصلاح أساسها فهى تجبى الآن من الطبيب والمحامى والمهندس مثلا بنسبة إيجار المسكن ومحل العمل فتكون ٧,٥٪ إذا كان السكن غير محل العمل" و١٠٪ إذا كان السكن

ومحل العمل فى مكان واحد، وهذا أساس أو كما يقول علماء المالية - وعاء واضح الفساد - ومن الواجب أن يكون الأساس أو الوعاء هو مقدار الدخل الحقيقى لصاحب المهنة. ولكن كيف السبيل إلى ذلك؟ أو ما يحس القارئ بما فى الأمر من صعوبة، وهلا يرى مع وزير المالية أن من الواجب أن نستوثق أولاً من أداة الجباية أى من موظفين أكفاء شرفاء يضمنون للدولة ما تستحق من ضريبة بزياراتهم التفتيشية الدقيقة النزيهة كما يحدث فى إنجلترا الآن؟

....



٢

• خطوة جديدة نحو العدالة الاجتماعية [1]

نشر صدقى باشا منذ أيام كلمة عن الضريبة التصاعدية يقول إنها هادئة بعيدة عن كل مرمى سياسى ولكنها فى الحق هادئة هدوء الماء الراكد. ومن عجب أن يهاجم صدقى باشا هذه الضريبة باسم العدالة الاجتماعية. ونحب بادئ الأمر أن نشق الحجب عن دوافع صدقى باشا الحقيقية؛ لأن من واجبنا أن نهدى القارئ إلى كلمة الحق: دافع صدقى باشا دفاعًا مزدوجًا شخصيًا وسياسيًا فأما الشخصى؛ فلأنه من كبار الأثرياء وقد أخذت بنفسه شهوة المال فهو يقاوم مبدأ الضريبة التصاعدية؛ لأن الحكومة ستأخذ من ماله ومال أمثاله، ما ترده على البائسين فى هذه الأمة وما أكثرهم، وقد حان الحين لتنتصف لهم حكومتهم من الحياة التى عضتهم بأنيابها. وأما الدفاع السياسى فخصومة صدقى باشا للحكومة. والخصومة السياسية شىء مقبول بل لعله واجب فى حياة الأمم، ولكنها عندما تصبح هوى مخالطا لشهوة حزبية، من الواجب أن نرد فى قوة ما ينشأ عن

---

(١) الوفد المصرى ١٥/٤/١٩٤٤.

هذا الهوى وتلك الشهوة من خطر يهدد الحياة الكريمة العزيزة العادلة التى نبغيها لسكان هذا الوطن.

يهاجم صدقى باشا مبدأ الأخذ بالضريبة التصاعدية فى ضريبة الأطيان الزراعية مع أن هذه الضريبة خطوة جديدة نحو العدالة الاجتماعية، التى يطالب بها الرأى العام كله فى حرارة وإيمان لن يقف دونهما شىء.

يسلك صدقى باشا فى محاجاته طريق المغالطة فهو لا يريد أن يؤخذ بمبدأ التصاعد إلا على أساس الدخل العام، وما دامت ضريبة الدخل العام غير موجودة فى بلادنا، فهو لا يسلم للحكومة بأن تأخذ بهذا المبدأ فى أنواع الضرائب المختلفة وتلك مغالطة بينة. فما الذى يمنع أن نأخذ به فى أنواع الضرائب القائمة ما دمنا نقيم التوازن العادل بين دافعى هذه الضرائب المختلفة. ولكن صدقى باشا يغالط أيضًا فى حكمه على هذا التوازن، فيدعى أن الضريبة التصاعدية قد فرضت على الأطيان الزراعية فحسب ولم تفرض على غيرها من الضرائب ناسيًا أو متناسيًا أن ضريبة الأرباح الاستثنائية تجبى عن كل ربح تجارى أو صناعى بنسبة تصاعدية تصل إلى ٧٥٪ وأنها ستغل هذا العام ثلاثة ملايين جنيه على الأقل، بينما الضريبة التصاعدية على الأطيان الزراعية لن تغل إلا نصف مليون. وبمجرد أن تناسى صدقى باشا هذه الحقيقة، وبمجرد أن حاول إقامة فرق نظرى بحت بين ضريبة الأرباح الاستثنائية والضريبة الإضافية على الأطيان، أخذ يستحل لنفسه مهاجمة مبدأ التصاعد فى ذاته من جهة، ومبدأ الأخذ به فى ضريبة الأطيان دون غيرها من جهة أخرى. ومع ذلك فلنناقش آراءه..

يزعم صدقى باشا أن الضريبة إنما تفرض فى مقابل شتى الخدمات التى تؤديها الحكومة للمالك الزراعى وهى خدمات لا تختلف باختلاف ضخامة الملك أو قلته، بل قد تكون أوفى أو أكثر نسبيًا فى حالة الصغير منها فى حالة المالك

الكبير. وأنا بعد لا أعرف مبلغ كفاية صدقى باشا النظرية فى فلسفة التشريع وإن كنت أعلم أنه من كبار الأثرياء، ولكننى أعلم علم اليقين أن أحدًا من ذوى النظر الذين لم يفسد الهوى نظرهم لم يقل ما يقوله صدقى باشا الآن. فالضرائب لا تؤدى مقابل خدمات، وبخاصة مقابل الخدمات الشخصية التى يقدرها كل دافع لها - الضريبة مساهمة فى الحياة العامة وتبرع إجبارى من الفرد للهيئة الاجتماعية التى ينتمى إليها وأساسها الحق وليس الخدمة المقدمة للفرد وإنما هو تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك لأن الغنى إنما يثرى من جهد الفقير، والعمل هو منبع الثروات، فالأرض فى ذاتها لا تنتج شيئًا، ومن الواجب أن تكون المساواة فى دفع الضريبة لا مساواة عددية نسبية بل مساواة نفسية تصاعدية، يجب أن تكون المساواة فى الإحساس بما يشعر به الفرد من حرمان باستقطاع جانب من دخله، وأنت إذا استقطعت من رجل إيراده السنوى عشرة جنيهات جنيهًا واحدًا أشعرته بحرمان لا يحسه رجل آخر دخله مليون جنيه تستقطع منها نصف مليون، لأن ما يبقى له فيه ما فوق الكفاية ليحيا حياة مسرفة البذخ. ونحن حتى لو سلمنا جدلا لصدقى باشا بأن أساس الضريبة هو الخدمة لما استطعنا أن نفهم كيف إن المالك الصغير يستفيد من خدمات الدولة أكثر من المالك الكبير، هل للمالك الصغير تشق الترع وتعبد الطرق وتحفر المصارف ويرعى الأمن ويذاد عن حياض الوطن حتى لا يغتصبه مُعتد هو وما فيه من ثروات؟!

وصدقى باشا يدعى أن الكثير من الأراضى لم تزدد غلته أو أنه مثقل بالديون وهذه أيضا حجج لا تنهض. فالديون قد تثقل كل ثروة مهما كان نوعها منقولاً أو عقارًا. وأما عن الغلة فلسنا بحاجة إلى أن نلجأ إلى إحصائيات عن نفقات الإنتاج وغلة الأرض والموازنة بينهما؛ لأن هناك دليلاً لا يدفع عن زيادة تلك الغلة وهو زيادة الإيجارات. فالمستأجر لا يمكن ولا يستطيع أن يدفع اليوم

خمسة وعشرين جنيهًا إيجارًا للفدان العادى بدلا من عشرة جنيهات إذا كانت نفقات الإنتاج قد ارتفعت بحيث تستغرق الغلة.

وصدقى باشا يشفق من أن تؤدى هذه الضريبة الإضافية التصاعدية إلى انخفاض أثمان الأراضى الزراعية وهذا تفكير عجيب من رجل اقتصادى كصدقى باشا. ومن مصلحتنا جميعًا أن تنخفض الأثمان، لا أثمان الأراضى الزراعية فحسب بل وأثمان كل شىء فى بلادنا. ولقد وصلت أثمان الأطيان الآن إلى حد المضاربة وارتفاع تلك الأثمان معناه انخفاض قيمة النقود، وسياستنا كلها ترمى الآن إلى رفع قيمة النقود، ومحاربة الغلاء فى كافة موارده.

وصدقى باشا يتساءل لماذا لم تفرض ضرائب تصاعدية إضافية على المبانى والأسهم والسندات كما فرضت على الأطيان الزراعية مع أن الأجانب هم المالكون للكثير من المبانى والأسهم والسندات بينما يملك المصريون معظم الأراضى الزراعية، وهذا فى الحق مكر سياسى ومغالطة يجب أن نكشف عنهما. فربح الأسهم خاضع لضريبة الأرباح الاستثنائية والسندات يتكون الجانب الأكبر منها من سندات القرض الوطنى وهذه من المعلوم أنها معفاة من الضريبة فما هذه المغالطة إذًا. بقيت المبانى، وهنا ينسى صدقى باشا أن إيجار المبانى لم يزدد إلا بنسبة ضئيلة بسبب الأمر العسكرى الذى يقضى بذلك. وإذا كانت هناك مخالفات لهذا الأمر فذلك ما قد يوجب الأسف، ولكن كل حكومة تحترم نفسها لا تستطيع أن تدخل فى حسابها حالة تنشأ عن مخالفة لأوامرها. ونحن مع ذلك لا ندعى أن الحكومة ستقف بالأخذ بمبدأ التصاعد عند الأطيان الزراعية إذ لا ريب أن هذا بدء، وللبدء ما يليه. ومن عجب أن يدعى صدقى باشا أن زمن الحرب ليس زمن التجارب فى إصلاح الضرائب مع أن هذا هو الزمن الذى يجب أن يستخدم فيه المشرع سلطته فى فرض الضرائب ليقوم على حفظ توازن الأمة والعلاقة بين طبقاتها المختلفة، فالحرب - كما قلنا فى مقال سابق - قد أنزلت

الاضطراب بحياتنا الاجتماعية حتى جعلت عاليها سافلها، ومن الواجب أن نعيد إليها كيانها السليم بنظام صالح للضرائب.

....



• مسألة الضرائب التصاعدية

رد صدقى باشا وتعليقنا عليه[1]:

على الرغم من أننى صرحت بأن مناقشتى لموضوع الضريبة التصاعدية بعيدة البعد كله عن أى مرمى سياسى أو شخصى يصر الدكتور محمد مندور على اتهامى بأنى مدفوع فى هذا الموضوع أولاً بشهوة المال لاعتقاد حضرته بأنى من كبار أصحاب الأطيان الذين سيقع عليهم، أكثر من غيرهم، عبء الضريبة الجديدة، وثانيًا بالشهوة السياسية لما يعتقده من خصومتى للحكومة الحاضرة، وقد ضرب حضرته صفحًا عن أن المناقشة كانت فى حدود الفن لا أكثر ولا أقل فكان من حقى أن أطالبه بعدم تخطى هذه الحدود.

ومع ذلك لا أرفض المناقشة حتى فى الدوافع التى يقولون إننى خضعت لحكمها فأقول إن ما أملكه من ثروة - تبعد عما يتصوره الدكتور من ضخامة - هو على نوعين، مال منقول ومال زراعى ثابت وربما كان الأول يربو على الثانى، فإذا كنت ممن يجعلون للمال الشأن الأول فى تصرفاتهم وتفكيرهم لما نبهت الحكومة فى حديثى إلى أنه ليس من العدالة الاجتماعية فى شىء ألا يطالب صاحب المال المنقول بمثل ما يطالب به المالك الزراعى. وبديهى أن من شأن العمل بنصيحتى تحمل أعباء ضريبتين بدلا من ضريبة واحدة، أما أنى مدفوع

(١) الوفد المصرى ١٧/٤/١٩٤٤.

بشهوة حزبية، فأظن أن من حقى - وقد سلم الدكتور بأنى لست الغريب عن الموضوع الذى نعالجه - أن أساهم فى مناقشة موضوع مالى اقتصادى ربما يرى غير الدكتور أن عدم إدلائى فيه برأى قد يعد من التقصير فى حق بلادى وليعلم الدكتور مندور أن احترامى للفن مانع من استخدامى إياه فى منفعة الجدل السياسى الذى لا تنقصنى مع ذلك مادته فى مثل ظروفنا الحاضرة.

وأود كذلك أن يعلم الدكتور مندور أننى لست من أولئك الذين لا يرون أن الوقت قد حان لتنصف الحكومة البائسين من هذه الأمة الذين عضتهم الحياة بأنيابها، فإذا ما رجع حضرته للماضى لتبين أنى عملت من زمن لا فى الوقت الحاضر فقط على أن يؤخذ بيد البائسين وأن يسعى إلى إصلاح حالهم ، ومع أن المركز المالى للحكومة كان فى الوقت الذى توليت فيه الحكم من أسوأ ما يكون بسبب الأزمة العالمية الطاحنة، ألغيت بجرة قلم عوائد الدخولية التى كان عبئها واقعًا على الفقراء قبل الأغنياء وكانت تدر على الحكومة ما يقرب من المليون، ولو كنت كما يظن الدكتور ممن لا يعنون بالبائسين لما تقدمت فى سنة ١٩٣٨ بوصفى وزيرًا للمالية فى عهد وزارة محمد باشا محمود باقتراح تخفيف الضريبة على صغار الملاك الزراعيين بما أضاع على الخزانة مليونًا من الجنيهات زادته الحكومة الحاضرة نصف مليون فأصبح مليونًا ونصف مليون، ولو رجع الدكتور مندور إلى حديث لى نشرته أخيرًا إحدى المجلات لرأى أنى أخذت على الحكومة أنها تطالب كبار الملاك بما ضاع على الخزانة بسبب الإعفاء الأخير، فهل يرى منصف أن الحنين فى نفسى مقصور على الأغنياء لأننى منهم دون الفقراء وهم سواد الأمة؟

من الظلم أن يقال عنى إننى أهاجم الضرائب التصاعدية؛ لأنها تسىء إلى الأغنياء، فلقد ذهبت إلى أبعد مما ذهبت إليه الحكومة فطالبت بفرض ضريبة تصاعدية على الدخل العام وهى تلك الضريبة التى وضعت فى البلاد المتحضرة،

ومن أغراضها الرئيسية أن تكون أداة للتوازن بين الطبقات وأن تحقق العدالة الاجتماعية من أقرب طرقها وأسهل وسائلها، وغريب أن يرد على بأن هذه الضريبة غير موجودة فى بلادنا، يا سبحان الله فهل هناك مانع ما دام الإجماع قد انعقد فى البلاد الأخرى على أنها الضريبة المثلى التى تصلح أداة للعدل الاجتماعى وليس يعدلها فى هذا المضمار غير ضريبة التركات التى نشاهد أنها هى أيضا محل لتقاعس ملحوظة فى أمر تقريرها.. أقول هل هناك مانع من المضى فى بحث ضريبة الدخل والعمل على تطبيقها؟ أظن أن الأمر لا يحتاج إلى أكثر من مراجعة الأنظمة المعمول بها فى غير بلادنا وتطبيقها على أحوالنا الخاصة.

إننا إذا أردنا أن ننشد العدالة وأن نحققها من أقرب سبلها فليس أمامنا غير ضريبة الدخل التي تدل على الحقيقة من أمر كل ممول، والتى تسوى بين الجميع لا كما هو الحال فى الإجراء الذى لجأت إليه الحكومة مما بينته.. ولقد طلبت أن يدلونى على بلد واحد طبق فيه التصاعد على الضريبة الزراعية فلم يجبنى أحد على الرغم من كثرة ما وجه من انتقاد.

يعترض الدكتور مندور على قولى إن الضريبة تفرض فى مقابل شتى الخدمات التى تؤديها الحكومة للمالك الزراعى ويقول حضرته إن الضرائب لا تؤدى مقابل خدمات، بل هى مساهمة فى الحياة العامة وتبرع إجبارى من الفرد للهيئة الاجتماعية... إلخ، إنه لقول صحيح إذا ما انصب على الضرائب العامة كضريبة الدخل التى أشرنا إليها وضريبة التركات وهما المجال الحق للخدمات الاجتماعية، ولكنه لا يصدق على باقى الرسوم والضرائب الخاصة، فضريبة الخفر مثلا موضوعة لتأدية نوع خاص من الخدمات المتعلقة بالأمن والرسوم البلدية معدة لإصلاح شئون المدن ورسوم مجالس المديريات قد أرصدت للتعليم ولباقى الشئون المعروفة كذلك الحال بالنسبة لضريبة الأطيان الزراعية فقد روعى فى وضعها أنها تمكن الحكومة من القيام بالخدمات التى يحتاجها الزراع،

ولا يصح فى عقل عاقل أن تكون الضريبة المذكورة محل صعود أو هبوط تبعًا لاعتبار آخر غير ما تقدم فإن لهذه الاعتبارات مجالها من الموارد وعندها وجب أن يكون التدرج التصاعدى فى كل مطالب الدولة من الأفراد، وقد قضى الإجراء الجديد بما هو عكس ذلك على خط مستقيم كما بيناه فى حديث سابق.

ويرمينى الدكتور مندور فى هذه المناسبة بالمغالطة؛ لأنى ناديت بضرورة التساوى بين دافعى الضرائب من أى مورد جاءت ولأنى قلت أن ليس من العدل أن يدفع صاحب الأرض ما لا يدفعه صاحب الأسهم والسندات، ويستند حضرته على أن أرباح الأسهم والقراطيس خاضعة من ناحيتها لضريبة الأرباح الاستثنائية وهى ضريبة تصاعدية بحسب دعواه - إذا كانت هناك مغالطة فليست على كل حال من ناحيتى - أما أن الضريبة الاستثنائية تصاعدية فلا؛ لأن صاحب الملايين يدفعها بنفس النسبة التى يدفعها صاحب العدد الضئيل من الأسهم إذ المرجع فيها للربح أيا كان مقارنا بما كان عليه قبل الحرب، والضريبة الاستثنائية من هذه الناحية لا علاقة لها بالتوازن الاجتماعى بل هى إتاوة الحرب يدفعها المنتفعون من ظروف الحرب كبارًا كانوا أو صغارًا، أما الضريبة الجديدة التصاعدية فهى بمعنى الكلمة الضريبة ذات الصفة الاجتماعية البحتة إذ هى ترمى إلى الاقتطاع من موارد ذوى الثروة تدرجًا مع ثروتهم لإفادة المحرومين من هذه الثروة _ وهذا شىء طيب لا خلاف فى صحة المبدأ الذى يقوم عليه، ولكن الخطأ البين الذى وقعت فيه الحكومة هو أنه قد قصر تطبيقه على المزارعين وقد أوضحنا فى حديث سابق ما فيه من ظلم على طائفة جديرة قبل غيرها بعطف المجموع لظروفها السيئة الخاصة التى يعرفها كل من عالج الزراعة ولا يجهلها نوابنا المحترمون وجلهم من أهل الريف.

تعليقنا على رد صدقى "باشا"

يسرنا طبعًا أن نسجل لصدقى باشا استعداده لأن يدفع ضرائب تصاعدية عن دخله العام عقارا أو منقولا ونرجو أن نسجل مثل هذه الأريحية لغيره من كبار

الأثرياء الذين حان الحين لأن يقروا مبدأ التضامن الاجتماعى، بل وذلك المبدأ الإنسانى السليم الذى ينادى بأن مصدر كل ثروة إنما هو العمل - عمل الفقير المكدود. وأن رءوس الأموال منقولة أو عقارا لا تنتج فى ذاتها شيئًا، وما دمنا لم نصل بعد إلى أن يكون نصيب العمل جزءًا من الريح لا أجرًا يوميًا أو شهريًا فلا أقل من أن يعم مبدأ التصاعد نظامنا المالى كله.

نحن نغتبط بما يراه صدقى باشا من تعميم مبدأ التصاعد، ولكننا لا نفهم لماذا إذًا يقاوم الأخذ به فى ضريبة الأطيان الزراعية وإذا كانت الحكومة قد ابتدأت بهذه الضريبة فلماذا نقاومها إذا كنا مخلصين وكنا مؤمنين بمبدأ العدالة الاجتماعية، ومن عجب أن يقاوم صدقى باشا مبدأ التصاعد فى ضريبة الأطيان بحجة أن الضريبة مقابل خدمة، وأن المالك الصغير قد يستفيد من هذه الخدمات أكثر من المالك الكبير ولقد رددنا بأن الضريبة ليست مقابل خدمة شخصية لدافعها، بل هى تضامن اجتماعى ومساهمة من الفرد فى القيام على مرافق الدولة العامة، وأضفنا أنه حتى بفرض أن الضريبة مقابل خدمة فليس صحيحًا أن المالك الصغير يستفيد من خدمات الدولة أكثر من الكبير وضربنا الأمثلة بالطرق والترع والمصارف التى قد تمد أو تشق كلها فى تفتيش أحد الأغنياء، ولكن ها هو ذا صدقى باشا اليوم يعود فيقول إن من الضرائب ما يدفع مقابل خدمة، ونعود فنقول إن هذا ليس صحيحًا وإلا لكان معناه أن دافع ضريبة الخفر كان يدفعها بمعدل أعلى إذا كان كثير الخصوم، ومن ثم فى حاجة أمس إلى خفر الخفراء وأن دافع الرسوم البلدية أو رسوم مجالس المديريات يرتفع معدل ما يدفعه بحكم أن له ولدًا سيتعلم فى مدارس مجلس المديرية أو ليس له ولد، وهكذا فى غير ذلك من المرافق العامة، هذا قول لا يعقل ولم نسمع به من أحد. وصدقى باشا لا يسلم بأن ضريبة الأرباح الاستثنائية تصاعدية ونحن فى الحق لا نريد أن نماحك فى الألفاظ والموقف هو أن هناك طوائف اجتماعية تشتغل بالصناعة والتجارة، وهذه الطوائف قد أثرت بسبب الحرب فرأت الحكومة من

العدل أن تقتطع جزءًا من أرباحهم تردها على من أفقرتهم تلك الحرب وضيقت من أرزاقهم بحكم الغلاء الطارئ ففرضت هذه الضريبة رغم معارضة صدقى باشا وجعلتها على طبقات مع ازدياد نسبتها من طبقة إلى طبقة، فالربع الأول من هذه الأرباح يدفع ضريبة بنسبة كذا، والربع الثانى بنسبة كذا إلى أن تصل إلى الربع الأخير إلى ٧٥٪ ولقد جعلت الحكومة هذه الضريبة لمدة الحرب فقط ثم جاءت ففرضت ضريبة تصاعدية على الأطيان؛ لأن غلة الأطيان هى الأخرى قد زادت وجعلت هذه الضريبة لعام واحد، أوما يرى معى القارئ أن النتيجة النهائية واحدة وهى استقطاع جزء من الربح أو الغلة الطارئين والتدرج فى معدل هذا الاستقطاع تبعًا لضخامة الربح أو الغلة..

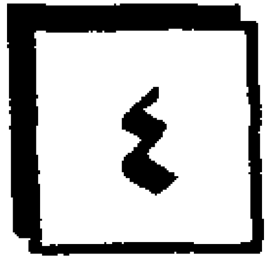
ولقد سبق أن قلنا إن ضريبة الأطيان الزراعية الأخيرة لن تغل إلا نصف مليون جنيه بينما الضريبة الاستثنائية ستغل على الأقل ثلاثة ملايين.

بقيت المشكلة التى يظهر فيها حقيقة مكر صدقى باشا السياسى وهى تساؤله عن السبب الذى من أجله لم تأخذ الدولة بمبدأ الضريبة التصاعدية على الدخل العام.

قلنا إن هذه الضريبة غير موجودة وصدقى باشا يرى أن فرضها أمر سهل وهنا يريد صدقى باشا أن يمكر بنا لأننا فى الحق لا ندرى لماذا لا نأخذ بالتصاعد فى الضرائب القائمة واحدة بعد الأخرى إلى أن نفرض ضريبة عامة على الدخل إذا كان لا بد من محاكاة الدول الغربية فيها وكان لفرضها ضرورة. وإذا سلم معنا القارئ بأن من حقنا أن نأخذ منذ اليوم بالتصاعد فى الضرائب القائمة لا يكون لسؤال صدقى باشا عن وجود ضرائب تصاعدية على الأطيان الزراعية فى البلاد الأخرى محل، هذا دور منطقى من صدقى باشا، فنحن نقول بالأخذ بالتصاعد فى الضرائب القائمة ما دامت ضريبة الدخل العام التصاعدية غير موجودة عندنا ومن هنا لا يكون هناك محل لتساؤلنا عن وجود ضريبة

تصاعدية فى البلاد الأخرى على الأطيان أو غير الأطيان؛ لأن كل هذه الضرائب تخضع للتصاعد ضمن ضريبة الدخل العام، قد يكون صدقى باشا ماهرًا فى الجدل السياسى، ولكننى أظن أن مغالطته هنا لن تخفى على أحد.

....



• اتفاق الاستيراد[1]

ألقى دولة صدقى باشا فى الرد على خطاب العرش بمجلس النواب بيانًا مس فيه الكثير من مسائلنا القومية الكبيرة. وما نريد أن نغمط أحدًا حقه فقد تناول الباشا مسائلنا الخارجية على نحو لا يستطيع أى مصرى إلا أن يؤيده، ونخص بالذكر من تلك المسائل أمرين كبيرين:

أولهما: المطالبة بالجلاء التام المطلق عن بلادنا بعد انتهاء الحرب مباشرة ولقد دعمنا بالأمس هذا المطلب العزيز على نفوسنا وهو الذى تألف لتحقيقه الوفد المصرى منذ ربع قرن.

وأما الأمر الثانى: فهو انتقاده لاتفاق الاستيراد الذى عقده أخيرًا وزير المالية مع إنجلترا وسماه هدية العام الجديد إلى الأمة المصرية.

ولقد جاء انتقاده ـ على ما فيه من لين وتلميح بدلا من القوة والتصريح ـ مصيبًا مفصل الحق الذى يضمن مصالحنا الاقتصادية وهى عصب حياتنا. وأما حديث الباشا عن سياستنا الداخلية فذلك ما لا نقره، فنحن نرفض ـ إلا بتحفظات ـ السياسة الجمركية التى يدعو إليها كما نرفض دعوته إلى عقد قروض جديدة، ونأبى الإباء كله أن تمس أرزاق العمال والموظفين الذين يكونون سواد هذه الأمة المكدودة، وعن هذا السواد ندافع أحر الدفاع.

---

(١) حول بيان صدقى باشا – الوفد المصرى ١٢/٢/١٩٤٥.

ولسوف نفصل القول فى المقالات الآتية عن أسباب خلافنا لدولته حتى يتبين الرأى العام ما يرقد تحت دعواته من إجحاف بالشعب وما ينبغى أن يرتفع إليه من مستوى إنسانى. ونقصر الحديث اليوم عن اتفاق الاستيراد لنوضح معناه.

قال صدقى باشا: إن من شأن هذا الاتفاق تيسير المعاملات عما كانت عليه، والحصول على بعض السلع الضرورية التى كان مستعصيًا استيرادها، ولكنه يؤخذ عليه أنه أقر القيود التى وضعت أثناء الحرب على تداول النقد المصرى مما هو مغالى فيه كل المغالاة، ومما قد يؤدى إلى شبه حرمان من الاتجار حتى مع البلاد الصديقة، وأضاف دولته "ألا تذكرون أن إيران قد تحررت من مثل هذه القيود، وأن تركيا وهى أقل منا فى مقدرتها المالية تتعاقد منذ الآن على استيراد ما يلزمها من السلع مكتفيه بفتح اعتمادات فى بلاد التصدير نفسها تأخذ منها ما تحتاجه من ثمن للبضائع المشتراة إلى أن تنتهى الحرب فتسوى هذه الاعتمادات".

ولفهم هذه المناقشة لا بد من أن نتبسط فى شرح الأمر على القراء الذين لا نريد لهم أن يغفلوا إمعان النظر فى هذه الأمور الحيوية التى تمس حياتهم اليومية دون أن يشعروا، وإليها يرجع إلى حد كبير السبب فيما يشكونه من ضنك وغلاء.

يعلم القراء أن اتفاق الاستيراد قد عقد لعام كامل هو عام ١٩٤٥، وهو ينظم تجارتنا الخارجية كلها لذلك العام. ويجب أن يذكر القراء أن أمريكا والبرتغال والسويد وسويسرا تملك الآن عملات سماها الاتفاق (صعبة) وذلك لمشقة الحصول عليها وثبات قوة شرائها وهذه الدول لا تقبل غير عملاتها تلك ثمنا لما تبيع من بضائع، فإذا أرادت مصر أن تشترى من أمريكا مثلاً نوعًا من السلع وجب عليها أن تقدم ثمنًا لها من الدولارات، ومصر لا ريب تحصل كل عام على

كمية من هذه الدولارات مقابل ما تبيع من سلع وما تقدم من خدمات لأمريكا وجيوشها بمصر. ولكن هذه الدولارات كانت تحول أثناء الحرب إلى بنك إنجلترا الذى يدفع لنا ما يقابلها من جنيهات إسترلينية وبذلك أصبحت معاملاتنا التجارية مع أمريكا شاقة محدودة لعدم تملكنا للدولارات، ومع ذلك فقد استطعنا فى بعض الأحايين الاستيراد عن طريق فتح اعتمادات فى أمريكا تسدد بعد الحرب، وبعبارة أبسط كان فى استطاعتنا أن نشترى منهم بالنسيئة أى التأجيل كما أنه لم يخل الأمر من أن تصل إلى أيدى أفرادنا وبنوكنا كمية من تلك الدولارات. والآن فلننظر ماذا فعل الاتفاق الأخير. لقد نص فى ذلك الاتفاق على:

١ ـ إلغاء الاستيراد من أمريكا وغيرها من البلاد ذات العملة الصعبة بالنسيئة.

٢ ـ صدر أمر عسكرى معزز بعقوبات قاسية يوجب على كل فرد أو بنك أن يورد إلى وزارة المالية كل ما يقع فى يديه من العملات الصعبة وذلك لكى يحولها الوزير إلى البنك الأهلى، والبنك الأهلى يرسلها بدوره إلى بنك إنجلترا ومعنى ذلك هو أن وزيرنا قد أصبح محصلا قاسيا لبنك إنجلترا.

٣ ـ وفى مقابل ذلك نص على أن يعطينا بنك إنجلترا لسنة ١٩٤٥ كلها مبلغًا من العملات الصعبة يبلغ فى جملته ما يساوى ٩,٩٨٩,٠٠٠جنيه، وإن كان وزير المالية يضيف إلى ذلك أنواعا من البضائع ستستوردها الحكومة المصرية باسمها من الحكومات ذات العملة الصعبة رأسًا ويضيف ثمنها إلى المبلغ السابق ليقرر أن ما سنستورده سيربى على ١٥ مليونًا.

ونحن وإن كنا نلاحظ من الإحصائيات التى أوردها وزير المالية أن

مستحقاتنا فى السنين الماضية من العملات الصعبة كانت أقل من مدفوعاتنا وأن الفرق بين الرقمين قد أخذ فى التزايد، إلا أننا نلاحظ الحقائق الآتية:

أولاً: إن هذا الاتفاق قد عقد ليطبق سنة ١٩٤٥ كلها، وهناك أمل قوى فى أن تنتهى الحرب عما قريب وعندئذ سترفع بلا ريب القيود الموضوعة على العملات المختلفة، ومن الواجب عندئذ أن نسترد حقنا كاملاً فى أن نستولى على ما يصل إلى أيدينا من تلك العملات الصعبة، بل إننا لنرى إجحافا حتى مع قيام هذه الحرب أن نستمر على تصدير ما يصل إلينا منها إلى بنك إنجلترا وبخاصة بعد أن تحسن موقف الحليفة الحربى بما سيتبع ذلك من سهولة فى التجارة الخارجية، ونحن لا نستطيع أن نتنبأ بمبلغ ما سنحصل عليه من تلك العملات وبخاصة من الدولارات، ولكننا نرجح أكبر الرجحان أننا سنحصل بعد أن سهلت التجارة على مبالغ طائلة، وعندئذ سنكون نحن - بلا ريب - الخاسرين.

ونلاحظ ثانياً: إن القيمة الفعلية لتسهيلات الاستيراد التى منحت لنا لن تجدينا كثيرًا ما دمنا مقيدين بهذه القيود القاسية التى وضعت على النقد الأجنبى، فالاستيراد كما يخضع الآن لصعوبات الشحن يخضع أيضا لصعوبة وسائل الدفع أو سهولتها وإذًا فما جدوى إباحة الاستيراد مع كل هذه القيود.

وملاحظتنا الثالثة: هى أن هذا الاتفاق سينتهى إلى أن يحصر الجانب الأكبر من تجارتنا الخارجية مع البلاد ذات العملة الإسترلينية أو البلاد المحررة ذات العملة السهلة، والذى كنا نبغيه هو أن يسهل لنا الاستيراد من أمريكا بنوع خاص فهى التى تستطيع بوفرة إنتاجها وبعدها عن الدمار والتخريب وقوة أسطولها التجارى أن تمدنا بما نحن فى حاجة حقيقية إليه لتفريج كربنا الذى وصل الآن أقصاه.

وإذا صحت كل هذه الملاحظات وهى لا ريب صحيحة، كان لنا أن نتساءل كيف يستطيع وزير المالية أن يسمى هذا الاتفاق هدية وهو الذى ألغى الشراء من أمريكا بالنسيئة وجعل من وزارتنا محصلاً لبنك إنجلترا وقيد المكنات السمحة التى تلوح فى أفق هذا العام الذى نرجو أن يكون عام السلام.

إننا نقر دولة صدقى باشا فى انتقاده لهذا الاتفاق كل الإقرار ونأمل من البرلمان أن يتدارك الأمر فلا يقر ما ذهب إليه وزير المالية من اتفاق ضار بمصالحنا الاقتصادية.

محمد مندور

....



• بين المنتج والمستهلك (١)

أيدنا فى المقال السابق دولة صدقى باشا فى مطالبته بالجلاء وفى انتقاده لاتفاق الاستيراد الذى عقده أخيرًا وزير المالية. واحتفظنا بحق مناقشته فى الحماية الجمركية والدعوة إلى عقد قروض، وسياسته نحو العمال والموظفين. وها نحن أولاء اليوم نعالج مشكلة الحماية الجمركية لنتبين ما لها من آثار متضادة على المنتج والمستهلك اللذين لا يجوز أن تطغى مصالح أحدهما على مصالح الآخر وإلا زادت حياتنا الاجتماعية اضطرابًا واتسع التفاوت بين الغنى والفقر مما لا تحمد عقباه.

وهذه مشكلة لها وضعان: وضع دولى عام ووضع محلى خاص ببلادنا ففى المجال الدولى يتعارض تيارات قويان: أولهما الاتجاه الذى ساد قبل الحرب الحالية، وقد كان من أهباتها القوية وهو يقول بأن واجب كل دولة يقضى أن تعمل على الاستكفاء المحلى فتجتهد أن تستنبط من أنواع المحاصيل والصناعات ما

(١) حول بيان صدقى باشا (٢) الوفد ١٩٤٥/٢/١٣.

ينقصها حتى إذا نشبت الحرب أمكنها أن تشنها مستكفية بما تنتج، غنية عن غيرها. ومن البين أن أمثال هذه المحاصيل والصناعات التى يراد خلقها مع عدم توفر وسائل نشأتها توفرًا سهلاً طبيعيًا، لا بد لها من أن تحمى حماية جمركية بفرض ضرائب على المحصولات والمصنوعات الأجنبية المماثلة، فيرتفع ثمنها وبذلك لا تقتل برخصها أنواع الزراعة أو الصناعة المحلية الناشئة - ويضاد هذا التيار ما يدعو إليه الحلفاء اليوم، وقد أكدوه فيما سموه ميثاق الأطلنطى وهو يطالب كل أمة بأن توفر جهدها على إنتاج ما يسهل عليها إنتاجه فى ظروف ملائمة وهو يدعو بالتبعية إلى حرية التجارة والتبادل بين الأمم دون فرض عوائد جمركية. والحلفاء يرون فى هذا المذهب ما يثبط العزم على القتال ويصرف عن المغامرة فيه وأما الوضع المحلى الخاص بنا فمدار المشكلة فيه هو أننا فى بلاد من أكثر بلاد العالم كثافة فى السكان، ولعلها تأتى فى ذلك فى الصف الأول الشىء الذى يلوح أن بلادنا قد تخصصت فيه هو الزراعة. ولكن الزراعة محدودة الإنتاج بالمساحات التى يمكن زرعها ثم بغلة الأرض التى لا يمكن أن تتزايد إلى غير حد بزيادة الإنفاق على الإنتاج أو العناية بالعمل. وإنه وإن تكن مشكلة الفقر فى بلادنا قد يحل جانب كبير منها لو عاودنا النظر فى توزيع الثروة بالطرق المشروعة على نحو أعدل من توزيعها الحالى إلا أنه لا شك أننا فى حاجة ماسة إلى وسائل جديدة للإنتاج تنمى دخلنا العام حتى نستطيع القضاء على الفقر الذى يعض بأنيابه جمهرة هذه الأمة.

ومن هنا يتجه الرأى العام إلى ضرورة العناية بالصناعة. والاقتصاديون يرون أن لدينا من المواد الأولية والثروات المعدنية والقوى المحركة والأيدى العاملة ما يضمن النجاح لكثير من الصناعات التى يمكن أن تنشأ فى بلادنا. وكل هذه لا ريب ظروف مواتية بحيث يبدو عجيبًا أن يصر رجال الصناعة رغم توفر تلك الظروف على ضرورة حماية تلك الصناعات بالضرائب الجمركية. ولقد دافع صدقى باشا فى بيانه عن هذه الحماية دفاعًا حارًا ولا غرابة فى ذلك فهو رئيس

اتحاد الصناعات، وأن يكون الباشا من اللباقة بحيث ساق دفاعه تحت ستار من المصلحة القومية.

ونحن - لا ريب - لا نختصم الصناعة بل على العكس ندعو إليها كما أننا لا نتحزب فى شىء لنظرية الحلفاء ونود إذا اشتركت مصر فى مؤتمر السلام أن نتدبر قبل كل شىء مصالحنا الخاصة فى ضوء ظروفنا وحالة بلادنا الاقتصادية والاجتماعية. ولكننا مع ذلك لا نستطيع إلا أن ننبه الأذهان إلى الأذى البالغ الذى سينزل بسواد الشعب من المستهلكين إذا أقرت نظرية صدقى باشا فى ظروفنا الحالية.

وذلك لأمرين كبيرين: **أولهما**: إن التفاوت فى الثروات الزراعية والعقارية فى بلادنا بالغ أقصاه، وما يجوز أن نزيد الطين بلة، فنساعد على خلق طبقة جديدة من كبار أثرياء الصناعة الذين لا يرحمون للشعب موجعة ولا يستشعرون رحمة. **وثانيهما**: إن الناظر فى نظامنا المالى يلاحظ ظلمًا بينا فنسبة الضرائب غير المباشرة عندنا إلى الضرائب المباشرة قاسية، بل مجرمة، ومن المعلوم أن الضرائب غير المباشرة كالضرائب الجمركية وغيرها هى تلك التى تدفعها عامة الشعب من المستهلكين؛ وذلك لأن التجار المستوردين يضيفونها إلى الثمن الذى يبيعون به السلع. وأما الضرائب المباشرة فيتحملها دافعوها ولا ينقلون عبئها إلى غيرهم، ومن أمثلتها ضريبة الأطيان وضريبة الأرباح الصناعية والتجارية وضرائب المهن الحرة وغيرها. فالضرائب غير المباشرة تنافى الديمقراطية الصحيحة والعدالة الاجتماعية، ومن المعلوم أن دخل جماركنا يزيد على الثلث من إيرادات الدولة. وفى هذا أكبر إرهاق لفقراء الشعب.

والآن إذا صح أننا فى حاجة إلى تنمية الصناعة، وإذا صح أيضا أننا فى ظروف اجتماعية لا تسمح بزيادة التفاوت بين طبقات الأمة المختلفة، ولا يجوز أن

تسمح، وأنه لم يعد من المستطاع أن نزيد فقراء المستهلكين إرهاقًا فوق ما وصلوا إليه من بؤس مخيف، فكيف السبيل إلى التوفيق بين هذه المطالب المتناقضة؟.

إن فى اعتقادنا أن هناك كثيرًا من الصناعات التى يمكن أن تنشأ دون حماية جمركية قاسية، وذلك لتوفر الظروف التى سبق أن أشرنا إليها:

أيد عاملة وفيرة ومواد أولية سخية وثروات معدنية مطمورة وقوى محركة من السهل توليدها، ولسنا نشك فى أن رجال الصناعة لو وقوا أنفسهم ووقونا شر الجشع المادى واكتفوا فى أول الأمر بربح معقول واتجه جهدهم إلى تحسين صناعتهم وضغط نفقات إنتاجهم الآلى وحسن تنظيم إدارتهم، لوقوا فقراء هذه الأمة عذابًا أليمًا. ثم إن جميع دول أوروبا الديمقراطية اليوم تتجه نحو استيلاء الحكومات على المصانع والشركات أو على الأقل نحو السيطرة عليها حتى تديرها لمصلحة الأمة جميعها. ولسنا ندرى هل هناك من هو أحوج منا إلى سلوك هذا السبيل. وهبنا لا نستطيع أن نصل إلى ذلك عما قريب، أوما ينبغى على الدولة أن تنظم استغلال مصادرنا الصناعية على نحو يضمن لأكبر عدد من أفراد الشعب اقتسام ما ستدر من أرباح؟! فالامتيازات والترخيصات لا يجوز أن تمنح لأفراد، بل لشركات.

ومن الواجب ألا يقر مجلس الوزراء تكوين شركة من هذا النوع إلا إذا حرر عقد تأسيسها على نحو شعبى منصف فلا يباح لفرد واحد مثلا أن يمتلك أكثر من خمسة أو عشرة أسهم كما لا يباح أن يمتلك الأجانب أكثر من نسبة محدودة من تلك الأسهم، ولو أننا أخذنا بهذه التدابير أو بعضها لما كان هناك ضير كبير فى أن نحمى الصناعات أو بعضها حماية معقولة، وذلك لأن فرق الثمن الذى سيدفعه المستهلك بعدئذ بين البضاعة المحلية والبضاعة الأجنبية سيرتد إليه أو إلى عدد كبير من الأفراد ربحًا لما يملكون من أسهم. هذه هى التحفظات الكبيرة التى من الواجب أن يؤخذ بها قبل أن نستمع إلى دعوة صدقى باشا المقنعة. وأما

أن نتركه هو وغيره من كبار الأثرياء يرهقون الشعب باسم الوطنية أو مصلحته المدعاة، فذلك ما نأباه وندعو الرأى العام إلى أن يفطن إليه أكبر الفطنة.

محمد مندور

....



● قروض أم ضرائب؟ (١)

رأينا فى مقال سابق كيف أن صدقى باشا بدعوته إلى تشديد الحماية الجمركية واستبقائها بعد الحرب إنما يدافع فى الحقيقة عن اتحاد الصناعات الذى يرأسه دولته، وهو فى هذا الدفاع سينزل بالمستهلكين الذين هم عامة الشعب المسكين أبلغ الأذى، ومنذ أسبوع واحد أخذت أثمان البرتقال فى الارتفاع ارتفاعًا مفاجئًا، وليس لذلك من سبب غير الضرائب الجمركية التى فرضت على برتقال فلسطين، وكأن هذا الشعب لم يكفه ما هو فيه من ضنك حتى نزيد بلواه لنمكن المنتجين من أن يثروا بدمائه، وتلك نزعه ظالمة سبق أن دعا إليها صدقى باشا نفسه فى جرأة عجيبة مستنكرًا أن يأكل الفقراء البرتقال!.

واليوم نعرض لدعوة أخرى لصدقى باشا وهى تساؤله فى بيانه عما "إذا كانت الحكومة تعتزم - ما دامت لا ترى فى موارد الميزانية ما يسمح بالادخار - أن تلجأ إلى قرض داخلى، له من مزايا الإصدار فى هذا الزمن:

أولا: أنه يمتص جانبًا من المال المتداول مما يعين على دفع الغلاء الذى ضجت الناس من آثاره.

ثانيًا: أنه يتحقق بشروط ملائمة قلما توجد بعد الحرب عندما تبدأ الحاجة إلى المال الكثير لأجل تعمير ما خربته الحرب".

---

(١) حول بيان صدقى باشا (٣) الوفد ١٩٤٥/٢/١٥.

وهذه أيضا دعوى باطلة تخفى غرضًا دفينًا، وهو أن الباشا وغيره من كبار الأثرياء لديهم ودائع بالبنوك بلغت ـ على حد قوله هو نفسه فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٣ ـ ١٤٤ مليونًا من الجنيهات، ولما كانت ظروف الحرب القائمة لا تسمح لهم باستثمار ذلك المال فقد أخذ الباشا يدعو الدولة إلى أن تقترضه وتدفع فوائده من ميزانية الدولة التى تجبى إيراداتها على نحو بالغ الإجحاف بالشعب، والرفق بالأثرياء.

نعم إن فى مصر مالاً فائضًا. ولوفرته دخل كبير فى ارتفاع الأسعار، ولكن أما نستطيع بإصلاح نظامنا المالى وتعميم مبدأ التصاعد فى الضرائب والجد فى تحصيلها بدقة وحزم أن نمتص ذلك المال؟.

والقروض قد تستطيع الدولة حقيقة أن تعقدها أثناء الحرب بفائدة معقولة، ولكن فيم تستطيع الدولة أن تنفقها، واستيراد الآلات اللازمة لتنمية الثروة القومية كما يقول صدقى باشا غير مستطاع.

قلنا فى مقال سابق إن نسبة الضرائب المباشرة التى يدفعها الملاك والمنتجون فى ميزانيتنا ضعيفة جدًا بالنسبة إلى الضرائب غير المباشرة التى تصيب المستهلكين الذين لا يملك الملايين منهم إلا القليل. وبودى أن يتنبه القراء إلى هذه الحقيقة المرة. فضرائب الأطيان والعقارات والأرباح التجارية والصناعية لا تعدو بحال ما ١٢٪. ونسبتها ثابتة بمعنى أن من يملك عشرة أفدنة ومن يملك عشرة آلاف فدان يدفع كل منهما عن الفدان الواحد نفس المبلغ. وهذا نظام لم يعد له مثيل فى العالم المتمدين بأجمعه، والواجب أن يتزايد مبلغ ما يدفع عن كل فدان بتزايد الثروة، فمن يملك عشرة آلاف مثلا يدفع عن كل فدان ضعف أو ثلاثة أضعاف من يملك عشرة. والأمر فى ضرائب الأرباح الحرة الخمس أدهى وأمر، فالمحامى والطبيب مثلا يدفع كل منهما ضريبة مقدارها سبعة أو عشرة فى المائة من إيجار عيادته أو مكتبه حسبما يكون ساكنًا فى محل عمله أو فى

مسكن منفصل. وهذا أيضا نظام لا مثيل له فى العالم، فالضرائب تفرض على الدخل الحقيقى، ومن السهل أن تتحقق الدولة من هذا الدخل بواسطة مفتشيها.

وفى بلاد أوروبا التى لا تفضلنا ثراء كدول البلقان وغيرها تقدر ميزانية كل دولة بنسبة عشرة جنيهات لكل ساكن، ولما كان عدد سكان مصر يبلغ الآن ١٨مليونًا فمن الواجب أن تصل ميزانيتنا على الأقل إلى ١٨٠ مليونًا من الجنيهات. وأنا لا أجهل أن تعديل نظام الضرائب على النحو العادل الذى نقترحه يحتاج من الحكومة إلى شجاعة نادرة حتى تستطيع أن تجابه النواب أو بعضهم والشيوخ أو جلهم بهذا الإصلاح. ولكننى أذكر أن حكومة الوفد قد شقت السبيل وفتحت للعدل بابًا بفرضها ضريبة تصاعدية على التركات وأخرى إضافية على الأطيان ورفعها لنسبة التصاعد على الضريبة الاستثنائية.

كما أعدت مشروعًا لإصلاح نظام الضرائب فى المهن الحرة، وأعفت صغار الملاك من الضريبة وخففتها عنهم، فما على الحكومة الحاضرة إلا أن تتذرع بنفس الشجاعة لتسير فى طريق الحق والعدل قبل أن يستفحل الأمر ويفطن الشعب إلى الحقائق فيغلى دمه، ولو أن الحكومة سارت فى هذه السبيل لما احتاجت إلى قروض ولضيعت على صدقى باشا وإخوانه قصدهم، وعندئذ سيمتص المال الفائض فى السوق وتنخفض الأسعار فيستطيع الفقير أن يعيش.

ثم إننى لا أفهم أن تعقد القروض لتواجه نفقات الدولة العادية كتعميم المجانية فى التعليم بكافة مراحله أو إنشاء الوحدات الصحية بالقرى أو ما شاكل ذلك. ولست أرى وجهًا للأخذ بنظرية القروض إلا فى حالة واحدة وهى تلك التى تحزم الدولة فيها أمرها فتتناول فى يدها مشروعات الإنتاج الكبيرة كتوليد القوى المحركة من مساقط المياه وفتح المناجم لاستغلال ثرواتنا المعدنية والحلول محل شركات الاحتكار فى توليد الكهرباء وإعداد مياه الشرب. والقيام على وسائل المواصلات بالسكة الحديد والطرق على السواء. ففى هذه الحالات التى يعتبر

نشاط الدولة فيها اقتصاديًا منتجًا، وعندما تنتهى الحرب وتصبح مزاولة هذه المشروعات ممكنة، قد نستطيع أن نفهم الدعوة إلى عقد قروض تقوم بفضلها الدولة على تنمية ثروتنا القومية ومنعها من أن تتسرب إلى أيدى أصحاب رءوس الأموال الجشعين الظالمين. وأما ما دون ذلك من مشروعات كالتعليم والصحة وغيرها فمن الواجب أن تجد فى الضرائب ما يلزمها من مال.

وبعد، فلقد سئم الشعب استغلال الأثرياء له، ولقد هم الوفد بأن يرد عنه شيئًا من هذا الاستغلال ولكن الشوط بعيد، وفى هذا سيتنافس ذوو العزم. وأما أن يأتى صدقى باشا فيسوق الدولة إلى أن تمكنه من استثمار ماله المعطل فذلك ما نأباه، وندعو الشعب إلى أن يفطن إلى مراميه الظالمة فطنة اليقظ.

....



● الأستاذ إبراهيم فرج [١]

زعمت "الكتلة" اليوم أن الأستاذ إبراهيم فرج كان قد اختفى على إثر نشره المقال المشهور الذى تحقق فيه الآن النيابة ولما كان هذا الخبر فيه أكبر التجنى على الأستاذ إبراهيم فرج، بل على الحقيقة ذاتها، فقد حرصنا على تكذيبه تكذيبًا قاطعًا.

والأستاذ إبراهيم فرج، رجل عرف بالشجاعة، اليوم والأمس، فقد كتب مقاله متحملاً مسئولية ما كتب إذا كانت هناك مسئولية، ثم سافر إلى الإسكندرية حيث توجد عائلته وحيث يوجد رئيس الحزب الذى يناضل عنه، ورجال الحزب الكرام.

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٥/٨/٢٩.

ونحب أن نذكر بموقف واحد للأستاذ إبراهيم فرج وإن كنا نظن أن الناس جميعا لا يزالون يذكرونه، وذلك هو موقفه سنة ١٩٣١ من النائب العام فى عهد إسماعيل صدقى باشا.

لقد رفض الأستاذ إبراهيم فرج عندئذ أن يصغى إلى أمر النائب العام بعدم التحقيق فى شكاوى المعتقلين السياسيين (ملحوظة: لاعتراضهم على إلغاء صدقى باشا لدستور ٢٣) بإحدى مدن الصعيد حيث كان الأستاذ إبراهيم فرج وكيلا للنائب العام.

ولقد توجه الأستاذ عندئذ إلى السجن وأمر بإطلاق سراح المسجونين مؤمنًا بأنه لا طاعة لرئيس على مرءوس فى مخالفة القانون بالعمل أو الترك. ولقد أحيل الأستاذ عندئذ على مجلس تأديب وفصل لهذا الموقف الكريم.

نظن أن مثل هذا الرجل لا يمكن أن يقال عنه إنه قد اختفى وشجاعته أوضح من أن تحتاج إلى دليل.

....



• لن تذل مصر بعد اليوم (١)

ليس الذل أطواقًا توضع فى الأعناق، ولا أغلالاً تشل الأيدى والأرجل، وإنما الذل معنى نفسى.. الذل روح مستكينة، وقلب خامل وملامح ممحوة.. وهو أعمق أدواء الأمم، وعندما ينفضه المواطنون من قلوبهم فيتساقط كالغبار البالى، يستطيع الكاتب أن يقرر أن الأمة قد أخذت تتحرر، وأنها لن تذل بعد ذلك..!

---

(١) جريدة البعث ١٩٤٦/٢/١٥.

والمراجع لتاريخ مصر الحديثة يلاحظ أن البلاد قد أخذت تنتفض عدة انتفاضات ألقت فى كل مرة عن نفسها حملا من غبار الذل الذى أشرنا إليه!.. وفى أواخر القرن الماضى هب عرابى باشا، وسرعان ما اتضح فى ثورته اتجاهان عظيما الخطر والنبل :

أولهما: مساواة المصرى، الذى كان يتهم بل ويسب عندئذ ولزمن قريب أنه "فلاح" ، بغيره من الأجناس المقيمة فى مصر، وكانت فى هذا أول انتفاضة للعزة المصرية..

وثانيهما: المطالبة بالحكم الدستورى، أى باشتراك الأمة فى حكم البلاد، وتقرير مصائرها.

ولقد أتيح لمصر عندئذ رئيس وزارة عظيم مشبع بروح الشورى، فعزز مطالبة العرابيين بهذا النوع من الحياة السياسية الكريمة، وكان هذا الرجل هو المغفور له شريف باشا..

وأخذت وطأة الاحتلال الإنجليزى تثقل على البلاد شيئًا فشيئًا، فاستحوذ النضال ضدهم على قلوب المصريين، وأخذ اهتمامهم بزحزحة كابوسه كل اهتمام، وإن ظلت الروح العرابية المصرية الدستورية تشغل القلوب والعقول، وفى هذه المرحلة ظهر الرجل الوطنى الكبير "مصطفى كامل" وصحبه الأبرار، وكانت حوادث تشيب لهولها النواصى لحادثة دنشواى التى هزت ضمير الأمة المصرية، والتى عرف "مصطفى كامل" كيف يتخذ منها دليلاً على قسوة الاستعمار والمستعمرين، فزلزل بخطبه وبياناته جبروتهم، وكانت هذه الحركة الوطنية "الانتفاضة" الثانية للوطن المصرى..

وفى أعقاب الحرب الأوروبية السابقة كانت ثورة سنة ١٩١٩ التى يمكن القول بأنها قد استمرت إلى سنة ١٩٣٦ حيث عرف الإنجليز كيف يضعون حدًّا لجهاد الأمة المصرية دون أن يبلغ هذا الجهاد هدفه الحقيقى وهو استقلال البلاد الصحيح، وتلك كانت أكبر غلطة وقعت فيها مصر الحديثة.. لأنه لا شىء

أخطر على قضايا الأمم، من أنصاف الحلول، فما بالك باستغفالها عن حقوقها المشروعة.؟! إنما يأتى الخطر من قتل روح الجهاد!

ولكنه لحسن الحظ قد استيقظ شعور الأمة المصرية من جديد، نتيجة لتجربة الحرب الأخيرة التى أثبتت أن المعاهدة المصرية الإنجليزية قد فتحت للإنجليز بابًا استطاعت أن تلجه مطامعهم الاستعمارية التى لا حد لجشعها، والتى أخذت تظهر الآن سافرة سمجة.

والذى لا شك فيه أنه لو استطاعت الأمة المصرية أن تقلب اتجاه السياسة الوطنية الحالية الرسمية، وتستمر فى مكافحة الإنجليز فى داخل مصر وفى خارجها - أى بكافة أنواع المقاومة والمقاطعة السياسية والاقتصادية داخل حدودنا ثم بالاستفادة من المنافسات الدولية وذلك بدلا من مجاملتهم وملاطفتهم كما تفعل الحكومة الحالية، وبدلا من تجنيبهم حبائل التيارات الدولية فى الخارج.

نعم لو استطاعت الأمة المصرية أن تتجه بسياستها الوطنية هذه الوجهة لضمنا أن تصل مصر إلى تحقيق استقلالها الفعلى.. أما سياسة الحكومة الحالية فلن تنتهى إلى غير خيبة الأمل، ولكن الشباب قد استيقظ، وقد أخذ بيده القوية راية الوطن، ولن تذل هذه الراية ما دامت مرفوعة بتلك الأيدى الطاهرة الشريفة.

محمد مندور

....

٩

● هل استجابت هذه الوزارة لنداء الأمة (١)

جاء فى الخطاب الذى رفعه دولة صدقى باشا إلى جلالة الملك ما يأتى:

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/٢/١٨.

"وإنى سأتشرف بأن أرفع إلى جلالتكم أسماء من سيقومون بالمفاوضة مع بريطانيا العظمى، مفاوضة حرة طليقة من كل قيد، تحقيقًا لإرادة الأمة التى أعلنتها".

ولكن دولته لم يحدد كيف ستكون المفاوضة حرة طليقة من كل قيد، وقد صرح سلفه بمثل هذا التصريح فى البرلمان وأجابته الأمة كلها فى نفس واحد، إن مثل هذا التصريح لا يكفى ما دام الإنجليز قد حرصوا فى ردهم على المذكرة المصرية، على أن يضعوا للمفاوضة أسسًا وحدودًا وقيودًا لن نقبلها بحال من الأحوال، وبخاصة ما ورد فى ذلك الرد من التمسك بأسس معاهدة سنة ١٩٣٦ واعتبار مصر فى دائرة نطاق الإمبراطورية البريطانية، واتخاذ المشاركة أساسًا للعلاقات بين مصر وإنجلترا".

ولقد كنا نتوقع أن يصرح رئيس الوزارة الجديدة بأنه لن يدخل المفاوضات إلا بعد أن يرد على الرد البريطانى، ليؤكد للإنجليز أن المفاوضة ستكون طليقة من كل قيد، وأنه لابد من أن تسلم إنجلترا أولا بمبدأ الجلاء التام عن وادى النيل. ولكنه لم يفعل، ولنا أن نستنتج من ذلك أن هذه الوزارة ستسير على خطة سلفها، وأن الدماء التى أريقت، والأصوات التى بحت، لم تستطع إلى الآن أن تقوم السياسة المصرية وأن تحملها على الحزم فى معالجة قضية الوطن.

أما بقية ما جاء بالخطاب فسنعود إلى مناقشته غدا.

محمد مندور

....



• خطاب الوزارة الصدقية (١)

ينقسم الخطاب الذى رفعه دولة صدقى باشا إلى جلالة الملك ورسم فيه كيفية تشكيل وزارته، وبرنامجه السياسى إلى ثلاثة أقسام كبيرة: القسم الأول عن

---
(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/٢/١٩.

هيئة وزارته والقسم الثانى: عن سياسته الخارجية، والقسم الثالث: عن سياسته الداخلية. فلننظر فى الأقسام الثلاثة.

هيئة الوزارة

قال دولته "لقد وفقت يا مولاى إلى الاستعانة برجال عرفت فيهم الكفاية والخبرة والشعور الكامل بالمسئولية" ثم أضاف "ومنهم أعضاء أحد الأحزاب" وما نريد أن نعرض للأشخاص فى شيء، ولا أن نبحث فى هل يتوفر لجميع هؤلاء الوزراء الكفاية والخبرة والشعور بالمسئولية أم لا يتوفر، وذلك لأن كل هذه الصفات لا يمكن وحدها أن تغنى عن صفة أساسية يجب أن يمتلكها من يلى حكم مصر، وينطق بلسانها فى هذه الأوقات العصيبة وهى صفة تمثيل الأمة والارتكان إلى قوتها التى هى سلاحنا الوحيد ضد المستعمر الذى لا بد أن نجاهده حتى ننتزع منه حريتنا واستقلالنا انتزاعًا، وتكوين وزارة فى هذه الآونة الخطيرة من تاريخ البلاد من مستقلين لا تؤيدهم قوات شعبية ثم من أعضاء حزب واحد من أحزاب الأقلية وضع بالغ الشذوذ فى بلاد دستورية وأى شذوذ أبلغ من أن تتضافر تلك الأحزاب على محاربة الوفد الذى لا يستطيع عاقل أن يمارى فى تمثيله لغالبية الأمة الساحقة، ثم لا تنجح تلك الأحزاب، عندما تسقط الحكومة التى يرأسها رئيس حزبهم الأول فى تكوين حكومة برلمانية جديدة، فيلى الوزارة مستقل لا يقبل الاشتراك معه غير حزب واحد لم يسمع من قبل أنه رفض يومًا الاشتراك فى حكومة من الحكومات مهما كان لونها ومهما كانت سياستها.

ولقد كان من الواجب فى وضع كهذا ألا تنجح مثل هذه الوزارة فى الحصول على ثقة مجلس نواب هذا العهد ولكننا فى بلد العجائب، والظاهر أن الكثيرين من حضرات النواب أعقل مما ينبغى، فقد فضلوا التأييد على الحل، ومن بين هؤلاء المؤيدين من لا يمكن أن ينقضى العجب من موقفهم وهؤلاء هم السادة الكتليون، وها هو الدليل بالمنطق الإنسانى الساذج، الذى لا تأتيه السياسة من بين يديه ولا من خلفه.

لقد اعترض وزراء الكتلة على النقراشى باشا وخالفوه، وأخذوا بخناقه حتى أودوا به وبوزارته كلها، وكان محور الخلاف الجوهرى حول وسائل معالجة القضية الوطنية، فقال السادة الكتليون فى ردهم على خطاب النقراشى باشا الذى أرسله إليهم بقبول استقالتهم ما يأتى:

"إن الوضع الذى أخذناه عليكم فى كتاب استقالتنا هو أننا طالبنا دولتكم بدل المرة مرات بدعوة مجلس الوزراء والهيئة السياسية لبحث مسألتين هامتين، هما:

أولاً: الرد بالطريق الدبلوماسى على ما جاء فى الرد البريطانى بحيث لا تتقيد مصر بأى قيد ورد فيه، عند دخولها فى أية مفاوضات.

ثانيًا: الاعتراض على إجراء محادثات تمهيدية فى القاهرة بعد أن قررت الحكومة المصرية انتهاء دور المباحثات التمهيدية ووجوب الدخول فى مفاوضات سريعة على يد وفد مصرى ينتدب لمفاوضة الحكومة الإنجليزية فى لندن.

هاتان المسألتان قد كانتا إذًا فيما يقول وزراء الكتلة موضع خلاف جوهرى بينهم وبين السعديين وعلى رأسهم النقراشى باشا.

ولو أن الكتليين كانوا رجال مبدأ ووطنية صادقة ومعارضة نزيهة؛ لتمسكوا بهاتين النقطتين ضد الوزارة الصدقية أيضًا، ولما قبلوا أن يمنحوها ثقتهم إلا إذا أخذت بهما وعملت على تنفيذهما، فأرسلت ردًا بالطريق الدبلوماسى على الرد البريطانى تسجل فيه أنها لن تدخل المفاوضة إلا حرة من كل قيد، وتطلب أن تجرى المفاوضة سريعة بين الحكومتين فى لندن بعد أن لم يعد هناك محل للمباحثات التمهيدية، ولكن الكتليين قد منحوا ثقتهم لصدقى باشا مع أنه لم يشر إلى شىء مما طالبوا به فى برنامجه، ومع أنهم لم يسألوه عن شىء من ذلك فى جلسة مجلس النواب بالأمس وكل ما سمعنا به هى مهازل النفاق المجوجة

من معانقة فى مجلس الوزراء، ومجاملة فى مجلس النواب، وما شاكل ذلك مما يأباه الحس الأخلاقى، وتنفر منه النفس الكريمة، بل ويثير حمية القلب عندما نرى قضية البلاد فى كف القدر ثم يهزل هؤلاء الماجنون، وتأتى نتيجة الثقة فإذا بصدقى باشا رغم هذه المهازل لا ينال غير مائه وخمسة أصوات من المائتين وست وستين الذين يتكون منهم المجلس المحترم وأما البقية فمنهم من ظل خارج الجلسة، ومنهم من امتنع عن إعطاء صوته، ولم يجرؤ فى المجلس كله على التصويت ضد الوزارة غير ثلاثة أعضاء.

نعم إن الوزارة قد حازت أكثر من نصف أصوات الذين حضروا، ولكنها لم تحصل حتى على نصف أعضاء المجلس لكى نستطيع أن نقول إنها مؤيدة من نواب هذا العهد، مع العلم بأن هؤلاء النواب جميعًا لا يمثلون إلا أقلية ضئيلة فى الأمة.

وإذا صح كل هذا، وهو لا ريب صحيح، كانت الأمة المصرية على حق إذا غضبت من أن تستبد بالحكم فيها وبتقرير مصيرها وزارة كهذه، بينما إرادتها هى معطلة، وحقوقها مهدرة، وصوتها مقصى عن توجيه سياسة البلاد كلها.

السياسة الخارجية

جاء فى الخطاب فيما يختص بالسياسة الخارجية أمران: **أولهما**: إن مصر ستدخل مع إنجلترا فى مفاوضات حرة من كل قيد، وثانيهما: إن الحكومة المصرية ستعمل على تكوين هيئة للمفاوضة تمثل البلاد تمثيلاً تامًا شاملاً.

وقد علقنا بالأمس على تصريح الحكومة الحالية بنفس ما صرحت به الحكومة السابقة من أن الجانب المصرى سيدخل المفاوضات حرًا من كل قيد، وقلنا إن مثل هذا التصريح لا يجدى شيئًا ما لم يبلغ إلى إنجلترا رسميًا، وما لم تقبله إنجلترا بالفعل، بل إن الواجب الوطنى واجب الشجاعة والصلابة فى الحق

ليحتم أن نضع نحن المعتدى علينا المحتلة بلادنا، المستبد بنا قيودًا لكل مفاوضة، بل شروطًا أساسية فى مقدمتها ما أجمعت عليه البلاد وهو الجلاء ووحدة وادى النيل.

ولكن خطاب صدقى باشا لم يذكر شيئًا من ذلك، كما أننا لم نسمع أحدًا من النواب المبجلين يستفسر رئيس الوزراء عن موقفه من الرد البريطانى ومن المذكرة المصرية الضعيفة التى قدمتها الحكومة السابقة.

ومعنى هذا، هو أنه لا رجاء للأمة فى رجال هذا العهد جميعًا، وأنه من واجبها أن تحاربهم أجمعين ما داموا سادرين فى ضلالتهم، متخاذلين فى مجاهدتهم للإنجليز وزودهم عن حقوق البلاد المشروعة.

أما تكوين جبهة للمفاوضات تمثل البلاد تمثيلاً شاملاً، فإن رئيس الوزارة لم يتخذ إلى ذلك السبيل السياسى الصحيح. وهذا السبيل هو أن تستفتى الأمة أولاً، ثم تكون بعد ذلك الجبهة إذا لم يكن بد منها على أن يكون تكوينها على أساس النسب التى تحصل عليها الأحزاب المختلفة فى الانتخابات. وأما أن تتكون جبهة من رجال لا يمثلون قوات الشعب ولا يستندون إلى الرأى العام فذلك عبث وقلب للأوضاع واحتيال على الأمة وأبناء الأمة لتضييع حقهم الدستورى فى تقرير مصير بلادهم وتوجيه سياستها.

السياسة الداخلية

جاء فى الخطاب أن دولة صدقى باشا رئيس اتحاد الصناعات وغيره من الاتحادات والقاسم المشترك الأعظم فى عدد لا يحصى من الشركات، سيعمل على رفع مستوى الشعب ومحاربة أعدائه الثلاثة: الجهل والفقر والمرض.

ولكننا ننظر فى الوسائل التى سيرفع بها هذا المستوى ويحارب أولئك الأعداء الألداء، فنجدها عرجاء لا تحجل إلا برجل واحدة، وتلك الوسائل هى كما قال "زيادة الإنتاج فى كل مصادره ونواحيه لا سيما فى الزراعة والصناعة وتحسين وسائلهما، والسهر على تسهيل تصريف منتجاتهما، وتيسير سبل التجارة فى الداخل والخارج".

ومعنى ذلك هو أن صدقى باشا لا يخطر بباله على الإطلاق أن فى مصر الآن إلى جانب مشكلة الإنتاج وعدم استغلال جميع مصادر الثروة فى البلاد مشكلة أخرى لا تقل خطورة: هى مشكلة التوزيع: توزيع الثروة، وما فى هذا التوزيع من ظلم فادح يجب أن يزول، وسيزول أراد صدقى أو لم يرد، لأن الله يأبى الظلم، ولأن الشعب قد مل الظلم، ولأن وقاحة الغنى لم تعد تحتمل إلى جوار ذل الفقر فى هذا البلد البائس المنكود.

صدقى باشا يريد أن ينمى الإنتاج وهذا خير، ولكنه لا يجوز ولن يجوز أن ينمو الإنتاج لمصلحة الأثرياء فحسب من شركات وأفراد، وأن يستغفل الشعب المصرى باسم الوطنية، لتتضخم ثروات نفر قليل من دماء هذا الشعب الذليل.

والفرق واضح بين برنامج وزارة رأسمالية استبدادية رجعية كوزارة صدقى باشا، وبرنامج الوزارات الوفدية الشعبية الديمقراطية. فما من برنامج وفدى إلا تضمن إلى جوار زيادة الإنتاج، أنصاف الطبقات الفقيرة والمحرومة من موظفين وعمال وفلاحين، إما برفع أجورهم، وإما بتخفيف الضرائب عنهم، وإما بتمكينهم من التعليم والعلاج والغذاء المجانى.

وهكذا يتضح ما قلنا ونقوله دائما من أن الوفد يمثل فى رقعة السياسة المصرية حزب اليسار الإنسانى العادل. الوفد لم يهمل يومًا مشكلة توزيع الثروة بل صب عليها دائما اهتمامه، وذلك دون إغفاله طبعًا لما يجب من العناية بمصادر الثروة فى البلاد، واستغلالها استغلالا كاملا مع توجيه ذلك الاستغلال وجهة شعبية. ولقد أخذت طبقات الشعب الكادحة تتنبه لهذه الحقائق فاشتدت منذ تولى صدقى باشا الحكم حماستهم للوفد، كما اشتد غضبهم من تولى حكومة رجعية رأسمالية لأمورهم، وإذا كان هناك أحد انتعش قلبه لتولى صدقى باشا فهم رجال المال الجشعين الذين يتخذون من مالهم وسيلة لجمع غيره، لا لإسعاد من حولهم من بائسين، لا يطلبون غير الجزاء على ما يريقون من عرق ودماء.

ولكن فليعلم صدقى باشا - إن يكن يجهل - أن الشعب المصرى قد تيقظ وأن ما يسميه هو وأمثاله دهماء قد خرجوا من ظلمات الكهوف إلى نور الحياة،

وأنهم سيجاهدون حتى يزول حكمه ويخلفه غيره ممن هم أرق قلبًا وأكثر فهمًا واحترامًا لذلك المعنى الإنسانى الذى يجمع بين أحقر مواطن وأكبر وزير فى حقيقة واحدة: هى أن الكل بشر والكل يعرف معنى السعادة والشقاء والألم والسرور والعزة والذل، وأن الكل يجب أن يمكن من فرص الحياة، وأن يجازى على عمله الجزاء الكامل وألا يستذل عنقه كائنًا من كان، ولا يتحكم فيه المستبدون.

وهكذا يتضح من مناقشتنا السابقة أن خطاب الحكومة الصدقية وبرنامجها السياسى لا يرضيان الأمة المصرية فى شىء وذلك من النواحى الدستورية والوطنية والاجتماعية على السواء.

إن مثل هذه الوزارة لم يعد قيامها ممكنا فى أى بلد من بلاد العالم المتحضر غير مصر، وأى بلد يقبل أن تحكمه حكومة لا تمثل إرادته، ولا ترضى شعوره الوطنى ولا تحقق ظمأه إلى العدل الاجتماعى.

محمد مندور

....



ورئيس الوزراء يجرح وطنيتهم وينذرهم بالويل والثبور

- **الإنجليز يقتلون المصريين** (١)

يرى القراء فوق هذا المكان ثلاثة نصوص:

أولها: على لسان السفارة البريطانية.

ثانيها: على لسان "الإجيبشيان جازيت" الصحيفة الإنجليزية التى تصدر فى القاهرة.

ثالثها: تصريح رئيس الوزارة المصرية.

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/٢/٢٢.

وبمقارنة هذه النصوص الثلاثة، لا يستطيع المصريون إلا أن تتملكهم الدهشة، فالوثيقتان الإنجليزيتان قد بادرتا بتحميل المصريين مسئولية دمائهم التى أريقت. فهم المعتدون فى نظر الإنجليز وهم الغوغاء، وهم الآثمون، مع أن المصريين لا يفهمون ولن يفهموا بعد اليوم ماذا يفعل الإنجليز فى بلادنا ولماذا لا يجلون عنها، وهذا هو الحل البسيط، الحل المشروع لتفادى كل اصطدام ممكن معهم؟.

ولكن الإنجليز لا يزالون يصرون على احتلال بلادنا، وتبلغ بهم القحة أن يستهتروا مع ذلك بأرواح مواطنينا وكأنهم لديهم حيوانات لا حرية لها ولا احترام، لعرباتهم أن تخوض جموعهم كما تشاء وكأنهم غنم أو سوائم فإذا دافعوا عن أنفسهم كانوا غوغاء وكانوا معتدين.

هذا وضع لا يمكن أن يقبله المصريون ولن يقبلوه فقد زالت ويجب أن تزول أيام الاستعباد واحتلال أوطان الغير ثم احتقارهم ومعاملتهم بمثل هذا الاستهتار. ويحز فى نفوس المصريين أن يروا رئيس وزرائهم بدلا من أن يدافع عنهم كما يدافع الإنجليز عن أنفسهم بل بدلا من أن يقول كلمة الحق فيحمل الإنجليز تبعة هذا الاعتداء.

نعم يحز فى نفوسهم أن يروا رئيس وزارة مصرية بدلا من أن يفعل ما يمليه واجب الشهامة الوطنية، نراه يحمل هو أيضا عليهم فيشكك فى وطنيتهم ويروح يحط من روعة ما شهدت مصر بالأمس من إجماع وطنى رائع وشعور تلقائى شريف فيدعى "أن هناك أيدى لم تعد خافية" تدفع إلى هذا التظاهر.

أى أيد أيها الرجل تريد أن تدفع المصريين إلى المطالبة بحريتهم المسلوبة واستقلالهم المستعبد؟

ليست هناك أيد خفية ولا ظاهرة أيها الرجل، وإنما هناك قلوب جمعتها مرارة الاحتلال وذل الرق على أن ترسل نار الوطنية لهيبًا صافيًا وما يليق بمصرى كائنًا من كان أن يشكك فى إخلاص هذا الشعور الشريف.

ثم إلى أى دهماء تشير أيها الوزير وتدعى أنهم قد اندسوا إلى صفوف الطلبة. وهل تظن أن الوطن لا تحرك بلواه غير الطلبة؟ وهل تنكر على الدهماء حقها فى أن تحب وطنها وأن تجاهد فى سبيله؟ هذه الدهماء التى تجرحها هى عمود الوطن الفقرى، هى الشعب الذى قد يكون من الصحيح أن عبودية الاستعمار وعبودية أمثالك من كبار الأثرياء قد حرموه من نعمة الثقافة، ولكنه أيها الوزير لم يحرم من نعمة الإحساس التى تلازمه كبشر وتجرى فى دمائه كمواطن يحتقر الحياة مع الذل ويأبى إلا أن يرى وطنه حرًا نقيًا من أقدام المستعمرين الذين يدنسون أرضه المقدسة.

والذى لا ينقضى منه عجبًا هو أن يسارع رئيس الوزارة المصرية، فيجرح وطنية المصريين بادعائه أن أيدى خفية تدفعهم وأن عناصر الدهماء تمازجهم ثم يحتاط ويتحفظ بل يضعف ويتخاذل عن أن يحمل الإنجليز تبعة ما أريق من دماء مواطنينا ولا يجرؤ إلا أن يشير إشارة ملتوية غامضة عن مسئوليتهم الجسيمة فيعزو ما حدث إلى الأيدى الخفية والدهماء ثم يضيف:

"ولسبب سوء تصرف لم يحن الوقت بعد للكشف عنه".

ولماذا إذًا أيها الوزير حان الوقت فكشف لك عن الأيدى الخفية وكشف لك عن الدهماء ولم يكشف لك عن "سوء التصرف"؟

بل لماذا حان الوقت فكشف الإنجليز فورًا عن "مسئولية المصريين" و"شغبهم" واستحقاقهم العقاب لا لشىء إلا لأنهم يطالبون المحتلين بالجلاء عن بلادهم. لقد كنا نتوقع منك أيها الوزير أن تخرج على بنى وطنك بتصريح حازم قوى تحمل فيه الإنجليز تبعة ما حدث وتطلب منهم الاعتذار بل والتكفير، وأنت تعلم حق العلم بواسطة مخبريك ورجال أمنك أنهم هم المسئولون، هم المستهترون بأرواحنا، هم المعتدون على أبنائنا كما لا نخالك تجهل أنهم يحتلون وطننا.

ولكنك بدلا من ذلك رحت تجرح وطنيتنا وتصف شعبنا بالدهماء ثم أبت لك شهامتك ألا تكتفى بتهديد الإنجليز ووعيدهم فأضفت تهديدك وتهديد

بوليسك وجيشك المكونين من مصريين تريد أن تستخدمهما ضد المصريين الذين يطالبون بالجلاء عن بلادهم!.

إن الأمر جد، وأنت أيها الوزير مسئول عن حماية أرواح المصريين، مسئول عن رد الاعتداء عنهم، فهل يليق بعد أن تركتهم يقتلون ويجرحون أن تأتى فتنذرهم أنت أيضًا بالويل والثبور، وبعد كل هذا تتحدث عن عدم حرصك على الحكم وعن خوفك على القضية المصرية، وما هى تلك القضية إن لم تكن كرامة المواطنين واحترام أرواحهم ومشاعرهم؟.

لقد كان من الخير لك أيها الوزير، إن كان صحيحًا ما تدعى من وطنية، أن ترفع الصوت عاليًا بالاحتجاج على الإنجليز، وتطلب إليهم التكفير عن اعتدائهم فإن فعلوا كان بها وإن لم يفعلوا نظرت فيما لديك من وسائل، فإذا أسعفتك قاومت ورددت العدوان وإن لم تسعفك نفضت الحكم بقدميك وخرجت منه وطنيا شريفًا.

أيها الوزير لقد أثمت فى حق الوطن ولتعلم وليعلم الإنجليز أن الشعب المصرى لن يقبل الذل وأنه قد هب عن بكرة أبيه يطالب المحتل بالجلاء ولن يهدأ له بال حتى يتحقق له ما يريد.

محمد مندور

....

١٢

• الجناة يحتجون! (١)

لم تكد تقع حوادث الأمس الدامية حتى بادرت جريدة "الإجيبشيان جازيت" الإنجليزية التى تصدر فى القاهرة بعد الظهر إلى مهاجمة المصريين

(١) الوفد المصرى ٢٣/٢/١٩٤٦.

أعنف هجوم وذلك دون أن تنتظر نتيجة التحقيق أو مهلة لجمع المعلومات الصحيحة، حتى لقد ادعت أن المصريين قد بدءوا بالعدوان دون استفزاز من الجند البريطانيين، وذكرت أن المتظاهرين قد أوقفوا سائق "لورى" بريطانى وألقوه على الأرض وأشبعوه ضربًا، ولقد أدرك تلك الصحيفة شىء من حمرة الخجل فعادت تقرر اليوم فى عددها الذى صدر أمس أن اقتحام عربتين إنجليزيتين لجموع المتظاهرين هو الذى أثار غضب الشعب المصرى المسالم الذى لا يبغى غير التمتع بما يتمتع به الإنجليز وغيرهم من الشعوب من نعمة الحرية وعزة الاستقلال، والتوت بها السبل بعد أن اتضحت لها الحقيقة فراحت ترويها على أنها إنما تقص الآراء التى تتردد بين المصريين فقالت إن الدوائر المصرية ترى أن الجند البريطانيين هم الذين استفزوا المتظاهرين ثم قالت إن هذا أمر يستحق التحقيق، ولو كان لديها شىء من شجاعة الرأى لاعتذرت عن سفاهة الأمس ولعادت إلى تقرير الحقائق فى غير مواربة ولا التواء.

على أننا نظلم فيما يظهر أمثال هذه الصحف الاستعمارية البغيضة عندما نظن فيها قدرة على الإنصاف أو شجاعة فى الرأى أو محاولة لفهم هؤلاء المصريين الذين يضيفون محررى هذه الصحف ويغذونها بأموالهم ويمكنون لها بتسامحهم المسرف من أن تناصر المغتصب وتهاجم الوطنيين فى أعز مشاعرهم. ولا أدل على ذلك من أن تطلع الصحيفة الأخرى وهى "الإجيبشيان ميل" فى صباح الأمس بمقال افتتاحى وقح وقد اتخذت له عنوانًا "شىء مخجل" وفيه تحمل على المصريين حملة ممجوجة فتتهمهم بالشغب والاعتداء والاستهتار وما شاكل ذلك من نعوت تثير حفيظة كل قلب أبى إذ يرى أبناء وطنه هدفًا لها مع أنهم كانوا الفريسة وكانوا المعتدى عليهم المستخف بأرواحهم المهدرة دماؤهم، وكل ذلك لا لشىء إلا لأنهم يطالبون المحتل بالجلاء عن وطنهم.

ولقد كان الأمر يحتمل، لو أن هذه الحملة الباغية، وتلك المحاولة الآثمة فى طمس الحقائق وقلب الأوضاع حتى يضيع حقنا كما ضاع ولا يزال ضائعًا

استقلالنا، كانت قد اقتصرت على الصحف ولم تمتد إلى السلطات الرسمية نفسها، فنرى السفارة البريطانية بعد ساعات معدودة لم يتبين خلالها شىء من حقيقة ما حصل ولا أجرى تحقيق ولا جمعت معلومات وثيقة، نعم نرى السفارة البريطانية نفسها تسارع فتصدر بيانًا تمليه على وكالة الأنباء العربية تحمل فيه الأمة المصرية تبعة ما حدث مع أنها فى بيانها نفسه تعترف بأنه لم يصب أحد من الجند البريطانيين بإصابات تذكر، وأما القتلى والجرحى فمنا نحن، نحن المحتلة بلادهم الدامية كرامتهم، فكيف تكون الفريسة هى المعتدية، وكيف يكون القتلى والجرحى هم البغاة؟!

ولم يكتف السادة الإنجليز بكل ذلك فلا جرائدهم شفت نفوسهم الظالمة ولا بلاغ سفارتهم نقع غليلهم المر، فأبوا إلا أن يحتجوا رسميًا فيتجه نائب السفير إلى رئيس الوزارة المصرية ليبلغه ما يريد تبليغه.

ويتساءل المصريون، كيف يجرؤ هؤلاء الإنجليز مع افتضاح أمرهم على المبادرة على هذا النحو المنفر إلى قلب الأوضاع، فيسارعون إلى الحملة علينا بصحفهم وهيئاتهم وبياناتهم الرسمية حتى يقطعوا علينا خط الرجعة ويضعوا حكومتنا المسكينة موضع المتهم، بل يضعوا الشعب المصرى نفسه موضع المدان مع أنه صاحب الحق ومع أنه المهان، ومع أنه هو الذى أريقت دماؤه.

والشىء المحزن هو أن تتخاذل الحكومة المصرية، بل وتأثم فى حق الوطن فتترك الصحف الإنجليزية تهاجمنا وتفترى علينا، بينما تصادر صحفنا نحن؛ لأنها تؤدى أقل ما يجب عليها نحو الوطن والمواطنين، فتروى ما حدث وتحتج عليه وتبلغه للأمة، بل وللعالم أجمع ليتحرك الضمير الإنسانى وتثور نخوته إن كان لا يزال للإنسانية أنصار ويا ليتها، إذ صادرت الصحف المصرية وتركت الصحف الاستعمارية قد استقلت هى بعبء الدفاع عنا كما دافعت السلطات

البريطانية بالباطل عن جنودها الهمج المستهترين، بل يا ليتها استحت فلم تحمل هى أيضا على الشعب المصرى الأبى ولم تتهمه بأنه من الدهماء، وبأن أيدى خفية تحركه، ولم تنذره بسوء العذاب إذا هو استمر على الغضب لمطالب وطنه التى طال عليها الزمن وحان الحين لتحقيقها.

وننظر إلى هذه الأوضاع المذرية فيتقطع القلب حسرات، شعب يبغى الحرية فيريق دماءه الجند البله من فلاحى إنجلترا وأستراليا ونيوزلندا وأضرابهم ثم لا يكتفون بالاعتداء فتحمل عليه صحفهم، بل وسلطاتهم الرسمية، وتحتج تلك السلطات ثم ينظر فيرى حكومته تصادر صحفه التى تدافع عنه، بل وتحمل هى أيضًا عليه وتقلب حقه باطلا، وكأنها بذلك تسلم بادعاءات الإنجليز الباطلة، وكل ذلك بدلا من أن تسارع كما سارع الإنجليز فتحملهم هم مسئولية ما حدث وتحتج عليهم أكيد الاحتجاج وتطلب الاعتذار فتجلو بذلك حق الشعب المصرى الذى يعتدى عليه الإنجليز ثم يطمسون حقه.

لقد اعتدى الإنجليز على المصريين مرتين، مرة بالحديد والنار، ومرة بقلب الأوضاع وجعل الحق باطلاً، والباطل حقًا، ولقد خذلت الحكومة المصرية الشعب المصرى مرتين، مرة بعدم دفاعها عن أرواحه، ومرة باتهامه فى وطنيته وإهدار حقه وإنزاله منزلة المعتدى.

ولكن الشعب المصرى مهما قيل من أنه أعزل كفيل بأن يسمع الإنجليز زئير الأسد الجريح، كما أنه كفيل بأن يقوم خور حكومته وإلا أجلاها عن الحكم وأقام مكانها من يستطيع أن يرد عن البلاد كل اعتداء، بل وأن يحقق مطلبها الأسمى وهو الجلاء حتى لا نعود نسمع باصطدام أو مجرد تلاق، أو محاذاة لجند يحتلون بلادنا ثم يريقون دماءنا.

....

١٣

• لا استجداء، بل وحدة فى الجهاد[١]

الحلف مع بريطانيا * منع المظاهرات وتكميم الصحف *
استجداء المفاوضات * وسائل الكفاح

عندما أذاعت الوزارة النقراشية مذكراتها إلى الحكومة البريطانية ورد الإنجليز عليها، استنكر الوفد واستنكرت الأمة معه الوثيقتين، واعتبر الدخول فى مفاوضات على أساسهما خطرًا يهدد البلاد بنكبة كبيرة.

وكان أخطر ما فى الوثيقتين من الناحية السياسية الإيجابية تسليم المذكرة المصرية بحاجة مصر إلى حماية إنجلترا لها كحليفة أو كحامية كما يشاء القارئ، فالإنجليز لا تهمهم الألفاظ، ونحن الذين سنكتوى بنار الحقائق. وأما الرد البريطانى فأخطر ما فيه الاحتفاظ بأسس معاهدة سنة ١٩٣٦ فى المفاوضات المزمعة.

ومن بين تلك الأسس مسألة الحلف الأبدى مع إنجلترا، وذلك لأنه قد نص فى تلك المعاهدة على أنه فى حالة تعديلها لا يجوز أن تمس المواد التى تنص على قيام تحالف دائم بين مصر إنجلترا.

والواقع أن مثل هذا التحالف الثنائى لم يعد له محل بعد تنظيم السلام وتنظيم المحافظة عليه تنظيمًا دوليًا يقيم بين دول العالم أجمع شبه تحالف اقتصادى وعسكرى ضد المعتدى، كما أنه سيظل الثغرة التى ينفذ منها الإنجليز إلى سيادتنا الخارجية والداخلية معًا. ومن البين أن هذا التحالف لم يكن إلا ترتيبًا لالتزامات على مصر نحو إنجلترا، وحقوق لها لم نعد نطيق عليها صبرًا بعد أن بلوناها خلال الست سنوات الماضية، وذقنا منها المر دون شكر ولا جزاء.

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/٣/٣.

وخطورة مثل هذا التحالف على مستقبلنا، ومستقبل بلادنا، هما اللذان دفعا زعيم المعارضة بمجلس الشيوخ إلى أن يسأل النقراشى باشا سؤاله الشهير المحرج عندما طلب إليه أن يقول بصراحة هل ينوى أن يعقد حلفًا عسكريًا ثنائيًا بين مصر وإنجلترا أم لا؟

والقراء يذكرون أن النقراشى باشا قد لزم عندئذ - كعادته - الصمت المريب وانبرى لسان السعديين الفصيح "إبراهيم عبد الهادى باشا" ليرد على السؤال بسؤال آخر مناورة منه وتهربًا من الإجابة، فسأل زعيم المعارضة عن رأى الوفد فى ذلك، وبداهة لم يكن للوفد أن يبدى رأيا وهو ليس مفاوضًا ولا بيده توجيه المفاوضة أو وضع أسسها.

ذلك ما كنا قد انتهينا إليه مع الوزارة السابقة، وجاءت وزارة صدقى باشا، فلم تغير من الموقف شيئًا، ولقد بح صوت الأمة كلها بمطالبة صدقى باشا أن يحترم إرادتها، ويحتاط لمستقبلها كما نريد، فيطلب إلى الإنجليز رسميًا أن المفاوضات يجب أن تجرى حرة من كل قيد وبخاصة مما ورد فى النص البريطانى من الاستبقاء على أسس معاهدة سنة ١٩٣٦ كما يطالب بألا يدخل الطرفان فى مفاوضة، إلا إذا سلم الإنجليز بمبدأى الجلاء ووحدة وادى النيل. فهذه المبادئ لا تقبل فيها البلاد مناقشة ولا مفاوضة وإنما تكون المفاوضة لتنفيذ هذا عملاً، والنظر بعد ذلك فى تنظيم العلاقات بيننا وبين إنجلترا أو غير إنجلترا داخل هيئة الأمم.

ولكن صدقى باشا لم يفعل من كل ذلك شيئًا . وإذا كان قد استهل أيامه، بأن أعلن إباحة المظاهرات السلمية للأمة لتظهر إرادتها، فإنه لسوء الحظ لم يلبث أمام غضب الإنجليز وتهديدهم لوزارته وإرهابهم بعدم فتح باب المفاوضات. نعم لم يلبث أن تراجع لسوء الحظ، وعاد بنا إلى سياسة الضعف والاستخزاء التى ثارت لها البلاد فى آخر عهد النقراشى، ولننظر فى أمارات هذا التراجع المخزى وفى نتائجه وما ينسج حوله من مناورات.

الحلف مع بريطانيا

فى يوم الأربعاء الماضى نشرت جريدة المصرى حديثًا أدلى به دولته إلى وكالة الأنباء المتحدة، ردد فيه ما تتول به الأمة كلها من وجوب جلاء الإنجليز عن بلادنا، ولكنه عاد كما يقول مندوب تلك الوكالة "فأعرب دولته عن رغبته فى تعزيز التحالف الحالى مع بريطانيا". ثم قال دولته أيضًا: "وأنى أؤيد بصفة قاطعة توطيد الصداقة الحقيقية بين مصر وبريطانيا العظمى".

وهكذا يتضح بما لا يترك مجالاً لأى شك فى أن صدقى باشا قد ضعف أمام الإنجليز فراح يصرح بأنه لا يريد أن يستبقى التحالف القائم بيننا وبين إنجلترا بموجب معاهدة ١٩٣٦ فحسب، بل "وأن يعززه" كما يؤيد بصفة قاطعة "توطيد الصداقة بين مصر وبريطانيا".

وعندما يذكر المصريون الظرف الذى صرح فيه رئيس الوزارة المصرية مثل هذه التصريحات لا يمكن إلا أن تثور نخوتهم ويأخذ الغضب بخناقهم.

فى أى شريعة وبأى وجه يقبل رئيس وزارة مصرية اعتدى الإنجليز على أبناء وطنه، واستخفوا بأرواحهم، وأهدروا دماءهم، ثم لم يقفوا عند هذا الحد، فراحوا يهجمون على مصر فى صحفهم، وبياناتهم، ومجالسهم النيابية أقبح الهجوم وأظلمه، ثم تبلغ بهم القحة أن يتجاهلوا الحكومة المصرية نفسها، ويقدموا احتجاجًا إلى جلالة الملك غير المسئول بحكم الدستور، نعم. فى أى شريعة وبأى وجه، يأتى رئيس الوزارة المعتدى عليها على هذا النحو الجارح ويصرح بأنه سيعمل على تعزيز التحالف مع إنجلترا! وتوطيد الصداقة؟!

أى تحالف، وأية صداقة، أيها الرجل؟ أين إذًا كرامتنا؟ وأين كرامة الدماء المراقة؟ وفيم تخشى الإنجليز، وماذا يستطيعون ضدك أو ضد بلادك، أحقيقة أنك تخشى الخطر على حكمك، وماذا يساوى الحكم إلى جوار كرامة الوطن وبنيه؟!.

قد تقول أيها الوزير الخطير كما يقول المغرضون الذين نعتبرهم بحق آفة هذا الوطن، إننا نقسوا فى معارضتنا أو نتحيز، ولكن ما رأيك فيما تقوله الصحف الإنجليزية نفسها، وفى مقدمتها الديلى تلغراف التى أخذت على تصريحك السابق، ما فيه من تناقض لا يستقيم ولا يليق، لأنك إما أن تكون خصمًا للإنجليز أو صديقًا لهم، والأمة الآن فى خصومة معهم، ولن تسكت على حكومة تضعف أمامهم، وإلا كانت أمة لا تستحق الحياة، ولا تستحق الاستقلال، ولا تستحق الكرامة.

لقد قالت الديلى تلغراف فى برقية لها نشرتها الأهرام فى الصفحة الثالثة بتاريخ الجمعة أول مارس ما يأتى:

"وقد كانت تصريحات رئيس الوزارة نفسه غامضة وغير إنشائية، فقد أعلن الآن أنه لا يمكن أن يكون ثمت تراض فى مسألة بقاء جنود أجانب فى أى جزء من الأراضى المصرية، ثم أعلن بعد لحظة عن رغبته فى الوصول إلى صداقة حقيقية بين مصر وبريطانيا العظمى وإلى تحالف قوى متين".

أرأيت أيها الوزير الخطير، كيف تأخذ عليك الصحف الإنجليزية نفسها تناقضك؟ وهل لهذا التناقض سر غير ضعفك أمام إنجلترا، وعدم اتخاذك منها موقفًا حاسمًا، مع أنك تعلم أنه لو لم يكن لها من اعتداء على بلادك غير بقاء جندها محتله لأرض آبائك وأجدادك، لوجب أن تطرد لا من عقلك، بل ومن خيالك عبارة التحالف والصداقة، وما إليها من ألفاظ غثة أصبحت تدمى قلوبنا كالأسهم المريشة.

منع المظاهرات ● وتكميم الصحف

لقد اعتدى الإنجليز أيها الوزير الخطير على أمتك وعلى حكومتك واحتجوا لديك، واتهموك بالعجز فى المحافظة على النظام، وطلبوا منك أن

تضرب على أبناء وطنك بيد حديدية، فراعك تهويلهم، وأخافك تهديدهم، فأذعنت لما طلبوا وليس فى هذا ما يليق بوزير خطير أو غير خطير.

ومن غريب الأمر أنك لا تجهل الطريق للرد على ما طلبوا وإذا كان ما أذاعه دعاتك صحيحًا من أنك قد طلبت جلاء قواتهم عن مدننا الكبرى، أو جلاء قواتهم الإضافية كما حرصت الكتلة على أن تصحح. نعم إذا كان هذا صحيحًا فلماذا تستجيب أنت لطلبهم قبل أن يستجيبوا هم لطلبك؟ أو حتى يعلنوا استعدادهم لإجابته، وأنت تعلم وهم يعلمون علم اليقين أن جلاء جندهم المحتلين لبلادنا هو أبسط الحلول وأشرفها - إن كان هذا اللفظ لا يزال يحمل عندهم مدلولا من المدلولات - لتجنب كل احتكاك ممكن معهم. وعندئذ سنكون أحرارًا فى بلادنا، نتظاهر كما نريد صامتين أو ناطقين، وتنشر صحفنا ما تريد وليس لكائن من كان أن يطلب إليك منع التظاهر أو تكميم الصحف.

نعم أوما كان الأليق بك أيها الوزير الخطير، وبأمتك المنكودة، أن ترفض طلب الإنجليز، وأن تتمسك بنظريتك التى أعلنتها فى أول الأمر من أن التظاهر السلمى غير ممنوع، وأن الصحافة حرة فى حدود القانون.

ولكنك أيها الوزير الخطير قد ضعفت أمام الإنجليز وما هكذا تدافع الحكومات التى تدعى الوطنية عن بلادها المستعبدة، وأممها المجروحة الكرامة.

استجداء المفاوضات

وما ثمن كل هذا الضعف والتراجع الذى عبته أنت نفسك بأقسى اللفظ وأقواه على سلفك الميمون، ما ثمن التحالف الذى تريد أن تعززه مع خصمك الظالم وخصم بلادك، ما ثمن الصداقة التى تريد أن توطدها مع عدوك وعدو أمتك؟ عدوك الذى تبلغ به الجرأة أن يمن على بلادك المستعمرة المحتلة بأنه قد قبل أن يفتح معها باب المحادثات التمهيدية أو باب المفاوضة.

وأية مفاوضة تلك التى يمنون بها. نعم أية مفاوضة تلك؟ وأى جدوى فى أن تفاوضهم إذا كانوا لا يسلمون بالمبدأين اللذين نقف هذه المرة دونهما فى أية اتفاق أو معاهدة، وهما الجلاء ووحدة وادى النيل.

أوما تذكر أيها الوزير الخطير والسياسى القديم، أنه قد جاء بلادك يوم كان فيه الإنجليز يبحثون عن مصرى يقبل التفاوض معهم، فلا يجدون، تذكر أيها الرجل أنه قد أتت إلى مصر يومًا لجنة تسمى لجنة "ملنر" للمفاوضة معنا فى إنهاء الحماية وإعلان استقلال البلاد، فقاطعها المصريون عن بكرة أبيهم، وعادت اللجنة إلى لندن واستمر المصريون فى جهادهم العظيم حتى اضطر الإنجليز إلى أن يعلنوا من جانبهم وحدهم تصريح ٢٨ فبراير وفيه يقررون انتهاء الحماية واستقلال البلاد "الاسمى على الأقل" ولما كان هذا التصريح قد أردف بتحفظات مبهظة، فقد أبى المصريون الاعتراف به وقرروا مواصلة الجهاد ذلك كان موقفنا قبل ربع قرن، وكنت يومئذ كهلاً وكنا نحن طلاب المدارس عندئذ لا تخمد فى صدورنا نار، ولا يهدأ فى عقلنا فكر، وكلما ازداد الإنجليز تهجمًا واعتداء، بل وضربًا بالرصاص، ازددنا نحن حماسة وأنفة.

لا ريب أنك تذكر كل هذا أيها الوزير الخطير.. ثم تأتى اليوم لأنك تريد أن تقى النظام الحاضر من الانهيار ولأنك تريد أو تظن أنك تستطيع أن تلعب دورًا سياسيًا ما. نعم تأتى اليوم فتضعف أمام تهديد الإنجليز وتدعى أن هذا الضعف ليس إلا حرصًا على المفاوضات ؟ ألا بئست المفاوضة، ألا بئس الضعف. وهل تظن أيها الرجل أن فى استبقاء نظام لا يرضى الأمة، وفى الدخول فى مفاوضات، لا تبشر بخير ولا نعرف لها أسسًا واضحة ما يساوى كرامة البلاد، وكرامة الحكومة التى ترأسها عندما تتراجع هذا التراجع المعيب.

وسائل الكفاح

قد تقول أيها الوزير الخطير: وماذا أستطيع أن أفعل؟ ونحن نعلم عن يقين، أن بلدًا من بلاد الأرض لمَ تحرر من إنجلترا، إلا بحرب رسمية معها، وذلك

ما نخشاه إذا طال الزمن، وظل الإنجليز على عقليتهم الاستعمارية الراهنة، وما مثل أمريكا التى اضطرت إلى حربهم مع اتحاد اللغة والجنس لتنال استقلالها ببعيد.. ولكننا الآن، لسنا بصدد بحث هذا الحل، ولذلك نعفيك منه وإنما نطلب إليك أن لا تفت فى عضد الأمة، وأن لا تملى عليها ضعفك، فتحاول إسكات صوتها وتكميم صحافتها فى الوقت الذى لم نسمع أن الإنجليز قد أجابوا لك طلبًا، ولا احترموا وجودك كرئيس لحكومة دستورية. نعم نطلب إليك ألا تضعف هذا الضعف، وأن تترك الأمة تجاهد.

ثم ما هذه المهارة أيها الوزير الخطير فى محاربة الوفد ونصب الحبائل حوله وأنت تعلم أن الإنجليز هم الأحق بمحاربتك ونصب الشباك لهم، هل تجهل أيها الرجل أن محاربة الوفد فى الوقت الذى يصب فيه الإنجليز عليه جام غضبهم، ويتهمونه بالوطنية المتطرفة.. نعم هل تجهل أيها الرجل أن محاربة الوفد فى مثل هذا الوقت العصيب إنما هو محاربة للوطن وقضية الوطن، وتجريدهما من كل سلاح.

إلى متى، إلى متى هذا النفاق السياسى؟ وإلى متى توهمون باسم الوطنية لتحاربوا الوطنية ممثلة فى الوفد.

تقولون إن الوفد يطالب بالانتخابات ليعود إلى الحكم فاتركونى أسألكم فى صراحة، ولماذا لا تقبلون أنتم الانتخابات، أليس ذلك خوفا من أن يفلت الحكم من بين أيديكم، ورغبة فى أن تبقوا فيه رغم إرادة الأمة؟

وبعد كل هذا تصيح أيها الوزير الماكر فى مجلس النواب بأنك قد مددت إلى الوفديين يدًا، وتتسقط عبارة من نائب حر لتحاول إحراج الوفد بالباطل، مع أنك تعلم أن بمجلس الشيوخ عشرات من الوفديين لم توجه إليهم مثل هذا الحديث.

ويروح دعاتك يشيعون الأراجيف، فيقولون إنك قد اتصلت بالوفد، وإن الوفد قد رفض هذا الحل أو ذاك، مع أنك لم تتصل بوفد، ولا رئيس وفد وإنما هى أراجيف ومناورات.

ثم ماذا تريد؟ أتريد من الوفد أن يتخلى عن راية الجهاد وأن يسكت ويستكين، وأن يناقض نفسه فيدخل المفاوضة على أساس مذكرة ورد اعتبرهما بحق نكبة منيت بها البلاد وطلب إليك أن تستنكرهما فلم تفعل؟.

نعم ماذا تريد من الوفد. أتريد منه أن يؤيدك، وأن يعطيك تفويضًا بالتصرف فى مصير البلاد، وقد رأى منك المصريون، ورأيت من نفسك مبلغ الضعف الذى أصابك من تهديد الإنجليز؟.

إن كنت حقيقة فى حاجة إلى عون الوفد، وكنت مؤمنًا بأنه يمثل قوة البلاد الشعبية، فأت الأمور من أبوابها وسيخبرك رئيس الوفد عندئذ كيف نستطيع أن ننقذ الموقف، وأن نرد للبلاد كرامتها، وأن نقف من الإنجليز موقف الخصوم الشرفاء الذين يذودون عن بلادهم، ولا يقبلون فى حقوقها تهادنا.

هذا ما ينبغى، إن كنت تسلم بهذه الحقائق التى لا تدفع.

ولكن لا عليك من كل ذلك فنحن الآن فى مرحلة إذا كانت هناك وحدة يجب أن تقوم، فمن الشهامة ومن الوطنية الحقة أن تكون قبل كل شىء وحدة فى الجهاد.

وأما وسائل هذا الجهاد فشباب هذه الأمة وشيبها يعرفونها حق المعرفة.

أتدرى أيها الوزير الخطير.. ما هى فيما عدا الحرب التى لا نريد الحديث عنها الآن؟.

تلك الوسائل هى أن تقاطع الأمة عن بكرة أبيها كل تعاون بل كل تعامل مع الإنجليز، حتى يثوبوا إلى العدل، ويرجعوا عن تلك النزعة الاستعمارية البغيضة التى أضنتنا وأضنت بلادنا عشرات السنين.

تلك الوسائل هى أن تعتبر الأمة المصرية خائنًا لوطنها التاجر الذى يبيع للجيوش الإنجليزية شيئًا، والمصرى الذى يظل فى جمعية إنجليزية أو ناد إنجليزى، وصاحب المال الذى يترك ماله فى بنك إنجليزى، والأب الذى يترك ابنه فى مدرسة إنجليزية، والطالب الذى يذهب إلى معهد بريطانى، وبائع الصحف الذى يحمل إلى القراء صحيفة إنجليزية، والعامل الذى يعمل فى سلطة بريطانية أو معمل بريطانى، والموظف الذى يدخل لهم دارًا، أو يصافح لهم يدًا ذلك عن الشعب وأبنائه، وأما الحكومة فأنت تعلم أيها الوزير الخطير.. كيف تقاوم الحكومات التى تثور لكرامتها، وتصل إلى حد المقاطعة الاقتصادية وقطع العلاقات السياسية. وإخراج كافة الموظفين الإنكليز من إدارتها، وذلك إذا لم تستطع لسوء الحظ أن تذهب إلى أكثر من ذلك.

هذا هو الكفاح الجدى أيها الوزير، وهذه هى اللغة التى لا نعرف غيرها لنرد عدوان الإنجليز وصحافتهم ووزرائهم، وكم كنت أود أن أسمعك هذه الحقائق منذ يومين ولكن المرض أقعدنى، وها أنا أسمعك إياها اليوم، فلتسمعها إذًا، وليسمعها الشباب والشيب من قبلك، فهى اللغة الوحيدة التى يستطيع أن ينطق بها مصرى شريف.

وأما مناوراتك مع الوفد، ومع الشبان، فليس فيها إلا ما يضحكنى، ولا يعنينى بعد ذلك فى شىء أن يتهمنى البله بالتطرف، بل بالهمجية، عندما أدعو إلى مقاطعة كل شىء إنجليزى حتى ولو كان ثقافيًا.

إننى مصرى أهدر الإنجليز دماء مواطنيه، ثم بلغ بهم قلة الذوق، أن أخذوا يتهجمون علينا بعد ذلك ويرهبوننا بعدم المفاوضة، ويتهموننا بأظلم التهم.

أيها الوزير.. نحن لا نستجدى الإنجليز شيئًا، وإنما نحن طلاب حق، وليس هناك اعتداء أقبح من احتلالهم لبلادنا، فليفهموا هذا ولتفهمه معهم ولتترك الوفد يواصل جهاده، وكفانا مناورات فما يليق أن يجد العالم كله ونحن نهزل.

محمد مندور

١٤

● سياسة الرأسمالية [١]

أحست حكومة صدقى باشا أن العالم كله بما فى ذلك إنجلترا يسير نحو تحقيق العدالة الاجتماعية، وأدرك بدهائه الثاقب أن طبقات الشعب المصرى قد وصلت من البؤس حدًا ينذر بالخطر بعد أن تيقظت العقول وصحت الأفهام، فلم تر بدًا من أن تعلن عزمها على رفع مستوى الشعب، ولكنها لم تكد تطلع علينا بأول خطوة عملية نحو رفع مستوى هذا الشعب المنكود حتى ظهرت سياستها الرأسمالية سافرة واضحة.

فقد قال دولته فى خطاب تأليف الوزارة، إنه سيرفع مستوى الشعب بتنمية الإنتاج وهذا خير، ولكن دولته لم يشر أية إشارة إلى مشكلة توزيع الثروة فى مصر مع أن العالم كله متمدينا وغير متمدين يعرف أن مصر تعانى من تفاوت الثروة فيها تفاوتًا بلغ حدا لا يطاق.

وبالأمس طلعت إحدى الصحف الصباحية بنبأ مشروع كبير لدولة صدقى باشا الرأسمالى يقضى بعقد قرض وطنى خمسين مليونًا من الجنيهات لمحاربة الفقر والمرض والجهل. وهذه هى السياسة الرأسمالية كما يعرفها الخاص والعام وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: قرض لا ضريبة: إن بلادًا لا تبلغ فيها الضرائب مهما علت حدًا يتجاوز ١٢٪ لا يفهم أحد كيف نلتجئ إلى القروض إذا أرادت تنمية ميزانيتها لمواجهة أمراض قتالة مزمنة كالفقر والمرض والجهل. وفى جميع العالم تبلغ ميزانية أفقر البلاد رقمًا يساوى عدد سكانها مضروبًا فى عشرة جنيهات. ومصر

(١) الوفد المصرى ١٧/٣/١٩٤٦.

يبلغ عدد سكانها ١٨ مليونًا، فكان من الواجب أن تصل ميزانيتها بمواردها العادية إلى ١٨٠ مليونًا على الأقل. ولكن كيف السبيل إلى ذلك وها نحن نرى أمورنا تليها وزارة رأسمالية على غير ما نراه فى بلاد العالم قاطبة؟ نعم كيف السبيل إلى ذلك إذا كانت أمورنا تليها وزارة تبدأ عهدها بتخفيض الحد الأعلى للضرائب الاستثنائية التى يدفعها التجار الجشعون الذين يمتصون دماء الشعب من ٧٥٪ إلى ٥٠٪ وتقرر إلغاءها فى سنة ١٩٤٨ حتى ولو ظلت حالة الغلاء والاستغلال السائدة الآن مستمرة؟ ولو أن حكومة صدقى باشا كانت حكومة ديمقراطية حقًا وأرادت أن تعالج الفقر والمرض والجهل وأعوزها المال اللازم لذلك لأقدمت فورًا على تغيير نظامنا المالى وفرض ضرائب تصاعدية جديدة تستطيع أن تحصل بها، لا على ٥٠ مليونًا بل على ١٠٠ مليون دون إرهاق حقيقى لكبار الأثرياء الظالمين.

ثانيًا: استثمار رءوس الأموال: إن مصر تطفح الآن برءوس الأموال المكدسة المعطلة بين أيد قليلة من كبار الأثرياء ولا أدل على ذلك من أن نرى شركة كشركة الحرير الصناعى التى تكونت منذ أسابيع تفتح اكتتابًا بمبلغ ٧٥٠ ألفًا من الجنيهات فينهال عليها ١٦ مليونًا وكسورًا أى أن الاكتتاب قد غطى بما يساوى قيمته ٢٢ مرة.

وتعطيل مثل هذه الأموال لا يرضى الرأسماليين الذين يريدون استثمار أموالهم ليحصلوا على ربح لها من دماء الشعب، ولهذا يفكر صدقى باشا فى عقد قرض بمبلغ ٥٠ مليونًا من الجنيهات وتبلغ به الجرأة أن يقرر فرض ضرائب جديدة لدفع فوائد هذا القرض وهكذا حتى الضرائب الجديدة التى يريد فرضها يحرص على أن تذهب إلى جيوب الممولين، ولا يظن صدقى باشا أنه سيغطى حقيقة سياسته بما يقوله من أن القرض يستخدم لمحاربة الفقر والمرض والجهل. فالأمة وإن كانت حريصة على محاربة هذه الأدواء إلا أنها لا تريد أن تمكن الرأسماليين من زيادة أموالهم بأرباح يأخذونها من ميزانية الشعب المسكين، كما

أنها ترى أن السبيل العادل لتدبير المال اللازم هو سبيل الضرائب التصاعدية التى فيها بعض العلاج للحالة الاجتماعية التى تدعو إلى الأسى العميق.

ثالثًا: الميزانية والقروض: على أن رجال المال والاقتصاد من أمثال صدقى باشا أنفسهم يعرفون حق المعرفة أن القروض لا تعقدها الحكومات لتصرفها فى الأبواب التى تغذيها الميزانية العادية كمسائل الفقر والمرض والجهل، وإنما تعقد القروض للأعمال الإنتاجية التى تستفيد منها الأجيال اللاحقة إلى جوار الأجيال الحالية، ويكون فى هذا ما يبرر تحملها لسداد تلك القروض على مدى السنين. وأما أن يعقد قرض لعلاج أمراض جيل بالذات ثم تحمل الأجيال اللاحقة عبئها، فذلك ما لا يمكن أن يقول به أحد..

ولكن صدقى باشا قد نسى أو تناسى كل ثقافته الاقتصادية والمالية، والذى يهمه هو ما يظن من أنه سيصيب بسياسته هذه عصفورين فيرضى الرأسماليين بأن يفتح لهم بابًا لاستثمار أموالهم المعطلة ويوهم الشعب بأنه يعمل على رفع مستواه.

ولكن الأمة لن تنخدع بهذه السياسة بعد أن استيقظت عن بكرة أبيها وأصبحت تطالب فى جد وعزم بالخروج من حالة البؤس التى يعيش فيها الشعب اليوم والتى لا يمكن أن تدوم. وإذا كانت هناك نصيحة نستطيع أن نسديها إلى صدقى باشا وإخوانه الرأسماليين فهى أن يسايروا الزمن ويعرفوا بأن الشعب إذ لم يعد يطيق الاستعمار الخارجى فهو من باب أولى لن يصبر على الاستعمار الداخلى الذى يمس قوته وحياته اليومية عن قرب.

....

١٥

• قضيتنا الوطنية ومجلس الأمن(١)

أدلى سعادة محمود حسن باشا وزير مصر المفوض فى واشنطن "أحد مندوبى مصر فى مجلس الأمن" إلى وكالة رويتر بتصريح قال فيه: "إنه وإن لم

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/٣/٢٦.

ترد إليه من مصر تعليمات بإثارة أى مسائل خاصة فى اجتماع مجلس الأمن المقبل إلا أنه يرى شخصيا أن طلب مصر خروج جميع الجنود البريطانيين من البلاد سيعرض على مجلس الأمن إذا لم تجب بريطانيا هذا الطلب فى خلال المناقشات فى المعاهدة المصرية الإنجليزية".

ومعنى ذلك هو أن مندوبنا لم يتلق إلى الآن من الحكومة المصرية أى تعليمات خاصة بإثارة قضيتنا الوطنية أمام مجلس الآمن.

وقد انعقد المجلس منذ أمس والحكومة المصرية نائمة تاركة الإنجليز يماطلون ويراوغون دون أن يكشفوا عن شىء من نياتهم وكل ذلك رغبة منهم فى أن تمضى دورة مجلس الأمن هذه المرة كما مضت الدورة السابقة فى عهد النقراشى باشا دون أن تستفيد مصر لا من الدورة الأولى ولا من الدورة الثانية بينما استفادت سوريا ولبنان وستستفيد إيران أو قد استفادت فعلا.

والشىء العجيب هو أن تترك الحكومة المصرية الإنجليز يسخرون منا بألاعيبهم المكشوفة، مع أن الأمر واضح، وبيد الحكومة المصرية أن تقطع دابر هذه المناورات بأن تطلب من الإنجليز فى حزم هل يسلمون بمبدأ الجلاء ووحدة وادى النيل أم لا كأساس لكل مفاوضة وقبل البدء فيها، فإن لم يجيبوا أو أجابوا بالرفض أثارت مشكلتنا فورا أمام مجلس الأمن.

ولقد أيد صاحب العزة محمد صلاح الدين بك هذا الرأى الذى نادينا به غير مرة فى كلمة قيمة نشرها بالأمس فى زميلتنا "الأهرام" الغراء.

ولكنه لسوء الحظ أرى أن تقصر مصر طلبها العاجل من إنجلترا على الجلاء وأن تترك مسألة السودان مؤقتا، لأنها تحتاج إلى بعض الوقت ولا مانع من أن تكون موضع الأناة فى المفاوضات.

وهذا رأى لا شك خاطئ بل إنه لرأى خطر، لأن قضيتنا ليست قضية مصر وحدها بل قضية وادى النيل كله، ومن الواجب أن نتمسك هذه المرة بأن

تحل كلها حلا نهائيًا وألا نقنع بأنصاف الحلول ومن المؤكد أننا لو أرجأنا مشكلة السودان دون أن نصل فيها إلى تسليم الإنجليز بما أجمعت عليه الأمة كلها وهو الجلاء ووحدة وادى النيل، فإن الأمر سيفلت من أيدينا وسيكون من الشاق بعد ذلك أن نصل معهم إلى حل، كما أنه من الخطر أكبر الخطر أن نترك حماسة الأمة تهبط بحل نصفى خوفًا من مشقات الحل الكامل، ونحن ممن يؤثرون الجهاد المتصل على كل حل نصفى قريب الأجل ميسور التحقيق.

ولقد قاسينا ولا زلنا نقاسى حتى اليوم من أنصاف الحلول التى وصلنا إليها فى المراحل السابقة من تاريخ علاقاتنا المؤلمة مع إنجلترا، ولقد خدرت تلك الحلول أعصاب الأمة حتى لم يجد الإنجليز جرما ولا أحسوا خطرًا فى انتقاص ما تنازلوا عنه، وعدم تنفيذ ما اتفقوا عليه وفى مقدمة كل ذلك الجلاء عن مدننا الذى كان من الواجب أن يتم بموجب المعاهدة ذاتها منذ سنة ١٩٤٤ وها نحن الآن فى سنة ١٩٤٦ وها هى الحرب قد انتهت منذ عام ومع ذلك فهم بدلا من أن يجلوا يمدون إيجار العمارات التى تشغلها قواتهم الحربية فى عاصمتنا ذاتها عامًا آخر.

هذه الحلول النصفية نحن من خصومها الألداء وما نظن أن الرأى العام الذى بلغت الآن حماسته الوطنية حد الغليان سيقبل مثل هذه الحلول.

إن الرأى العام المصرى يريد حلاً كاملاً نهائيًا لقضيته الوطنية بشطريها الجلاء ووحدة وادى النيل ولا يقبل الفصل بين الشطرين.

على أن هذا الموقف ليس جديدًا على المصريين، فالمفاوضات السابقة كلها قد ارتطمت دائمًا بصخرة السودان ولعله من الخير أن نذكر فى هذه المناسبة بكلمة خالدة لرفعة رئيس الوفد قالها فى سنة ١٩٣٠ عند عودته من محادثات هندرسون – النحاس إذ آثر فشل المفاوضات على إرجاء البت فى مسألة السودان قائلاً: "تقطع يدى ولا أفرط فى السودان".

ويدعونا إلى التمسك بوجهة النظر هذه، أن الالتجاء إلى مجلس الأمن ليس هو المقصود بالذات، وإنما المقصود هو الاستفادة من الظروف الدولية الحاضرة.

إن مجلس الأمن عندما تتغير الظروف الحالية وتسوى الدول الكبرى مشاكلها وخلافاتها ومنافساتها، لن يكون أكثر جدوى على الدول التى تشكو من الاستعمار من عصبة الأمم القديمة على نحو ما وضحنا عندما كتبنا سلسلة من المقالات لانتقاد ميثاق سان فرانسسكو الذى نظم مجلس الأمن ووضع قواعده.

فالمهم إذًا هو أن نسرع فى علاج قضيتنا حتى نتبين نيات الإنجليز إذا كنا لا نزال نحتاج إلى بيان وأن نبادر بعرض قضيتنا على مجلس الأمن فى دورته الحالية.

وليس بخاف على أحد أن كل تأخير يضيع علينا فرصة سانحة لن تعوض، وها هى مشاكل الدول التى فى مثل وضعنا تحل وها هى بعض الدول الكبرى تستجيب لصوت الحرية والعدل فتقبل فرنسا الجلاء عن سوريا ولبنان فى مدة أقصاها أغسطس القادم، وها هى روسيا التى أثاروا ضدها حربا شعواء من الأنباء المسرفة تصرح بسحب قواتها من إيران فى خلال الستة أسابيع القادمة، ولا تبقى بعد ذلك دولة منكوبة بالاحتلال مثل مصر ولا تبقى دولة متكالبة على الاستعمار مثل إنجلترا.

وسكوتنا إلى أن تصفى كافة المشاكل الدولية وإلى أن تنفض دورة مجلس الأمن الحالية قد أصبح يعتبر بلا أدنى ريب جريمة فى حق الوطن.

إن الظروف الدولية فى سبيل التغير وليس من شك فى أننا لو كنا أثرنا مشكلتنا منذ الدورة الماضية لمجلس الأمن فى لندن أيام النقراشى باشا وساعده الأيمن أو الأيسر بدوى باشا لكان ذلك أجدى علينا وأخلق بأن نسير بقضيتنا إلى طريق الحل وبما أنه لا فائدة من التحسر على الماضى ولا عفا الله عمن تركوا

تلك الفرصة تفلت من أيدينا وخير من ذلك أن نتيقظ للحاضر وأن نتيقن من أن الأمل الذى نرجوه ليس فى عرض مشكلتنا على مجلس الأمن فى ذاته، بل هو فى عرضه على هذا المجلس فى الظروف الدولية الحاضرة وقبل أن تتغير هذه الظروف.

إنه مما لا ريب فيه أن القضية المصرية لن تحل فى المجال الدولى إلا إذا ارتبطت بالمشاكل الأخرى وتمسكت الدول التى تحرك بريطانيا مجلس الأمن ضدها وهى فرنسا وروسيا بأن تطبق نفس الحلول على البلاد التى تشكو الاستعمار الإنجليزى فيطالبون بأن تجلو القوات الإنجليزية عن مصر وغيرها من البلاد التى تحتلها كما ستجلو القوات الفرنسية عن دولتى المشرق والقوات الروسية عن إيران.

هذه حقيقة يجب أن يفهمها المصريون ولا أدل على صحتها من أن الدول الكبرى قد أخذت هى نفسها تثير مشاكل الدول المحتلة على نحو ما أثارت روسيا وأوكرانيا مشكلتى اليونان وإندونيسيا.

إن الأمر كله أمر ظروف دولية وأمر وقت وليس أمر مجلس الأمن فى ذاته كما قلنا ونكرر، ولهذا ندعو الرأى العام الوطنى إلى أن يطالب الحكومة المصرية فى صوت واحد، صوت قوى ألا تترك الفرصة تفلت من أيدينا، بل تعمل على كشف نيات الإنجليز فى أقرب وقت فإما استجابة لمطالبنا وإما طرح لمشكلتنا على مجلس الأمن فى هذه الأيام بالذات.

وأما المفاوضات والمباحثات والمماطلات وما إلى ذلك من مهازل فذلك ما قد مللناه ولم نعد نطيق عليه صبراً.

محمد مندور

....



• منطق التجربة والمساومة على النسيان[1]

بقلم أ / عباس حافظ

ظن صدقى باشا أنه من السهل فى حرارة الظرف، وحماسة الموقف بعد معركة كوبرى عباس، أن يقول للمصريين أنا إسماعيل صدقى جديد، لا صلة له بصدقى القديم، فيصدقوا منه ما يقول، ويمحوا من ذاكرتهم ماضيه، ويؤمنوا بأنه المبعوث الذى هيأته الأقدار، ليؤدى رسالة الحرية، ويحقق الأمانى القومية، ويتمم لهم ما لم يتيسر لأحد من قبله أن يتم من إصلاح وعلاج، ويسير بهم إلى حياة جديدة لا أثر فيها للمرض والفاقة والجوع والحرمان.

ظن صدقى باشا أنه يكفى أن يلبس لهذا الظرف لبوسه، فيرضى المصريون منه حلته الطريفة، ويعجبون به فى هذا المسح الوسيع الفضفاض.

ولكن المصريين يلغون عقولهم إذا هم أخذوه على نحو ما يريد منهم أن يأخذوه، لأن للتجربة منطقًا غير منطقه، وللحوادث لغة غير لغته، وليست ثقة الناس بالتى تكتسب سهلة، أو تعطى هينة، أو يساوم عليها بالنسيان، أو تبذل مقدمًا على مجرد الأمل فى الغد المجهول لقد استمهلهم صدقى باشا حتى يروا هل صدق، وطلب إليهم أن ينسوا ما كان، حتى يشهدوا ما سيكون، فلم يرتضوا حتى ولا المهلة، ولا نسوا شيئًا حتى الماضى البعيد، ولا وضعوا الأمل عنده حتى فى الغد المأمول.

ولكنهم نظروا إليه نظرة العارف، ولم يجيبوا، ووقفوا منه موقف المتفرج، ولم يشتركوا. لقد عرفوا صدقى باشا أكثر مما يظنهم يعرفون.

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/٣/٢٦.

إن هذا الشعب ليس غبيًا كما يتوهم دولته وأمثاله من السياسيين (البارعين)، ولا هو بسريع النسيان كما يحسبون ولا بالمتقلب المتحول كما يتقلبون هم ويتحولون.

ولكنه ذكى لا تجوز عليه الخدعة، حاضر الذاكرة لا ينسى الإساءة، ثابت لا تنازعه الظروف ولا تتناهبه الأهواء.

لقد أيقن المصريون أن الظرف حقًا دقيق. وأن كلام صدقى باشا فى الواقع معسول، وبخاصة حين تحدث إليهم فى بداية الأمر عن الوحدة وحمد لهم مطامع الحماسة، ونزل بنفسه إلى الشارع ليشهد المظاهرة، ويسمع الهتاف ويرى الصرعى تحت الرصاص والمجندلين.

ولكن لم يكد ينقضى أسبوعان حتى تغير الكلام وتحول الاتجاه، وانقلبت الدفة، وظهر المستور.

لقد كان يقول إنه يريد الوحدة ثم تبين أنه أبعد ما يكون عن الرغبة الخالصة فيها، وكان يردد القول بأنه لا تهمه الرياسة فى هيئة المفاوضات ثم ظهر أنه المتشدد فيها، المغالط فى منطقها، المصر عليها قبل أى شىء سواها، ليشبع أنانيته حتى ولو على حساب أقدس حقوق المصريين.

وكان من أول يوم فى الحكم يصارح الأحزاب بأنه يناصر نظامها الحاضر، فإذا النظام الحاضر ذاته فى تقديره لا يساوى أكثر من نصف المستقلين. فقد جعلها فى هيئة المفاوضات أربعة فقط، واختار منهم ثمانية، بل لقد فاضل بينها، فجعل الرجحان عليها للسعديين!.

لقد استمهل صدقى باشا المصريين وقبل أن يمهلوه، ولم يلبث هو أن انكشف بغير مهلة، وظهر على حقيقته بغير حاجة تدليل.

ظهر صدقى باشا القديم، لا يغطيه ستر بالغ فى تمويهه ولا يخفيه مظهر جديد أسرف فى تحليته، ولا يحجبه هذا الثوب الذى يرتديه.

ولم ينكشف فى مسألة المفاوضات والأمانى الوطنية قدر ما انكشف فى أمر الإصلاح الداخلى أيضا ووسائل العلاج.

لقد أنصف الوفد فى حكومته الماضية مختلف الطبقات، موظفين وعمالا وأجراء صناعيين وزراعيين. وكان صدقى باشا يومئذ وهو الرأسمالى الذى يحارب العمال، ولا يؤمن بالرعاع، ولا يطمئن إلى الدهماء يقول إن ذلك الإنصاف كان لمجرد الإرضاء، ولا غرض منه إلا التحبب وكسب القلوب، فلم يكد يأتى إلى الحكم حتى كان أول شىء سحبه من الميزانية المحولة إلى مجلس النواب الاعتماد المقرر للإنصاف، والمال المقترح لتكملة المرتبات لبعض فئات الموظفين، ليجعلهم من القلق يتساءلون ماذا هو بهم صانع، ثم يعاجل قلقهم بإقرار الاعتماد ليردهم مطمئنين راضين!.

هكذا يفعل صدقى باشا ليكسب الدعاية حتى من سواه، ويتاجر بالقلوب حتى من جهد غيره، ويطلب مراجعة الميزانية حتى وإن أغضب وليم عبيد، بعد أن كان محل رضاه وكان قبل الحكم، وفى عهد الوفد بالذات، يصف المشروعات بأنها إسراف خطير، قد يؤدى إلى أسوأ النتائج، ولا يؤمن بمكافحة الأمية، ولا يثق بفائدة الإصلاحات الصحية. ويكرر الإعلان عن مخاوفه من أن تنكمش الميزانية، بعد الحرب العالمية، ولا تتوافر الموارد لهذه النفقات.

ولكن حكومة الشعب لم تبال يومئذ باعتراضه، ولم تعبأ بمخاوفه، فوضعت لمكافحة الأمية قانونًا، وشرعت فى التنفيذ، وذهب وزير الصحة فيها، وهو بلا نزاع أصلح وزرائها، وأقدر أكفائها، والعالم الحجة الذى فقدته مصر، وفجعت بوفاته، وهو المرحوم عبد الواحد الوكيل، يضع أقوم الخطط للإصلاح، ويدبر أحكم الوسائل فى سبيل تنفيذه.

وكان لا بد لصدقى باشا من شىء كهذا يتاجر به، لا يبغى منه وجه خير، ولا يريد به عملاً صالحًا يزجيه، لأنه لم يؤد لمصر خيرًا، ولا أسدى إليها صنيعًا على السنين.

أراد صدقى باشا أن يصطنع دعاية ضخمة، ويسوق إعلانًا ذهبيًا، مثلث الجهات، جميل الفاترينات، فذهب أخيرًا يقول للمصريين إننى سأحارب أعداءكم الثلاثة: الجهل والمرض والجوع، وسأفتح لهذه الحرب باب قرض أهلى ليكون النصر فيها من صنعكم، وفضل اشتراك أغنيائكم والقادرين فيكم، وبذلك أنفى ما كنت به متهمًا، وأثبت لكم أننى لست من الرأسماليين.

ومعنى ذلك كله من وجهيه، داخليًا وخارجيًا، وإصلاحًا اجتماعيًا، وأهدافًا وطنية، أن "أمهلونى أيها المصريون حتى أثبت لكم أننى إسماعيل صدقى الجديد الذى لم تعرفوه"!.

ولكن المصريين يعرفونه قديمًا وحديثًا، ولا يمكن أن يثقوا به اليوم، لأن الأمس يشهد عليه، والغد ظاهر البوادر من بعيد ينم عنه، وفى المصريين فطنة فلا تجوز عليهم الأضاليل.

عباس حافظ

....



١٧

• صدقى باشا وأبواقه [١]...!

ذكرت مجلة أخبار اليوم الصدقية النقراشية الماهرية أن مصر ستنضم بلا شك إلى بريطانيا فى إصرارها على انسحاب روسيا من إيران؛ لأن مصر لا تستطيع أن تتخلى عن شقيقتها الإسلامية أو تخذلها وتغمض عيونها عن عدوان روسيا على إيران..!

---

(١) الوفد المصرى ٢٦/٣/١٩٤٦.

ولقد أخبرتنا البرقيات أن روسيا قبلت الجلاء عن إيران قبل أن تطلب مصر ذلك.

ولكن تعال يا صدقى باشا نحاسبك على أعمالك بأقوالك..

لقد اتهمت النقراشى باشا إبان مسألة مصر ومجلس الأمن ورحت تنعى عليه تخاذله وضعفه واستخزاءه وتضييعه الفرصة النادرة على مصر، بل اتهمته بالتواطؤ مع الإنجليز ورحت تصفهم بكذا وكذا من النعوت التى تترجم نواياهم ترجمة صادقة وقارنت فى نفس كلمتك هذا الموقف النقراشى البدوى الإنجليز الضعيف الضار بمصر بموقف رجال سوريا ولبنان المشرف فى إصرارهم على ضرورة عرض مسألتهم على مجلس الأمن!.

رحت تقارن وتفاضل وتأسف على نكبتنا بوزارة النقراشى الضعيفة حتى وليت أنت الوزارة!.

فماذا فعلت..؟

هل غيرت المذكرة المصرية، والرسالة البريطانية..؟ هل عدلت اعوجاجًا واحدًا من اعوجاجات النقراشى؟ هل أصلحت خطأ واحدًا من أخطائه؟ هل تقدمت بعمل إيجابى سريع يرفع اسم مصر ويقربها من هدفها.. لقد جرحت النقراشى لأنه كان سيحادث ومن معه السفير فى القاهرة، فهل غيرت هذا الموقف المهين الذى أشبعته طعنًا وتجريحًا؟.

لا.. يا دولة الرجل الطيب الذى يريد أن يختم حياته كأحسن ما يكون الختام، لم تغير المذكرة المصرية ولا الرسالة الإنجليزية، ولم تتقدم إلى مجلس الأمن. لم تصلح خطأ واحدًا، بل ضاعفت الأخطاء وضاعفت عدد القتلى والجرحى من المصريين المسالمين إرضاء للإنجليز المسلحين المعتدين.. لم تتقدم بعمل إيجابى واحد، بل قبلت الوضع المهين المزرى فى رضائك أخيرًا وانحنائك لأوامر الإنجليز بضرورة المحادثة مع السفير فى القاهرة..!

لم تفعل شيئا أبدًا يا دولة الرجل المكفر عن ماضيه الأسود، لم تفعل شيئًا ضد الإنجليز الذين يماطلون ويسوفون ويحاولون قتل قضيتنا بعرض اقتراحات لا بتنفيذ طلبات كما صرح بهذا أمس مستر بيفن فى مجلتك آخر ساعة!.

إن مصر يا صدقى باشا هى أولى بالعناية والرعاية وحسن الاهتمام، إن مصر التى رزحت تحت نير الطغيان الإنجليزى أكثر من ستين سنة هى التى كان يجب أن تتقدم إلى مجلس الأمن وتطالب بالجلاء فورًا عن أراضيها ما دامت نية الإنجليز واضحة فى التسويف والمماطلة.

يا صدقى باشا

إن الروس الذين تطالب بإخراجهم من إيران فورًا إرضاء للإنجليز لم يحتلوا بعض أراضى القطر الشقيق إلا من وقت قريب أما الذين أوحوا إليك بهذا الطلب فقد احتلوا بلدك.. بلدك يا صدقى باشا، بلدك المنكوب بك وبمن على غرارك.. احتلوا مصر أكثر من ستين سنة كما قلنا فهل تراهم أصدقاء ظرفاء وشركاء أوفياء؟.

....

١٨

● خبر اعتقال رئيس تحرير البعث[١]

العدد السادس عشر من جريدة البعث (الإصدار الثانى) لصاحبها ورئيس تحريرها الدكتور محمد مندور.

فى هذا المكان من كل أسبوع، كان القراء يطلعون كلمة الدكتور محمد مندور صاحب هذه المجلة.. أما فى هذا الأسبوع فقد حيل بينه وبين الكتابة

---

(١) جريدة البعث ١٩٤٦/٣/٢٩.

بسبب اعتقاله يوم الثلاثاء الماضى وإيداعه السجن.. ولسنا نريد اليوم أن نبحث فى أسباب الاعتقال، فإن القراء لا شك يلحظون أن حرية الرأى لم تعد مكفولة فى هذه الأيام، وأن الدفاع عن مصالح البلاد أصبح جريمة يتأذى منها الحكام..

ولكن الذى نريد أن نناقشه هو هذا الحبس الاحتياطى الذى تلجأ إليه النيابة للحيلولة بين الكتاب الأحرار وبين تأدية واجبهم الصحفى.

والذى نعلمه هو أن الحبس الاحتياطى قد شرع لحكمة غير خافية. هى التخوف من فرار المتهم أو هربه.. وإذا جاز استعمال هذا السلاح مع المتهمين فى جرائم عادية، فلا يجوز استعماله مع المتهمين فى جرائم النشر ذلك أن الصحفيين لن يهربوا من وجه العدالة، وليس من المعقول أنهم يفرون من مواجهة الحقائق.. تلك الحقائق التى يدافعون عنها وينادون بإحقاقها..

إننا لا نفهم أن يقبض على الصحفى فى جريمة نشر ويحبس حبسًا "احتياطيًا" ولما يصدر ضده حكم بالإدانة وإنما نفهم أن يسجن تنفيذًا لحكم صدر من هيئة قضائية تملك إصدار الأحكام.. وهذا هو ما نطالب به، وهذا هو ما أثير فى مجلس الشيوخ فى يوم ما عندما طغت موجة الحبس الاحتياطى على الكتاب الوفديين الأحرار ووعد على ما نذكر بعدم الالتجاء إليه رعاية لكرامة الصحافة والصحفيين..

فما السبب الذى دفع النيابة أخيرًا إلى استعمال هذا السلاح وإشهاره من جديد..؟!

هل المقصود هو الحيلولة بين الصحفيين الوطنيين وبين الاستمرار فى دفاعهم عن الحريات وحقوق البلاد؟.

وإلا فما الحكمة فى حبس الصحفى حبسًا احتياطيًا على ذمة التحقيق..؟!

إننا نتساءل فقط.. ولا نملك التساؤل فى عهد يفيض بالغموض والإبهام؟.

....

١٩

• تحقيق النيابة محكمة جنايات مصر(١)

قضية الجنحة رقم ٢٤٤٨ سنة ٤٦ السيدة

المتهم فيها

محمد عبد الحميد مندور أفندى سنه ٣٨ رئيس تحرير جريدة الوفد المصرى
شارع الفتح نمرة ٥ بالروضة

التهمه

لأنه فى يوم ٢٦مارس سنة ١٩٤٦ بدائرة محافظة القاهرة سب علنا حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بسبب أداء وظيفته بأن نسب إليه أمورًا تتضمن خدشًا للشرف والاعتبار بأنه نشر باعتباره رئيسًا للتحرير بالعدد رقم ٢٣٩٨ الذى تم بيعه وتوزيعه على الجمهور فى يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٤٦ مقالا تحت عنوان "صدقى باشا وأبواقه" جاء فيه "لم تصلح خطأ واحدًا بل ضاعفت أخطاء وضاعفت عدد القتلى والجرحى من المدنيين المسالمين إرضاء للإنجليز المسلحين المعتدين.. لم تتقدم بعمل ايجابى واحد بل قبلت الوضع المهين المزرى فى رضائك أخيرا وانحنائك لأوامر الإنجليز لضرورة المحادثة مع السفير فى القاهرة.. لم تفعل شيئًا أبدًا يا دولة الرجل المكفر عن ماضيه الأسود.. أما الذين أوحوا إليك بهذا الطلب فقد احتلوا بلدك.. بلدك يا صدقى باشا بلدك المنكوب بك وبمن على غرارك".

بيان الأوراق

١ ثلاث مقالات بالعدد ٢٣٦٨ من الوفد المصرى الصادر فى ٢٦ مارس ١٩٤٦.

١٤ محضر تحقيق النيابة

(١) فطين الجنحة رقم ٢٤٤٨ لسنة ٤٦ .

٢٤ محضر تفتيش

٢٥-٢٦ صورة قرار حظر وورقة قيد القضية..... (الصرفى)

(من ص ١ إلى ص ١٢ الثلاث مقالات السالفة).

ملحوظة :

(١) مرفق معه عدد مماثل للسابق.

(٢) لم ينسخ سوى الثلاث مقالات السابقة وهى المطلوب تحقيقها بمعرفة النيابة.

نيابة استئناف مصر الوطنية:

محضر تحقيق

فتح المحضر فى يوم الأربعاء ٢٧ مارس سنة ١٩٤٦ الموافق ٢٣ ربيع ثانٍ سنة ١٣٦٥ الساعة ١٠,٥٥ صباحًا. بسراى نيابة الاستئناف

نحن محمد أمين حماد وكيل نيابة الاستئناف

وبيومى عمر قنديل سكرتير التحقيق

عرض علينا ظهر أمس صاحب العزة وكيل إدارة الأمن العام المساعد العدد رقم ٢٣٩٨ من جريدة الوفد المصرى الصادر فى يوم ٢٦ مارس سنة ١٩٤٦ وأبلغنا لتحقيق المقالات الآتية:

١- مقالة منشورة بالصحيفة الأولى بالأعمدة الأول والثانى والثالث تحت عنوان "قضيتنا الوطنية ومجلس الأمن" للدكتور محمد مندور ومذيلة بتوقيع محمد مندور.

٢- مقالة واردة بالصحيفة الثالثة بالعمود الأول بالجزء الأعلى من العمودين الثانى والثالث تحت عنوان "منطق التجربة والمساومة على النسيان" بقلم الأستاذ عباس حافظ ومذيلة بإمضاء عباس حافظ.

٣- مقالة واردة بالصحيفة الثالثة بالجزء الأسفل من العمودين الثانى والثالث تحت عنوان "صدقى باشا وأبواقه" وهى غير مذيلة بتوقيع.

وقد انتدبنا حضرة اليوزباش عبد اللطيف البطراوى أفندى الضابط بالبوليس السياسى للانتقال إلى مقر الجريدة لتفتيش إدارة التحرير والمطبعة للبحث عن أصول هذه المقالات.

وقد حددنا يوم الأحد القادم صباحًا للتحقيق وترسل إشارة تليفونية لحضرة مأمور قسم السيدة لتكليف الأستاذ عباس حافظ بالحضور إلينا فى هذا اليوم كما يخطر حضرة مأمور سجن الأجانب لتكليف الدكتور محمد عبد الحميد مندور بالحضور إلينا فى اليوم المذكور.

وقد رأينا أن نحظر نشر إذاعات بشأن هذا التحقيق لظهور الحقيقة وسنخطر إدارة المطبوعات الآن بهذا القرار لإذاعته على الصحف.

وأقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة ١١,٠٥ صباحًا، وكيل النيابة

امض

فتح المحضر فى يوم الأحد ٣١ مارس سنة ١٩٤٦ الموافق ٢٧ ربيع ثانٍ سنة ١٣٦٥ الساعة ١١,٣٠ صباحًا. بسراى نيابة الاستئناف الهيئة السابقة.

حضر الدكتور محمد مندور وطلب إرجاء التحقيق لباكر صباحًا لمرضه

وأقفل المحضر على ذلك بعد فتحه بقليل وأجلنا التحقيق لباكر صباحًا ونبهنا على الدكتور مندور ويطلب الأستاذ عباس حافظ لباكر أيضًا، وكيل النيابة

امض

فتح المحضر فى يوم الاثنين أول أبريل سنة ١٩٤٦ الموافق ٢٨ربيع ثانٍ سنة ١٣٦٥ الساعة ١٠,١٠ صباحًا. بسراى نيابة الاستئناف بالهيئة السابقة.

حيث حضر حضرة الأستاذ عباس حافظ

ومعه حضرة الأستاذ أنور حافظ وقدم طابع الدمغة وسألنا الأستاذ عباس قال عباس حافظ:

اسمى عباس حافظ ٥٥ سنة - مقيم بشارع القصر العينى نمرة ٧ .

س: أنت متهم بسب حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس . الوزراء علنا بأن ألفت مقالا تحت عنوان "منطق التجربة والمساومة على النسيان" نشرته جريدة الوفد المصرى بالعدد الصادر فى ٢٦ مارس سنة ١٩٤٦ وقد تضمن هذا المقال نسبة أمور من شأنها أن تخدش الشرف والاعتبار فما دفاعك.

جـ: لم أقصد سبابًا مطلقًا فى حق حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء ولا أردت أن أخدش اعتباره، ولكنى وجهت إليه نقدًا سياسيًا مباحًا أعتقد ألا خروج فيه على النقد السياسى الذى اعتدته منذ اعتنقت فكرة السياسة وليس الأسلوب الذى جريت عليه إلا أسلوبًا أدبيًا لا جرح فيه ولا لفظة. نابيه ولا سوء نية.

س: تناولت فى المقال ماضى دولة صدقى باشا ووصفته بما يخدش الشرف والاعتبار نقلته فى سياق المقال "ظهر صدقى باشا القديم لا يغطيه ستر بالغ فى تمويهه. ولا يكفيه مظهر جديد أسرف فى تحليته ولا يحجبه هذا الثوب الذى يرتديه".

جـ: لم أتعرض لماضى دولة صدقى باشا فى شىء من التفصيل ولا حاولت النيل من ماضيه ولكنى كنت فى مقالى معقبًا على كلمته لى حين تولى الحكم وهى قوله: "لا تحكموا على صدقى القديم ولكن انتظروا أعمالى لتحكموا لى أو على: فقلت فى فلسفة التجربة إن الثقة هى ثمرتها وإنها لا يمكن أن تعطى سهلة

على هذا النحو ولا أن يوثق بالعمل فى المستقبل إلا على أساس الحاضر والماضى معًا فهى مناقشة منطقية صرف لا تعرض فيها للماضى بتفاصيل ولا ذكر حوادث ولكنها كلام عام معقب على كلمة دولته.

س: ورد فى المقال أنه لا يمكن للمصريين أن يثقوا بدولة صدقى باشا اليوم لأن الأمس يشهد عليه والغد ظاهر البوادر من بعيد ينم عنه وفى المصريين فطنة فلا تجوز عليهم الأضاليل" أفلا ترى فى هذا التعبير تعريضاً بدولة صدقى باشا سواء فى ماضيه أو فى حاضرة.

جـ: لا أرى فيه تعريضًا مطلقًا ولكنه نتيجة منطقية لما جاء فى صدر المقال من أن الثقة ثمرة التجربة وأن الرجل السياسى إنما يوزن بعناصر الزمن الثلاثة. وهى الماضى والحاضر والبوادر التى توحى باتجاهه فى المستقبل أو بعبارة أخرى المستقبل فليس ثمة إساءة مقصودة به ولا سباب ولا خدش للاعتبار وماذا يمكن أن يقول خصم سياسى فى خصم له أقل من هذا ونحن خصوم صدقى باشا نتحدث إليه فى العموميات لا فى الشخصيات وإذا كانت كلمة الأضاليل غريبة فى هذا الباب فهى مرادف المناورات وهى كلمة كثيرًا ما توجه للساسة والزعماء.

س: حينما تعرضت لموقف دولة صدقى باشا إزاء وزارة رفعة النحاس باشا الأخيرة. أسندت إليه المتاجرة (وكان لا بد لصدقى باشا يجد شيئًا كهذا يتاجر به) كما وصفته بأنه لم يؤد لمصر خيرا ولا أسدى إليها صنيعاً على مرُ السنين.

جـ: أنا قصدت بهذه الفقرة من مقالى إلى النزوع نحو الدعاية شارحًا مسألة محاربة الجهل والفاقة والمرض فقلت إن ما كان يزعمه دولة صدقى باشا على حكومة الوفد حين كانت تتجه نحو الإصلاح من هذه النواحى بالذات من إنها كانت تحاول كسب القلوب ومجرد الإرضاء والتحبب إلى الناس وإنه اليوم يدعو لنفسه هذه الدعوة التى كان يعيبها على سواه والحمد لله على أن جلالة

مولانا الملك المعظم كما جاء فى الصحف هذا الصباح تحدث إلى لجنة الأعداء الثلاثة وإلى دولة صدقى باشا نفسه فقال: "لا أحب الدعاية بالكلام فى هذه الناحية بالذات" وليست لفظة المتاجرة بالقلوب أكثر من الإرضاء والتحبب وكسب القلوب وهى كلمة أيضا مأخوذة من استعارة إنجليزية يقول فيها الإنجليز ممن يحاول كسب المشاعر العامة "مشترى الشعور" وهى تكتب كل يوم عن أمثال تشرشل وغيره من الزعماء السياسيين ولم أقصد مطلقًا خدشًا لاعتبار دولة صدقى باشا بقولة أنه يدعو لنفسه ولسياسته؛ لأن الدعاية أداة سياسية لا غبار عليها.

س: تضمن هذا المقال دعوة إلى عدم الثقة بدولة صدقى باشا، أفلا ترى فى ذلك سبا وخاصة فى الظرف الذى يترأس فيه وفد المفاوضات؟.

جـ: ما قصدت سبابًا ولا حتى دعوة إلى عدم الثقة به ولكنى أردت أن أقيس الحاضر بالماضى.

تمت أقواله وامض

إمضاء وكيل النيابة

وأقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة ١٠,٤٠ صباحًا وأخلينا سبيل الأستاذ عباس حافظ إذا دفع ضمانًا ماليًا قدره عشرون جنيها، وقد طلب حضرته إمهاله لباكر صباحًا لإحضار المبلغ - وكيل النيابة

امض

أعيد فتح المحضر فى تاريخه الساعة ١٢,٣٠ مساء بالهيئة السابقة، حيث اتصلنا بجريدة الوفد المصرى تليفونيًا وأبلغتنا أن الدكتور مندور مريض ولا يستطيع الحضور اليوم وقد قدم الآن الأستاذ عباس حافظ الضمان المطلوب وتورد. وأقفل المحضر على ذلك بعد فتحه بقليل وأجلنا التحقيق لباكر صباحًا.

وكيل النيابة ـ امض

فتح المحضر فى يوم الثلاثاء ٢ إبريل سنة ١٩٤٦ الموافق ٢٩ ربيع ثان سنة ١٣٦٥ الساعة ١٢,٠٥ مساءً بسراى نيابة الاستئناف بالهيئة السابقة.

حيث حضر الدكتور محمد عبد الحميد مندور وسألناه قال:

محمد عبد الحميد مندور:

اسمى محمد عبد الحميد مندور ٣٩ سنة رئيس تحرير جريدة الوفد المصرى.

س: من مؤلف المقال الوارد بالصحيفة الثالثة تحت عنوان "صدقى باشا وأبواقه".

جـ: أحد محررى الجريدة وأحتفظ باسمه.

س: هل اطلعت على هذا المقال قبل نشره؟

جـ: نعم.

س: أنت متهم بالقذف والسب علنًا فى حق دولة إسماعيل صدقى باشا بأن نشرت هذا المقال باعتبارك رئيسًا للتحرير، وهو يتضمن نسبة أمور من شأنها لو كانت صادقه تستوجب احتقاره لدى أهل وطنه كما تضمن نسبة أمور من شأنها أن تخدش الشرف والاعتبار.

جـ: هذا ليس سبًا ولا قذفًا

س: جاء فى هذا المقال "لم تفعل شيئًا أبدًا يا دولة الرجل المكفر عن ماضيه الأسود" وفى هذا التعبير سب من شأنه أن يخدش الشرف والاعتبار.

جـ: هذه العبارة شطران الشطر الأول أن رئيس الوزارة لم يفعل شيئًا والمفهوم من ذلك أنه لم ينته إلى نتيجة فى القضية الوطنية ومن واجبنا أن نتعجل هذه النتيجة استجابة لقلق البلاد على مصيرها أما الماضى الأسود فتعبير

هيّن، ولا شك أن مدة حكم صدقى باشا من سنة ١٩٣٠ إلى ١٩٣٥ قد كانت محل نقد شديد يبيح مثل هذا اللفظ بدليل أنه هو نفسه يدعو إلى نسيانه ويغضبه أن يثار.

س: جاء فى هذا المقال أيضا "أما الذين ألقوا إليك بهذا الطلب فقد احتلوا بلدك يا صدقى باشا بلدك المنكوب بك وبمن على غرارك" وقد تضمن هذا التعبير سباً أيضاً من شأنه أن يخدش الشرف والاعتبار.

ج: هذا التعبير لا يعتبر سبًا؛ لأن عبارة المنكوب بك من الواضح أنها تنصب على تصرف بذاته ننتقده، وهو عدم إثارة مسألة مصر فى مجلس الأمن كما أثيرت مسألة إيران وروسيا وهذا ما نعتبره نكبه ويمتد هذا التعبير من النكبة إلى المسئول عنها فهو وسيلة للتعبير.

س: أسند كاتب هذا المقال إلى دولة صدقى باشا أمراً لو كان صادقا لأوجب احتقاره بأن نسب إليه بأنه ضاعف عدد القتلى والجرحى من المصريين المسالمين لإرضاء الإنجليز المسلحين المعتدين.

جـ: لقد أجزت هذه العبارة لأنى كما أوضحت فى مقالاتى قد كانت هناك طريقتان لتهدئة الرأى العام وحقن الدماء **أولاهما**: ما طلبه الإنجليز من استخدام الحكومة المصرية لقواتها المسلحة ضد المتظاهرين، **وثانيتهما**: ما طلبه رئيس الوزراء فيما علمت من سحب الإنجليز لقواتهم من القاهرة والإسكندرية ولو القوات الإضافية ولسوء الحظ لم يُجب طلبه بينما اضطر هو إلى قمع المظاهرات بالقوة، وأعلن ذلك وهذا شىء غير مقبول وجارح لكرامتنا كلنا ومن بيننا رئيس الوزراء نفسه كمصريين.

س: علام تستند على ما أشرت إليه عن تدخل الإنجليز وتكليفهم دولة رئيس الوزراء بقمع المظاهرات؟

جـ: هذا طلب رسمى تقدم به الإنجليز لرئيس الوزارة وأعلنه مستر أتلى فى مجلس العمومى واللورد أديسون فى مجلس اللوردات.

س: هل تعتبر تدخل رجال البوليس لحفظ النظام إجراء قصد به التنكيل بالمصريين إرضاء للإنجليز.

جـ: أنا أعتبر هذا، عندما يرفض الإنجليز الاستجابة لطلب رئيس الوزارة العادل المعقول بسحب قواتهم من مدننا ضعفًا منا وتنكيلاً والمحافظة على الأمن ما كان من الممكن أن تثار لو أن طلب رئيس الوزارة أجيب. وعندما يعلم رئيس الوزارة أن الشعب معذور إذا تظاهر يجب أن يعمل المستحيل ليوفق بين المحافظة على الأمن وبين رعاية هذا الشعب ورعاية قضيته فيأمر قواته بتجنب كل عنف لا مبرر له؛ لأن العنف عندئذ يعتبر تنكيلاً وهذا لا يجوز وبخاصة بعد أن عرفنا أن الإنجليز قد طلبوا هذا. وهذا الطلب بالذات هو الذى أوحى للكاتب هذا التعبير الذى هو وليد هذه الظروف ونتيجة انفعال وطنى شريف طبيعى.

س: أسند كاتب هذا المقال إلى دولة صدقى باشا بأسلوب ينطوى على التشهير أنه خاضع لرغبات الإنجليز فقرر فى عبارة "لم تتقدم بعمل إيجابى واحد، بل قبلت الوضع المهين المزرى فى رضائك أخيراً وانحنائك لأوامر الإنجليز لضرورة المحادثة مع السفير فى القاهرة" كما جاء فى عبارة أخرى أن الإنجليز هم الذين أوحوا إلى دولة صدقى باشا أن يطالب بإخراج الروس من إيران.

جـ: هذا نقد سياسى ولا أرى فيه سبًا ولا قذفًا، وأما عن العبارة الأولى فمن الواضح أن المفاوضات تجرى الآن مع السفير فى القاهرة وكنا نود أن تجرى مع وفد بريطانى رسمى يملك حق التوقيع باسم دولته، وهذا أجدر بكرامتنا كمصريين ما دمنا قد ألفنا وفداً للمفاوضة كما أنه يعجل بحل القضية ولا يضيع علينا الفرص الدولية وأما عن العبارة الثانية فقد وردت فى تلغرافات وشحنت ونشرتها أخبار اليوم على لسان السلطات الأمريكية وجاء فى هذه التلغرافات أنه حصل ضغط على ممثلى مصر فى مجلس الأمن حتى فى مسألة مصر فمن باب

أولى أن يحدث مثل هذا الضغط الذى يستفاد من مجرد رجاء من إنجلترا لمصر أو تضحية بحكم الوضع السياسى للدولتين.

س: هل ورد فى هذه التلغرافات إشارة إلى مسألة الروس وإيران؟

ج: فى إجابتى السابقة ما يفيد الجواب.

س: هل اطلعت على المقال الذى ألفه الأستاذ عباس حافظ ونشر بنفس العدد تحت عنوان "منطق التجربة"

جـ: اطلعت عليه وأجزت نشره.

س: تضمن هذا المقال سبًا علنيًا من شأنه أن يخدش الشرف والاعتبار إذ تناول ماضى دولة صدقى باشا ونادى بعدم الثقة به.

جـ: هذا نقد سياسى ويسأل عن تفسيره الكاتب.

س: جاء فى المقال الافتتاحى الذى ألفته فى هذا العدد ونشرته تحت عنوان "قضيتنا الوطنية ومجلس الأمن" عبارة تنطوى على إهانة الحكومة إذ قلت "وقد انعقد المجلس منذ أمس والحكومة المصرية نائمة".

جـ: هذا تعبير هين يدخل فى حدود النقد البالغ الأدب ويدهشنى أن تسألنى النيابة عن تعبير كهذا.

س: وصفت سكوت مصر حتى تصفى المشاكل الدولية جريمة فى حق الوطن.

جـ: لا شك فى هذا.

تمت أقواله وامض وإمضاء

وكيل النيابة ـ امض

وأقفل المحضر على ذلك حيث كانت الساعة ١٢,٤٠ مساءً

إذا دفع ضمانًا ماليًا قدره خمسون جنيهًا

وكيل النيابة ـ امض

....

محضر

بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٧ الساعة ١ مساءً

بمعرفتى أنا اليوزباشى عبد اللطيف البطراوى

بالقسم السياسى بمحافظة مصر

أثبت الآتى

بناء على انتدابى من حضرة محمد أمين حماد بك وكيل نيابة الاستئناف المختص بتحقيق جرائم النشر بتفتيش مقر إدارة جريدة الوفد ومطبعتها للبحث عن أصول مقالات نشرت فى العدد الصادر بتاريخ ١٩٤٦/٣/٢٦ تحت عنوان "قضيتنا الوطنية ومجلس الأمن للدكتور محمد مندور" وتحت عنوان "صدقى باشا وأبواقه" وتحت عنوان "منطق التجربة والمساومة على النسيان" فقد انتقلنا إلى مقر إدارة الجريدة المذكورة فى الساعة ١٢ ظهر اليوم وتقابلنا مع الأستاذ أحمد طلبة صقر أحد أصحابها وأفهمته مأموريتى وأجريت التفتيش للبحث عن أصول المقالات المذكورة فلم أعثر عليها وأحضرت معى نسخة من العدد المنشور به هذه المقالات ومرفقة من طيه.

وقفل المحضر على ذلك فى تاريخه ويعرض/ امض

٢٧مارس سنة ١٩٤٦

يرفق، وكيل النيابة امض

قرار حظر:

تجرى النيابة العمومية تحقيقا بشأن ما نشر بالعدد رقم ٢٣٩٨ من جريدة الوفد المصرى الصادر بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٤٦، وقد رأت النيابة أن تحظر نشر إذاعات بشأن هذا التحقيق لظهور الحقيقة تطبيقًا للمادة ١٩٣ من قانون العقوبات.

فى ١٠ إبريل ١٩٤٦

نحن محمد أمين حماد وكيل النيابة

تقيد الحادثة جنحة بالمواد ١٧١ / ٦-٥ و ١/١٨٥ و ١/١٩٥ و ١٩٨ ٣-٤ و٢/٢٠٠ و ٢٠٧ عقوبات.

ضد

محمد عبد الحميد مندور أفندى

لأنه فى يوم ٢٦ مارس ١٩٤٦ بدائرة محافظة القاهرة

سب علنًا حضرة صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بسبب أداء وظيفته بأن نسب إليه أمورًا تتضمن خدشًا للشرف والاعتبار بأن نشر باعتباره رئيسًا للتحرير بالعدد رقم ٢٣٩٨ الذى تم بيعه وتوزيعه على الجمهور فى يوم ٢٦ مارس ١٩٤٦ مقالا تحت عنوان "صدقى باشا وأبواقه" جاء فيه:

"لم تصلح خطأ واحدا بل ضاعفت الأخطاء وضاعفت عدد القتلى والجرحى من المصريين المسالمين إرضاء للإنجليز المسلحين المعتدين" "لم تتقدم بعمل إيجابى واحد بل قبلت الوضع المهين المزرى فى رضائك أخيرًا وانحنائك لأوامر الإنجليز لضرورة المحادثة مع السفير فى القاهرة" "لم تفعل شيئا أبدًا يا دولة الرجل المكفر عن ماضيه الأسود .. أما الذين أوحوا إليك بهذا الطلب فقد احتلوا بلدك.. بلدك يا صدقى باشا بلدك المنكوب بك وبمن على غرارك ..

وكيل النيابة امض

....

٢٠

• صدقى باشا يجدد اتفاقية الاستيراد عاماً آخر..(١)

سيشل اقتصادنا القومى ويمكن للاستعمار الاقتصادى

نشرت الصحف بالأمس قرارات مجلس الوزراء وقد طالعنا من بينها ما يأتى:

(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/٣/٣٠.

"تجديد الاتفاقين التجاريين المؤقتين المعقود أولهما بين مصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وثانيهما بين مصر ودولة أيرلندا الحرة لمدة سنة تنتهى فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٧ بنفس الشروط القائمة الآن مع تخويل معالى وزير الخارجية حق تبادل المكاتبة مع السفارة البريطانية فى هذا الشأن".

قرأنا هذا الخبر فوقفنا عنده لأننا لم نفهمه، ولكننا ذكرنا لفورنا أن الوزارة السابقة كانت قد عقدت فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٤ مع إنجلترا اتفاقًا سمته اتفاق العملة والاستيراد ولم تجرؤ أن تعرضه على البرلمان باعتباره اتفاقية دولية، بل وصفته بأنه تدبير مالى واقتصادى للحكومة أن تتخذه دون رقابة البرلمان. ولقد اعترضنا على هذا التكييف وطالبنا حتى بح صوتنا بعرضه على البرلمان، ولكن الوزارة النقراشية لم تستجب لطلبنا وبلغت بها الجرأة، أو على الأصح بلغ بها الضعف أن قررت مده عند انتهاء أجله لمدة ثلاثة أشهر أخرى تنتهى فى آخر مارس الحالى واكتفت عند مده بأن أودعت الوثائق الخاصة به فى مكتب مجلس النواب، وأما مجلس الشيوخ فقد أصر على مناقشته ولم يجزه إلا كضرورة مملاة لمدة ثلاثة أشهر فقط.

نعم ذكرنا هذا الاتفاق وذكرنا مده لمدة ثلاثة أشهر، ولما كانت هذه الأشهر قد انتهت وكنا نعلم أن الإنجليز قد أخذوا يحاولون فى الأيام الأخيرة مده من جديد، فقد خشينا أن يكون قرار مجلس الوزراء يختص بهذا الاتفاق وأن الخبر قد بلغ إلى الصحف فى هذه الصيغة الغامضة صيغة (تجديد اتفاقين تجاريين مؤقتين معقود أولهما بين مصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وثانيهما بين مصر ودولة أيرلندا الحرة) دون ذكر لموضوع هذين الاتفاقين، فاستفسرنا عن الأمر من مصادره الرسمية فإذا بالمقصود هو (اتفاق العملة والاستيراد) الشهير فأخذنا العجب، بل الدهشة واستنكرنا من الحكومة

الحاضرة أشد الاستنكار أن تقدم على أمر كهذا بعد أن علمت هى والبلاد كلها أن حياتنا الاقتصادية وتجارتنا الخارجية يشلها هذا الاتفاق شللا شبه تام وأن الشكوى منه قد بلغت أقصاها.

خطورة الاتفاق :

ليس هذا الاتفاق مجرد تدبير مالى واقتصادى كما ادعى مكرم باشا فى البيان الذى ألقاه عند مده له لمدة ثلاثة أشهر، وإنما هو كما قال مكرم باشا نفسه وفى نفس البيان "هو محور الدائرة فى نظامنا النقدى أو فى ميزاننا الحسابى والتجارى معًا".

وتظهر خطورة هذا الاتفاق من موضوعه، فهو ينص على أن يورد المصريون إلى وزارة المالية المصرية كل ما يقع فى أيديهم من عملات صعبة أى من عملات أمريكا وكندا وسويسرا والبرتغال والسويد وهى البلاد ذات العملة المتينة والاقتصاد السليم. كما أنها بلاد الإنتاج التى نستطيع أن نستورد منها ما نحن فى أشد الحاجة إليه سواء بالنسبة لما يلزمنا من آلات لصناعتنا الناشئة أو ما يلزمنا من أدوات مصنوعة لاستهلاكنا، والمصريون ملزمون بهذا التوريد بموجب أمر عسكرى استبدل بمرسوم بقانون وفرض أقسى العقوبات على مخالفته، ووزارة المالية تحول ما يصل إليها إلى البنك الأهلى الإنجليزى المصرى الذى يعتبر فى الحقيقة فرعًا من بنك إنجلترا، والبنك الأهلى يحوله إلى هذا البنك الأخير.

ولما كانت البلاد ذات العملة الصعبة لا تقبل ثمنا مناسبًا لما تبيعه إلا عملتها الخاصة فقد أصبح من المستحيل علينا أن نشترى شيئًا من أمريكا أو سويسرا أو غيرهما ما لم ندفع الثمن بالدولار الأمريكى أو الفرنك السويسرى وهكذا.

وفى مقابل هذا التعهد الخطير تفضلت إنجلترا بأن قبلت إعطاءنا لاستيرادنا التجارى مبلغًا من العملات الصعبة يساوى عشرة ملايين تقريبًا من

الجنيهات عن العام الأول وثلاثة عن مدة الأشهر الثلاثة التى مد إليهما الاتفاق، وأكبر الظن أن الاتفاق الجديد لن يخرج عن نسبة الثلاثة ملايين فى كل ثلاثة أشهر إذا أحسنا الظن، وذلك بدليل ما ورد فى قرار مجلس الوزراء نفسه من أن الإنفاق قد مد "بنفس الشروط القائمة الآن".

وإذا كان لنا أن نلتمس ظلاً من العذر للحكومة السابقة عندما عقدت هذا الاتفاق لمدة عام ومدته لمدة ثلاثة أشهر، فإننا لا نستطيع أن نقبل أى عذر من الحكومة الحالية، وذلك لأن الظروف قد تغيرت كاملاً، ولأنه بعد أن انتهت الحرب بما يقرب الآن من عام، وأخذ الإنتاج فى العالم كله يعود إلى نظم السلم، كما أخذت التجارة الدولية تستأنف نشاطها المعتاد وحان الحين لكى تنهض مصر بصناعتها من جهة وتعمل جديًا على مكافحة الغلاء بالتوسع فى الاستيراد من جهة أخرى، بل ولما كان صدقى باشا نفسه قد قال بأنه سيعنى بتنمية الإنتاج القومى، فإننا لا ندرى كيف قبل أن يجدد هذا الاتفاق لمدة عام بأكمله، فيشل اقتصادنا، ويمكن لاستعمار الإنجليز لنا استعمارًا اقتصاديًا مميتًا.

سلسلة من التفريطات :

ويزيد الأمر خطورة أن يتوالى التفريط من الحكومة السابقة والحكومة الحالية على السواء، وذلك فى أمورنا الحيوية التى تمس حياة الشعب وقوته فى الصميم.

الدين المصرى :

لقد جاء فى التقرير الخطير الذى ألقاه سعادة حافظ عفيفى باشا أمام مجلس إدارة بنك مصر، والذى نشرته كافة الصحف بالأمس، وننصح كافة المصريين بقراءته بإمعان جاء فيه: "إن دين مصر على إنجلترا قد بلغ الآن نحو ٤٥٠ مليونًا من الجنيهات". ومعنى ذلك هو أن هذا الدين لا يزال مستمرًا فى

التزايد وأن الحكومة المصرية لم توقفه إلى اليوم بدليل ارتفاعه من شهر إلى شهر، وهذا شىء يكاد يذهلنا.

ومن العجيب أن يستمر هذا التزايد فى الوقت الذى يطالب فيه المصريون الإنجليز بتسديد ما تراكم منه وكأن البلاد لا حكومة فيها، وكأنها لا تملك شيئًا ضد هذا الحصن الذى سميناه "حصن الاستعباد" وهو البنك الأهلى الذى لا يزال مستمرا على طبع أوراق البنكنوت المصرية وإعطائها للإنجليز مقابل أذونات أو إيصالات على خزينتهم لا ندرى متى ولا كيف سيدفعونها؟ بل ولا أى مبلغ منها سيدفعون؟

إلى متى. إلى متى سيستمر هذا النزيف المميت؟؟

ولنستعر فى وصف هذه الحالة المحزنة ألفاظ سعادة حافظ عفيفى باشا نفسه لعل ألفاظه تكون أخف وقعًا على صاحب الدولة صدقى باشا فلا يشكوه إلى النيابة كما يشكونا، ولا يتهمه بالتحامل كما نتهم لأننا نقول كلمة الحق ونكشف الستار عن كل مخبوء يجب أن يدركه الرأى العام المصرى، وله بعد ذلك الخيار فى الدفاع عن حياته وقوته، قال سعادته فى تقريره الذى أشرنا إليه:

"فى الحقيقة أن المشكلة الدقيقة الكبرى التى تواجهنا فى هذا الصدد هى مشكلة الأرصدة الإسترلينية (أى الدين المصرى على إنجلترا) فمصر تمتلك ما يقدر بنحو ٤٥٠ مليونًا من الجنيهات ومع ذلك فهى لا تستطيع الحصول إلا على القليل من بضائع الكتلة الإسترلينية وقد يدوم ذلك وقتًا طويلاً كما لا تستطيع أن تأتى ببضائع تكفى حاجة الاستهلاك المحلى من بلاد العملات النادرة أو الصعبة لأن ما نحصل عليه من هذه العملات ضئيل لا يكفى مطالبنا الكثيرة المختلفة".

"ولا نزاع فى أن هذه المشكلة تستدعى التسوية على أساس عادل فى أقرب فرصة ممكنة ولا بد أن يكون معلومًا أنه يتوقف على نتيجة هذا الحل إلى حد

كبير - مصير اقتصادنا القومى، وأنه ما لم تتم تسوية هذه المشكلة بشروط مرضية فإن الرخاء المالى الذى يبهرنا الآن لن يمثل إلا مظهرًا خادعًا لا يلبث أن يكون سببا فى كثير من خيبة الأمل".

ها هو إذًا رئيس أكبر مؤسسة مصرية عندنا وهو بنك مصر يبسط المشكلة فى عبارات سهلة مفهومة من الجميع، وها هو يشرح الأخطار المحدقة بنا، ومع ذلك يأتى صدقى باشا وبدلا من أن يوقف نزيف الدين ويحاول تسوية ما تراكم منه، بل بدلا من أن يعمل على تنمية الإنتاج الرأسمالى - كما يقول - نراه يمد اتفاق العملة والاستيراد الذى يشل استيرادنا ويساعد على استفحال الدين واستمرار غلاء المعيشة على ما هو عليه، وكل ذلك لا لشهر أو شهرين أو ثلاثة كما فعل مكرم باشا بل لعام بأكمله، بعد كل هذا يدعى صدقى باشا أننا نقسو فى نقده، وماذا يريدنا أن نقول أمام هذه الحالة المحزنة؟!

الاتفاق الإنجليزى الأمريكى:

فى عهد الوزارة السابقة جرت فى واشنطن بين الإنجليز والأمريكان محادثات خطيرة هى المعروفة بمحادثات القرض الأمريكى لإنجلترا، ولما كانت تلك المحادثات تمس مصر فى الصميم إذ تناولت ديون إنجلترا لمصر وغير مصر وكيفية سدادها وطريقة ذلك السداد كما تناولت النظم التجارية السائدة فى البلاد الداخلة فى نطاق العملة الإسترلينية ومن بينها مصر ، فقد طالبنا حكومة النقراشى باشا أن تطلب الاشتراك فى تلك المحادثات لتدافع عن مصالحنا وأن نتمسك بالوعد الذى قطعته إنجلترا نفسها لحكومة الوفد بإشراك مصر فى كل مؤتمرات - ومن باب أولى محادثات - تمس مصالحنا المباشرة، ولكن حكومة النقراشى باشا تركت الحكم دون أن نعرف ماذا فعلت فى ذلك لأنها كانت تلزم طبعا الصمت العميق!.

ولكنه إذا كان النقراشى باشا صامتًا فإن الإنجليز والأمريكان يتكلمون بحمد الله بصوت جهورى ويذيعون ما قرروه مع أنهم يبتون فى مصالح غيرهم وهم غائبون وتلك جرأة قد تدهشنا ولكن دهشتنا يجب أن تكون أعظم لضعف حكومتنا المزرى.

هل يعلم المصريون ماذا قرر الإنجليز والأمريكان فى هذا الاتفاق بالنسبة لمصر؟

لقد قرروا ما يأتى:

١ ـ بالرغم من أن أمريكا قد وافقت مبدئيًا على أن تقرض إنجلترا أربعة مليارات وأربعمائة مليون دولار بفائدة ٢٪ تسدد فى ٥٠ سنة إلا أن الدولتين قد اتفقتا على أنه لا يجوز استخدام هذا القرض فى تسديد الديون الإسترلينية الحاضرة، ومعنى ذلك هو أن ديننا لا يجوز تسديده من هذا القرض ولم يبق إلا أن يسدد إذا أراد الإنجليز مما يوردونه هم إلينا من بضائع بالثمن الذى يطلبونه. وحتى هذا الحل غير مضمون؛ لأننا لا نستطيع كما قال حافظ عفيفى باشا "الحصول إلا على القليل من بضائع الكتلة الإسترلينية وقد يدوم ذلك وقتًا طويلاً، كما أن الإنجليز لن يقبلوا أن يخصم ثمن ما نستورد من بضائعهم إلا إذا وافقوا على سداد الدين وهذا ما لم يحدث إلى الآن ولا نعلم متى سيحدث".

٢ ـ اتفقت الدولتان على تخفيض ديون إنجلترا بمقدار الثلث على الأقل أى أن الإنجليز لن يدفعوا لنا على أحسن الفروض إلا ثلثى الدين ومصلحتهم فى ذلك واضحة وحجتهم أن هذه ديون حرب وأنهم قد اشتروا بها بضائع ومأكولات وخدمات من مصر بأثمان باهظة وأما مصلحة أمريكا فهى فى أن لا يظل دين إنجلترا على ما هو عليه من الجسامة لأن هذا الدين سيسدد

ببضائع إنجليزية، والأمريكان يريدون أيضا أن يبيعوا بضائعهم للبلاد الدائنة لإنجلترا فتخفيض الدين يترك لهم مجالا بتصريف بضائعهم.

هذان هما الأمران الفادحان اللذان اتفق عليهما الإنجليز والأمريكان وقد ورد الأمران فى تقريرى الشمسى باشا وحافظ عفيفى باشا اللذين نشرا أمس وأول أمس فى كافة الجرائد باسم البنكين الأهلى والمصرى، فقال الشمسى باشا إن الدولتين الإنجليزية والأمريكية قد اتفقتا على أنه لا يجوز استخدام القرض فى تسديد الديون الإسترلينية الحاضرة. وقال حافظ باشا عفيفى "إنه لم يتح للمسئولين فى هذه البلاد "مصر" فرصة إبداء الرأى عند بحث شروط القرض البريطانى الأمريكى التى تناولت مسألة الديون الإسترلينية بصفة عامة ونصت على تخفيضها" وإن لم يذكر نسبة التخفيض التى أذاعتها البرقيات نفسها منذ حين.

نعم هذان هما الأمران الفادحان اللذان اتفق عليهما الإنجليز والأمريكيون فى غيبة من النقراشى باشا، وها هو خبير المال قد خلف النقراشى باشا فى الحكم ولكنه بدلا من أن يثير مسألة خطيرة كهذه ويحتج عليها نراه على العكس يزيد الطين بلة فيمد اتفاق العملة والاستيراد عاما آخر، وبعد ذلك يقول إنه سيعمل على تنمية الإنتاج فى مصر، كما قال إنه سيأتى بالاستقلال بجرة قلم، وإلى اليوم لم نشهد شيئًا من بوادر هذا الاستقلال ولا من خواتمه!!

سياسة صدقى باشا :

والآن عندما نستعرض سياسة صدقى باشا بأوجهها الثلاثة لا نستطيع إلا أن ننقدها أمر النقد. فمن الناحية الوطنية لا تزال قضية البلاد عند الوضع الذى خلفها فيه النقراشى باشا، النقراشى الذى انتقده صدقى باشا أشد النقد وأحرجه أكبر الإحراج وذلك مع فارق واحد هو أن صدقى باشا قد استبدل الهيئة السياسية الشهيرة بوفد المفاوضات. الأوسع شهرة!.

وأما قضية البلاد وأما الجد فى علاجها وأما الخلاص من الاستعمار، وأما التضييق على الإنجليز وأما التسليم بمطالب البلاد الشرعية، وأما الالتجاء السريع إلى مجلس الأمن فى دورته الحالية، وقبل أن تتغير الظروف الدولية فتضيع كل جدوى من مجلس الأمن، فذلك ما لم يفعله صدقى باشا وهو ما ننتقده من أجله أشد النقد ونطالبه بأن يضع حدًا لمراوغة الإنجليز وألا يترك الفرصة تضيع على مصر إلى الأبد، وإلا فإنه لن يختم حياته الخاتمة التى تحدث عنها بل سيتحمل أمام التاريخ أثقل المسئوليات.

ومن ناحية الإنتاج القومى التى لم ننتقدها فى ذاتها وإنما انتقدنا إهماله لمشكلة توزيع الثروة التى لا ينكر أحد قيامها فى مصر إلى جوار مشكلة الإنتاج، نقول أما عن الإنتاج القومى فحتى هذا لم يتخذ صدقى باشا لنفسه السياسة التى تؤدى إلى ما يريد ونعنى بذلك السياسة الجدية الشاقة التى تقوم قبل كل شىء على تسهيل استيراد الآلات والمواد اللازمة للإنتاج وفك قيود العملة التى تمنع من ذلك الاستيراد، ولكن هذه السياسة تتطلب الصمود أمام الإنجليز والتشدد معهم فى حقوقنا وهذا لسوء الحظ ما لم يظهره صدقى باشا بدليل تجديده لهذا الاتفاق الظالم الذى نستنكره.

وكل ما استطاعه وسيستطيعه صدقى باشا فيما يظهر لتنمية الإنتاج القومى هو ما صرح به زميله سابا بك حبشى إلى الصحف وأكده فى حديث بالفرنسية نشرته جريدة "البروجريه" منذ يومين وقال فيه الوزير بأنه يدرس مسألة الحماية الجمركية وإنه قد ألف لجنة لذلك لتعمل على حماية المنتجات المحلية، ومعنى هذه الحماية هو تمكين الشركات من أن تبيع منتجاتها بأثمان أعلى من أثمان مثيلاتها التى يمكن استيرادها من الخارج، والشعب المصرى المسكين هو الذى سيدفع هذا الثمن.

وتكون نتيجة تلك السياسة أن صدقى باشا لن يعمل على تنمية الإنتاج القومى إلا على حساب المستهلكين من أفراد الشعب المصرى البائس، وأما أن

يمكن هذا الإنتاج من النمو بفضل استيراد الآلات الحديثة والمواد الجديدة من بلاد إنتاجها كأمريكا وغيرها فذلك ما لا يستطيعه صدقى باشا، لأنه ليس قويًا على الإنجليز بل قوى على الشعب المصرى وقد يظن أنه قوى أيضًا على من يبصرون هذا الشعب المسكين بهذه الحقائق المرة وهو فى كل هذا مخطئ كل الخطأ.

وبقيت الناحية الثالثة وهى الناحية الاجتماعية، وتلك هى الناحية الحساسة لدى صدقى باشا لأن العالم كله يعرف، بل وإنجلترا نفسها تعرف بل وحزب العمال نفسه يعرف أن الشعب المصرى قد بلغ من البؤس أقصاه وأنه لم يعد مفرًا من العمل على رفع مستواه ؟ ولكن ما هى السبيل التى التجأ إليها صدقى باشا لرفع هذا المستوى؟

لقد كانت سبيله عقد قرض بخمسين مليونًا، وهذه سياسة رأسمالية ليست هى المطلوبة الآن فى بلد منكود كمصر، وإنما المطلوب أن يصلح حال الشعب بإصلاح نظام الضرائب والأخذ بمبدأ التصاعد فيها حتى تنمو ميزانية الدولة، وتستطيع الحكومات أن تنهض حقيقة بإصلاح اجتماعى جرئ.

وأما عقد القروض لتغطية النفقات العادية كنفقات الصحة والتعليم، فذلك ما لم نسمع به فى غير مصر وفى غير هذا العهد.

والآن...

والآن عندما نرى صدقى باشا يجدد مع الإنجليز هذا الاتفاق المجحف لمدة عام فى الوقت الذى يماطلون فيه هم فى مطالبنا القومية، وبذلك يمكن للاستعمار الاقتصادى بدلا من أن يزحزح الاستعمار العسكرى والسياسى _ والآن عندما نرى صدقى باشا يقول إنه سينمى الإنتاج القومى، ثم لا تكون تلك التنمية بفك قيودنا الاقتصادية واسترداد ديوننا من الإنجليز وإطلاق تجارتنا الخارجية،

بل تكون على حساب الشعب المسكين وبطريق الحماية الجمركية فحسب. والآن عندما يدعى صدقى باشا أنه سيعمل على رفع مستوى الشعب، ولا تكون وسيلته إلى ذلك غير القروض التى تمكن أصحاب رءوس الأموال من استثمار أموالهم المعطلة وازديادهم ثراء بينما يزداد الشعب بؤسًا. والآن عندما نرى كل هذا أوما نكون مصيبين عندما ننتقد تلك السياسة أمر النقد، ثم أما يكون صدقى باشا على باطل عندما يغضبه نقدنا هذا لأنه يقوم على الحق ويصيب المفصل؟ إننا نحتكم إلى الرأى العام ليحكم بين حقنا، بل حقه هو، وبطش صدقى باشا الذى لن يجدى فتيلا مع نفس مؤمنة.

....

٢١

• صدقى باشا يصمت ..

بينما الإنجليز يتكلمون؟!(١)

للدكتور محمد مندور

لقد أخذ صدقى باشا نفسه بالصمت، بل أخذ به الأمة كلها تمهيدًا للمفاوضات، ولقد كنا نفهم هذه السياسة لو أن الإنجليز أخذوا هم أنفسهم وأخذوا صحفهم بالصمت أيضا تمهيدًا لنفس المفاوضات، ولكن شيئًا من هذا لم يحدث حتى أصبح من الواضح أن الإنجليز يتكلمون إما لكسب حق قبلنا، أو لتحميلنا مسئولية أو تفويت مطلب مشروع من مطالبنا، أو توجيه المفاوضات ذاتها الوجهة التى يريدونها أو التأثير على الرأى العام المصرى والسودانى تأثيرًا خاصًا، وعندئذ لا يصبح صمت رئيس وزارتنا حكمة بل خطأ إن لم يكن جرمًا فى

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/٣/٣١.

حق الوطن. ولنضرب لذلك على الأقل مثلا أو مثلين بالغى الخطورة حتى لا نترك قارئًا، مؤيدًا أو معارضًا، إلا وهو مؤمن بصدق ما نقول.

عندما وقعت حوادث ٢١ فبراير الشهيرة وقتل من قتل من المصريين نتيجة لاعتداء الإنجليز الصارخ سارع الإنجليز رغم اعتدائهم إلى الكلام، بل إلى الصياح بمطالبهم منا نحن المعتدى عليهم فأدلى رئيس وزرائهم فى مجلس العموم، وأدلى وزير المستعمرات اللورد إديسون فى مجلس اللوردات بمطالبهم واضحة مفصلة، وهى المطالب الثلاثة المعروفة:

١ ـ تعهد الحكومة المصرية بقمع المظاهرات والمحافظة على الأمن.

٢ ـ تحميل الحكومة المصرية مسئولية الاعتداء على الجند والممتلكات البريطانية.

٣ ـ مطالبة الحكومة المصرية بدفع التعويضات.

وكان أخطر هذه المطالب قمع حركة الجهاد التى كانت الأمة قد ابتدأتها. ولقد نفذ هذا الطلب بالفعل، ولا زلنا ننتظر نتيجة لهذا التنفيذ، فلعله يؤدى إلى استقلال مصر؟!

ولقد سمعنا أن صدقى باشا قد كانت له هو الآخر طلبات منها أن يدفع الإنجليز أيضًا تعويضًا عن الأرواح التى أزهقت وأن يقابلوا قمعه للمظاهرات بحركة تهدئة من جانبهم أيضًا كسحب قواتهم ولو الإضافية من القاهرة والإسكندرية قلنا سمعنا أن صدقى باشا قدم طلبات كهذه ولم نقل علمنا؛ لأن صدقى باشا كما يظهر أكثر كياسة وأقل فصاحة من الإنجليز، فهو لم يعلن هذه الطلبات كما أعلنوا هم طلباتهم وطيروها على أسلاك البرق فى كافة أنحاء العالم. ولقد كنا نستطيع أن نلتمس لصدقى باشا العذر فى صمته لو أن الإنجليز نفذوا أحد طلباته على الأقل؛ لأن الصمت عندئذ قد يكون له وجه من

عدم رغبته فى جرح كبرياء الإنجليز وعدم حمل العالم على الاعتقاد بأنهم قد نفذوا لمصر طلبًا، أو قبلوا احتجاجًا أما وقد صرحوا هم بطلباتهم التى نفذت وسكتنا نحن عن الإفصاح بطلباتنا التى لم تنفذ، فتلك هى خيبة الأمل التى لا حد لها. بل تلك هى مؤامرة الصمت التى نعاها صدقى باشا على سلفه.

ونترك تلك المأساة لنأخذ فى أحدث الأنباء حتى لا يدعى صدقى باشا أننا نذكر الطلبة والشبان، بل والأمة المصرية كلها من أنه سيخبر البلاد بطلباته ونتيجة تلك الطلبات فى ظرف خمسة عشر يومًا، ثم لم يف بوعده.

نعم نترك هذا الماضى القريب البعيد حتى لا يدعى دولته أننا ننبش ما غطاه الزمن ونسائله. هل قرأ أم لم يقرأ تصريح المستر بيفين الأخير عن السودان؟ وقد قال فيه "لا يمكن تحقيق رفاهية السودانيين إلا إذا احتفظ فى السودان بإدارة ثابتة ويجب أن يكون الغرض من إدارة كهذه إيجاد الأنظمة الضرورية للحكم الذاتى كخطوة أولى فى سبيل التمتع بالاستقلال آخر الأمر" نعم نسائله هل قرأ هذا التصريح أم لا ؟ وباستطاعتنا أن نضيف إليه أن النص الذى أذيع بالراديو قد جاءت فيه بعد عبارة "إدارة ثابتة" لفظة "نزيهة" وأن وكالات الأنباء قد حذفت هذه اللفظة.

وإذا كان دولته قد قرأه فهل لا يرى أن فيه ما يجعله فى حل من الصوم عن الكلام؟

نريد أن نسأل دولة الباشا العظيم هل يرى أم لا أن فى مثل هذه التصريحات خروجا على المعاهدة التى يريد أن يفاوض فى تعديلها، وتلك المعاهدة تنص على أن الحكم ثنائى فى السودان وتحتفظ بمسألة السيادة فيه إلى مفاوضات لاحقة، وها هو الوزير الإنجليزى قد نسى كل هذا، وأخذ يتحدث عن السودان كأنه مستعمرة إنجليزية، وكأن الإنجليز أصحاب الشأن دون غيرهم فى تقرير مصيره.

بل هل لا يرى دولة الوزير العظيم أن فى مثل هذه التصريحات ما يرسم الطريق للمفاوضات ويوجهها فى الوجهة التى يريدها الإنجليز وأنه فى مثل هذه الحالة لا يفهم الرأى العام المصرى جدوى من تلك المفاوضات ما دام الإنجليز يعلنون منذ الآن ما يريدون عمله.

ولكننا فيما يظهر نطالب رئيس الوزراء بما لا يستطيع وهو الرد على الإنجليز أو على الأقل مطالبتهم بالصمت الذى أخذ به نفسه وأخذ به البلاد.

على أننا نوجس خيفة أن يكون ما أذاعته أخبار اليوم من أن مسألة السودان قد ترجأ صحيحًا. وهنا موضع الخطر الذى يتربص بنا، والذى يجب أن يتيقظ له الرأى العام المصرى المجاهد.

عجيب أمر هؤلاء الوزراء المصريين. لماذا نصمت نحن ويتكلم الإنجليز، مع أنهم ينطقون بباطل ونسكت عن حق..؟

أليس هذا ضعفًا، أليس هذا خزيًا. أحد أمرين إما أننا متجنون على صدقى باشا وإما أنه مفرط فى حق الوطن.

وليكن الحكم المصريون الذين يتلهفون إلى حرية وطنهم ويمقتون الذل والاستعمار.

....



● صدقى باشا يعلن مد اتفاق العملة والاستيراد (١)

كتبنا بالأمس مقالا افتتاحيًا عن مد صدقى باشا لاتفاق العملة والاستيراد الذى يشل اقتصادنا القومى ويمكن للاستعمار الاقتصادى لمدة عام، مع أن الحكومة السابقة لم تجرؤ على مده إلا إلى ثلاثة أشهر تنتهى اليوم.

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/٣/٣١.

ولقد استندنا فى هذا المقال إلى خبر ورد فى قرارات مجلس الوزراء الأخيرة، ومنطوقه: إن المجلس قد وافق على مد اتفاقين تجاريين مؤقتين لمدة عام ينتهى فى ١٦ فبراير سنة ١٩٤٧ أحدهما بين مصر والمملكة البريطانية المتحدة، والآخر بين مصر وأيرلندة الحرة.

ولما كان قرار مجلس الوزراء لم ينص على موضوع الاتفاقين فقد اتصلنا ببعض المصادر الرسمية التى أخبرتنا أن المقصود بالقرار هو اتفاق العملة والاستيراد الشهير.

ولكننا عدنا إلى السؤال اليوم واطلعنا على المذكرة المقدمة من وزارة الخارجية بتاريخ ٢٣ مارس الحالى إلى مجلس الوزراء فعلمنا أن القرار ينصب على اتفاقين تجاريين عقدا فى سنة ١٩٣٠بخصوص النظم التجارية القائمة بين إنجلترا وأيرلندة الحرة من جهة ومصر من جهة أخرى، وهذان الاتفاقان يجددان من عام إلى عام ولكن علمنا بهذه الحقيقة لم يسعفنا بشىء فيما يختص باتفاق العملة والاستيراد الذى نعلم أن أجله قد انتهى وأن الإنجليز قد طالبوا بمده.

ولذلك رأينا أن نكلف مندوبنا برياسة مجلس الوزراء أن يسأل صدقى باشا عن مصير طلب الإنجليز بمده.

فأجاب دولته بما يأتى:

"لقد رأينا مده إلى نهاية هذا العام"

وهكذا يصبح مقالنا الافتتاحى الذى نشرناه بالأمس صحيحًا فى جملته وتفصيله مع تصحيح بسيط هو أن صدقى باشا قد جدد اتفاق العملة والاستيراد فشل بذلك اقتصادنا القومى، ومكن للاستعمار الاقتصادى على نحو ما شرحنا مع فارق واحد هو أن المد قد كان لمدة تسعة أشهر بدلا من سنة. وأننا قد علمنا بذلك من دولة رئيس الوزراء نفسه بدلا من أخذه عن قرارات مجلس الوزراء.

....



• قضية جديدة ضد الدكتور محمد مندور[١]

كانت النيابة قد حققت مع الدكتور محمد مندور كرئيس تحرير لجريدة "الوفد المصرى" بسبب مقال نشره أحد المحررين بالجريدة بعنوان "صدقى وأبواقه" فى عدد ٢٦ مارس الماضى.

وقد عادت النيابة أخيرًا فرأت أن تقدم الدكتور مندور إلى المحاكمة عن هذا المقال وتحدد لنظر الدعوى جلسة ٢٨ نوفمبر الجارى أمام محكمة جنايات مصر وذلك بتهمة سب رئيس الوزراء صاحب الدولة إسماعيل صدقى باشا.

كان اليوم[٢] موعد نظر القضية المرفوعة من النيابة العمومية ضد الدكتور محمد مندور كرئيس تحرير عن مقال لأحد المحررين نشر بجريدة الوفد المصرى فى ٢٦ مارس الماضى بعنوان "صدقى باشا وأبواقه" رأت فيه النيابة سبًا فى دولته. وقد أجلت القضية إلى دورة مقبلة بناء على طلب صاحب السعادة الأستاذ الكبير محمد صبرى أبو علم باشا.

وبعد القضية حققت النيابة مع الدكتور محمد مندور فى مقال نشره أخيرًا بتوقيعه بعنوان "معاهدة بيفن ـ بيفن" وبعد التحقيق سمح لحضرته بالانصراف.

نظرت أمس[٣] أمام محكمة جنايات مصر المنعقدة برياسة أحمد الخازندار بك القضية الصحفية التى اتهمت النيابة فيها الدكتور محمد مندور

---

(١) خبر تحديد جلسة لمحاكمة مندور عن صدقى وأبواقه، صوت الأمة ١٩٤٦/١١/١٦.

(٢) خبر نظر القضية ودفاع أ/صبرى أبو علم والتحقيق فى مقال بيفن - بيفن، صوت الأمة ١٩٤٦/١١/٢٩.

(٣) خبر عن حكم البراءة، صوت الأمة ١٩٤٧/١٢/١٢.

بصفته رئيس تحرير "الوفد المصرى" بنشره مقالا تحت عنوان "صدقى وأبواقه" رأت النيابة فيه سبا فى دولة صدقى باشا تحققت عندئذ مع الدكتور مندور واقتضته كفالة قدرها خمسون جنيهًا، وقد تولى الأستاذ فريد زعلوك المحامى الدفاع فأدلى بمرافعة قيمة فند فيها اتهامات النيابة.

وبعد أن خلت المحكمة للمداولة أصدرت حكمها وهو يقضى ببراءة الدكتور محمد مندور مما نسب إليه .

كان أمس(١) موعد النطق بالحكم فى القضايا الصحفية الخاصة بجريدتى "الوفد المصرى" المعطلة و "صوت الأمة "، والتى كان متهمًا فيها حضرات الدكتور محمد مندور والدكتور عزيز فهمى والأستاذ أحمد الشافعى والأستاذ عدلى المولد والأستاذ مصطفى أبو طالب بالقذف وقضت محكمة الجنايات ببراءتهم جميعًا.

....

٢٤

• ثلاث قضايا لجريدة الوفد المصرى(٢)

ينظر اليوم أمام محكمة النقض الطعن المرفوع من النيابة العمومية فى القضية التى أصدرت فيها محكمة الجنايات حكمها ببراءة الدكتور محمد مندور كرئيس للتحرير بسبب مقال نشرته جريدة "الوفد المصرى" بعنوان "صدقى وأبواقه" رأت فيه النيابة العامة عندئذ سبا فى صدقى باشا.

---

(١) خبر تأييد حكم البراءة فى محكمة النقض، صوت الأمة ١٩٤٨/٥/١٩.

(٢) صوت الأمة ١٩٤٨/٢/٩.

وينظر أيضًا أمام نفس المحكمة الطعن المرفوع من النيابة العمومية فى القضية التى أصدرت فيها محكمة الجنايات حكمها ببراءة الدكتور عزيز فهمى المحامى والأستاذ مصطفى أبو طالب بسبب مقال كتبه الدكتور عزيز بعنوان "جلاء اللورد" بجريدة الوفد المصرى.

وينظر كذلك الطعن المرفوع من النيابة فى القضية التى صدر فيها الحكم ببراءة الأستاذين أحمد الشافعى وعدلى المولد لنشرهما مقالاً اعتبرته النيابة سبًا فى دولة النقراشى باشا .

وسيتولى الدفاع فى القضايا الثلاث سعادة الأستاذ الكبير عبد اللطيف بك محمود المحامى.

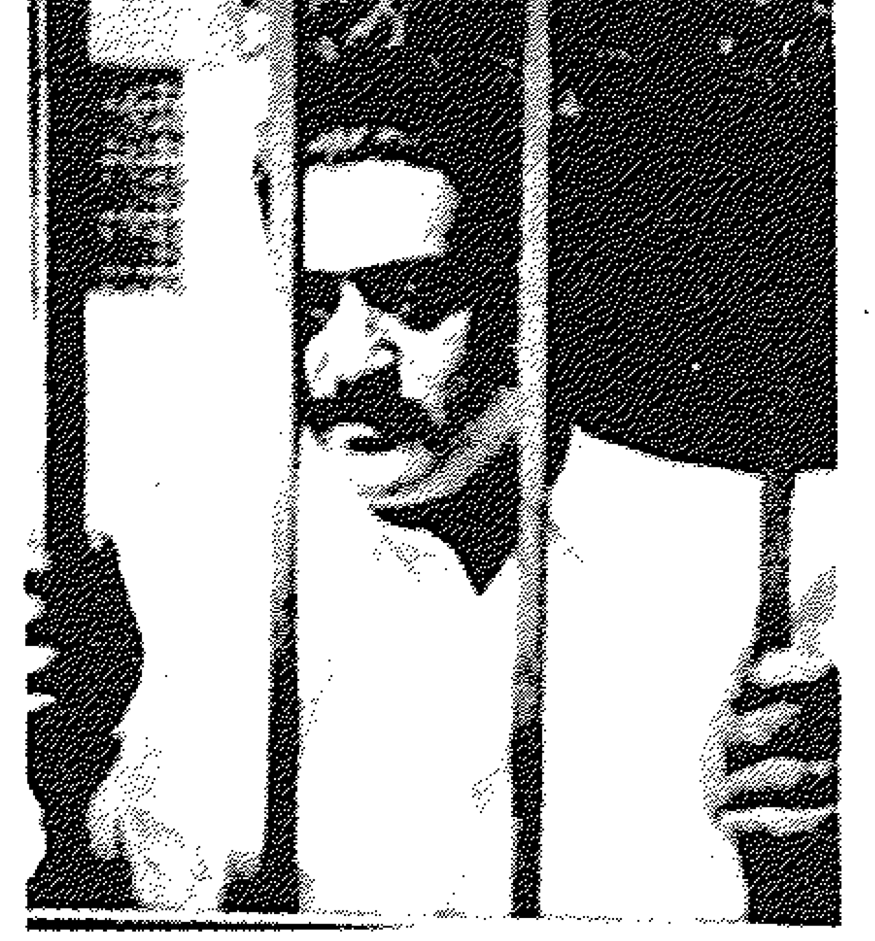
* * *



القضية الرابعة

قضية مطار المنيا

■ الصورة: د. محمد مندور فى مكتبه بجريدة الوفد المصرى عام ١٩٤٥ .





● عبث خطير بأموال الأمة

مائة ألف جنيه تضيع على الأمة..

فى عام ١٩٣٨ أنشأت مصلحة الطيران المدنى مطارًا فى المنيا فاستأجرت حوالى ١٥٠ فدانًا من أطيان وقف سلطان بإيجار تسعة جنيهات للفدان الواحد، زادت زيادة مطردة حتى وصلت إلى ٢٢ جنيهًا. وقامت المصلحة بتمهيد الأرض وتهيئتها، كما أقامت المنشآت اللازمة لهذا المطار، فتكفلت الدولة فى هذا كله نحو عشرين ألف جنيه.

وفى عهد هذه الوزارة، وبالتحديد فى شهر يناير ١٩٤٥ رغبت وزارة الدفاع، التى تتبعها مصلحة الطيران المدنى، فى نزع ملكية الأرض المؤجرة والمقام عليها المطار، لتصبح من المنافع العامة، وذلك ضنًا بأموال الدولة وحرصًا عليها!! فأرسلت الوزارة إلى مصلحة المساحة تطلب إليها معاينة الأرض المقام عليها المطار، وتقدير الثمن المناسب لها تمهيدًا للاتفاق مع مالكها على شرائها.

(١) الوفد المصرى ١٧/٦/١٩٤٥.

وقدرت مصلحة المساحة قيمة تلك الأرض بمبلغ أربعين ألف جنيه تقريبًا، وسرعان ما بدأت المباحثات بين مندوبى مصلحة المساحة وصاحب الأرض، وهو الأستاذ محمد سلطان بك للاتفاق معه على الثمن.

وفى أثناء اتخاذ الإجراءات لنزع ملكية هذه الأرض، إذا بخطاب ترسله وزارة الدفاع إلى مصلحة المساحة تطلب إليها فيه معاينة أرض أخرى فى المنيا أيضًا، وتدبر ثمن لها تمهيدًا لنزع ملكيتها.. ولم؟ لإقامة مطار عليها بدلاً من المطار الموجود القائم منذ عام ١٩٣٨ ؟!!

وقامت مصلحة المساحة ـ ولم يكن يسعها إلا أن تنفذ ما تؤمر به ـ بمعاينة الأرض الموصى عليها من وزارة الدفاع، وقدرت لها ثمنًا قدره مائة ألف جنيه، ثمنًا لمائة وخمسين فدانًا باعتبار الفدان الواحد ٧٠٠ جنيه تقريبًا.

أما لماذا طلبت وزارة الدفاع معاينة أرض جديدة، لنقل مطار قائم إليها، فأمر لا نجيب عليه أو نكشف عنه، قبل أن نستعرض الظروف المحيطة بالموضوع..

فأراضى محمد سلطان بك التى أقيم عليها المطار سنة ١٩٣٨، قد ثبتت صلاحيتها، بل ثبت أنها أصلح مكان فى المنيا لهذا الغرض ـ كما جاء فى التقرير الذى وضعته عندئذ المصلحة المختصة. وهى مصلحة الطيران المدنى.. والمطار القائم يؤدى مهمته منذ عام ١٩٣٨ حتى اليوم، دون أن يجد أى داع إلى نقله من حيث هو قائم..

هذا المطار أنشئ على مساحة مائة وخمسين فدانًا، والأرض التى أوصت عليها وزارة الدفاع وطلبت نقل المطار إليها، لا تزيد على هذه المساحة.. والمطار القائم ليس حوله، أو فيما حوله، عوائق أو موانع تقف عقبة فى طريق هبوط أو صعود الطائرات.

وعلى العكس من ذلك الأرض الطيبة التى تطلب وزارة الدفاع نقل المطار إليها، فإنه يقوم إلى جوارها "وابور" له مدخنة تتطاول فى السماء، وتقف عقبة

فى طريق الطائرات وإلى جوار هذه الأرض أيضًا مدرسة الزراعة، وهى تتسع وتنمو وتطغى فى كل عام على ما يجاورها من أراض، تبعًا لاطراد نموها..

والمطار القائم قائم فعلاً، وقد كلف الدولة نحو عشرين ألف جنيه لإعداده وتزويده بما يلزمه من مبانٍ وأدوات، ولن يكلف الدولة سوى شراء الأرض التى أقيم عليها وقد قدر ثمنها مبلغ أربعين ألف جنيه بحسب تقدير مصلحة المساحة.

أما الأرض الطيبة.. الأرض التى تطلب وزارة الدفاع نقل المطار القائم إليها - دون مبرر- فستكلف الدولة مائة ألف جنيه ثمنًا لها، إلى جانب ما تتكلفه الدولة المسكينة ثمنًا لإقامة منشآت المطار فى هذه الظروف التى ارتفع فيها سعر المواد الأولية ارتفاعًا فاحشًا مزعجًا، هذا عدا ما يضيع على الدولة من مال أنفقته على تمهيد المطار القائم وصيانته منذ عام ١٩٣٨ حتى اليوم.. وهذا كله لن يقدر بأقل من أربعين ألفًا من الجنيهات تضيع على الدولة، علاوة على فرق الثمن بين الأرض الطيبة الموعودة، وبين الأرض القائم عليها المطار الحالى وهو ٦٠ ألفًا من الجنيهات.. فيكون مجموع ما ستخسره الدولة مائة ألف جنيه!

ولك أن تتساءل بعد هذا كله: هل أخذ رأى مصلحة الطيران المختصة فى أمر نقل المطار القائم إلى الأرض الموعودة؟! وإذا كان قد أخذ رأيها، فهل تغير موقفها، وتغير تقريرها عن الأرض القائم عليها المطار؟! وهل ترى هذه المصلحة أن الأرض الطيبة الموعودة تصلح لإقامة مطار عليها؟! وعلى أى أساس استندت المصلحة فى رأيها هذا، إذا كان لها رأى أو استشيرت فى الأمر؟!!

أم كان الأمر أبعد ما يكون عن مصلحة الطيران، ولم يؤخذ رأيها، وكان الرأى رأى وزارة الدفاع، والوزير هو المسئول الأول عن تصرفات وزارته؟!!

ثم لك أن تتساءل بعد ذلك عن صاحب الأرض الطيبة الموعودة من يكون؟! ومن هذا المحظوظ الذى يملك هذه الأرض السعيدة؟!

لك أن تتساءل، فنجيبك أنه الأستاذ شلبى صاروفيم بك، ونزيدك تعريفًا به فنقول إنه من أعيان المنيا.. فأى مصلحة تدعو إلى نقل المطار إلى أرض جديدة، ليس ثمنها أقل من ثمن الأرض القائم عليها المطار، بل هو يزيد عليه بأكثر من الضعف؟!

أيها المسئولون: اكشفوا الأمر للشعب، فإن الأموال أمواله، وهو يدفع الضرائب التى تبهظ كاهله، وتقصم ظهره، لا لكى تنفق حسب الأهواء والشهوات، أو فى غير ما يعود عليه بالنفع والفائدة، ولكن فى سبيل منفعته ورفاهيته وخيره.. أما هذا الذى يحدث فعبث ينبغى أن نحفظ أموال الشعب بعيدة عنه، ويا وزير الدفاع قل للشعب ما الحكمة الغائبة عنه فى طلب نقل المطار القائم بالمنيا إلى أرض أخرى، رغم ما يصيبه والدولة معًا من خسارة مالية جسيمة، دون مبرر يدركه أو يفهمه؟!

ويا دولة رئيس الوزراء هل اتصل بكم نبأ هذه التصرفات؟! وماذا ترون فيها؟! وماذا يكون موقفكم منها، يا وزير الحزم والعزم؟! فقد بدأت إجراءات إصدار المرسوم بنزع ملكية الأراضى الحديثة..

....



● **وماذا عن مطار المنيا؟..** (١)

كتبنا أول أمس عن حكاية مطار المنيا، وتتلخص فيما يلى:

١- أنشئ مطار المنيا فى عام ١٩٣٨، على أرض مساحتها ١٥٠ فدانًا مؤجرة من محمد سلطان بك، بواقع الفدان ٢٢ جنيهًا.

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٥/٦/١٩.

٢- تكلف إنشاء المطار نحو ٢٠ ألف جنيه لمنشآته وأدواته، ومعداته..

٣- كانت مصلحة الطيران المدنى هى التى اختارت الأرض، وقالت عنها فى تقرير لها إنها أصلح أرض لإقامة مطار عليها.

٤- فى يناير ١٩٤٢ طلبت وزارة الدفاع على مصلحة المساحة تقدير قيمة الـ١٥٠ فدانًا المقام عليها المطار تمهيدًا لنزع ملكيتها وشرائها من صاحبها وجعلها من المنافع العامة.. وقدرت المصلحة ثمن الأرض بمبلغ أربعين ألف جنيه تقريبًا، وبدأت الإجراءات التمهيدية لنزع ملكية الأرض..

٥- فجأة أرسلت وزارة الدفاع إلى مصلحة المساحة تطلب إليها معاينة أرض أخرى فى المنيا يملكها الأستاذ شلبى صاروفيم بك لنقل المطار القائم إليها..

٦- قامت المصلحة بتقدير قيمة الـ ١٥٠ فدانًا الجديدة بمبلغ مائة ألف جنيه..

وتساءلنا بعد ذلك أى مصلحة تدعو إلى نقل مطار قائم، عامل، إلى أرض جديدة؟ لا تفضل الأرض المقام عليها المطار فعلاً؟؟؟؟؟، بل إن هناك عقبات وعوائق فيها، منها مدخنة "الوابور" الموجود إلى جوار أرض صاروفيم بك، تعترض هبوط وصعود الطائرات.. كذلك وجود مدرسة الزراعة بجوار الأرض، وهذه المدرسة تنمو وتتسع، وتطغى فى كل عام على ما يجاورها من أراضٍ..

تساءلنا عن وجه المصلحة العامة فى هذا النقل الذى يكلف الدولة فرق السعر بين ثمن الأرض المطلوب نقل المطار إليها، والأرض القائم عليها المطار فعلاً، وهو نحو ستين ألف جنيه.. كما يكلفها نفقات نقل المطار، وإنشاء معداته فى هذا الوقت الذى ارتفعت فيه الأسعار ارتفاعًا فاحشًا، ولا تقل هذه النفقات عن أربعين ألف جنيه إذا أضفنا إليها ما تخسره الدولة من نفقات أنفقتها على المطار القائم منذ عام ١٩٣٨ حتى اليوم؟.

تساءلنا عن هذا كله، وطلبنا إلى وزارة الدفاع، وإلى دولة رئيس الوزراء وإلى المسئولين أن يكشفوا عن الحكمة الغائبة عنا فى هذا التصرف الذى يثير الدهشة والعجب والتساؤل.

وأمس طلعت علينا جريدة "الكتلة" ببيان طويل عريض لمعالى وزير الدفاع عن شركة كافورى!!

أما مسألة مطار المنيا، هذه المسألة التى ستضيع على الدولة مائة ألف جنيه تقريبًا، وتضيع على الشعب ـ دافع الضرائب ـ هذه المائة ألف جنيه، فلم يقل الوزير عنها كلمة، ولم تتعرض لها صحيفة حكومية واحدة.

وبعد، نحن فى انتظار بيان من المسئولين عن هذا الأمر الخطير.. ونظن أن الأمر ليس هينًا حتى يمكن التغاضى عنه، فقولوا كلمتكم..

....



• وصيانة أموال الدولة [1]

أخذنا على «وزارة الدفاع» كجريدة معارضة وظيفتها الأولى محاسبة الحكومة على تصرفاتها وتسديدها فى دقة بل فى قسوة نحو الصالح العام الذى يستدعى حتمًا صيانة أموال الدولة ووضعها فى مواضعها حتى لا تصرف الضرائب التى يدفعها المصريون فى غير وجهها الصحيح وعند الضرورة التى لا

---

(١) الوفد ١٩٤٥/٦/٢٤.

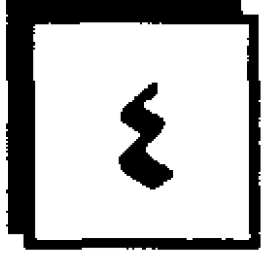
مفر منها، أخذنا على الوزارة إذًا رغبتها فى نقل مطار المنيا المقام فعلاً والذى كلف الدولة حوالى ٢٠,٠٠٠ جنيه إلى مكان آخر يعتقد المختصون أنه أقل صلاحية من المكان الأول فضلاً عما سيكلف الدولة من نفقات كبيرة لا ضرورة لها، فالأرض الأولى كان يمكن أن تنزع ملكيتها بمبلغ ٤٠,٠٠٠ جنيه بينما الأرض الثانية ثمنها مقدر بحوالى ١٠٠,٠٠٠جنيه، وهذا هو التبذير الذى حملنا عليه ولا زلنا نحمل لأنه من حقنا أن نسهر على صيانة أموال الدولة وأن نحمل الحكومة على هذا السهر إذا تهاونت فيه.

ولقد طالبنا وزير الدفاع بأن يدلى ببيان عن سر هذا النقل حتى تطمئن الأمة إلى أن أموالها ستصرف فى وجهها الصحيح وأنها ستصان الصيانة الواجبة، ولكنا إلى الآن لم نتلق هذا البيان، وإنما تلقينا تهديدًا ووعيدًا وويلاً وثبورًا من جريدة "الكتلة" التى راحت تتهم شلبى صاروفيم عبيد بك بأنه هو مصدر أخبارنا، أو هو الذى أوحى إلينا بالمقال، فكذبناها وأثبتنا لها أنه لا علاقة لنا بصاروفيم بك وليس لنا شرف معرفته من قريب أو من بعيد وعلى العكس من ذلك تقوم الصلة إلى الآن وثيقة بين معالى مكرم باشا وصاروفيم بك، فالمعقول إذًا أن يعطى صاروفيم بك المعلومات التى يريد أن يعطيها لمعالى مكرم باشا الذى يعرفه حق المعرفة، لا إلينا نحن الذين لا تربطنا به أية صلة، فمعالى مكرم باشا قد كان محاميه، وقد خلف معاليه فى هذه القضايا أخوه الأستاذ فكتور عبيد، بل إن الصلة لأوثق من ذلك، فصاروفيم بك زوج لأخت الأستاذ يوسف مرقص سميكة نجل سميكة باشا، والأستاذ يوسف عديل للأستاذ حلمى مكرم عبيد القاضى بالمحاكم المختلطة وشقيق مكرم باشا، إذ أن كلاً منهما زوج لإحدى بنتى سعادة الدكتور نجيب محفوظ باشا!.

ومن هنا يرى القراء أن الصلة قائمة ثابتة بين صاروفيم بك ومكرم باشا وأن المعقول هو أن يخصه صاروفيم بك بمعلوماته، لا أن يخصنا نحن.

وقد زادنا إلحاحًا فى طلب البيان ما علمناه أخيرًا من أن للحكومة بجوار المنيا أرضًا تصلح الصلاحية كلها لإقامة هذا المطار إذا أريد نقله لسبب نجهله بحيث يستعصى علينا أن نرى وجهًا لتكليف الدولة مائة ألف جنيه بدون مبرر أو مصلحة واضحة.

....



● **هل يستقيل وزير الدفاع؟!..** (١)

كنا إذًا على حق، وما كان فى ذلك عندنا شك عندما أثرنا ذلك التصرف العجيب بنقل مطار المنيا من مكانه وإثقال كاهل الدولة بعشرات الألوف من الجنيهات لغير ما سبب معقول، كنا إذًا ضنينين حقًا بأموال الدولة أن تبذل بذل السماح لغير وجه ضرورى فطالبنا بوقف هذا التصرف وإجراء التحقيق حتى تتبين الحكمة فيها.

فلقد كان للبيانات والمعلومات التى أوضحناها فى كل ما كتبناه عن هذه المسألة ـ بالرغم من تعرض وزير الدفاع لها بالتكذيب ـ أثرها البالغ عند اللجنة المالية بمجلس النواب الحالى ولا سيما رئيسها الأستاذ عبد الرحمن البيلى، ذلك الأثر الذى حدا برئيس اللجنة إلى أن يجهد نفسه فى تقصى الحقيقة فى هذا الشأن فقد عمد إلى كل الوسائل، واستعان بالخبراء حتى وقف على جلية الأمر مما أدى إلى أن ترفض اللجنة المالية الموافقة على الاعتماد المخصص لنقل المطار.

(١) الوفد المصرى ١٩٤٥/٧/٦.

والجديد فى الأمر أنه بعد أن أشرنا إلى قرار اللجنة المالية برفض الاعتماد المذكور اتصل معالى وزير الدفاع الأستاذ سيد سليم بالأستاذ عبد الرحمن البيلى رئيس اللجنة محاولاً إقناعه بمختلف وسائل الإقناع بالعدول عن رفض الاعتماد والموافقة عليه، ولكن ذلك لم يجد ولم تعدل اللجنة عن قرارها الحازم وقال رئيسها إنه لا يقبل على ضميره وذمته ولا على إخوانه أعضاء اللجنة احتمال مسئولية الموافقة على هذا التصرف، فكان موقفًا يذكر!.

وقد بلغ من إصرار الوزير على إقناع رئيس اللجنة أن هدد بالاستقالة ما لم تتم الموافقة على هذا الاعتماد ولكن ذلك أيضًا لم يفد فى تغيير موقف اللجنة.

وقد كانت وزارة المالية قد اتخذت فعلاً الإجراءات لنزع ملكية الأراضى التى خصصت لنقل المطار، فلما علم بذلك رئيس اللجنة المالية بمجلس النواب بادر فأرسل كتابًا إلى وزير المالية يطلب إليه وقف هذه الإجراءات جميعًا ويحمله مغبة المضى فيها، وكان موقف اللجنة ورئيسها من السلامة والوضوح بحيث كسبوا رأى بقية الوزراء من جانبهم.

تلك هى قصة القضية التى كنا فيها المدافعين عن سلامة التصرفات الحريصين على أموال الأمة أيدتنا فيها كافة التطورات وانتهت أو كادت تنتهى إلى الأخذ بما طالبنا به.

٥

• قضايا الوفد المصرى أمام محكمة الجنايات[١]

تنظر اليوم أمام محكمة جنايات مصر القضية رقم ٣٩١٢ المقدم فيها كل من حضرتى الأستاذ حامد طلبة صقر والدكتور محمد مندور لنشر بعض المقالات فى أعداد سابقة تحت عنوان "حول مطار المنيا" تضمنت قذفًا فى حق وزير الدفاع السابق.

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٧/٤/٢١.



القضية الخامسة

الوزارة القائمة تعمل على خراب البيوت

■ الصورة: د. محمد مندور بعد خروجه من السجن عام ١٩٤٦ مع أبنائه.





● الوزارة القائمة تعمل على خراب البيوت(١)

تزعم الوزارة القائمة أنها جاءت لتحارب الاستثناءات ومع هذا فالرأى العام قد عرف الآن أن حياة هذه الوزارة مليئة بالفضائح بل وإنها هى نفسها استثناء.

ونحن نسوق اليوم مثالاً جديدًا لتصرف من تصرفات وزير الدفاع انتهت بخراب بيت وتشريد أسرة باسم محاربة ما يزعم معاليه أنه يدخل ضمن الاستثناءات.. استمع أيها القارئ:

بتاريخ ١٧ أغسطس ١٩٤٤ التحمت الدورية قيادة حضرة اليوزباشى أحمد محمد الغريب مأمور واحات الفرافرة فى ذلك الوقت بعصابة من أخطر العصابات المسلحة، كانت تعمل على تهريب الأقمشة والعطارة والشاى والسكر من مصر إلى طرابلس، وليس هنا مجال تفصيل أدوار هذه المعركة، وإنما يعنينا فقط تذكر أنها قد أسفرت عن ضحايا من الجنود وانتهت فى الساعة الرابعة من مساء اليوم الثانى للمعركة بإصابة اليوزباشى أحمد محمد الغريب بطلق نارى أرداه

(١) الوفد المصرى ١٩٤٥/٦/٢٨.

قتيلاً، وهكذا انتهت حياته بالاستشهاد فى سبيل الواجب، وفى ٢٤ أغسطس ١٩٤٤ قدمت أرملة الفقيد ملتمسًا إلى الأعتاب الملكية بهذه الطلبات:

١ ـ تعليم أبناء الفقيد مجانًا فى جميع مراحل التعليم.

٢ ـ تسوية معاش الفقيد على أساس رتبة الصاغ "نظرًا لأنه رقى إلى رتبة اليوزباشى سنة ١٩٢٨ وأحيل إلى المعاش فى سنة ١٩٣٤ وعاد للخدمة فى سنة ١٩٣٧ واستشهد فى سبيل الواجب فى ١٨ أغسطس ١٩٤٤" هذا مع تنازل الحكومة عن نصيبها فى المعاش، فتحول الملتمس إلى وزير الدفاع وكان فى هذا الوقت حمدى سيف النصر باشا، فكتب إلى وزارة المالية يطلب منح أرملة هذا الضابط الشهيد وأولاده القصر معاشًا استثنائيًا مضاعفًا وتعويض الورثة بمبلغ قدره ثلاثة آلاف جنيه.

ولما أقيلت الوزارة السابقة ردت الأوراق إلى معالى الوزير الحالى فكان رأيه منح أرملة الفقيد وأولاده القصر المعاش القانونى.. أى أن ترث الحكومة نصيبها مع تعويض قدره ثلاثة آلاف جنيه.

والمعاش القانونى بالنسبة إلى المرتب الذى كان يتقاضاه الضابط ومدة خدمته هو ١٦ جنيهًا و٥٠٠ مليم تحصل أرملة الفقيد على نصفه ويوزع النصف الآخر على أولاده القصر الأربعة فيكون نصيب الواحد منهم هو واحد جنيهًا و٩٠٠ مليم.. فهل يكفى هذا المعاش الضئيل للإنفاق على طالب بكلية الهندسة (قطع معاشه فى فبراير ١٩٤٥) وآخرين بالمدارس الثانوية وفتاة بالمدارس الابتدائية.

وقد قدمت أسرة الفقيد ملتمسًا إلى معالى الوزير لإعادة النظر فى أمر هذه الأسرة لكن معاليه يتذرع بأن ما قرره معالى الوزير السابق كان استثناء من واجبه أن يلغى هذا الاستثناء مع أن قانون إلغاء الاستثناءات جاءت به فقرة تقول إن هذا الإلغاء لا يسرى على العسكريين.

فهل هذا هو التقدير الذى تراه الوزارة القائمة بالنسبة إلى أسرة فقدت عائلها الذى استشهد فى سبيل واجبه؟

وهل يمكن أن يعتبر تصرف معالى وزير الدفاع السابق تصرفًا غير قانونى؟؟ نريد الجواب..

د. محمد مندور

....



● **التحقيق مع الصحف: الوفد المصرى مع الوفد المصرى**[1]

دعت النيابة العامة حضرة الدكتور محمد مندور[1] رئيس تحرير "الوفد المصرى" فى الساعة العاشرة من صباح اليوم للتحقيق معه فى مقال نشر بالجريدة فى ٢٨ يونيو الماضى، أى منذ أكثر من شهر حول تعديل الحكومة الحالية لمعاش استثنائى تحت عنوان "الحكومة الحالية تعمل على خراب البيوت".

وقد توجه الدكتور مندور فى الموعد المحدد وتولى التحقيق معه الأستاذ محمد أمين حماد وحضر معه من المحامين الأساتذة حسين الجندى بك، وحافظ شيحة، وسليمان اليمانى.

وبعد التحقيق أفرج عن الدكتور مندور بكفالة قدرها عشرون جنيهًا دفعها وأخلى سبيله.

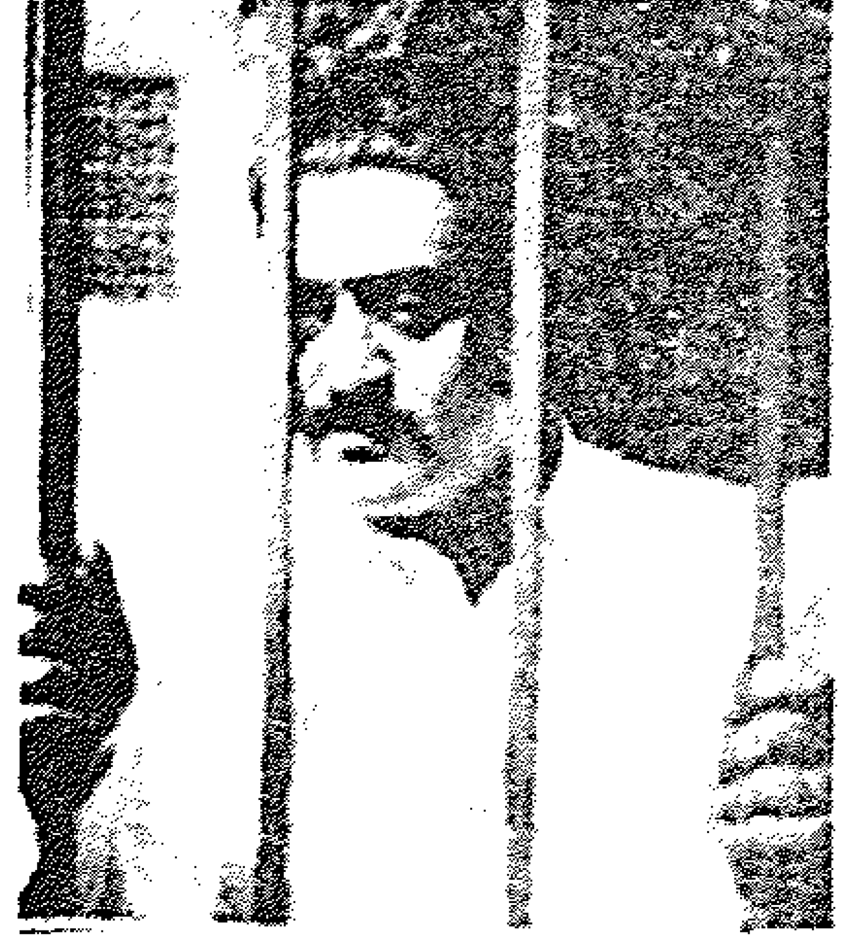
---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٥/٧/٣٠.



القضية السادسة

إذن التموين





• نظر القضية (١)

تنظر محكمة الجنايات اليوم القضية المتهم فيها أحمد حسنى عبد الحميد بتزوير إذن التموين، وهى المؤجلة من الأسبوع الماضى كطلب الدفاع عن الدكتور محمد مندور رئيس تحرير جريدة الوفد المصرى والمتهم بالقذف لنشر الإذن بالجريدة.

وسيتولى الدفاع عن الدكتور مندور سعادة الأستاذ عمر عمر بك نقيب المحامين والأستاذ كامل يوسف بك.

....



• بين النيابة والقضاء(٢)

قضت اليوم العدالة بأن تطلق سراح كاتب هذه السطور، فبرأته من قضية إذن التموين، كما أفرج عنه رئيس محكمة مصر الكلية فى المعارضة التى قدمت

---

(١) الوفد المصرى ١٨/٣/١٩٤٦.

(١) الوفد المصرى ٢٩/٣/١٩٤٦.

إليه عن أمر حبسه، وكل ذلك بعد ثلاثة أيام دامت فيها المرافعات والإحضار من السجن والتردد بين المحكمة والنيابة، ولكن عدالة الله شاءت أن تتحقق على ألسنة قضاتنا الشرفاء المنصفين.

وعلى قدر اطمئنانا واطمئنان المصريين، بل والأجانب المقيمين فى مصر إلى عدالة القضاء المصرى، يحق لنا أن نشكو من تصرفات النيابة وأن نحكم بيننا وبينها الرأى العام المصرى.

قضية إذن التموين حبستنا من أجلها النيابة من قبل حبسًا احتياطيًا، ولقد اعترضنا ولا زلنا نعترض ـ نحن الصحفيين ـ على استعمال النيابة لهذا الحق، لأن الحبس الاحتياطى ليس عقوبة، والنيابة لا تملك أن تعاقبنا، وإنما شرع هذا الحق الذى كان فى الأصل ـ ويجب أن يعود ـ ملكًا لقاضى التحقيق لحكمة معروفة، هى منع المتهم من الهرب من جهة، ومنعه من التأثير فى التحقيق من جهة أخرى، وفى الجرائم الصحفية، لا نظن أن النيابة تتوقع من مثلى الهرب، كما أن جسم الجريمة ثابت بالتشرد، وليس هناك أى مجال للتلاعب فيه.

وها هو القضاء العادل قد برأنا من هذه التهمة، فلأى ذنب حبستنا النيابة الأربعة أيام؟ وبأى عدل وضعتنا فى السجن؟

ومن الغريب أن القضاء لم يبرئنا نحن فقط من جريمة القذف، بل برأ أيضًا أحمد أفندى حسنى عبد الحميد الذى تقدم للجريدة بالخبر، كما تقدم إليها بالإذن ولم يدنه إلا بالتحوير فى الإذن. ومعنى ذلك هو أن القضاء قد سلم بأن نقدنا كان على حق وقد قدمت وزارة التموين نفسها ما أثبت صحة نقدنا، وذلك لأنها تقدمت إلى النيابة بكشوف طويلة تحوى أسماء الأشخاص الممتازين الذين كانت تعطيهم تلك الأذونات ليصرفوا بها أقمشة من الدمور والدبلان من شركة الغزل ومخازنها فى القاهرة، وذلك طبعًا فوق حصتهم المقررة بموجب البطاقات.

ولقد كان نقدنا ينصب على هذه المحاباة، وبخاصة من وزارة كلفها جلالة الملك أن تعمل بنوع خاص على توفير الغذاء والكساء للشعب بالعدل والمساواة، بدلاً من محاباة ذوى النفوذ.. وما دامت وزارة التموين قد سلمت بأنها تفعل ذلك فإن صحة الإذن الذى نشرناه أو تزويره لم تعد تهم فى شىء لأنه كان مجرد دليل، وقد اعترفت الوزارة، فأغنتنا عن كل دليل، وأصبحت الواقعة التى اتهمنا بالقذف من أجلها ثابتة لا ريب فيها.

هذا هو حكم القضاء.. ولكن النيابة بمجرد أن تلقت بلاغًا من وزير التموين السابق السباعى باشا بادرت بحبسنا، مع أن النيابة وغير النيابة تعرف أننا لا نستحق منها ولا من غيرها العسف، بل على العكس كنا نأمل أن تقدر مشقة المهمة التى نكافح من أجلها خدمة لهذا الوطن العزيز الذليل.

وبالرغم من أن الصحافة قد ضجت من الحبس الاحتياطى، وبالرغم من أن مجلس الشيوخ قد تحرك ضمير أعضائه.. وفديين وغير وفديين، فتقدموا بمشروع قانون لإعفاء الصحفيين من الحبس الاحتياطى، لا تزال النيابة تصر على استخدام هذا الحق.

ولا شك أن الإنجليز الذين طلب وزير خارجيتهم فى مجلس نوابهم إيقاف الحملة الصحفية التى توجهها الصحف المصرية ضدهم، لا شك أنهم قد ارتاحوا لسجننا، لأنهم يعرفون حق المعرفة أننا لا نقبل مهادنة فى اختصامهم، ما داموا على سياستهم الحالية، وأننا لا نقبل لوطننا الذل فى الوقت الذى نرى فيه غيرنا من الأوطان تتحرر، ولقد نصحنا لرئيس الوزراء فى محضر التحقيق أن يأخذ بتلابيب الإنجليز بدلاً من يأخذ بتلابيب مواطن شريف مثلنا لا غاية له ولا مطمح إلا المساهمة فى فك قيود هذا الوطن الغالى، ولعل رئيس الوزراء يطلع على هذه النصيحة.

ولكن عدل الله لا بد غالب، وما دام فى مصر قضاة عدول فباستطاعة كل وطنى شريف ألا يصغى إلى غير ضميره، وأما النيابة فنترك لها محاسبة نفسها على استخدام هذا الحبس الاحتياطى العجيب.

إننا خدام قضية شريفة، ولنا أكبر الأمل فى مجلس شيوخنا الموقر لعله ينجز ما بدأه، ويضع حدًا لهذا الحق الخطر، حتى لا تعاقبنا النيابة بحبس احتياطى لجرائم يبرئنا منها القضاء العادل، القضاء الذى نحييه بقلوب خاشعة.

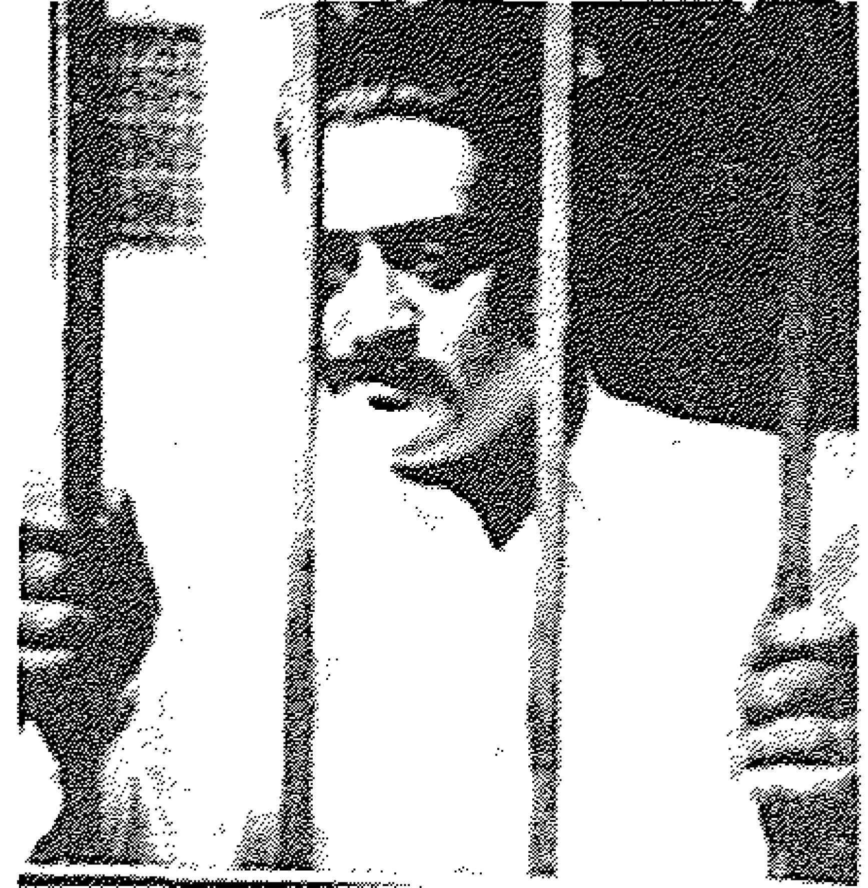
صورة طبق الأصل أو من وزارة إلى وزارة



القضية السابعة

صورة طبق الأصل

■ الصورة: د. محمد مندور فى نهاية الأربعينيات قبل سفره للعلاج





● **صورة طبق الأصل**(١)

فى بلاد العالم كافة تتغير الوزارات لتتغير السياسة العامة للدولة، أما فى مصر فقد تغيرت الوزارة ليتغير الأشخاص فحسب. فالخلافات التى قامت بين الأمة والوزارة النقراشية الأخيرة لا تزال قائمة بين الأمة والوزارة الحالية وإلى القارئ البيان!

حق الأمة الدستورى

منذ أن انتهت الحرب وأطلقت الحريات والأمة المصرية تطالب بأن تستفتى استفتاءً حرًا أسوة بغيرها من الأمم. ولقد كان من المفهوم أن وزارة النقراشى باشا التى استندت إلى نظام برلمانى أعرج لا تترك الحكم إلا تمهيدًا للعودة إلى الأمة ومع ذلك فالذى حدث كان على عكس ما توقعته البلاد. فقد جاءت على أنقاضها وزارة أقل دستورية من وزارة النقراشى باشا نفسها ولا أدل على ذلك

---

(١) البعث ١٩٤٦/٢/٢٢.

من أن يلى رياستها "مستقل" مع أن مجلس النواب نفسه لا يضم إلا عددًا تافهًا من المستقلين ومع أن هؤلاء المستقلين لا تربطهم أية رابطة ولا أى اتجاه سياسى معلوم. وبقية المجلس مكون من أحزاب موجودة وموجود لها رؤساء كان من المنتظر أن يلى أحدهم رياسة الوزارة الجديدة ما دام الرجوع إلى الأمة لم يتحقق.

ثم إننا لو سلمنا جدلاً بأن يلى الوزارة "مستقل" لسبب من الأسباب، كان من الواجب على الأقل أن تضم تلك الوزارة أعضاء من الأحزاب البرلمانية الموجودة بالمجلس، مع ذلك فحتى هذا لم يحدث، إذ أن الوزارة الحالية لم يشترك فيها إلا أعضاء حزب واحد لم يسبق له أن رفض الاشتراك فى أية وزارة عرضت عليه، والنتيجة البديهية لهذا الموقف هى أننا نسير إلى الوراء وأن الخلاف بين الأمة والحكومة من الناحية الدستورية قد ازداد اتساعًا بإغفال إرادة الأقليات ذاتها فضلاً عن إغفال إرادة الغالبية العظمى للأمة التى يمثلها الوفد.

وأمة تغفل إرادتها على هذا النحو لا يمكن إلا أن تزداد غضبًا على غضب.

قضية الوطن

اختلفت الأمة مع الحكومة السابقة على وسائل علاج القضية الوطنية فقد رأت الحكومة النقراشية المتخاذلة أن تلاطف الإنجليز وتستجديهم وتثق بنواياهم ورفضت الأمة هذه السياسة الحمقاء وطالبت بأن تشتد فى مجاهدة المغتصب وأن تدعوه فى صراحة إلى الجلاء عن وادينا المعذب فإن استجاب حمدنا السعى وإن رفض عرضنا النزاع على مجلس الأمن واحتكمنا إلى جماعة الأمم التى حاربت فيما تدعى لنصرة حرية الشعوب وديمقراطية الحياة.

وقد كان المفهوم أيضًا تغيير الوزارة سيستتبع تغيير السياسة الوطنية، وأن الوزارة الجديدة ستنزل على رأى الأمة ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث فقد جاءت خطة الوزارة الحالية وسياستها هى هى خطة وسياسة الوزارة السابقة وإلا لرأينا

صدقى باشا يعلن أنه لن يكتفى ولن يقبل الرضى عن المذكرة المصرية والرد البريطانى السابقين وأنه سيعود فيضع القضية الوطنية وضعًا جديدًا شريفًا يرضى شعور البلاد الوطنى ويحمى كرامتها المهدرة.

إن الأمة تطالب بألا تجرى أية مفاوضات إلا على أساس الجلاء ووحدة وادى النيل وبأن توضع المشكلة المصرية وضعًا دوليًا إذا استمر الإنجليز على سياستهم الاستعمارية البغيضة وأية وزارة لا تنفذ هذه الرغبة الوطنية العامة لن تنال من الأمة المصرية غير السخط والحرب الشعواء وهذا هو مصير الوزارة الصدقية الذى لا شك فيه.

العدالة الاجتماعية

فى عهد الوزارة السابقة أخذ البؤس ينشر لواءه ويزداد كثافة بانتهاء الحرب، فمحصولاتنا الزراعية كسدت مما أرهق صغار المستأجرين الذين يعنينا أمرهم قبل الملاك الذين يجدون دائمًا ما يكفيهم، والبطالة قد أخذت تشتد بنسبة ثلاثة آلاف عامل فى كل شهر على أقل تقدير نتيجة لتسريح العمال من المصانع العسكرية وإحلال أسرى الحرب محلهم، والموظفون فى البنوك والشركات قد أخذ يلقى بهم فى الشارع ليحل محلهم الأجانب الذين كانت الحرب قد شغلتهم حتى لقد رأينا محافظ البنك الأهلى الإنجليزى يصر فى وقاحة على أن يخرج من البنك ثلاثمائة موظف مصرى ليحل محلهم ثلاثمائة موظف إيطالى.

وهنا أيضًا كان من المفهوم عند سقوط الوزارة السابقة أن تحل محلها وزارة أكثر إحساسًا بمصالح الشعب وقوته اليومى، ولكننا لسوء الحظ رأينا وزارة رأسمالية عاتية تقفز إلى الحكم ولا تتحدث إلا عن الإنتاج وزيادته وأما توزيع الثروة وأما العدالة الاجتماعية فذلك ما لا يخطر لها على بال:

لقد قالت الوزارة المشئومة السابقة إنها ستنفذ مشروع أعمال وإصلاحات لخمس سنوات وقالت إنها ستشترى مصانع حربية يساهم فيها العمال وما شاكل

ذلك، ولكنها لم تفعل شيئًا على الإطلاق وجاءت وزارة صدقى باشا، وكانت أحط دركًا من سابقتها من هذه الوجهة لأنها لم تشر إلى شيء من ذلك فى برنامجها حتى مجرد إشارة.

إذًا فقد كانت للوزارة السابقة بالنسبة للوزارة الحالية على الأقل ميزة الكلام، وأما الفعل فما نظن أن وزارة ليست من الشعب وللشعب ستحرص على مصالح الطبقات المحرومة أو تعمل على إنصافها على الإطلاق.

والآن.. أوما يرى القارئ أننا كنا على حق عندما بدأنا هذا المقال بقولنا إنه فى بلاد العالم كافة تتغير الوزارات لتتغير السياسة العامة للدولة، وأما فى مصر فقد تغيرت الوزارة ليتغير الأشخاص فحسب، **وإنها تسير من سيئ إلى أسوأ.**

ولكن الشعب قد تيقظ ولا بد لإرادته من أن تنتصر ما دامت روح الجهاد الطاهرة تحفزه إلى الأمام!

محمد مندور

....



● القبض على الدكتور محمد مندور[1]

دعت النيابة العامة صباح أمس الدكتور محمد مندور رئيس تحرير "الوفد المصرى" وتولى الأستاذ محمد أمين حماد التحقيق معه بشأن مقالات سبق نشرها بالجريدة من مدة طويلة، من بينها مقال بعنوان "صورة طبق الأصل"، وفى

(١) البعث ١٩٤٦/٢/٢٢.

نهاية التحقيق تقرر القبض على الدكتور مندور وحبسه لمدة أربعة أيام احتياطيًا، وقد نقل حضرته إلى سجن الأجانب.

هذا الحبس الاحتياطى

وقد كنا نحسب أن النيابة قد عدلت نهائيًا عن استخدام حقها فى الحبس الاحتياطى فى القضايا الصحفية بعد أن صح الإجماع على أن الشارع لم يقصد حين نص على هذه التحفظات أن يسوى بين المجرمين العاديين الذين يخشى شرهم أو فرارهم وبين الصحفى المأخوذ برأى صدر عنه، وبعد أن بدأ فى المجلس التشريعى الأعلى أنه يريد أن يضمن القانون نصًا لا يبيح للنيابة حبس الصحفيين احتياطيًا.. كنا نحسب هذا، ولكن النيابة قد عادت إلى سنتها الأولى فعمدت إلى استخدام حقها وألقت القبض أمس على رئيس تحرير هذه الجريدة.

....



● من قضايا الوفد المصرى(١)

عرضت أمس على محكمة جنايات مصر القضية المرفوعة من النيابة العمومية ضد الدكتور محمد مندور رئيس تحرير الوفد المصرى المعطلة لأنه نشر مقالاً بعنوان "صورة طبق الأصل" قيل إن به قذفًا فى حق دولة إسماعيل صدقى باشا.

وحضر للدفاع عن الدكتور مندور سعادة الأستاذ الكبير محمود سليمان غنام بك، ولكن النيابة طلبت التأجيل فأجلت إلى دور مقبل(٢).

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/٣/٢٧.

(٢) صوت الأمة ١٩٤٧/١١/١١.



القضية الثامنة

قضية الكاريكاتير

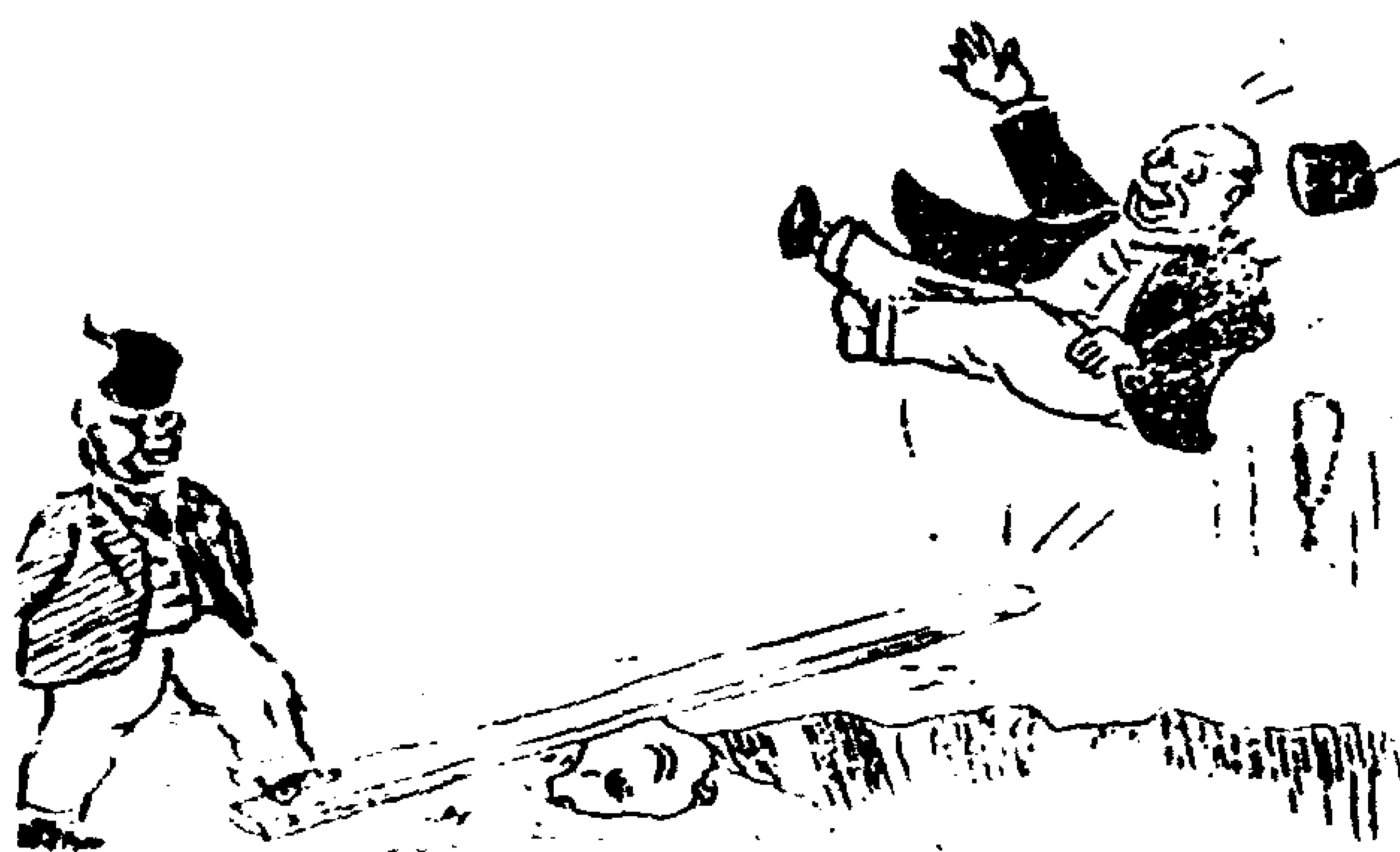
قضايا الصحف

قضية الكاريكاتير

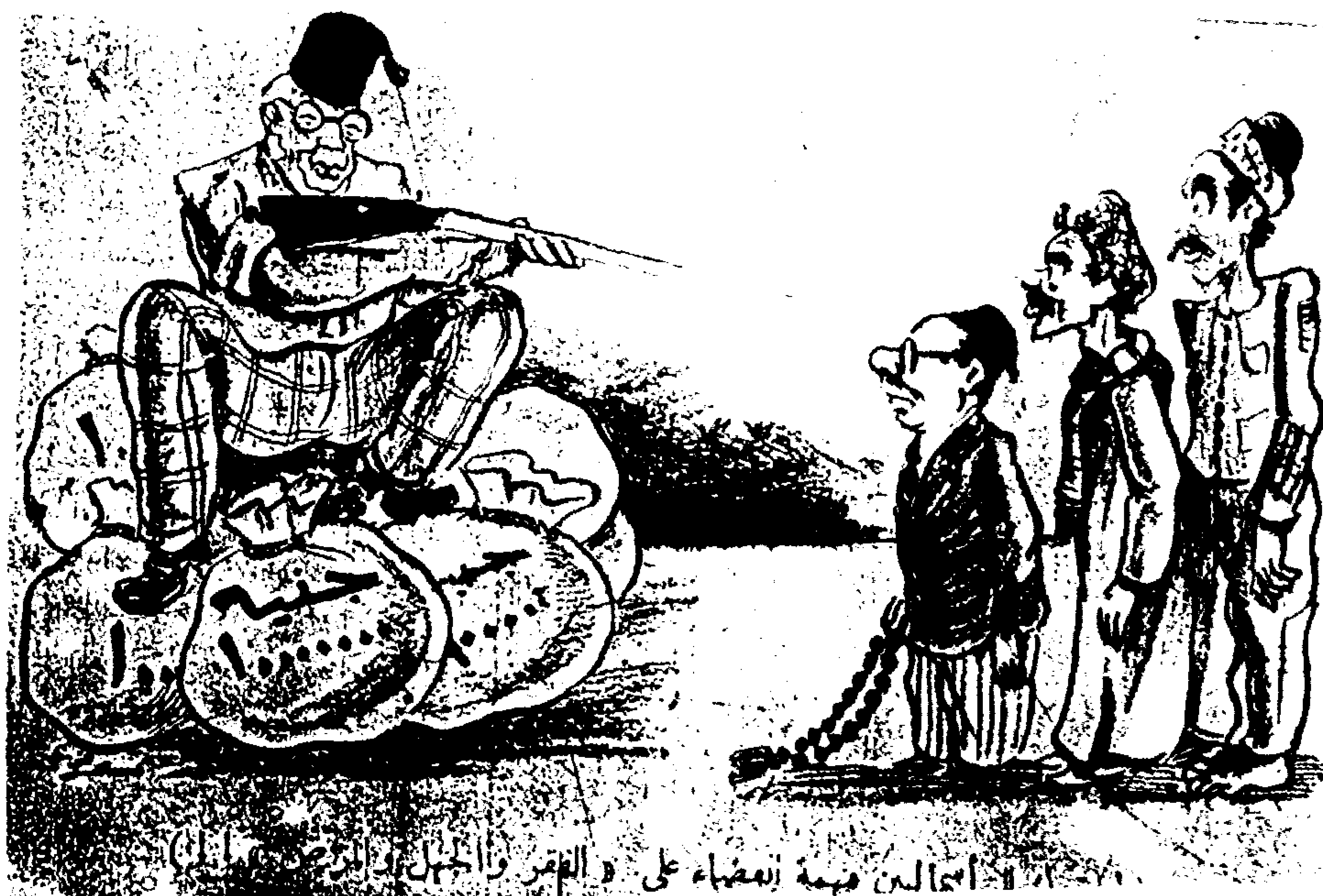
نعرض على محكمة جنايات مصر «دائرة الخازندار بك» يوم الأربعاء القادم ٨ اكتوبر القضية المتهم فيها الدكتور محمد مندور المحامى ورئيس تحرير مجلة البعث المعطلة لنشره صورة كاريكاتورية عن طريقة محاربة صدقي باشا للفقر والمرض والجهل إعتبرتها النيابة قدفا في حقه.

تمثل قضية الكاريكاتير واحدة من القضايا التى يحتوى عليها سجل الدكتور مندور، نشأت هذه القضية بعد نشر رسوم كاريكاتيرية فى مجلة البعث التى كان يرأسها الدكتور مندور، وكانت هذه الرسوم تعبر عن طريقة محاربة صدقى باشا للفقر والمرض والجهل، واعتبرت النيابة أن هذه الصور تمثل قذفًا فى حقه.

وقد تحدد لنظر القضية يوم الأربعاء الموافق الثامن من أكتوبر عام ١٩٤٧ أمام محكمة جنايات مصر «دائرة الخازندار بك» ونشر خبر هذه القضية فى «صوت الأمة» بتاريخ ١٩٤٧/١٠/٥، وفيما يلى بعض الرسوم الكاريكاتير موضوع القضية.



صدقى باشا حينما يرفع من مستوى الشعب !



كاريكاتير محاربة صدقى للفقر والجهل والمرض



(يقول صدقي باشا انه لم يعد صدقي باشا القديم

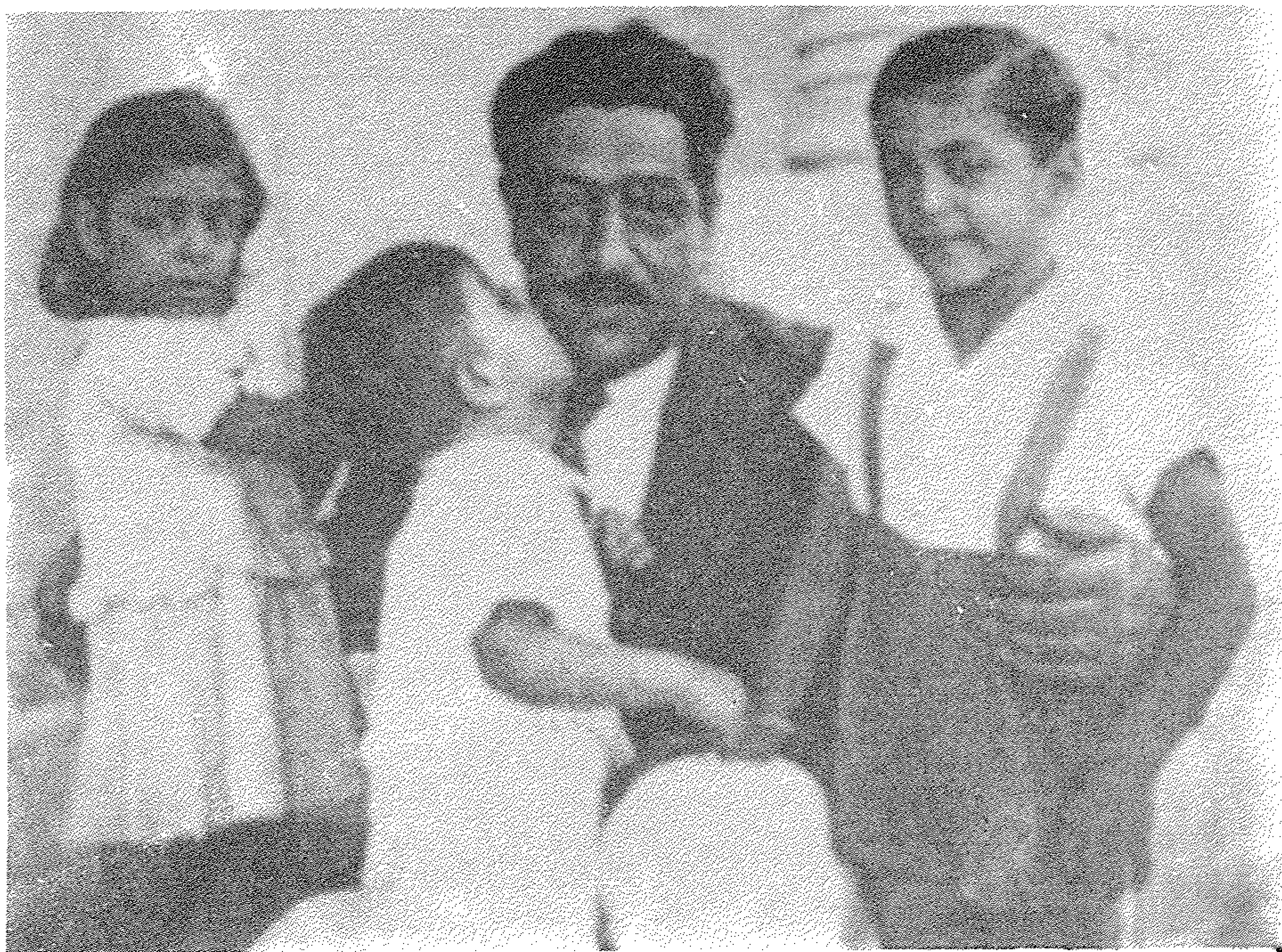
القناع الذى يختفى وراءه صدقى باشا





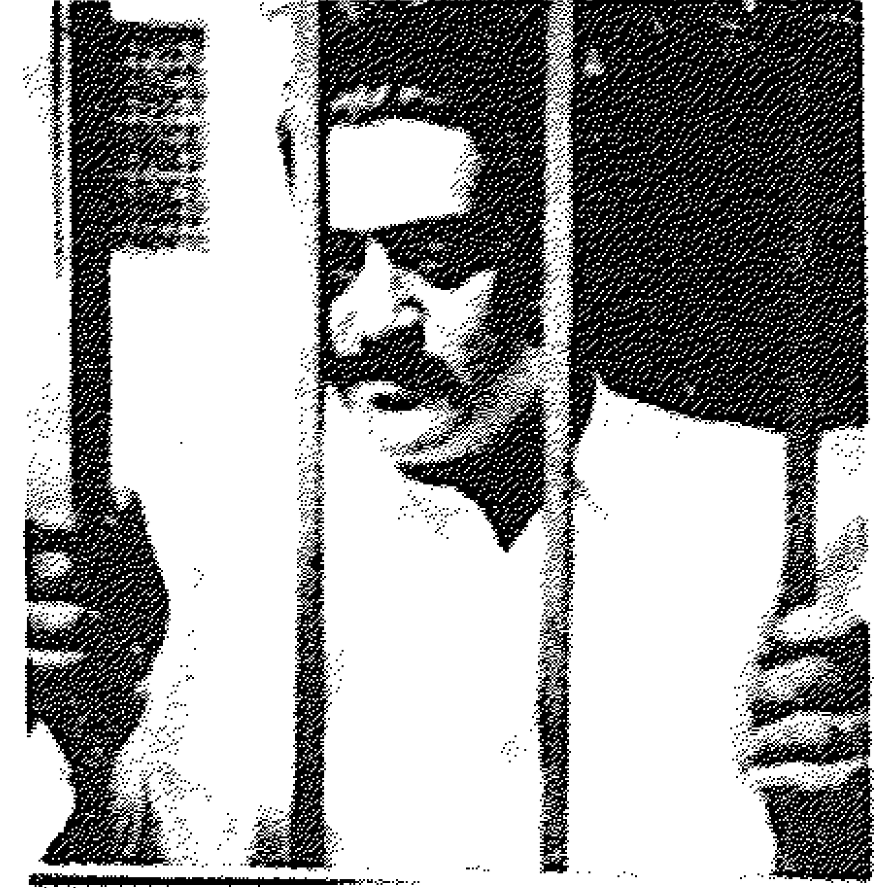


كاريكاتير قناة السويس



القضية التاسعة

قضية الشيوعية الكبرى





• صدقى باشا يحترم القانون والدستور على طريقته!![1]

قرأنا فى رد صاحب مجلة آخر ساعة على تكذيب دولة صدقى باشا لحديثه فيما يختص بسعادة فؤاد سراج الدين باشا أن دولة رئيس الوزراء هو الذى أمر بعدم قبول أوراق ترشيح سعادته لمجلس الشيوخ مخالفًا فى هذا أحكام القانون والدستور؛ لأن الدستور يقول إن لجنة الطعون هى المختصة بالنظر فى كل مخالفة تقع، وقرأنا أيضًا فى رد التابعى أن دولة صدقى باشا قال له بالنص:

"يعنى أترك فؤاد سراج الدين يدخل مجلس الشيوخ ويبقى فيه عامًا أو عامين إلى أن يفصل فى الطعن؟ كلا. أنا بعملى هذا إنما أعمل على احترام القانون والدستور".

فالرجل يدعى أنه بمخالفة الدستور يعمل على احترامه، والرجل كما يظهر لا يطيق أن يرضى بأحكام هذا الدستور (الجاهز)؛ لأنه لا يتفق وميوله، فهو يعمل على (تفصيل) دستور آخر يتفق وإرضاء شهوته إلى الانتقام من خصومه السياسيين.

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/٤/٨.

والدليل القاطع على هذا أنه يعرف أن لجنة الطعون هى المختصة وحدها قانونًا ودستورًا بالنظر فى مثل هذه الحالة - كما قال القضاء العادل كلمته فى القضية ابتداءً واستئنافًا - ولكنه رغم معرفته بهذه الحقيقة لا يريد أن يهضمها أو يفهمها أو يعترف بها ولهذا خالفها وجعل من نفسه هو كل شىء لأنه يعمل على احترام القانون والدستور على طريقته!!

ويذكرنا هذا بما كان من دولة صدقى باشا عندما استجوبه سعادة الأستاذ الكبير صبرى أبو علم باشا بشأن مراقبة الصحف ومصادرتها قبل التوزيع ومخالفة هذا للقانون والدستور، فإن الرجل كان يصادر الصحف فى المطابع بحجة أنه يمنع الجريمة قبل وقوعها رغم أن الدستور يمنع ذلك، ولكن أى دستور هذا الذى لا يمكن صدقى باشا من تنفيذ رغباته وشهواته، ولهذا كان كلما سمع من سعادة زعيم المعارضة ما يأمر به الدستور دهش وتململ وقاطع؛ لأنه لا يفهم إلا أن الدستور يجب أن يكون فى خدمة الحاكم قبل المحكوم وإلا فما فائدته؟..

ولن نجد خيرًا من جملة التابعى التى قالها له بالأمس فى رده لنختتم بها كلمتنا:

"لقد كنت أحب أن أؤمن أن صدقى باشا فى عهده الجديد غيره فى عهده القديم"!!..

....



● الإنجليز يماطلون وصدقى يمزح (١)

أصبح واضحًا لنا معشر المصريين والسودانيين أن الإنجليز يماطلون ويسوفون فى أمر المفاوضة التى تجرى بينهم وبين صدقى باشا الراضى عن هذه

(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/٦/١.

السياسة، الصابر على ألاعيبها، المنتظر لمنحها، والإنجليز يهدفون بهذا التسويف إلى إضعاف حماستنا، وإضعاف قضيتنا كما يتوهمون ويظنون..!

ومن الثابت المعروف أن اللورد ستانسجيت قال عقب توقف المفاوضات إنه عرض الأمر على مستر بيفن ليقطع فيه بما يراه كأن مستر بيفن - كما قلنا هذا مرة - هو الوصى على مصر والسودان، وهو صاحب الكلمة الأخيرة فى حقوقهما وقضية واديهما..!

وها هى البرقيات - بعد أسبوع أو أكثر من توقف المفاوضات - تقول (إن الدوائر العليمة فى لندن ترى أنه لا ينتظر اتخاذ أى قرار فى شأن استئناف المفاوضات الإنجليزية المصرية قبل عودة المستر بيفن فى الأسبوع المقبل لأنه يقضى إجازة فى ساحل إنجلترا الجنوبى للاستجمام)!

وها هو اللورد ستانسجيت يطير إلى جزيرة قبرص للاستجمام هو الآخر.. بل ها هو صدقى باشا نفسه يقول لمندوب الأهرام مازحًا (إننى أنا أيضًا ذاهب للاستجمام. إن "الرئيسين" يجب أن يكونا على اتفاق تام حتى فى الاستجمام)!

الكل يسافرون ويستجمون وصدقى الذى وضع نفسه رغم أنوفنا ممثلاً لنا يشارك الإنجليز فى التسويف والمماطلة والاستجمام ويضيف إلى هذا كله المزاح و(التنكيت) فهل هذا هو وقت (النكتة) يا دولة الرئيس؟!

إن شعب وادى النيل القلق المتأهب لا يشاركك مزاحك وإنه ليريد أن يقف فورًا على ما يراد بحقوقه الواضحة وبقضيته الظاهرة، وإن صدره قد ضاق بهذه الألاعيب المكشوفة، وإن صبره قد نفد من هذه السياسة المفضوحة فإلام هذا العبث وإلام هذا السكون المل..؟

إننا لا نريد مزاحًا وإنما نريد كفاحًا مع هؤلاء الإنجليز الذين يغتصبون حقوقنا ويستعمرون وادينا حتى إذا طالبناهم باستقلالنا ووحدتنا والجلاء عن وادينا هربوا إلى السواحل بحجة الاستجمام وهربت معهم بحجة الاستجمام..

فأى شىء تنتظره يا صدقى باشا وقد فشلت فى مهمتك واستحققت غضب الوزاريين قبل غضب المصريين.

....



● من الذى سيؤدى إلى حرب الطبقات؟..[(١)]

عاد صدقى باشا إلى "الحديث عن مذاهب الحكم السياسية والاجتماعية يمينًا ويسارًا بعد أن ناقشنا ما زج به فى هذا الصدد خلال الخطبة التى ألقاها بين يدى جلالة الملك فى مديرية الغربية.

ولقد كان دولته فى هذه المرة أشد صراحة وأمعن فى الهجوم إذ جاء فى تصريح أدلى به إلى إحدى المجلات ما يأتى:

"أود أن ألفت أنظاركم إلى خطبتى التى ألقيتها بين يدى جلالة الملك عند آل البدراوى وهو أن نظرى للشئون المتعلقة بتحسين الحياة الاجتماعية فى بلادنا يختلف عن نظر أولئك الذين جعلوا ديدنهم الآن التفرقة بين العناصر المكونة للمجتمع المصرى جارين على تلك السنة التى أضرت بكيان بعض بلاد أخرى ووجد فيها ما يسمونه "حرب الطبقات". إننا يا سيدى لا نريد أن نصل إلى غرضنا لا بحرب الطبقات وإنما بتفاهم الطبقات، ويسوءنى أن صحف حزب الوفد لغرض لا أدركه ـ أو بعبارة أخرى لغرض لا أريد أن أدركه ـ جرت على هذه السنة، سنة إشعال حرب الطبقات، وإنى أؤكد لها أن تحسين حالة الطبقات الفقيرة لن يأتى من هذا الطريق، فهل يا ترى هى ترجو ألا يكون من سعيها إلا حربًا تشنها بين الطبقات، وما تجره من نتائج وخيمة على كل الطبقات؟

---

(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/٧/٨

وإنى لفى عجب لقوم يدعون أنهم اشتراكيون، وجرائدهم تلون نفسها بلون التطرف الاشتراكى، بينما الحزب الذى يضمهم مكون من كبار أصحاب الأموال والأملاك ممن تعرف.. وهو حزب يستمد قوته من هذه الأموال والأملاك".

وتصوير الخلاف بين الوفد والأحزاب على هذا النحو فيه مغالطة مزدوجة وذلك لأن الفرق لا يقوم بين إثارة حرب طبقات وعدم إثارتها، وإنما يقوم بين سياسة شعبية ديمقراطية اشتراكية، وسياسة خواص وأوتوقراطية ورجعية اجتماعية. ثم إن السياسة الأولى، وهى سياسة الوفد هى التى ستجنب البلاد حرب الطبقات، بينما السياسة الثانية، وهى سياسة الحكومة الحالية بنوع خاص هى التى نخشى أن تؤدى إلى حرب طبقات مخيفة. وها هى أدلتنا على ذلك:

من المعلوم أن البلاد تشكو من أزمة بطالة شديدة وأنه لا عبرة بما أذاعته وزارة الشئون الاجتماعية من أن عدد المتعطلين من بين العمال لا يزيد عن عشرة آلاف وذلك لأن استنتاجها خاطئ وتفكيرها مضحك. فهى تقول إن من قيدوا أسماءهم لديها من الذين تعطلوا لا يزيد على أربعة عشر ألفًا وأن أربعة آلاف منهم قد وجدوا عملاً. والغريب أنها تقول ذلك فى الوقت الذى تنشر فيه هى نفسها أيضًا إحصاءً رسميًا يقول إن عدد الذين أخطرتها السلطات الحربية بتسريحهم قد بلغ خمسين ألفًا. ومن البداهة أن الستة والثلاثين ألفًا الذين تعطلوا ولم يتشرفوا بتدوين أسمائهم لديها ليس من المعقول إطلاقًا أن يكونوا قد وجدوا عملاً فى الوقت الذى لم تستطع هى فيه أن تجد عملاً لغير أربعة آلاف مع أن من بين رجال هذه الحكومة من يشرفون على عشرات الشركات ومن يحرص مديرو الشركات على تجنيبهم المشقات حرصًا على بقائهم فى الحكم وخوفًا مما هو أسوأ. والذى يبدو للعقل المجرد السليم هو أن العمال الذين لم يدونوا أسماءهم إنما فعلوا ذلك يأسًا من كل معاونة جدية تستطيع أو على

الأصح تريد هذه الحكومة أن تقدمها إليهم فى بحثهم عن العمل الذى يقوتهم ويقوت أطفالهم.

ولو أننا أضفنا إلى ذلك أنه قد تعطل أيضًا آلاف العمال الذين ألقت بهم المصانع الخاصة إلى الشارع تعنتًا أو جشعًا كما حدث فى مصانع النسيج فى شبرا الخيمة والإسكندرية لثبت أن هناك أزمة تعطل حقيقية بين العمال وأن عدم علاج هذه الأزمة العلاج العميق الصحيح هو الذى يخشى أن يؤدى إلى حرب الطبقات. والحكومة قد أثبتت عجزها عن هذا العلاج لأنه يتعارض مع فلسفتها السياسية الرجعية.

وهل تظن هذه الحكومة المبجلة أن أزمة خطيرة كهذه تعالج بالإعانات وبطاقات وجبة الطعام من المطاعم الشعبية؟ بل هل تظن هذه الحكومة المبجلة أن هذه الأزمة خطيرة تعالج بذلك المشروع المضحك الذى تجرأت فسمته مشروع الخمس سنوات، وهو لا يخرج فى جملته وتفاصيله عن أعمال الروتين الحكومى العادية التى تدخل فى الباب الثالث من الميزانية وذلك مع العلم بأن البلاد فى أمس الحاجة إلى سياسة قوية جريئة تضع مشروعًا حقيقيًا للخمس سنوات حتى تنمو ثروتها العامة ويرتفع مستوى الحياة فيها وتخف ضائقة الفقر التى تهدد كيان الأمة وبخاصة إذا لاحظنا شدة التفاوت بين الثروات فى بلادنا؟

ولو أننا تركنا العمال إلى طائفة أخرى كطائفة الموظفين ومن فى حكمهم من خدام الدولة وهم الذين يزيدون بأشخاصهم وبمن يعولون على المليونين بل الثلاثة ملايين عددًا لوجدنا ظاهرة عجيبة تسودهم اليوم، وهى تذمر طوائفهم وشكواها من الحياة فماذا فعلت الحكومة لإصلاح ما يشكون منه وإرضاء الساخطين منهم اللهم إلا تكوين لجنة لعمل كادر وتخصيص مليون جنيه لهم وذلك فى الوقت الذى تحذف فيه ما كانت قد قررته الحكومة السابقة لإنصاف

طائفة منهم وهو مبلغ الـ٦٤٣ ألف جنيه. ثم تخبطها العجيب فى معالجة موقف هؤلاء الموظفين منها مما يمس هيبة الحكومة ولا يزيد الموظفين إلا سخطًا. وجميع المصريين لا يزالون يذكرون كيف أنها تسرعت فأمرت بمحاكمة نفر من المعلمين المضربين ثم تراجعت فعدلت عما أمرت به وجاءت فى مجلس النواب فقبل وزير المعارف فيها مناقشة هذه القضية وجاء رئيس الوزراء بعد أن قبل وزيره المناقشة، فأعلن أنه يرفض هذه المناقشة فلزم الوزير الصمت وكل هذه التصرفات لا تدل على سياسة مرسومة ولا على تضامن وزارى وعلى حرص صحيح على هيبة الحكومة أو كرامة المعلمين وحقوقهم المشروعة.

وليست مشكلة المعلمين بالمشكلة الوحيدة بين الموظفين فها هى مشاكل المهندسين وضباط البوليس بل ها هو الشعب كله يشكو مما سمته هذه الحكومة نفسها بالفرسان الثلاثة: المرض والفقر والجهل. ومع ذلك نبحث عن الوسائل الجدية التى تريد أن تقاوم بها هذه الحكومة فرسانها الثلاثة أو ترضى الطوائف الشاكية فلا نجد شيئًا يعتد به. وحكومتنا المبجلة لا تقف عند العجز، بل تزيد الطين بلة بمشروعات قوانينها التى تسنها كل يوم للضرب على أيدى الطوائف كالموظفين وتشديد العقوبات عليهم بدلاً من علاج ما يشكون منه. ولقد قلنا لها منذ يومين إن الاستبداد لن يكون علاجًا.

والآن أوما يحق لنا أن نسأل هذه الحكومة المبجلة عمن سيؤدى إلى حرب الطبقات: أهو الوفد الذى يحنو على آلام الشعب وآماله وينصف هيئاته ويرعى حق الجميع فى الحياة الحرة الكريمة؟ أم حكومة صدقى باشا العاجزة عن كل سياسة اجتماعية جدية والتى لا تتقن غير المناورات ومحاربة الوفد الممثل للشعب بالحجج المغرضة؟

ولكننا نستطيع أن نؤكد لحكومة صدقى باشا أن الزمن يسير فى العالم أجمع وأن الوفد هو الذى يساير خطى الزمن ولذلك فالمستقبل له ولسياسته أرادت حكومة صدقى باشا وما يماثلها أم لم ترد.

ونحن الآن فى عصر الشعوب ولا بد من أن تنتصر تلك الشعوب ومن الخير أن تحسب الحكومات الرجعية لمثل هذه الحقيقة الدامغة حسابها.

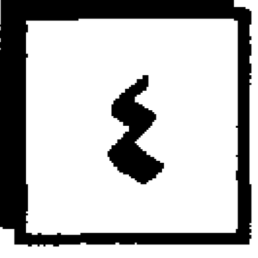
وأما ما ذكره دولة الباشا من أن فى الوفد أغنياء فقول يدعو إلى الابتسام الساخر؛ لأن أحدًا لم يقل إن الجائعين العراة هم الذين يؤمنون بحق الشعب فى الحياة ويدعون إلى الاشتراكية العادلة المشروعة وإنما هو إيمان إنسانى بحق البشر فى العدل والكرامة، هو محبة للبائسين وتعلق بمثل الخير وقدرة على التضحية والإيثار، هو سمو نفسى لا علاقة له بالغنى أو الفقر عند من يؤمنون به. ودولته لا ريب يعرف مدى ثراء أناس كالمسيو كشان زعيم الشيوعية فى فرنسا، والمسيو ليون بلوم زعيم الاشتراكية فى نفس تلك البلاد.

الوفد كما قلنا غير مرة يلعب فى رقعة السياسة المصرية الدور الذى يلعبه حزب العمال الاشتراكى فى إنجلترا وهذا هو مذهبه السياسى والشعب يحس هذه الحقيقة ولذلك يحب الوفد ويثق بالوفد ويدرك بفطرته السليمة أن هذا هو اتجاه رئيس الوفد الخير الذى لا تربطه مصالح بشركات والذى قد كان يستطيع أن يملك من الملايين ما يملك صدقى باشا وأمثاله بل وأضعاف ما يملكون لو أنه قبل عضوية شركات أو رياستها كما فعل ويفعل عشرات الباشاوات الذين لا يتمتعون فى البلاد بمثقال ما يتمتع به مصطفى النحاس من قوة ونفوذ.

هذا هو اتجاه الوفد وتلك سياسته وسياسة رئيسه الوطنى الخير فليرق ذلك لصدقى باشا أو لا يرق فالأمر سيان. والوفد ما دام مماشيًا لآمال الشعب ومن ثم متمتعًا بثقته فلن ينال منه أحد ولن يزداد نفوذه فى البلاد والتفاف الشعب حوله إلا رسوخًا وثباتًا والنصر لا محالة له.

....

د. محمد مندور



• هل تفشل المفاوضات؟ (١)

اصطدمت مفاوضات صدقى باشا مع المادة السابعة من معاهدة ١٩٣٦، وذلك لأن هذه المادة، التى أراد الإنجليز الاحتفاظ بها فى المعاهدة الجديدة، تنص على وضع كافة مرافق البلاد من مواصلات إلى موانئ إلى معسكرات تحت تصرف الإنجليز فى حالة الحرب والتهديد بالحرب وقيام حالة دولية تنذر بالخطر، أى أنها تفتح الباب لاحتلال مصر باسم الدفاع عنها أى "الحماية"!!

ولقد احتال الإنجليز للأمر ليضمنوا نفس الالتزامات باسم الدفاع المشترك ومجلس الدفاع المشترك، ولكن اختصاصات هذا المجلس كانت رهينة عندهم بعدة محاولات أخرى هى الآتية:

الدفاع المشترك والبلاد العربية

كانت الفكرة الأصلية عند الإنجليز أن يتساهلوا بعض الشىء فى اختصاص المجلس المشترك بالنسبة لالتزامات مصر إذا نجحوا فى بسط اختصاص هذا المجلس على البلاد العربية الأخرى بعد إقامة صلة بين هذه البلاد العربية وتركيا، لتساهم هى الأخرى فى بناء الدرع الواقى من الروس، ولكنه قد أخذ يتضح أخيرًا أن هذه الخطة الواسعة الجبارة تلاقى صعوبات جسيمة، فالخلاف بين تركيا والبلاد العربية لا يتركز فى مسائل جزئية كمسألة الإسكندرونة القائمة بينها وبين سوريا بل يمتد إلى جذور الإحساس ذاتها، والعرب لا يزالون يذكرون فى مرارة الطغيان التركى أيام الإمبراطورية العثمانية.

---

(١) الوفد المصرى ١٠/٧/١٩٤٦.

ولا يريدون أن يرتبطوا مع تركيا بمعاهدات، وهذا هو إحساس الشعوب وأكبر الظن أن رؤساء تلك الدول لا بد أن يحترموا هذا الإحساس وأن يخضعوا له.

ثم إنه قد ثبت أن سوريا بنوع خاص، بل ولبنان أيضًا فيما يرجح، ترفضان رفضًا باتًا الدخول مع إنجلترا، أو على الأصح تحت سيطرة إنجلترا فى الدفاع المشترك، ولهذا أخذت البرقيات الخارجية الموحى بها من وزارة الخارجية البريطانية تعرب عن خيبة أملها فى أن فكرة الدفاع المشترك الإقليمى مع البلاد العربية لم تلاق نجاحًا. وأخذت فى التقلص.

وفشل هذه الفكرة من شأنه أن يدعو الإنجليز إلى التشدد فى الالتزامات التى يريدون أن يثقلوا بها مصر. بدلاً من توزيعها على البلاد العربية المختلفة، وليس فى هذا ما يبشر بنجاح المفاوضات اللهم إلا إذا قبل المفاوض المصرى أن يسلم على طول الخط، ويكون هذا بمثابة الانتحار.

المستعمرات الإيطالية

والمسألة الثانية التى كان من المنتظر أن تؤثر على المفاوضات المصرية هى مسألة المستعمرات الإيطالية وضمان الإنجليز السيطرة على ليبيا على الأقل.

ولقد بذل الإنجليز فى ذلك أكبر الجهد حتى وصلوا فى مؤتمر باريس إلى إرجاء البت فى مصير المستعمرات الإيطالية لمدة عام. وقد وطدوا العزم على أن يستخدموا هذا العام فى التمهيد لما يريدون!

وخطتهم فى ذلك هى أن يحملوا الهيئات الوطنية المختلفة فى برقة وطرابلس معًا على تأييد السنوسى وقد أخذوا منذ أيام يستخدمون لهذا الغرض، لسوء الحظ، مجاهدًا ليبيًا قديمًا هو السيد بشير السعداوى الذى كافح الطليان حتى انتهى به الأمر إلى النفى إلى الجزيرة العربية، حيث أصبح مستشارًا سياسيًا

لصاحب الجلالة الملك آل سعود، وفى هذه الأيام غادر الجزيرة إلى طرابلس، وهو يسعى اليوم ليحمل جبهة الدفاع هناك على تأييد السنوسى تمهيدًا لما يريده الإنجليز من تعيينه ملكًا وعقد معاهدة معه على غرار معاهدة شرق الأردن وبذلك يضمنون احتلالهم لليبيا.

ولكن الأمر فيما يبدو ليس من السهولة بحيث يظن الإنجليز، والرأى فى ليبيا منقسم إلى ثلاث شعب. أما الشعبة الأولى: وهى الشعبة الوطنية الصحيحة الجديرة بكرامة العرب ونخوتهم فهى تتمسك بالجلاء أولاً عن وطنها وإعلان استقلاله، وترك الحرية للشعب بعد ذلك فى اختيار نوع الحكم الداخلى الذى يريده.

وأما الشعبة الثانية: فهى تعارض فى السنوسى كملك، وتقدر أن السنوسى ليس له ولد فلا داعى إذًا للملك الوراثى، ثم إن للسنوسى فى عائلته ما يقرب من مائة وخمسين أميرًا. وهؤلاء فى حالة الملك لا بد لهم من مخصصات ملكية يخشى أن ترهق هذه البلاد الفقيرة. والشعبة الثالثة: هى التى تماشى الإنجليز ولا تقنع بأن يكون السنوسى رئيسًا للجمهورية ولو مدى الحياة، كما ترى الشعبة الثانية، بل يأبون إلا أن يكون ملكًا!

والإنجليز قد أخذوا أخيرًا يحسون بأن التيار الوطنى الصحيح الذى يطالب بالجلاء والاستقلال أولاً آخذ فى النمو والقوة، وفى هذا ما يدعوهم إلى عدم التساهل من جديد فى الالتزامات التى يريدون فرضها على مصر.

الإشراف على الجيش

وأخيرًا لا تزال هناك مسألة بالغة الخطورة، وهى مسألة الإشراف على الجيش المصرى، فلقد شكا ضباط جيشنا الشبان المثقفون - الذين يفخر بهم الوطن ويركز فيهم آماله فى الحرية والحياة الكريمة الجديدة بشرفهم الحربى

وشرف بلادهم - نعم شكا هؤلاء الضباط الشجعان ذوو النخوة والرجولة من سيطرة البعثة العسكرية البريطانية على جيشنا وكتم أنفاسه واستبقائه فى حالة الضعف التى هو فيها. وطالبوا بالخلاص منها، وسافرت هذه البعثة وظننا على أنها ستلغى، ولكننا لم نلبث أن رأينا رئيسًا جديدًا لها يعود كما لم نلبث أن رأينا الأمر يستفحل أكثر من ذلك، وتقبل الحكومة مبدأ قيام مجلس مشترك للدفاع، قالوا إن من اختصاصه تنسيق القوات، وتنظيم وسائل الدفاع وما إلى ذلك مما نترجمه باللغة الصريحة المفهومة بأنه إشراف على جيشنا ألعن من إشراف البعثة العسكرية، وهذه كارثة لا شك تمس شرف جيشنا كما تمس شرف وطننا سواء بسواء، وما نظن أن أى مفاوض مصرى سيقبل أن ينتهى إلى وضع كهذا، وإلا كان قبولهم - كما قلنا من قبل - انتحارًا لهذا المفاوض، ولا نقول - بل ونأبى أن نقول- انتحارًا للوطن لأن الوطن سليم بإذن الله، ولا بد أن ينال حريته الصحيحة واستقلاله الكامل. حرية واستقلالاً يمتدان من منابع النيل إلى مصبه. هذه هى الاعتبارات التى يبدو أنها قد طرأت على سير المفاوضات فى مرحلتها الحالية، ومن شأنها أن تدعونا إلى أن نمعن فى التشاؤم بقدر ما نستطيع أن نستبقى فى نفوسنا من حسن الظن بالمفاوض المصرى وبقدر ما نعرف من خشية هذا المفاوض لغضبة الشعب إذا أريد تكبيله رغم أنفه..

....

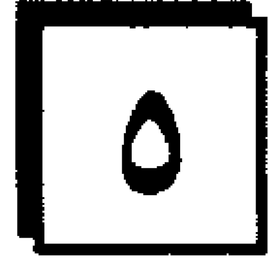
ويقول د. مندور(١): الواقع أنه لم يلق القبض علىَّ إلا بعد أن رفضت "الرشوة" التى حاولها معى إسماعيل صدقى، إذ أرسل إلى ذات صباح وزير ماليته المرحوم عبد الرحمن البيلى ليخبرنى بلسان الملك ورئيس الوزراء أن معاهدة "صدقى ـ بيفن" ستوقع، أردت أم لم أرد، وأنه لا جدوى من معارضتى، وأنه من الخير لى أن أريح وأستريح بأن أقبل منصب سفير فى سويسرا، فأجبته بأنى

---

(١) جزء من حوار د. مندور مع أ. فؤاد دوارة.

أفضل الانتحار على مثل هذه الخيانة الوطنية.. وانصرف عبد الرحمن البيلى ليأتى البوليس ويقبض علىّ.

....



• أسرار وخفايا قضية الشيوعية الكبرى [(١)]

شغلت القضية التى عرفت "بقضية الشيوعية" الرأى العام المصرى فترة طويلة، وأثارت الاهتمام البالغ بين طبقات الأمة بشكل يندر أن ظفرت به قضية سياسية من قبل. ولم ينحصر أمر هذه القضية بين حدود مصر. بل سرعان ما تناقلت أخبارها وكالات الأنباء فكانت مثار اهتمام الأوساط السياسية فى مختلف بلدان العالم.

أما وقد رفع أمر حظر نشر أخبار التحقيق فى هذه القضية المهمة بإذاعة النيابة العمومية لقرار الاتهام الذى يراه القراء فى هذا المكان فإنا نورد فيما يلى تطورات هذه القضية منذ بدئها حتى الآن، وهى القضية التى أسماها صدقى باشا ومأجوروه "قضية الشيوعية" معتمدين فى ذلك على التحقيقات الطويلة التى أجرتها النيابة العمومية، مع بيان الأسباب الحقيقية التى دفعت الحكومة إلى القيام بحملتها، ومع بيان مدى الهزيمة النكراء التى منى بها صدقى باشا وأعوانه فى الداخل والخارج...

حملة صليبية هتلرية

لم تكد شمس الأربعاء ١٠ يوليو ١٩٤٦ تأزف للمغيب، حتى كان صدقى باشا قد أعد بالتعاون مع إدارة الأمن العام وغيرها الكشوف التى تتضمن أسماء

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٧/١/١٢.

خصومه السياسيين من المراد اضطهادهم بإلقائهم فى غياهب السجون. وسلم صدقى باشا الكشوف إلى المسئولين لاتخاذ الخطوات اللاحقة، ثم سافر إلى المنصورية فى الريف حيث نزل فى ضيافة أحمد صديق باشا كى يرقب الحملة من بعيد. ومن ثم فإن وجه الشبه بين هتلر وصدقى باشا لا يقتصر على استبداد كل منهما وطغيانه بل إنه يتمثل كذلك فى تقليد صدقى باشا لهتلر عندما كان هتلر يدبر المجازر لخصومه السياسيين ثم يذهب ـ عند تنفيذ مؤامرته الدموية ـ للمراقبة والاعتكاف فى "قلعة النسر" ببرختسجادن. ولم يفت صدقى باشا أيضًا أن يطبق عمليًا ما تعلمه عن أستاذه هتلر، فكما كان هتلر يحارب خصومه الوطنيين الديمقراطيين تحت ستار محاربة الشيوعية والشيوعيين، فقد فعل كذلك صدقى باشا بتجريده "حملة صليبية" على الكثيرين من الذين يعاديهم لوطنيتهم وديمقراطيتهم فاتهمهم بالتآمر على قلب نظام الهيئة الاجتماعية، وتغيير المبادئ الدستورية الأساسية بالعنف.

وجند رجال الحكومة وكبار المسئولين فيها للقيام بالحملة الصليبية الهتلرية. وما أن قاربت الساعة الثانية بعد نصف الليل حتى داهم أعضاء النيابة والقوات المسلحة منازل مائتى شخص تقريبًا فى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد والإسماعيلية والسويس. واستمر تفتيش المنازل ودور العمل حتى الصباح، ثم سيق المتهمون مقبوضًا عليهم إلى مختلف أقسام البوليس؛ حيث أودعوا فى سجونها مع المجرمين من قطاع الطرق والنشالين والسفاحين وغيرهم من الخارجين على القوانين اللهم إذا استثنينا معظم المتهمين الأجانب الذين نقلوا بمجرد القبض عليهم إلى السجون الخاصة بهم، وهى سجون ينعدم وجه الشبه بينها وبين السجون المخصصة للمصريين إن لم نقل إن الفرق بينهما هو الفرق بين السماء والأرض.

معاملة وحشية

فى باكورة صباح الخميس وطوال نهاره كنت ترى أمام محكمة مصر رتلاً طويلاً من السيارات التى حملت المتهمين وقوات البوليس وفى داخل المحكمة وفى الردهات كنت تحس جوًا إرهابيًا خانقًا فالمتهمون يدفعون دفعًا وبعضهم يحضر مقيدًا بالسلاسل كأى مجرم عادى وعلى الأوجه تعب الليل السابق ففى منازل معظم المقبوض عليهم مكثت النيابة ست أو سبع ساعات تنقب وتبحث.. والحق أن بعض المتهمين عومل معاملة سيئة ـ حدث لصحافى معروف وهو الأستاذ محمد زكى عبد القادر أن هوجم منزله ومكتبه بصورة منافية لأبسط قواعد الذوق مما استوجب التحقيق مع المسئولين. وأراد متهم آخر أن تثبت وقائع معينة فى محضر الاستجواب فقوبل بسخرية لاذعة وألفاظ نابية. وأوهم متهم ثالث مرة أو مرتين أثناء التفتيش أنه غارق فى "الشيوعية" مما حدا به إلى لفت نظر من كانوا يوهمونه إلى أن هذه طريقة غير قانونية واعتقل بعض المتهمين فى أقسام البوليس، ولم يراع أنهم متقدمون فى السن ولم تراع مكانتهم الاجتماعية ونذكر من هؤلاء الأستاذ سلامة موسى وصودرت الكتب بشكل مثير للضحك والبكاء فى الوقت نفسه. ففى مكتبة أحد المتهمين وجدت كتب عادية ذات أغلفة حمراء فصودرت باعتبار أنها شيوعية وكأنما كل شىء أحمر شيوعى.

وفى منزل متهم آخر كان كاتب النيابة يضع بين يدى رئيسه كل كتاب وردت فيه كلمة ماركسية ليصادره صائحًا "وأدى ماركسية يا بيه" وفى مكتب أحد المتهمين صودرت جميع الكتب الموجودة حتى مجلات المختار ومجموعة "اقرأ".. وديست كتب وأوراق ومقالات بالأقدام بعدما ألقيت على الأرض فى مكتب إحدى الصحف المعطلة.

ولقد وصف أحد المتهمين هذه المعاملة الشاذة للإنتاج الثقافى بأنها معاملة هتلرية مائة فى المائة فمن يدوس الكتب بالأقدام ويصادرها دون تمييز لا يفضل جورنج الذى قال: "عندما أسمع كلمة ثقافة أتحسس موضع مسدسى".

التهمة

عند إلقاء القبض، وفى أثناء التفتيش أخذ أعضاء النيابة يوجهون الاتهام إلى المقبوض عليهم. فكان من نصيب الكثيرين تهمة التآمر على قلب نظام الحكم بالقوة. أما القلة فقد كان من نصيبها تهمة أقل خطرًا، وهى تحبيذ وترويج مذاهب من شأنها تغيير مبادئ الدستور الأساسية ونظام الهيئة الاجتماعية بالعنف، وهى تهمة عقوبتها السجن ٥ سنوات. ولم يكن أعضاء النيابة يعرفون عند توجيه الاتهام شيئًا عن الأدلة التى يستند إليها الاتهام، ولكنها هى الأوامر التى كانت قد صدرت إليهم بالتفتيش وتوجيه الاتهام ثم القبض وهكذا كان الوضع غير السليم الذى وضعت فيه الحكومة بحملتها الغاشمة رجال النيابة، وهو وضع لم يستنكره الرأى العام فحسب، بل إن الكثيرين من رجال النيابة أنفسهم قد استاءوا من الوضع الذى وجدوا أنفسهم فيه، وكان سببًا فى تذمرهم وسخطهم لإهدار استقلالهم، هذا الإهدار الذى يحمل فى طياته العدوان على الدستور الذى ينص على الفصل بين السلطتين التنفيذية والقضائية.

بجرة قلم

لم يكتف صدقى باشا بطلب القبض على معارضيه، ثم الانتظار لما يسفر عنه التحقيق معهم، بل إنه تعجل فأصدر أوامره بإلغاء صحيفة "الوفد المصرى لسان حال الوفد المصرى ومجلة "البعث" اللتين يرأس تحريرهما الدكتور محمد مندور وذلك إلى أجل غير مسمى، كما أمر بإلغاء المجلات الآتية:

الفجر الجديد، والطليعة لسان حال اتحاد خريجى الجامعة والضمير والجبهة، وأم درمان، واليراع.. زاعمًا أنه يستند فى هذا الإلغاء إلى المادة ١٥ من الدستور. ولكنه زعم خاطئ كما أثبتت ذلك المناقشات التى دارت فى مجلس الشيوخ، والبيان الوطنى الذى ألقاه سعادة محمد صبرى أبو علم باشا والبيان الذى ألقاه سعادة رئيس مجلس الشيوخ، بل والمقال الذى كتبه الدكتور سيد صبرى

"نصير صدقى باشا" فى ذلك الوقت، كما دلت هذه المناقشات والبيانات على أن إلغاء هذه الصحف مخالف للدستور، وما يقال عن الصحف والمجلات التى ألغيت يقال أيضًا عن الجمعيات والنوادى الثقافية التى أغلقت. لقد أصدر صدقى باشا أوامره بإغلاق نادى اتحاد خريجى الجامعة ونادى الشرقية ولجنة نشر الثقافة الحديثة ودار الأبحاث العلمية والجامعة الشعبية - وهى غير الحكومية - ورابطة فتيات الجامعة والمعاهد المصرية ومؤتمر نقابات العمال فى القاهرة وجماعة الأبحاث الاجتماعية فى الإسكندرية.

وقع الحملة فى مصر

أشرقت شمس الخميس ١١ يوليو ١٩٤٦ وصدقى باشا يفرك يديه فى المنصورية مغتبطًا لهمته القعساء وعبقريته الألمعية. أما الرأى العام المصرى فلم يكن قد عرف شيئًا بعد، ولم تكن أخبار التفتيش والقبض قد تعدت دائرة أقارب المتهمين أنفسهم لتشتتهم فى مختلف سجون الأقسام فلم تكن عند أى متهم فكرة عن مدى اتساع المؤامرة إذ أن كل متهم كان يحسب أن الأمر مقصور عليه وعلى المقبوض عليهم معه فى نفس السجن، ثم أخذ البوليس ينقل المتهمين إلى نيابة الاستئناف ومنها كانوا يوزعون على السجون الثلاثة العمومية، وهى سجن مصر وسجن الاستئناف وسجن الأجانب فى القاهرة وسجن الحدرة فى الإسكندرية. وعندئذ فقط أدرك المتهمون مدى خطورة المؤامرة وجرأة مقترفيها. ولم تظهر صحف المساء فى اليوم نفسه وصبيحة الجمعة حتى كان الرأى العام قد وقف على أخبار الحملة، ولئن لم تكن الصحف بصفة عامة قد تعرضت وقتها لأسباب الحملة والقبض بغير كلمتى الشيوعية والشيوعيين، فإن الناس بمختلف طبقاتهم لم يروا فى الحملة غير أنها من تدبير الإنجليز. وقد كانت حجة البعض هى معاداة إنجلترا للاتحاد السوفيتى وبالتبعية للمعجبين بالاتحاد السوفيتى والشيوعيين، وكانت حجة البعض الآخر _ وهم الأكثر إدراكًا وذكاءً- هى معاداة

الإنجليز للوطنيين والديمقراطيين ولو لم يكونوا شيوعيين. ولم يقبل الرأى العام المصرى فى مجموعه هذه الحملة، بل كان يشتم منها ـ بحكم سلامة فطرته وقوة وعيه ـ رائحة الخيانة والاستعمار، والدكتاتورية اللهم إذا استثنينا الصحف الحكومية ودوائر أحزاب الأقلية وجماعة الإخوان المسلمين.

تساؤل

لما طلعت الصحف بنبأ الحملة الصليبية الصدقية تساءل الناس ومن يكون المتهمون؟! أهم كما صورتهم ورقة التوأمين.. طلاب ثورة وعنف!.. أهم من سقط فى المجتمع!.. أم من يكونون؟.

المتهمون

وجاء الجواب منقطعًا.. ولكن كشف الستار فإذا هم صفوة من شباب مصر المثقف وكتابها المعروفين. يلعب الكثيرون منهم دورًا ملحوظًا فى حياة مصر الثقافية والوطنية، ففى مقدمتهم كاتب الوفد الكبير الدكتور محمد مندور رئيس تحرير الوفد المصرى والبعث وفيهم صحافيون ومدرسون بالجامعة ومحامون وأطباء وموظفون بالحكومة ومهندسون وزعماء عمال، وأما الصحافيون فحضرات الأساتذة محمد زكى عبد القادر وسلامة موسى والدكتور عبد الكريم السكرى، وأحمد رشدى صالح، وأسعد حليم، وأبو سيف يوسف، وعمر رشدى، وأنور كامل، وفتحى الرملى، ورمسيس يونان، وعبده وهبه، ومن المحامين مصطفى كامل منيب، وسعد لبيب المكاوى، وعبد الرحمن الشرقاوى، وسعيد خيال، وأحمد كامل قطب. ومن المدرسين بجامعتى فؤاد الأول بالقاهرة وفاروق الأول بالإسكندرية حضرات.. عبد المعبود الجبيلى، وأحمد شكرى سالم، وسعد زيان، ومحمد عجلان، وعبد المنعم خريوش، وأديب سلامة، وحسين شعراوى، وعبد العظيم أنيس، والدكتور محمد الشحات. ومن الأطباء الدكتور محمد بلال، والدكتور محمد حسونة. ومن موظفى الحكومة عصام الدين حفنى ناصف، وفوزى طه

أبو زيد، وأبو بكر نور الدين، ونعمان عاشور، وأنور عبد الملك. ومن المهندسين صادق سعد، وعبد المجيد المهيلمى، وعباس إبراهيم. ومن مدرسى المدارس الثانوية شهدى عطية الشافعى، ولبيب حنا. ومن قادة الطلبة بالجامعة والمعاهد العليا مصطفى موسى، وسعد زغلول، وكمال شعبان، وجمال غالى، وكمال عبد الحليم، وروبير ستون. ومن قادة العمال محمد يوسف المدرك مندوب مصر فى مؤتمر نقابات العمال العالمى، ومحمد مدبولى، وكان قد أفرج عنهما قبل هذه الحملة بأيام قليلة ولم يقبض على غيرهم من زعماء العمال لأنهم كانوا بالسجون.

ومن الأجانب قبض على عدد غير قليل نذكر منهم حضرات ستراتى زربينى، وجورج أفيروف، وسلفاجو من كبار الماليين بالإسكندرية، والأستاذ روسوس النقيب السابق للمحامين أمام المحاكم المختلطة وهنرى كوريل بالقاهرة.

آنسات

وتناولت قوائم الاتهام التى قدمتها إدارة الأمن العام بأسماء بعض الآنسات المصريات خريجات الجامعة أو المعاهد العليا. وفعلاً فتشت منازل الآنسات لطيفة الزيات عضوة لجنة الطلبة التنفيذية العليا وإنجى أفلاطون مندوبة مصر فى مؤتمر الطلبة ببراغ وعنايات أدهم سكرتيرة لجنة الطلبة والعمال الوطنية وغيرهن.

وهذه أول مرة يفتش فيها مثل هذا العدد من منازل الآنسات فى قضية سياسية.

أخبار اليوم

وظهرت صبيحة السبت ١٣ إبريل ١٩٤٦ مجلة "أخبار اليوم" صحيفة الاستعمار البريطانى وبوق صدقى باشا وأعوانه، سادة ومأجورين - فإذا بها لا

تقيم اعتبارًا لأمر النيابة بحظر نشر أى شىء عن التحقيق وموضوعه. فكما أن الإنجليز وصدقى باشا وأعوانه لا يحترمون الدستور والقوانين، بل إنهم يخرقونها ويعتدون عليها من حين إلى آخر، فكذلك صحيفتهم "أخبار اليوم" يحق لها أن تتمتع بامتيازات سادتها الإنجليز وصدقى باشا وأعوانه. وقد كان.. وإذا بها تسود صفحتها الأولى بالافتراءات والمزاعم التى استقتها من صدقى باشا نفسه ومن إدارة الأمن العام والقلم السياسى وقبل هؤلاء جميعًا من قلم المخابرات البريطانى! ولم تشأ "أخبار اليوم" أن تذكر حقيقة مصادرها تماديًا فى أكاذيبها وافتراءاتها، بل أخذت تزعم أن"الحقائق الخطيرة" التى يتضمنها المقال مستقاة من "الدوائر المتصلة بالتحقيق" ومن "مصدر رسمى خطير" وغير ذلك من التعبيرات الغامضة المطاطة التى أريد بها التمويه والخداع، ولكن الرأى العام المصرى مع ذلك لم ير فيها كلها غير أبلغ نموذج للكذب والتبجح والوقاحة والجرأة الإجرامية.

وقد كانت أولى أكاذيب صحيفة الخيانة والخونة، وهى الأكذوبة التى وصفتها بأنها من الحقائق الخطيرة "إن الدكتور محمد مندور كان الواسطة بين حزب الوفد والكومنترن ـ أى الدولية الثالثة ـ وهى الهيئة التى تدعو إلى نشر الشيوعية فى العالم وإنه ـ أى الدكتور مندور ـ كان الواسطة فى تحرير ميثاق بين الوفد والدولية وإنه تولى مفاوضات طلب إليه فيها ـ حتى يمكن أن تساعد الدولية حزب الوفد ـ ضرورة فصل كبار أعضاء الوفد من أصحاب رءوس الأموال وإن الحكومة قد وقعت فى يدها وثيقة خطيرة عليها توقيع أحد الكبراء"

أما الأكذوبة الثانية فقد كانت الادعاء بأن الحركة الشيوعية فى مصر يتزعمها مليونير يهودى إيطالى يدعى "هنرى كوريل" وأن هذا الشخص كان الصلة بين الشيوعية فى مصر والدولية الثالثة وأنه هو الذى يتزعم ويحرك ويعاون ماديًا معظم من قبض عليهم ووصفوا بأنهم من زعماء الشيوعية ودعاتها.

وتأتى الأكذوبة الثالثة وهى أن المؤامرة الشيوعية التى ضربتها الحكومة ضربة معلم كانت من تدبير الاتحاد السوفيتى ونفر من الأجانب المتصلين بالاتحاد السوفيتى وهم الذين قبض عليهم فى قضية الشيوعية.

ثم تسرد "أخبار اليوم" فى النهاية طائفة من أكاذيبها، منها أن الذين قبض عليهم من المصريين ووصفوا بأنهم شيوعيون هدامون هم جماعة من الخونة والمأجورين للأجانب يحاربون استقلال وطنهم وسعادة شعبهم، والدليل القاطع الذى تستند إليه "أخبار اليوم" فى إثبات ذلك أن هؤلاء المقبوض عليهم يحاربون الوطنيين الأشراف، وليس الوطنيون الأشراف فى نظر "أخبار اليوم" غير صدقى ورجال العهد القائم وأنصاره وأيضًا مستر بيفين ولورد ستانسجيت وسير والترسمارت والإنجليز أجمعين فكل من يحاربهم فهو خائن، ومن هنا جاءت خيانة المقبوض عليهم.

وقد جاء التحقيق الذى أجرته النيابة بعد ذلك كما سيأتى بعد فكان قاطعًا بأن كل ما نشر فى "أخبار اليوم" لا أساس له من الوجود، بل إن ما نشر كان تلفيقًا فى تلفيق وأكثر من ذلك فقد كانت الحقائق التى أسفر عنها التحقيق تكذب كل ما نشر فى "أخبار اليوم" وتقف معها على طرفى نقيض.

الإخوان المسلمون

وشاركت جريدة الشيخ البنا ورقة التوأمين فى النيل من أشخاص المتهمين، وهى تعلم أنهم كانوا مقيدين ممنوعين من الاتصال بخارج السجن وهكذا راحت تهاجم خصومها العزل بأقبح الأكاذيب والافتراءات، ولعلها كسبت شيئًا من هذه الطعنة المسمومة من الخلف! من يدرى فلعلها أطفأت غليلها وندت يدها بشىء ولو بالقليل.

صدقى يتكلم

ووقف صدقى باشا على منبر مجلس الشيوخ مساء الاثنين ١٥ يوليو ١٩٤٦ كى يرد على مشرع القرار المقدم من زعيم المعارضة سعادة الشيخ المحترم محمد

صبرى أبو علم باشا بأن القرارات التى اتخذها مجلس الوزراء بتعطيل بعض الصحف باطلة ومخالفة لقوانين البلاد ووجوب ترك الأمر للقضاء المختص وحده بالفصل فى ذلك. ومن هنا لم يقتصر صدقى باشا فى بيانه على تبرير قراراته على الرغم من مخالفتها للدستور كما كان مفروضًا وكما يجب أن يكون، بل إنه لم يشأ إلا أن يضرب بأمر النيابة القائم عرض الحائط. فأخذ يكيل الاتهامات الجريئة متحديًا القضاء فكان تصرفه هذا برهانًا آخر على أنه أصبح صاحب القدح المعلى فى خرق الدستور والقوانين لا يهمه بعد ذلك فى قليل أو كثير مخالفة أمر يصدر من النيابة العمومية!.

ونحن يمكننا أن نحصر الاتهامات التى أخذ صدقى باشا يكررها فى بيانه ويؤكدها فى قسمين:

الأول: تحديه لبعض المقبوض عليهم واتهامهم بأنهم "دبروا حركات هدامة بين الطلبة والعمال ومختلف الطوائف على هدى ما قام فى بعض الدول التى غيرت نظمها الاجتماعية" وأنهم "دعوا إلى الخروج على أحكام القانون والثورة" وأن "جريدة الوفد المصرى كان فيما تنشره جرائم حظرها قانون العقوبات" وأن مقالاتها كانت "ترمى إلى إثارة الطوائف على بعضها وعلى التحريض على استعمال القوة والعنف فى تحبيذ النظم الشيوعية.

الثانى: إن بعض المتهمين "لم يكونوا يعملون لحساب واجبهم بل لحساب ناحية أجنبية" وإن أحدهم "أرسل برقية يستنجد فيها بدولة أجنبية للتدخل فى شئون مصر الداخلية" و"إن هناك جهة أجنبية تعمل لحسابها الأحزاب الشيوعية".

وقد جاء التحقيق الذى أجرته النيابة بعد ذلك - كما سيأتى بعد - فكان قاطعًا بأن كل ما أدلى به صدقى باشا فى بيانه من اتهامات لا أساس لها من الوجود حتى ولا شبهة الوجود، بل إن كل ما قاله كان من أوهام خياله المريض

وتلفيقًا فى تلفيق. وأكثر من ذلك كانت الحقائق التى أسفر عنها التحقيق تكذب كل ما قاله صدقى باشا وتقف معه على طرفى نقيض.

ولئن أفهم أن تكذب "أخبار اليوم" وتلفق وهى صحيفة غير مسئولة ومعروفة بحقارتها فلم يكن يصح من صدقى باشا المفروض أنه رجل رسمى مسئول لأنه رئيس وزارة أن يقف فى أكبر مجلس نيابى فى وطننا وهو مجلس الشيوخ فيتهم مواطنين أبرياء وهم فى يد القضاء بتهم لا أساس لها من الصحة، بل ويتهم دولة كبيرة وهى الاتحاد السوفيتى بالتدخل فى شئون مصر الداخلية دون أن يقيم اعتبارًا لخطورة مركزه الرسمى ولعلاقة مصر مع الاتحاد السوفيتى، وهى علاقة رسمية ودية تقتضى أول ما تقتضى من المسئولين النزاهة وتقدير المسئوليات وعدم الافتراء على دولة ما، هذا الافتراء الذى يحمل فى طياته أول ما يحمل معنى الاعتداء على الدولة المفترى عليها، والنتيجة المنطقية التى تترتب على ذلك هى قطع العلاقة الرسمية طال الزمن أو قصر!

افتراءات وأضاليل

ألقى صدقى بيانه فلم يُنر السبيل ولم يبدد الغيوم بل ظل الجو مكفهرًا حالكًا! قضية الشيوعية باسمها الضخم وجوها المروع!. ومائتا شخص معتقلون وسبعة صحف وإحدى عشرة هيئة مقفلة! وبدأت الألسنة تفترى وتضلل، فكانت هذه الأكاذيب السوداء التى نفثتها أخبار اليوم والإخوان المسلمون ولكن تقارير البوليس السياسى حوت جملة من أغرب "المعلومات!!"!

برع فى إيصالها المبلغون ورجال البوليس ويقال إن جهة عليا استاءت أشد الاستياء عندما اتضح لها أن تقارير البوليس السياسى مبنية على قصص خيالية لا على معلومات ووقائع، وأن القليل النادر من الأخبار التى قدمها البوليس قديم مهلهل مضت عليه فترة طويلة بلغت سنوات فى بعض الأحيان.

الوفد والشيوعية

لقد كان من أكبر الافتراءات اتهام الوفد وكاتبه الكبير الدكتور محمد مندور بالشيوعية. وقد ورد هذا الاتهام صراحة على لسان صدقى باشا. وحدث فعلاً أن نصح صدقى باشا سعادة صبرى أبو علم باشا فى مجلس الشيوخ "بترك الطابق مستوراً". كما رددت هذا الاتهام "أخبار اليوم" وغيرها من الصحف أجيرة صدقى باشا والإنجليز. كما أن المقتطفات التى تضمنها بيان صدقى باشا فى مجلس الشيوخ كان هدفه منها البرهنة على شيوعية "الوفد المصرى" لسان حال الوفد.

والواقع أن هذا الاتهام الجرىء الوقح ليس جديداً على الوفد.. فلطالما زعم خصوم الشعب بأن الوفد شيوعى. وقد كان أول اتهام سنة ١٩١٩ عندما أرسل سير ميلن ستيتهام نائب المندوب البريطانى فى مصر برقية إلى حكومته عن الحركة الوطنية التى يقودها رجالات الوفد، وقد جاء فيها: "أن الحركة معادية لبريطانيا، معادية للعرش، معادية للأجانب، وفيها نزعات بلشفية تتجه إلى تخريب الأسلاك والمواصلات. وهى منظمة مدبرة ولا بد أن تكون مأجورة". ثم حدث عندما زار الزعيم الوطنى الهندى جواهر لال نهرو مصر، وتقابل مع زعيم مصر مصطفى النحاس للتحدث فى شئون البلدين، وقضيتيهما الوطنية أن أخذ الإنجليز ومأجوروهم عندنا يزعمون أن الوفد قد غدا شيوعيًا لأن رئيسه قبل التحدث والتفاهم مع زعيم شيوعى هو نهرو وليس من ريب فى أن الإنجليز يعرفون جيداً أن نهرو ليس شيوعيًا، ولكن هدفهم من أكذوبتهم كان هو رغبتهم فى عدم اتصال الحركتين الوطنيتين فى الهند ومصر وهما اللتان يقودهما المؤتمر الوطنى الهندى والوفد المصرى. وحدث فى سنة ١٩٤٢ عندما أخذ الوفد يضع التشريعات العمالية، ويهتم بإنصاف مختلف الطوائف المغبونة أن ارتفعت أصوات أيضًا ـ وكان فى مقدمتها صوت صدقى باشا نفسه ـ وأخذت تتهم الوفد

بالشيوعية لقيامه بما قام به من إصدار التشريعات العمالية وغيرها. وكأن كل عمل للإصلاح هو شيوعية. وكأنه مفروض علينا حتمًا لزامًا ألا نساير التطور الداخلى، والخارجى، بل أن نبقى جامدين أبد الآبدين!!.

لم يكن الوفد فى ماضيه شيوعيًا، وليس الوفد فى حاضره شيوعيًا، ولن يكون الوفد فى مستقبله شيوعيًا، بل هو حزب الأغلبية التى تطالب بالتحرر من الاستعمار الإنجليزى، والتى تطالب باحترام الحياة الدستورية وتحقيق كل ما يعود بالخير على طبقات الشعب المختلفة فى حدود النظام الاجتماعى القائم، ولئن كان الوفد فى ماضيه وحاضره هو الحزب الوطنى الديمقراطى الذى يرعى الدستور ومصالح الشعب فإن خصومه فى ماضيهم وحاضرهم ليسوا غير خدام الاستعمار وهادمى الدستور والمضيعين لحقوق الشعب فأعجب من جناة يقيمون أنفسهم قضاة، ويدينون من هم فى الواقع، والحق القضاة الحقيقيين!.

ولم يكن الدكتور محمد مندور غير لسان الوفد المعبر عن رسالته الوطنية الشعبية. ولم يكن فيما يكتبه أو يدعو إليه شيوعية، بل هى مطالبة بالتحرر نهائيًا من الاستعمار الإنجليزى، وخدمة طبقات الشعب التى أذاقها صدقى باشا ورجال العهد الحاضر مر العذاب والآلام..

قصة الكومنترن

الواقع أن قصة الكومنترن ـ أى الدولية الثالثة ـ وهى القصة التى اختلقتها "أخبار اليوم" ثم زعمت أن الدكتور محمد مندور متصل بها، وأنه حرر معها ميثاقًا تعتبر من أجرأ الأكاذيب وأظهرها بطلانًا. فإن التحقيق لم يتناول مطلقًا مع الدكتور مندور أو غيره حكاية الاتصال بالكومنترن؛ لأنه لم يكن هناك من دليل أو حتى مجرد شبهة دليل على وجود مثل هذا الاتصال أو احتمال وجوده، وهناك ما هو أقوى من ذلك. فإن قصة "أخبار اليوم" عن الكومنترن لا تعدو أن تكون عبارة عن مجموعة من الأوهام والمغالطات. فالكومنترن أثناء وجوده كان

عبارة عن مؤتمر يضم ممثلى الأحزاب الشيوعية دون غيرها. ولم يكن الكومنترن يتصل مطلقًا بخلاف الأحزاب الشيوعية؛ لأن مهمته كانت هى توحيد خطط الأحزاب الشيوعية وتبادل المعاونات المعنوية والمادية فيما بينها. ثم حدث فى سنة ١٩٤٣ أن ارتأت الأحزاب الشيوعية حل الكومنترن ـ وهو الهيئة التى كانت تجمعها – نظرًا لأن فائدته العملية لم تكن قد أصبحت ذات قيمة تذكر للأحزاب الشيوعية. ولم يعد للكومنترن بذلك وجود منذ هذا التاريخ.

وتأتى "أخبار اليوم" فتتجاهل هاتين الحقيقتين الخطيرتين، ثم تخلق أوهامًا من عندها ولكننا لم نعد الآن فى عالم الأوهام، بل نحن فى عالم الحقائق. فليعلم ذلك من لا عمل لهم غير خلق الأوهام والأباطيل، ثم يكونون دون غيرهم أول المصدقين لها!.

التحقيق مع الدكتور مندور

وصف صدقى باشا الدكتور محمد مندور بأنه داعية شيوعى. ثم كال له فيضًا من الاتهامات فى مجلس الشيوخ اعتمد فيها على مقتطفات من مقالات نشرت "بالوفد المصرى" و"البعث". كما نسبت إليه أعمالاً تقع تحت طائلة القانون. وقد بقى الدكتور مندور معتقلاً بسجن الأجانب ٤٦ يومًا على ذمة هذه القضية. وقد جاء التحقيق الذى أجرته النيابة العمومية مع الدكتور مندور فلم تر فيما اقتطفه صدقى باشا شيوعية، بل إن التحقيق لم يتناول المقتطفات على الإطلاق لوضوح مشروعيتها وصدقها. أما الأعمال التى نسبت إلى الدكتور مندور فقد أثبت التحقيق أنها أوهام فى أوهام ولا ظل لها من الوجود. وهى الأخرى لم يتناولها التحقق مع الدكتور مندور بصفة جدية لثبوت بطلانها وسخافتها من الأصل. وإن كان صدقى باشا لم يشأ إلا أن يجعل من الأباطيل والسخافات حقائق يلقى بها بصفته رئيسا لمجلس الوزراء من فوق أعلى منبر مقدس فى وطننا. ولكن ـ كما يقولون ـ دولة الظلم ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة.

وليس أدل على كل ذلك من أن حضرة عضو النيابة وقف فى المعارضة التى أفرج فيها عن الدكتور مندور وقال ما نصه: "لقد جرى التحقيق مع الدكتور مندور بشأن مقال له نشر فى البعث اعتبرته النيابة فى البداية خارجًا على القانون، ولكن إجابات الدكتور كانت مقنعة والنيابة تتنازل عن هذا المقال. ولا يؤخذ على الدكتور مندور شىء. وما أخذ عليه فيما مضى اتضح أنه لم يكن سوى مجرد شبهات". ثم أفرج فى الحال عن الدكتور مندور.

ترى ما قيمة اتهامات صدقى باشا الآن وهل لا يزال يرى فى الدكتور مندور داعية شيوعيًا؟ ثم أليس التحقيق الذى أجرته النيابة مع الدكتور مندور، والذى لم يتناول أكاذيب "أخبار اليوم" لوضوح بطلانها بل لاختلاقها اختلاقًا مفضوحًا، وأليس هذا التحقيق نفسه الذى لم ير فى كل ما قاله صدقى باشا عن الدكتور مندور ما يصح أن يقام له وزن ـ هو تحقيق يفقأ أعين خصوم الوفد ويعتبر صفعة لمن يلفقون المؤامرات للقادة الوطنيين ويحاولون الانتقاص من أقدارهم؟.

دعوى ضد أخبار اليوم

وبمجرد أن نشرت "أخبار اليوم" مقالها الذى ادعت فيه أن الدكتور محمد مندور واسطة بين الوفد والدولية الثالثة فى عقد اتفاق إلى آخر مفترياتها بادر الدكتور محمد مندور فأرسل من سجن الأجانب بلاغًا إلى النائب العام يطلب فيه التحقيق مع أخبار اليوم أولاً لخروجها على قرار حظر نشر شىء عن التحقيق، وثانيًا لقذفها فى حقه ولكن النيابة العمومية لم تحرك ساكنًا فاضطر الدكتور عزيز فهمى محامى الدكتور محمد مندور إلى رفع جنحة مباشرة على المجلة المذكورة ومطالبتها بتعويض قدره ٢٠ ألف جنيه.

وآخر جلسة لهذه القضية ستكون يوم الثلاثاء (بعد غد) أمام محكمة جنح عابدين حيث تفصل المحكمة فى الدفع بالحصانة الذى تقدم به صاحب أخبار اليوم لمحاولة الفرار من القضاء العادل.

رسالة إلى دولة أجنبية

ورد فى تصريح رئيس الوزراء بمجلس الشيوخ أن أحد المتهمين بعث برسالة إلى دولة أجنبية يستعديها على أمورنا الداخلية. وقد ثبت أن المقصود بهذا الكلام هو حسين كاظم أفندى سكرتير مؤتمر نقابات عمال مصر. وهو لم يكن متهمًا فى هذه القضية. والرسالة التى بعث بها كانت إلى مؤتمر النقابات العالمى، وهو كما يعلم القراء هيئة دولية مقرها فى باريس تشترك فيها ٦٤ دولة من ضمنها مصر وليس دولة أجنبية كما قال رئيس الوزراء.

وأما موضوع الرسالة فهو عرض واقعى لحالة العمال المضطهدين بوصف أن العمال المصريين ممثلون فى هذا المؤتمر بعضوين. ولقد حققت النيابة فى هذه الرسالة قبل الحملة الصدقية بفترة ليست قصيرة وأطلقت سراح مرسلها، ولكن صدقى باشا لم يعترف بذلك. وقد صدق المثل القائل: "إذا أفلس التاجر رجع إلى دفاتره القديمة".

زعيم الشيوعية

عنونت "أخبار اليوم" مقالها عن الحملة الإرهابية بعنوان "زعيم الشيوعية فى مصر.. مليونير يهودى". ونشرت له صورتين بعد القبض عليه بغية تدعيم زعمها. ثم طفقت تسرد مزاعمها فقالت ما نصه: "إن المسيو هنرى كوريل المليونير اليهودى الإيطالى هو زعيم الشيوعية فى مصر. ويملك عزبة كبيرة فى المنصورية. وقد ثبت أنه هو الذى يتزعم الحركة وينفق عليها بسعة، وصرح مصدر رسمى بأن الأوراق الخطيرة التى ضبطت عنده تثبت أنه كان الصلة بين الشيوعية فى مصر والدولية الثالثة، وظهر أنه كان يشجع على فتح الأندية وإنشاء المجلات ويرسل شبانًا وفتيات على حسابه إلى الخارج وأن مكتبته التى فتحها فى ميدان مصطفى كامل تبيع الكتب الشيوعية بأرخص الأثمان وتدفع مبالغ طائلة

للمؤلفين الذين يدعون للشيوعية" إلى غير ذلك من المزاعم التى يدحضها الواقع كما هدمها التحقيق فى القضية.

تعليق كوريل

وقد سأل أحد حضرات المحامين كوريل فى جلسة المعارضة الأولى فيما إذا كان حقيقة زعيم الشيوعية فى مصر كما قالت "أخبار اليوم" فانفرجت شفتاه عن ابتسامة ملؤها الأسف والسخرية ثم قال: لقد عرفت ما نشر فى هذه المجلة عنى. وكل ما ورد فيها هو كذب فى كذب ولم يدفع "أخبار اليوم" إلى افترائها على سوى رغبتها فى تشويه سمعة المقبوض عليهم من المناضلين من أجل استقلال وطنهم ورفاهية شعبهم. لقد أرادت "أخبار اليوم" أن تستغل جنسيتى الإيطالية وديانتى اليهودية فى إظهار المقبوض عليهم بأنهم يعملون من أجل مصلحة الأجانب واليهود. ولو أن "أخبار اليوم" لم تكن قد وقعت على _ وقد جعلتنى كبش فداء فاستغلتنى لتشويه سمعة المقبوض عليهم- فإنها كانت حتمًا ستستخدم آخر وتفترى عليه ما تشاء لتحقيق نفس الهدف الحقير.

من هو كوريل؟

ولا يملك كوريل ـ على خلاف ما زعمت أخبار اليوم من أنه مليونير ـ ثروة ما. بل هو شاب يشتغل عند والده الثرى بمرتب ضئيل لا يحيا معه سوى حياة التقتير والشظف فى معظم الأحايين. أما ثروة والده ـ وهى التى ورث جانبًا منها عن والده وكون الجزء الآخر فى بحر ٤٠ سنة ـ فمهما يقال فيها فإنها لم تبلغ ما بلغته ثروة "مصطفى أمين بك" التى جمعها فى أقل من عامين بفضل خدمته لمن يغدقون عليه لمحاربة الشعب وتدعيم الاستعمار الإنجليزى فى بلادنا.

وقد جاء التحقيق الذى أجرته النيابة العمومية مع هنرى كوريل فلم يكن محوره غير المكتبة التى فتحها منذ سنوات لبيع الكتب على اختلاف مذاهبها. أما

الادعاء بتزعمه الحركة الشيوعية والإنفاق عليها بسعة فإن التحقيق لم يتناوله؛ لأنه لم يكن هناك من دليل تحت يد النيابة يثبت ذلك أو حتى أثر دليل يلقى ظلاً من الشبهة. كما لم يتناول التحقيق معه ادعاء "أخبار اليوم" عن فتحه لأندية وإصدار مجلات ـ وهى الأندية التى أغلقها صدقى باشا والمجلات التى ألغاها- لا لسبب سوى وضوح بطلان هذا الزعم. يضاف إلى ذلك أن التحقيق لم يتناول مسألة اتصاله بالدولية الثالثة نيابة عن الحركة الشيوعية فى مصر ـ كما زعمت أخبار اليوم ـ لا لمجرد عدم وجود دليل تحت يد النيابة، بل لأن قصة الدولية الثالثة أصبحت فى خبر كان منذ حلها عام ١٩٤٣.

والواقع أن "هنرى كوريل" وإن كان شابًا مثقفًا يعادى الاستعمار البريطانى ويرجو الخير للشعب المصرى إلا أن كثيرين من المقبوض عليهم كانوا يفوقونه عمقًا فى الثقافة ودقة فى التفكير. فلم يكن مثل هؤلاء هم الذين يتزعمهم من هو أقل منهم إدراكًا وثقافة. ولم يكن كثيرون من المقبوض عليهم قد سمعوا عنه قبل مقال "أخبار اليوم" فلما عرفوه بالاختلاط معه فى السجن وبعد نشر مزاعم أخبار اليوم كان شعورهم جميعًا أن من نصب زعيمًا عليهم ليس زعيمًا إلا على صفحات "أخبار اليوم" التى تسودها تلفيقات التوأمين ومن يعملان لحسابهم!.

أما القول بأن مكتبته كانت تبيع الكتب الاشتراكية وغيرها بأرخص الأثمان فإن الحقيقة تقف معه على طرفى نقيض. فقد كان المثقفون الذين يشترون من هذه المكتبة الكتب المختلفة يشكون من غلاء أسعار الكتب وبيعها بأثمان تزيد على أثمانها التى تباع بها فى سائر البلاد. ولم يفت كثيرون من المقبوض عليهم ـ وقد انتهزوا فرصة اعتقال كوريل معهم ـ فانطلقوا يحاسبونه حسابًا عسيرًا على ارتفاع الأثمان التى تباع بها الكتب. وكانت ساعات يختلط فيها أحيانًا الهزل بالجد. فيكون سببًا فى الترفيه عن المقبوض عليهم وهم فى السجن.

....



• قرار الاتهام فى قضية الشيوعية الكبرى!!

وأخيرًا أذاعت النيابة قرار اتهامها فى قضية الشيوعية الكبرى التى شغلت الرأى العام فى مصر والخارج أثناء حكم صدقى باشا زمنًا طويلاً، وهو يقضى بتقديم عشرين متهمًا إلى قاضى الإحالة تمهيدًا لمحاكمتهم أمام محكمة الجنايات وبقى أن يقول القضاء العادل كلمته الحاسمة فى هذه القضية وفيما يلى نص القرار:

مقدم من النيابة العمومية لحضرة قاضى الإحالة بمحكمة مصر الوطنية فى قضية الجناية رقم ٥ صحافة سنة ١٩٤٧.. تتهم النيابة العمومية:

١- فتحى أحمد المغربى سن ٣٠ كاتب بعطفة حجاج حارة بيرجوان رقم ٨ الجمالية.

٢- مصطفى كامل منيب سن ٢٧ محام ببنك التسليف الزراعى بشارع قصر العينى رقم ٦٧ بالسيدة.

٣- اسعد حليم سن ٢٥ صحفى مقيم بشارع رقم ١٥ منزل رقم ١٢ بالمعادى قسم حلوان.

٤- محمد أبو الحسن جاد الله الغنيمى سن ٢٧ طالب بكلية اللغة العربية بالأزهر مقيم بشارع حسن خير الله رقم ٥٢ روض الفرج.

٥- أبو سيف يوسف سن ٢٦ صحفى ومقيم بشبرا.

٦- نعمان سعد الدين عاشور بالجيزة موظف ببنك التسليف.

٧- صادق سعد سن ٢٧ مقيم بشارع فؤاد بالقاهرة.

٨- أحمد رشدى صالح سن ٢٦ رئيس تحرير مجلة الفجر الجديد بالجيزة.

٩- أحمد شكرى سالم سن ٢٤ معيد بكلية العلوم.

١٠- محمود فتحى الرملى صحفى.

١١- أنور كامل صحفى .

١٢- عمر رشدى صحفى.

١٣- أنور إسكندر عبد الملك مدرس خصوصى.

١٤- كمال محمد عبد الحليم طالب بالحقوق .

١٥- عبد اللطيف دهب حسنين صحفى.

١٦- هنرى كوريل موظف تجارى.

١٧- السيد سليمان رفاعى ميكانيكى.

١٨- شحاتة هارون محام.

١٩- محمود صبحى زغلول بالحقوق.

٢٠- حامد أحمد حمدان معهد التربية العالى طالب.

بأنهم خلال السنوات ١٩٤٤، ٤٥، ٤٦ دائرة محافظة مصر.

أولاً: المتهمون الاثنا عشر الأول حبذوا وروجوا علنًا مذاهب ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية بالقوة والإرهاب وذلك على التفصيل الآتى:

١- المتهمون الأول والثانى والثالث ـ المتهم الأول ألف كتابًا يحوى مجموعة أزجال، وضع مقدمته المتهم الثانى وقد تم طبعه وتوزيعه على الجمهور خلال سنة ١٩٤٦ فيه تمجيد للثورة الشيوعية وإشادة بنتائجها وتحبيذ منهجها الثورى واستعراض لأعمال القوة والاعتداء والعنف التى تمت خلال تلك الثورة ودعوة للشعوب التى ترسم خطاها لنيل النتائج التى أسفرت عنها.

ب ـ المتهم الثانى ترجم كتب الزواج والأسرة والأمومة والعائلة والدين فى ظل النظام الشيوعى وقدم لكل منها بمقدمة تتضمن تحبيذًا لذلك النظام والثورة التى قام عليها فى سنة ١٩١٧ فى صورة دفاع عنها، وقد تم طبع هذه الكتب ونشرها على الجمهور خلال السنوات ١٩٤٤، ٤٥، ٤٦.

٢- المتهم الرابع ألف ونشر كتاب "الشيوعية فى الإسلام" الذى تم طبعه وتوزيعه على الجمهور خلال سنة ١٩٤٦ حبذ فيه الشيوعية ودعا لإلغاء الملكية الفردية زاعمًا أن هذا النظام أقره الإسلام. وتساءل: لم لا تكون الأرض كلها ملكًا للأمة، وتكون القوامة للحكومة ويكون الفلاحون جميعًا مزارعين للأرض فيشتغل كل بطاقته، وينال كل حسب حاجته؟ ولم لا تكون جميع موارد الثروة ملكا للناس أجمعين ما داموا يساهمون جميعًا فى تحصيل الأرزاق وإحداث الثروات؟

مطالبًا بأن تشاع مصادر الثروة والعقار بين الجميع قائلا: "إن الثروة لكثيرة، ولكن العدل قليل وإن الحل والمخرج من هذه الظلمات المتراكمة والمفاسد المتلاطمة لا يكون إلا بانتهاج المنهج الشيوعى وإن الجواب سهل ويسير تدل عليه كلمة واحدة هى الشيوعية".

كما ألف ونشر كتابًا "دورنا فى الكفاح الوطنى" الذى تم طبعه وتوزيعه على الجمهور خلال سنة ١٩٤٦ أظهر فيه إعجابه بالنظرية الماركسية وحبذ الشيوعية والكفاح فى سبيلها قائلاً: "إنه مهما تعددت أشكاله وتنوعت مظاهره وسيماؤه فهو متحد فى الغاية وهدفه الانطلاق من القيود التى فرضتها الأنظمة الرجعية البالية"، ثم أشار إلى نضال الطبقات الشعبية وقال: "إن النضال ضد بقايا الإقطاع والأشكال الرجعية الأخرى سواء فى الاقتصاد والسياسة هو الذى يدعو لتضارب القوى الاقتصادية والسياسية وله أكبر الأثر فى خلق الصراع الدائم بين طبقتى العمال والفلاحين من جهة، والبرجوازيين من جهة أخرى، وإن الانتصار

محتوم فى هذا الصراع الطبقى للطبقة الفتية طبقة العمال والفلاحين، وهذا هو الشأن فى جميع الثورات الاشتراكية وخاصة بالذكر ثورة أكتوبر ١٩١٧ فى روسيا" ونعى على رجال الدين محاربة تلك الثورة وتوخيهم الرجعية فى ذلك ومناهضتهم عشاق الحرية والمساواة.

٣- المتهم الخامس ألف ونشر كتاب "حول الفلسفة الماركسية" الذى تم طبعه وتوزيعه على الجمهور فى عام ١٩٤٥ ضمنه تحبيذًا وترويجًا للشيوعية بدعوى أنه لا يمكن القول بالحريات الفردية فى مجتمع منقسم إلى طبقتين وأن الحريات بصفة عامة لا تكتسب إلا عن طريق كفاح الشعوب ضد مستغليها، وأنه فى الواقع من الأمر لا توجد الحرية الحقيقية بالنسبة للغالبية العظمى فى ظل النظام الرأسمالى القائم على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان. والفلسفة الماركسية بمنهجها العلمى تعد فلسفة حركة وعلى حد تقدير المتهم لها تعد الفلسفة الأولى والوحيدة للحركة العامة، حركة العقل البشرى فى محاولة استجابته للواقع الحقيقى.

٤- المتهمون السادس والسابع والثامن:

أ ـ المتهم السادس ألف مقالاً بعنوان "ستالين فى الثورة الاشتراكية" نشر بالعدد الثالث عشر من السنة الأولى بمجلة الفجر الجديد بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٥ الذى طبع ووزع على الجمهور وقد حبذ المتهم فى هذا المقال الشيوعية وكفاحها الثورى ودعاتها مشيدًا بالثورة الروسية التى قام بها الشعب الروسى فى أكتوبر سنة ١٩١٧وبالنتائج التى نجمت عن هذه الثورة وقال إنها "أشرفت على أول حكومة للعمال والفلاحين على وجه الأرض برئاسة لينين واعتبرها بدءًا لتاريخ الفقراء والقضاء نهائيًا على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان وأنها فى الواقع تحقيق لحلم أجيال من النفوس الحرة التى ظلت تصرخ فى غياهب التاريخ

البشرى السحيق تنشد الحق وتأمل الخير وتروم للإنسان حياة كريمة على الأرض، ويرجع ذلك حسب ادعائه إلى نجاح الثورة فى روسيا، حيث أشرف ليل الرأسمالية الطويل الحالك على النهائية ثم قال "ها هو نهار الاشتراكية يبزغ أخيرًا والشمس تبدو من الشرق".

ب ـ المتهم السابع ألف مقالاً بعنوان "ثورة أكتوبر مرحلة تحول فى تاريخ البشرية"، وقد نشر هذا المقال بالعدد الثالث عشر من السنة الأولى بمجلة الفجر الجديد بتاريخ ٢٢نوفمبر ١٩٤٥ الذى طبع ووزع على الجمهور وقد حبذ المتهم فى مقاله هذا الشيوعية وكفاحها الثورى عن طريق امتداح ثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ قائلاً: "إن طبقة العمال وطبقة الكادحين استولت فى هذه الثورة على الحكم السياسى فى روسيا وأفسحت هذه الثورة لأول مرة فى التاريخ المجال أمام العمال وخلق مجتمع جديد لا تستولى طبقة طفيلية فيه على الكادحين بل ينتج الشعب بنفسه ويراقب الإنتاج الاجتماعى ويشرف عليه لأن وسائل الإنتاج ملكًا له لا لغيره وقد استطاع الحكم البروليتارى بتخصيصه الاستغلال والطغيان وإزالة نظام الطبقات أن ينظم الإنتاج المادى والأدبى وأن يوفر التعليم والراحة والطمأنينة للشعب. فإن ثورة أكتوبر تتصل اتصالاً وثيقًا بتاريخ البشرية فهى أعمق فى مغزاها من تصورات الرجعيين لأنها تؤكد للشعوب أن الحرية ليست بعيدة المنال وتضرب للشعوب كما يقول المثل التاريخى فى المنهج العلمى الذى يجب أن يتبع للحصول على الحرية الاشتراكية أى الحرية الكاملة".

ج ـ المتهم الثامن - بصفته رئيسًا لتحرير مجلة الفجر الجديد - نشر بالعدد الثالث عشر من السنة الأولى الصادر بتاريخ ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٤٦ المقالين السالفى الذكر.

٥- المتهم التاسع ألف مقالاً بعنوان "ماذا علمتنا الحرب؟" بالنشرة رقم ٥ من نشرات دار الأبحاث العلمية التى تم نشرها وتوزيعها على

الجمهور بغير تمييز خلال عام ١٩٤٥ ضمنها تحبيذًا وترويجًا للشيوعية بأن قال "إن نظرة العالم للشيوعية والاشتراكية تختلف الآن اختلافًا بينًا عما كانت عليه قبل الحرب، فالشيوعية الآن هى قوة من القوى المنتصرة بل إنها فى طليعة القوى المنتصرة وإنها ترمى إلى إيجاد مجتمع ليس فيه مالك ولا مملوك.

٦- المتهم العاشر ألف ونشر كتاب "أهداف الاشتراكية" الذى تم طبعه ونشره وتوزيعه خلال عام ١٩٤٥ حبذ فيه الشيوعية وكفاحها الثورى وروج لها قائلاً: " إنه ليس ثمة فرق بين الشيوعية والاشتراكية فالكلمتان مترادفتان وكلاهما يهدف لغرض واحد وفلسفتهما واحدة والخلاف الوحيد بين الاثنين حسب دعواه فى الوسيلة فهو يرى أن الاشتراكيين يقولون إنهم يؤمنون بمبادئ إنسانية فيجب أن يكونوا إنسانيين، والشيوعيون يقولون إنهم أكثر إنسانية لأنهم يريدون وضع حد للآلام البشرية فى أسرع وقت وهم فى هذا كالطبيب الذى يقوم بعملية جراحية قد يتأذى منها المريض ولكنها تنقذ حياته وتسعده ما بقى حيًا والثورة حسبما يرى المؤلف ليست أكثر من عملية جراحية لمجتمع مريض ثم عقب على ذلك يقول: "أنه أراد أن يقرب إلى أذهان الناس فكرة أولى عن أهداف الاشتراكية بسبب حرمانهم من ذلك زمنًا طويلاً نتيجة لتحكم السياسة الرجعية فى مصر، تلك السياسة التى كانت تظن أنها تستطيع حماية نفسها بإخفاء الحقائق عن الناس حتى اضطرتها ظروف الحرب إلى التخلى عن ذلك ثم أشار بروح الإعجاب إلى رأى الاشتراكيين فى أن الملكية الفردية تؤدى إلى شطر المجتمع الواحد إلى طبقات وإن انقسام الناس إلى ملاك وعبيد أو رأسماليين وعمال، وقد خلق هذا فى المجتمع تناقضًا وصراعًا، وهو سر ما يشكو منه الناس من آلام ومشكلات، ثم رأى أن الملكية الفردية

تنتهى إلى تركيز الثروات فى يد طبقة ضئيلة هى حفنة من أصحاب الأرض والمصانع وحرمان طبقة كبيرة هى الشعب كله الذى لا يملك شيئًا من وسائل الإنتاج ولا يسعه لكى يعيش إلا أن يبيع جهده بأرخص سعر للطبقة المالكة، ونعى على المجتمع نظام الطبقات ونظام الملكية الفردية.

٧- المتهم الحادى عشر ألف ونشر كتابًا سماه "لا طبقات" تم نشره وطبعه وتوزيعه على الجمهور خلال عام ١٩٤٥ عمد فيه إلى إثارة النفوس ومخاطبة الفقراء فى مواضع كثيرة منه بعبارة "أيها العبيد" داعيًا إلى إلغاء نظام الطبقات وإلغاء الملكية الفردية وجعل وسائل الإنتاج مملوكة للدولة.

٨- المتهم الثانى عشر ألف ونشر كتابًا أسماه "وطنيتنا" تم نشره وتوزيعه على الجمهور خلال شهر يوليو سنة ١٩٤٦ حبذ فيه وروج للشيوعية وكفاحها الثورى بأن عالج فى كتابه المسائل الوطنية والحركات التحريرية فى مختلف بلدان العالم وفى مصر على ضوء المذاهب الماركسية والشيوعية مشيرًا إلى قيام ترابط تام بين القضاء على نظام الطبقات والنظام الرأسمالى فى الدول وبين نجاح الحركات الاستقلالية، ثم أوضح الدور الذى يجب على العمال القيام به فى الحركات التحريرية ووجوب مراعاة واجبها الأصلى فى الكفاح الطبقى العالمى ثم يستمر محبذًا هذا الأسلوب فى مصر.

ثانيًا: المتهمون الثالث والتاسع أيضًا والثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر كونوا اتفاقًا جنائيًا بأن اتحدوا على ارتكاب الجناية المنصوص عنها بالمادة ١٧٤ فقرة ثانية عقوبات وعلى الأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها وذلك بأن اتفقوا على نشر المبادئ التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية

للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية بالقوة والإرهاب وذلك بأن عقدوا العزم على نشر هذه المبادئ فى مصر وأعدوا لذلك عدتهم ودونوا خلاصة تجاربهم فى سبيل تلك الدعوة فى تقارير عهدوا بها إلى أحدهم، وهو المتهم الثالث أوضحوا فيها أسلوبهم فى الكفاح ومبلغ إخلاص كل منهم فى العمل على بث هذه الدعوة المحرمة.

ثالثًا: المتهم السادس عشر هنرى كوريل فى خلال الثلاث السنوات السابقة على ٥ ديسمبر سنة ١٩٤٥ حبذ وروج علنًا للمبادئ الشيوعية التى ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالقوة بأن أنشأ مكتبة واستخدمها فى ذلك الغرض، واستورد وعرض فيها للبيع للجمهور الكتب والمؤلفات والنشرات المبينة بمحاضر الضبط والاطلاع المرافقة للأوراق وهى تدعو إلى مجتمع بلا طبقات تنزع فيه الملكية ورؤوس الأموال عن أصحابها وتسوده عن طريق القوة والعنف ديكتاتورية الطبقة العاملة طبقًا للتعاليم الشيوعية القائمة على ذلك.

رابعًا: المتهمون السادس عشر أيضًا والسابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر والعشرون كونوا اتفاقًا جنائيًا بأن اتحدوا على جناية تحبيذ وترويج المذاهب الشيوعية الثورية والأعمال المجهزة والمسهلة لارتكابها، وهى مذاهب ترمى إلى تغيير مبادئ الدستور والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية بالمملكة المصرية بالقوة والإرهاب. الأمر المعاقب عليها بنص المادة ١٧٤ فقرة ٢ عقوبات وكونوا من أنفسهم جماعة تعمل على نشر تلك المبادئ المحرمة بوسائل النشر والإذاعة.

بناء عليه:

يكون المتهمون قد ارتكبوا الجناية المنصوص عنها بالمواد ٤٨ فقرة أولى وثانية، و١٧١، ١٧٤ فقرة ٢، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٨ عقوبات لذلك تطلب النيابة

العمومية من حضرة قاضى الإحالة بأن يحيل هذه القضية على محكمة جنايات مصر للحكم فيها طبقًا للمواد المذكورة.

رئيس النيابة

....



● المعارضة فى قضايا الشيوعية [١]

كان أمس موعد نظر المعارضات المقدمة فى حبس المتهمين فى قضية الشيوعية، وقد اتخذت حكمدارية بوليس القاهرة استعدادات كبيرة فى داخل المحكمة وحولها ولم يسمح لعدد كبير من أقارب المتهمين بالدخول.

وقبل انعقاد الجلسة فتش البوليس القاعة ودار المحكمة والمنازل المجاورة لها كما منعت حركة المرور من الطرق المؤدية إلى المحكمة ومن ميدان باب الخلق.

وفى الساعة الخامسة وربع جىء بالمتهمين من السجن تحرسهم قوات كبيرة من البوليس راكبى السيارات والموتوسيكلات وقد أجلسوا فى القاعة الكبرى لمحكمة الجنايات.

وفى الساعة الخامسة ونصف عقدت الجلسة برياسة صاحب العزة عبد الحميد الوشاحى بك رئيس محكمة مصر وحضر عن المتهمين عدد كبير من حضرات المحامين منهم الأساتذة عمر عمر بك نقيب المحامين، ومرقص فهمى بك، والدكتور عزيز فهمى، وفريد زعلوك، وعبد المجيد نافع، وحمادة الناحل، وعبد المجيد الشرقاوى، وزكريا بقطر، وعبد اللطيف أبو النصر، وعدلى المولد.

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٦/٧/٢٩.

وعقب افتتاح الجلسة نودى على المتهمين وهم: نعمان سعد الدين عاشور، ريمون دويك، عصام الدين حفنى ناصف، جمال الدين غالى، فتحى أحمد المغربى، أحمد شكرى، أبو حسن جاد الله المفتى، سعد الله حسن سليمان، مصطفى كامل منيب، عبد الرحمن الشرقاوى، باسيلى أفيلسكو، الدكتور سعيد عبد المعطى خيال، الدكتور محمد عبد الحميد مندور، أنور كامل، وأبو بكر نور الدين، هنرى كوريل، عبده دهب حسنين، أحمد رشدى صالح، أسعد حليم، محمد فتحى الرملى، صادق سعد الشهير بإيزاك عمر رشدى، سعد زغلول فؤاد.

وقد أخطر الوشاحى بك حضرات المحامين بأن جلسة المعارضة ستكون سرية بمعنى أن كل محامٍ يترافع أولاً عن موكله ثم يسأل المتهم على انفراد بدون حضور محاميه فرأى حضرات المحامين أن ذلك ينافى حقوق الدفاع، ويجعل القيام بمهمته متعذرًا خصوصًا وأنهم منعوا من الاتصال بموكليهم منعًا باتًا قبل الجلسة وأثناءها فقرروا الانسحاب محتجين على هذه التصرفات وقدموا الاحتجاج التالى:

"حضرة صاحب العزة رئيس محكمة مصر يتشرف بتقديم هذا المحامون الموقعون بعد:

علمنا أن عزتكم قررتم استجواب المتهمين كل على انفراد فى غير حضور محاميه. ولما كان ذلك يحول دون أداء واجبنا على أية صورة من الصور إذ أن المصلحة واضحة فى أن يسمع المحامى أقوال موكله فى التهم الموجهة إليه قبل أن يبدى دفاعه ما دام أن النيابة ممتنعة عن بيان مركز كل من المتهمين والتهم الموجهة إليه والأدلة عليها.

لذلك، وبعد الاستئناس برأى موكلينا رأينا ألا نحضر فى المعارضات المقدمة".

وقد قدم هذا القرار الأستاذ عمر عمر بك إلى رئيس المحكمة مبديًا استعداده هو وزملاؤه للحضور فى المعارضات إذا لم تر المحكمة مانعًا من العدول عن الطريقة التى اتبعتها وأمرت بسماع المتهمين فى حضور محاميهم فأبلغه رئيس المحكمة بأنها عند رأيها الأول فقدم النقيب قرار المحامين بالانسحاب وطلب إثباته فى محضر الجلسة، وعندئذ تجاوبت أرجاء القاعة بالهتاف للدفاع الحر النزيه.

واستمرت الجلسة بعد انسحاب حضرات المحامين وقد علمنا أن بعض المتهمين امتنع عن الإجابة بعد انصراف محاميهم.

قرار المحكمة

وفى الساعة التاسعة والنصف انتهت المحكمة من نظر القضية.

وفى الساعة التاسعة والدقيقة ٤٥ أصدرت قرارها وهو يقضى بالإفراج عن حضرات: نعمان سعد الدين عاشور، أبو بكر نور الدين، عصام حفنى ناصف، أحمد شكرى سالم، عبده دهب، صادق سعد، جمال الدين غالى. ورفض المعارضة بالنسبة لباقى المتهمين واستمرار حبسهم ١٤ يومًا.

....



• بطلان التحقيق فى قضية الشيوعية (١)

ننشر فيما يلى نص الكتاب الذى أرسله لى حضرة صاحب السعادة النائب العام الدكتور عزيز فهمى المحامى مبينًا بطلان إجراءات التحقيق فى قضية

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٦/٨/١.

الشيوعية، وقد تضمن الكتاب احتجاجه على استمرار حبس موكليه بدون وجه حق وفى غير الحدود التى رسمها القانون وها هو النص "حضرة صاحب السعادة النائب العام أتشرف بأن أقدم إلى سعادتكم باعتباركم أمينًا على الدعوى العمومية وحارسًا للقانون، وباعتبارى وكيلاً عن حضرات الأستاذ الدكتور/ محمد مندور، الأستاذ/ أحمد رشدى صالح، الأستاذ/ مصطفى كامل منيب، الدكتور/ سعيد خيال، الأستاذ/ أسعد حليم، الأستاذ/ أنور عبد الملك، الأستاذ/ عبد المقصود الجبيلى، الأستاذ/ أنور كامل، الأستاذ/ محمد رشدى، الأستاذ/ فتحى الرملى، الأستاذ/ رمسيس يونان المحبوسين احتياطيًا فى سجن الأجانب وفى غيره من السجون على ذمة التحقيق فى القضية المسماة قضية الشيوعية، هذا الاحتجاج على استمرار حبسهم ولا يخالجنى شك فى أنكم ستنظرون إليه بما يستحقه من اهتمام وأنكم سترتبون عليه الأثر الذى يحتمه القانون.

يا صاحب السعادة:

تنص المادة الخامسة من الدستور المصرى على أنه: (لا يجوز القبض على أى إنسان ولا حبسه إلا وفق أحكام القانون) والقبض على الناس وحبسهم بدون وجه حق جريمة يعاقب عليها قانون العقوبات "المواد ٢٨٠ وما يليها" ولا يكون للحبس وجه حق إلا إذا روعيت الإجراءات التى أوجبها قانون تحقيق الجنايات، ومن بين هذه الإجراءات استجواب المتهم Inteirogatoire De L'ineulpe والاستجواب فى أبسط تعريفاته هو مواجهة المتهم بالأدلة ومناقشته فيها وهو إجراء أساسى الغرض منه تمكين دفاع المتهم، وإغفاله يؤدى إلى بطلان التحقيق (رو جـ ٢ ص ٣٢٦ ـ فستان هيلى جـ٤ ف ١٩٢١ـ محكمة النقض الفرنسية سنة ٢٢ سيرى سنة ٢٣ قسم ١ ص ٤٤ – أصيل قانون تحقيق الجنايات للدكتور محمد مصطفى القللى سنة ٤٢ ص ٢٤١) وإنما حتمه القانون لأن فيه تمكينًا للمتهم من الدفاع عن نفسه ولم يوجبه فقط، بل حدد له زمنًا معينًا سواء أكان أمر

القبض والإحضار صادرًا من الضبطية القضائية وفقًا لحكم المادة ١٥٥ من قانون تحقيق الجنايات أم بواسطة النيابة وفقًا للمادة ٣٥ أم بواسطة قاضى التحقيق وفقًا للمادة ٩٣ من نفس القانون.

وكذلك أوجبه وحدد له زمانًا معينًا فى حالة إصدار الأمر بالقبض على المتهم وإحضاره سواء أكان أمر الحبس صادرًا من النيابة طبقًا للمادة ٣٦ من قانون تحقيق الجنايات (فقرة أخيرة) أو من قاضى الإحالة طبقًا للمادة ٩٤ من نفس القانون.

وقد حتم قانون تحقيق الجنايات فى جميع حالات القبض أو الحبس إجراء استجواب للمتهم فى ظرف ٢٤ ساعة من وقت تنفيذ أمر القبض والإحضار أو من وقت تنفيذ أمر الحبس إلا إذا كان قد صدر بعد استجواب المتهم.

والحكمة فى وجوب استجوابه فى خلال الساعات التى حددها القانون أن المساس بالحرية الشخصية أمر خطير. ولا يخفى على سعادتكم أن حبس الناس بدون وجه حق وفى غير الحدود المبينة فيه إهدار للقانون وفيه اعتداء صارخ على حقوق الإنسان.

لذلك أوجب القانون استجواب المتهم بمجرد القبض عليه أو حبسه حتى يتمكن من تبرئة نفسه إذا استطاع. وحرمان المتهم من هذا الضمان الأساسى يجعل أمر القبض أو أمر الحبس باطلاً لأن المتهم لم يعط فرصة للدفاع عن نفسه ولأن المحقق لم يواجهه بأدلة اتهامه. وقد أوجب القانون سماع أقوال المتهم كما أوجب تحقيق أوجه دفاعه (المادة ٣٤ من قانون تحقيق الجنايات) ليتسنى له تفنيد أدلة اتهامه ونقدها والرد عليها.

هذه حدود القانون وتوجيه الاتهام لا يغنى بطبيعة الحال عن استجواب المتهم إذ أن الاستجواب إجراء أساسى حتمه القانون ولأنه الضمان الأول لحسن

سير العدالة. ولا يجوز الخلط بين توجيه الاتهام وبين استجواب المتهم فكل إنسان يستطيع أن يوجه إلى غيره ما شاء من تهمة أو تهم. وعمل المحقق أن يتبين صحة الاتهام أو بطلانه من استجوابه للمتهم.

ثم إنه لا يجوز الأمر بحبس إنسان احتياطيًا إلا إذا أرجحت أدلة إدانته رجحانًا قويًا بحيث يصعب على المحقق أن يفترض براءته وقد أجمع الشراح على تحريم استعمال المحقق لسلطته فى الحبس الاحتياطى إلا فى أضيق الحدود. فهو غير جائز ما لم تتوفر له الأدلة على إدانة المتهم (جراتمولان جـ١ هامش ص ١٨٧) وهو ضمان لتنفيذ العقوبة "التى يمكن أن يحكم بها" (فستان هيلى جـ ٤ فقرة ١٩٤٨) وفى تعليمات وزارة العدل عن النتيجة العمومية لتنقيح القوانين: "إنه مما تجب ملاحظته ملاحظة تامة إن حبس أى شخص برىء قبل الحكم فى أمره هو أشد ضررًا من حبسه بناءً على حكم ابتدائى صدر خطأ".

وعلى الجملة فالمبادئ العامة للقانون وروح التشريع ونصوصه وآراء الشراح مجمعة على وجوب استعمال المحقق لسلطته فى الحبس الاحتياطى بمزيد الاحتراس لأن الأصل فى الإنسان البراءة وليس الأصل فيه الإجرام. وغير مفروض فى أعضاء النيابة ولا فى القضاة أن فى استطاعتهم الرجم بالغيب. وسلطتهم مقيدة بحدود القانون ولولا هذه الحدود ما وجد ضمان لبرىء.

والذى حدث فى قضية المتهمين بما يسمونه "قضية الشيوعية" أن النيابة لم تستجوب المتهمين، بل اكتفى المحقق بتوجيه الاتهام ثم أصدر أمره بالحبس أربعة أيام على ذمة التحقيق واستمر حبسهم بعد ذلك وهو إجراء ينبنى عليه بطلان التحقيق.

ولم يفتنى أن أسجل على النيابة فى مواجهة حضرات أعضائها عند نظر المعارضة الأولى هذه المخالفة الخطيرة للإجراءات التى أوجب القانون اتباعها.

وبما أن استمرار حبس المتهمين يعتبر استمرارًا فى مخالفة القانون ولأن كل ما بنى على الباطل باطل لذلك أطلب ولا أقول ألتمس أن تأمروا فورًا بالإفراج عن جميع المتهمين وأرجو أن تتفضلوا يا صاحب السعادة بقبول عظيم احترامى..

الإمضاء

عزيز فهمى المحامى

١٩٤٦/٧/٣١

....

٩

● المتهمون يبدءون إضرابهم عن الطعام(١)

أرسل الأساتذة المعتقلون على ذمة القضية المسماة قضية الشيوعية إلى حضرة صاحب السعادة النائب العام الرسالة الآتية وهى: "حضرة صاحب السعادة النائب العام لدى المحاكم الوطنية.

نحن المسجونين بسجن الأجانب على ذمة قضية الشيوعية، نتشرف بأن نبلغ سعادتكم ما يلى: حيث إن الأصل فى الناس البراءة وحيث إنه لا يجوز القبض على أحد وحبسه إلا إذا تجمعت أدلة ترجح إدانته حتى لا يصبح الحبس الاحتياطى بمثابة عقوبة بغير حكم وفى هذا ما يخرجه عن الحكمة التى شرع من أجلها ويجعله إساءة لاستعمال حق فإننا لا نستطيع إلا أن نصف بالشذوذ الإجراءات التى اتخذت معنا منذ ألقى القبض علينا حتى الآن وقد أودعنا فى

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٦/٨/٢.

السجون بناءً على مجرد بلاغ من البوليس السياسى دون تمحيص للأدلة، بل حتى وقبل جمعها وإيداعها بين يدى المحقق لمواجهتنا بها حتى نفندها دفاعًا عن أنفسنا وإثباتًا لبراءتنا.

بالرغم من مضى ٢٢ يومًا فإننا لم نواجه إلى الآن بأدلة يمكن أن تنهض لإدانتنا، وكل ما ووجهنا به من تقارير البوليس السياسى ثبت أنه تلفيق محض وفى هذا ما يقطع ببراءتنا، وهذا هو ما أحسه البوليس السياسى فأخذ يوهم بأنه سيأتى للنيابة بتقارير أخرى إنقاذًا لمؤامرته السياسية التى حاول عبثًا أن يحيكها حولنا فانهارت هباءً لظلمها الصارخ وتجنيها المفضوح.

وإنه لما نأباه للنيابة التى نعتبرها قوامة على العدالة وننظر إليها كجزء متمم للقضاء.. نعم إنه لمما نأباه للنيابة أن تمد للبوليس السياسى الحبل ليستمر فى مؤامرته فيتصيد أبوابًا للتلفيق لحبسنا حبسًا سينتهى إلى ما وصفناه به من قبل من أنه سينقلب إلى عقوبة بغير حكم وإساءة واضحة لاستعمال حق لم يشرع لما يستخدم فيه اليوم من التنكيل بمن يعارضون الحكومة القائمة فى سياساتها الداخلية والخارجية على السواء.. وحيث إنه لا مبرر الآن إطلاقًا لاستمرار حبسنا الاحتياطى حتى ولو تراءى للنيابة تقديم بعضنا للمحاكمة وذلك قياسًا على ما حدث مرارًا فى قضايا مماثلة إذ أفرج عن المتهمين فى قضايا تحبيذ وترويج للشيوعية.

إننا نطالب بالإفراج عنا فورًا وإلا فإننا سنضرب عن الطعام ابتداء من صباح يوم السبت احتجاجًا على الظلم الواقع علينا باستمرار حبسنا ومصادرة حريتنا وتعطيل مصالحنا وشل حياتنا العامة والخاصة على نحو يجافى روح قوانين الدولة إن لم ينافِ نصوصها الصريحة.

وإننا لوطيدو الثقة فى أن النيابة ستفرج عنا حتى تقيم الدليل على أنها لا تزال من بين الضمانات التى يستند إليها المصريون.

والنيابة - بلا ريب - تقدر أنه ليس أخطر على الحياة العامة وحريات المواطنين من انعدام آخر ضماناتنا وهى النيابة باب القضاء وذلك فيما لو مكنت الحكومة بوليسها من العبث بحرياتنا التى يكفلها الدستور وقوانين الدولة، وإذا كنا نحن اليوم ضحية هذا الاستبداد فإنه يخشى إذا لم يوقف هذا الاستبداد أن يمتد إلى غيرنا من المواطنين فلا يبقى لمواطن ضمان أو اطمئنان على حريته.

وتفضلوا سعادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

الدكتور محمد مندور، فتحى الرملى، أسعد حليم، سعيد خيال، أحمد رشدى صالح، عبد الرحمن الشرقاوى، عمر رشدى، أنور كامل، أبو سيف يوسف أبو سيف القاهرة أول أغسطس ١٩٤٦.

....



● المحبوسون وعدم التحقيق معهم(١)

أرسل المحبوسون فى سجن الأجانب بتهمة الشيوعية إلى سعادة النائب العام الكتاب التالى بمناسبة إضرابهم عن الطعام وموقف النيابة منهم وهو:

"حضرة صاحب السعادة النائب العام لدى المحاكم الوطنية، امتنعت النيابة عن التحقيق معنا منذ أمس بحجة أننا مضربون عن الطعام، ولما كان إضرابنا عن الطعام احتجاجًا على استمرار حبسنا وتعطيل مصالحنا وشل حياتنا الخاصة والعامة، ولما كان معظم المحبوسين قد انتهى التحقيق معهم والباقون على أتم استعداد لمواصلة التحقيق فى أى وقت فإن امتناع النيابة عن التحقيق يؤدى إلى استمرار حبسنا بغير موجب ونحن نعيذ النيابة أن تتحدى الأبرياء ونحتج على وقفها التحقيق ونطالب الإفراج عنا فورًا.

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٦/٨/٦.

محمد عبد المعبود البيلى، دكتور محمد مندور، عبد الرحمن الشرقاوى، سعيد خيال، لبيب حنا جرجس، بخوم منشة، سعد زغلول، فؤاد فتحى الرملى، عمر رشدى، أنور كامل، رمسيس يونان، أحمد رشدى صالح، أبو سيف يوسف أبو سيف، أسعد حليم.

أرسلت أمهات وقرينات المحبوسين على ذمة قضية الشيوعية احتجاجًا للنائب العام على طول الإجراءات وعدم البت فى أمرهم بدون مبرر.

....



• معارضة المتهمين والإفراج عن تسعة وحبس الباقين (١)

رابطت فى صباح أمس قوات كبيرة من رجال البوليس فى ميدان باب الخلق والشوارع الموصلة لمحكمة استئناف مصر الوطنية ومنع رجال المرور المركبات والسيارات واتخذت الاحتياطيات استعدادًا لنظر المعارضات المقدمة من ٢١ متهمًا فى القضية المعروفة بقضية الشيوعية.

وفى الساعة السابعة أصدر القائمقام محمود عاشور بك مفتش البوليس أمرًا بتفتيش سطح المحكمة وقاعة الجلسة والأبنية القريبة من المحكمة.

وفى الساعة ٨ والدقيقة ١٥ أحضر المتهمون من السجن وهم الأساتذة: الدكتور محمد عبد الحميد مندور، وسعيد عبد المعطى خيال وأنور كامل وإبراهيم عامر وسعد زغلول ولطف الله سليمان وفتحى المغربى ومحمد أبو الحسن الغنيمى ولبيب حنا وريمون دويك ومصطفى كامل منيب ومحمد

---

(١) صوت الأمة ١٢/٨/١٩٤٦.

عبد المعبود الجبيلى وأسعد حليم وهنرى كوريل وعمر رشدى ومحمد فتحى الرملى وأحمد رشدى صالح وباسيلى إيمو شيكو وباجور مناحم وأبو سيف يوسف، ورمسيس يونان وأجلس الجميع فى قفص الاتهام.

فى غرفة المداولة

وفتحت الجلسة فى غرفة المداولة برياسة صاحب العزة عبد الحميد وشاحى بك رئيس المحكمة ومثل النيابة حضرات الأساتذة مصطفى حسن رئيس نيابة الصحافة، وأحمد موافى وأمين حماد وأحمد مختار قطب من وكلاء النيابة وهم الذين حققوا الحادث.

وطلب إلى حضرات المحامين أن يرسلوا كشفًا بأسمائهم إلى رئيس الجلسة وأسماء المتهمين الذين حضروا عنهم وقد حضر الأساتذة مرقص فهمى بك ودكتور عزيز فهمى وفريد زعلوك ومحمود الحفناوى ونبيل النجار وسليم صبرى وأحمد كامل قطب وعبد اللطيف أبو النصر وعدلى المولد.

رئيس المحكمة أخذ فى طلب كل متهم على حدة، فكان يذهب إلى غرفة المداولة ومعه أحد الضباط وأخذ حضرة رئيس المحكمة فى استجوابه بحضور محاميه ويعاد بالتالى، ثم يطلب رئيس المحكمة غيره. وانتهت المحكمة من آخر متهم فى الساعة الثانية والدقيقة ٣٥.

القرار :

ثم أصدرت المحكمة قرارها وهو يقضى بالإفراج عن محمد عبد المعبود الجبيلى وعمر رشدى وأبو سيف يوسف أبو سيف وسعيد عبد المعطى خيال وأحمد رشدى صالح بكفالة مالية قدرها ٢٠ جنيهًا لكل منهم وعن لبيب حنا وأسعد حليم بكفالة عشرة جنيهات لكل منهما وبإطلاق سراح باسيلى إيمو شيكو وريمون دويك بلا كفالة.. واستمرار حبس باقى المتهمين ١٤ يومًا احتياطيًا.

هذا وقد أبلغنا السيدة سعاد الرملى قرينة الأستاذ فتحى الرملى المتهم فى قضية الشيوعية أن زوجها امتنع عن الإجابة أمام النيابة وطلب إحالته إلى المحاكمة فورًا.

المتهمون بالشيوعية فى الإسكندرية

الإسكندرية فى ١١ لمراسلنا:

نظرت اليوم المعارضات المقدمة فى أمر حبس المقبوض عليهم بتهمة الشيوعية بالإسكندرية وقد تأجلت القضية إلى يوم الثلاثاء (غدًا)[(١)].

....

وقد سأل مندوبنا القضائى مصدرًا كبيرًا عن عدد المتهمين الذين لا يزالون محبوسين بتهمة الشيوعية فقال كان عدد المقبوض عليهم جميعهم ١٧٠ متهمًا أطلق سراح ١٥٩ متهمًا منهم ولم يبق فى الحبس الاحتياطى إلا ١١ متهمًا[(٢)].

وقد تحدد يوم الأحد القادم موعدًا لنظر المعارضة المقدمة فى أمر حبس الدكتور محمد مندور ومن معه فى قضية الشيوعية وسيحضر للدفاع عنهم حضرة الأستاذ الكبير محمود سليمان غنام بك والأساتذة محمود فهمى جندية بك، وإبراهيم فرج بك، والدكتور عزيز فهمى[(٣)].

ونظرت أمس[(٤)] المعارضات المقدمة فى أمر حبس الدكتور محمد مندور مدير تحرير جريدة الوفد المصرى المعطلة وبقية المعتقلين بتهمة الشيوعية وقد أخر انعقاد الجلسة لظروف طارئة إلى الساعة الرابعة بعد الظهر، وقبيل اجتماع

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٦/٨/١٢.

(٢) صوت الأمة ١٩٤٦/٨/١٣.

(٣) صوت الأمة ١٩٤٦/٨/٢٣.

(٤) صوت الأمة ١٩٤٦/٨/٢٦.

المحكمة أحضر المتهمون من السجن تحت حراسة القوات المسلحة، وكان البوليس قد اتخذ الاحتياطيات الشديدة فى داخل المحكمة وفى الطرق المؤدية إليها ولم يسمح لأحد بالوصول حتى لأقارب المتهمين.

وكانت النيابة قد أطلقت سراح اثنين من المعتقلين هما سعد زغلول أفندى بكفالة خمسة جنيهات وناحوم مناحم أفندى بكفالة عشرة جنيهات.

وعند انعقاد الجلسة أثبت حضرات الأساتذة المحامين حضورهم عن المتهمين فحضر عن الدكتور محمد مندور الأستاذ محمود سليمان غنام بك ومرقص فهمى بك والأستاذ فريد زعلوك المحامى الذى حضر عن بعض المتهمين الآخرين وحضر عن الباقين الأساتذة حافظ شيحا وعدلى المولد وعبد اللطيف أبو النصر وعبد المنعم أبو سالم ونبيل النجار وأحمد حسنى وعبد الحميد عبد المقصود وسليم صبرى.

وفى الساعة الرابعة تمامًا افتتحت الجلسة برياسة عبد الحميد الوشاحى بك، ثم أخذت المحكمة تنادى كلاً منهم على حدة ومعه محاميه وبعد سماع أقواله كان يعاد إلى قفص الاتهام.

وبدأ الأستاذ فريد زعلوك مرافعته فتوجه بالسؤال إلى النيابة عن التهمة القائمة ضد موكله الدكتور مندور. ولاحظ ممثلو النيابة أن بالغرفة أشخاصًا كثيرين من بينهم بعض المحامين. فقال وكيل النيابة إن التحقيق سرى وإنه لا يستطيع أن يدلى بالأدلة المطلوبة إلا بحضور المحامين الحاضرين عن المتهم فحسب، فقرر الرئيس أن يخرج من الغرفة كل من فيها إلا محامى المتهم، وقامت مشادة حول حضور بعض المحامين انتهت بخروجهم وبعد ذلك استمرت المحكمة فى سماع أقوال المتهمين وأثناء سماع المتهم السادس أطلق مدفع الإفطار فرفعت الجلسة ربع ساعة للاستراحة.

وبعد الاستراحة أعيدت الجلسة واستمرت المحكمة فى سماع أقوال المتهمين وفى الساعة الثامنة أصدرت المحكمة قرارها، وهو يقضى بالإفراج عن الدكتور محمد مندور بكفالة قدرها أربعون جنيهًا والأستاذين مصطفى كامل منيب وفتحى الرملى بكفالة عشرين جنيهًا لكل منهما ورفض معارضات باقى المتهمين واستمرار حبسهم ١٤ يومًا احتياطيًا.

وقد حدث أثناء الجلسة أن أراد أحد المصورين أخذ صور المتهمين فطلبت النيابة مصادرة فيلم التصوير فقررت المحكمة مصادرته.

فى الإسكندرية

الإسكندرية فى ٢٥ لمراسلنا:

أفرجت نيابة الإسكندرية عن كل من الأساتذة محمد عبد المنعم خربوش ومحمد أحمد عجلان وعباس إبراهيم ومصطفى عبد الحميد مندور (الدكتور مصطفى مندور الشقيق الأصغر للدكتور محمد مندور. ملحوظة المحرر) وأحمد المصرى بكفالة عشرين جنيهًا لكل منهم، وكان اليوم موعد نظر المعارضة المقدمة منهم وحضر للدفاع عنهم الدكتور عزيز فهمى المحامى.

وأرسل حضرة صاحب السعادة الأستاذ الكبير محمد صبرى أبو علم باشا سكرتير الوفد إلى الدكتور محمد مندور بمناسبة الإفراج عنه البرقية التالية: "أبعث إليكم بتهنئتى القلبية بعود حريتكم إليكم وظهور حقكم راجيًا لكم التوفيق فى خدمة البلاد.. صبرى أبو علم"(١).

من يوم أن أفرج عن الكاتب الكبير الدكتور محمد مندور والبريد والبرق يمطران الدكتور محمد مندور ويمطران هذه الجريدة بالعديد من التهانى

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٦/٨/٢٨.

المخلصة الفرحة بهذا الإفراج عن الكاتب الحر، واليوم ننشر بعض أسماء أصحاب هذه التهانى حسب ما يتسع له المكان وننشر معها شكر الدكتور وتقديره العميق، وشكرنا لهذه (المظاهرة) الوطنية التى تجلت رائعة مجمعة على الإعجاب بصديقنا وزميلنا الكاتب الكبير(١).

يس أحمد باشا، كامل يوسف بك، عبد الفتاح الشلقانى بك، الدكتور أمين المغربى، والأساتذة حضرات حسن يس، حامد الألفى، وأحمد عطا الله، حسن نافع، أحمد شلباية، عبد العظيم الهادى رسلان، الدكتور حسن عثمان، أحمد الشافعى، محمد بك عطية، أحمد فهمى عطا الله، فريد الزغبى، مصطفى القشاشى، سيد أحمد نمير، أحمد محمد شاهين، محمد جبارة، حسن على، حسن رمضان، عبد الحليم حسن رمضان، محمد زغلول مصيلحى، جامع سلطان، محمود محمد العسكرى، عبد الحميد سليمان، محمد زيد، أبو العنين، يوسف الغر، عبد العظيم الخفيف، سيد قنديل.

....

١٢

• مأســاة المفاوضـات(١)

شاءت إرادة الله أن تسقط وزارة صدقى باشا فى الأسبوع الذى تتصرف فيه النيابة فى تلك القضية الغريبة التى سماها دولته "قضية الشيوعية" وأوهم باسمها أن فى البلاد مؤامرات خطيرة. وأخطارًا محدقة. وفى وسط ما أثار من ضجيج استطاع أن يعطل هذا القلم ما يقرب من ثلاثة أشهر لم يكن أقساها على

(١) صوت الأمة ١٩٤٦/٨/٣١.

(٢) صوت الأمة ١٩٤٦/٩/٣٠.

النفس مدة السجن.. ولقد اتضح للنيابة ما لم يكن بد من أن يتضح، وهو أن كاتب هذه السطور لا هو شيوعى ولا هو داع إلى الشيوعية وإنما هو كاتب حر أقض مضاجع المستعمرين ونادى ـ ولا يزال ينادى ـ بما يدين به الوفد من تحقيق العدل بين المصريين، ورعاية مصالح الشعب. وكان ذلك كل ذنبه.

ولقد كنا نتمنى أن لو استمر صدقى باشا فى الحكم بعد صدور قرار النيابة، بحفظ القضية بالنسبة إلينا، وإطلاق سراح هذا القلم الذى عذبه الاعتقال، وإن لم ينل من صاحبه شيئًا، وذلك لنثبت لصدقى باشا أننا لا نرهبه فى الحق، وأن الباطل لا بد منهزم، وأن الرأى العام قد أصبح من النضوج بحيث يعرف كيف يناصر الإيمان على الجحود، والعدل على الظلم، والبراءة على الإجرام، ولكن الله قد أراد غير ما تمنينا، وها نحن نصفى اليوم التركة المثقلة التى خلفها صدقى باشا لنتركها بين أحضان التاريخ، إن لم تنهض كمثل حى على فساد تلك السياسة التى أرهق بها الباشا البلاد مدة حكمه الزائل.

عندما اعتقلنا صدقى باشا فى ١٠ يوليو الماضى كان يظن أنه على وشك توقيع المعاهدة، ولم يكن يدور بخلده أنه لا يزال فى البلاد رجال من المستقلين وغير المستقلين يقدرون أنهم يقومون اليوم بدور تاريخى فى تقرير مصير بلادهم، وأن أحفادهم سيذكرون يومًا ما أنهم لم يفرطوا فى حقوق وطنهم، ولا قبلوا له العبودية، ومن منهم لا يتصور أطفال المدارس بعد خمسين أو مائة عام وهم يطالعون فى صحف الماضى أن هذا السياسى الوطنى أو ذاك قد ذاد عن وطنه، عندما أريد تكبيله بأطواق الذل والاستعمار، ومن منهم لا تهتز نفسه عندما يتصور هؤلاء الأطفال، وهم يستمطرون عليه الرحمة، ويود كل منهم أن لو استطاع أن يؤدى لوطنه خدمة مماثلة تخلد ذكراه بين أنوار الماضى المشرقة!.

نعم، لم يكن يدور بخلد صدقى باشا أن فى الأمة رجالاً كهؤلاء، سيقفون له وللإنجليز بالمرصاد، ويفسدون ما دبروا، ولكن الأيام أيقظته هذه اليقظة المزعجة

فإذا بهذه المعاهدة الباغية تتحطم على صخرة الوطنية، وإذا بصدقى باشا يبوء بفشل ذريع.

ولو أننا جردنا هذه المفاوضات من تفاصيلها، لرأينا ما يحزن. يقول صدقى باشا إن المسائل المختلف عليها هى الجلاء والدفاع المشترك، والسودان، وتبلغ به الجرأة فى حديثه الذى نشر بالأهرام أمس حد القول بأنه بالرغم من الاختلاف على هذه المسائل الثلاث فإنه قد اتفق مع الإنجليز على ثلاثة أرباع شروط المعاهدة! ولسنا ندرى مم تتكون هذه الثلاثة الأرباع، إذا استثنينا الثلاث مسائل الكبيرة الباقية وهى مفاصل المعاهدة القاتلة!.

يقول هذا المفاوض العجيب إن مدة الجلاء تريدها هيئة المفاوضة عامًا واحدًا، وتطوع هو مفتاتا على هذه الهيئة بمدها إلى عامين، بينما يطالب الإنجليز بثلاثة أعوام! وكل هذا استغفال للمصريين. فالجلاء الذى يتحدث عنه صدقى باشا أمر مقرر لمصر بموجب معاهدة ١٩٣٦، عن كافة بلادها ما عدا منطقة السويس، وقد كان من الواجب أن يتم هذا الجلاء منذ عام ١٩٤٤.

ومن غريب الأمر أن الحرب قد انتهت منذ ما يقرب من عام ونصف وقال الإنجليز أنفسهم إنهم كانوا على خطأ إذ لم يبدءوا الجلاء بمجرد انتهاء الحرب. ومع ذلك عندما يتفاوض صدقى باشا فى مدة الجلاء لا نسمع عن هذا "العام ونصف" شيئًا!! وكل ما نسمعه هو أن المدة التى سيتفقون عليها لإتمام الجلاء ستبدأ من يوم توقيع المعاهدة، وعندئذ يكون من الواضح أن التسويف إنما هو فى مصلحة الإنجليز حتى بالنسبة لذلك الجلاء المشروط المثقل "بملء الفراغ" الذى طنطن به صدقى باشا هو والإنجليز، وأقاموا له الاحتفالات!!

هل يظن صدقى باشا أنه لو كان قد استطاع هو والإنجليز أن يمد فى حبل المفاوضات عامًا آخر فإن الشعب المصرى كان سيقبل أن تبتدئ مدة الجلاء التى سيتفقون عليها من يوم توقيع المعاهدة؟!

هذا هو الاستخفاف المشين بعقلية الشعب المصرى، بل بعقلية زملائه المفاوضين الذين صمدوا له فأنقذوا الوطن.

وأمر الدفاع المشترك لا يقل إثارة للنفس عن أمر الجلاء. فقد راح صدقى باشا يبرر هذا المبدأ الآثم الخطير فى حديث الأهرام الذى أشرنا إليه، بما ادعاه من أخطار تهدد مصر، بل ومن حاجة بنا إلى حماية أجنبية!.

وهذا كلام لا ندرى كيف صدر عن مفاوض يطالب باستقلال وطنه، وليس من شك فى أن ضجة الشيوعية التى أثارها إنما كانت تهدف إلى نفس الهدف، وهو الإيهام بتعرض مصر لخطر سياسى يمهد له هذا المذهب، وبذلك يعطى صدقى باشا الإنجليز حجة كتلك التى استخدموها سنة ١٩٣٦ باسم التهديد الإيطالى.

ولقد بلغت الجرأة بدولته أن ادعى أن التنظيم الدولى للسلام لم يقم حتى تكتفى به مصر مع علمه بأن ميثاق سان فرانسيسكو قد نظم الوسيلة للمحافظة على الأمن الدولى فى مدة الانتقال التى ينشأ فيها مجلس الأمن. وهيئة أركان الحرب الدولية، وهذه الوسيلة هى قيام الدول الخمس العظمى مجتمعة برد العدوان.

وجاوز صدقى باشا كل حد عندما أخذ يضرب الأمثلة بالدول التى سعت قبل الحرب الأخيرة لإقامة محالفات بينها وبين إحدى الدول الكبرى، بل ضرب مثلاً بإنجلترا نفسها التى سعت إلى مساعدة أمريكا. وتلك كلها أمثلة مضللة فالوضع بيننا وبين إنجلترا ليس وضع تحالف، وإنما هو وضع حماية، وإنها لسفسطة عجيبة أن يدعى دولته أن فى مد التزامات مصر إلى البلاد المتاخمة والمجاورة ما يخرج هذا الوضع من الحماية إلى المحالفة، وذلك لأن الإنجليز أنفسهم يكذبون دولته فى هذا الادعاء أكبر تكذيب، وهم فى كل يوم يصرحون بأنهم إنما يقصدون من مد التزامات مصر - على هذا النحو - إلى تنظيم وسائل

حمايتها التنظيم الكامل، ولعل القراء أجمعين يذكرون كيف أن راندولف تشرشل قد أفصح عن هذه السياسة بصريح العبارة عندما قرر أنهم لا يستطيعون الدفاع عن مصر وقناة السويس من الأراضى المصرية فحسب، بل ولا من البلاد المتاخمة، وإنما يتحتم لضمان هذا الدفاع أن يحمى الإنجليز أيضًا ـ باسم حماية مصر- سوريا ولبنان وتركيا وإيران، وكذلك اليونان!!

وهذه أقوال وحقائق فاصلة دامغة تقطع بأن صدقى باشا لا يريد أن يمكن الإنجليز من بسط حمايتهم على مصر فحسب بل على الشرق الأدنى كله من خلال مصر وباسم الدفاع عن مصر وحماية مصر.

والمصريون لا يكادون يتصورون كيف يريد صدقى باشا أن يسوقهم إلى حروب قد تثور بين إنجلترا وغيرها من الدول كروسيا أو أمريكا أو فرنسا نتيجة لسياسة لا دخل لهم فيها ولا رأى ولا مشورة.

وهل يظن صدقى باشا أن إحدى هذه الدول ستعتدى على مصر إذا خرج الإنجليز منها؟! وهل بين مصر وبين إحدى هذه الدول ما يوجب هذه العداوة؟! وهل يتصور عقل بشرى شيئًا غير الواقع وهو أن المعركة القائمة الآن إنما هى بسبب الاستعمار الإنجليزى، وضد هذا الاستعمار.

أليست هذه هى الحقائق، وإن كل ما يزعمه صدقى باشا ضدها ليس إلا مغالطات لم يقل الإنجليز مثلها أو على الأقل لم يقولوا ما هو أمعن منها فى البطلان؟!

عجيب أمر هذا المفاوض!! يناقش فى مدة الجلاء مع أن مدته قد انتهت منذ سنة ١٩٤٤، بل ويتحدث عن إخلاء الإنجليز لبعض الأماكن فى الوقت الذى تترى فيه الأخبار بأنهم يقيمون المعسكرات ويشيدون المبانى!!

عجيب أمر هذا المفاوض الذى تناقض الحقائق أقواله فى كل حين، والقراء يذكرون أنه فى أحد تصريحاته فى البرلمان قال إنه فى سبيله لتسوية الديون التى

على إنجلترا لمصر، والتى بلغت الآن ما يقرب من الخمسمائة مليون. ثم يفكر المصريون قليلاً فيدركون أن مأساة هذه الديون مثلها مثل مأساة الجلاء سواء بسواء. فكما أنه ليس هناك جلاء فعلى، كذلك ليست هناك تسوية للديون ولا شروع فى هذه التسوية، وذلك لسبب بسيط وهو أنه قبل أن يشرع صدقى باشا فى هذه التسوية قد كان من الواجب أن يبدأ أولاً بإيقاف هذا الدين وعدم الاستمرار فى زيادته، ولكن شيئًا من ذلك لم يحدث، فالإنجليز لا يزالون يسحبون من البنك الأهلى ما يريدون! ولئن استمرت مصر على هذه الحالة فلن يجلو عنها جند ولن يوقف دين فضلاً عن تسديده، ومن مصلحة الإنجليز سياسيًا وماليًا أن يستمر التسويف وتستمر المفاوضة إلى ما شاء الله.

إن الوقت يعمل لمصلحة الإنجليز، وتمكينهم من ذلك جرم فى ذاته، ولهذا كانت الخدمة التى أداها المفاوضون المعارضون لمصر عظيمة لمجرد قطع الحبل بعد أن أظهرنا القليل من نتائج الاسترسال فيه، ولسوف نرى فى المقالات التالية كيف أن المماطلة الزمنية لا تقف أضرارها عند ما ذكرنا، بل تمتد إلى تجريد البلاد من وسائل هامة فى الكفاح والسعى وراء استقلالها الصحيح.

وبقيت مشكلة السودان، ولسنا ندرى ماذا كان ينتظر صدقى باشا ليقطع هذه المفاوضات بعد أن عجز حتى عن أن يحمل الإنجليز على الإقرار بالوضع التاريخى الواقع وهو أن السودان من أراضى التاج المصرى منذ أوائل القرن التاسع عشر. حتى هذه الحقيقة الاسمية الشكلية يأبى الإنجليز أن يقروا بها، ومع ذلك يمكنهم صدقى باشا من المراوغة وكسب الوقت بما يجره هذا الوقت لهم من غنائم، وما يجره علينا من خسائر سياسية ومالية.

لقد شاءت إرادة الله إذًا أن تتخلص البلاد من هذه السياسة المدمرة، ولقد استعرضنا القليل من أخطارسا بالنسبة لقضية الوطن وسوف نستعرض تلك الأخطار فى السياسة الداخلية، ونناقش صدقى باشا الحساب للتاريخ كما قلنا - إن لم يكن لضرب المثل - وسوف يرى عندئذ أنه كان على باطل وكنا على حق،

وأننا ما زلنا عند آرائنا المتزنة الحكيمة، وأنه بالضجيج الذى أحدثه لم يرهبنا، بل إنه هو الذى أثبت على نفسه الهزيمة إذ أخذه الهلع من كاتب لا يملك غير قلمه. فجرد جنده ورجاله ليحطم هذا القلم فتحطم هو وظل القلم حيًا يصليه ويصلى أمثاله نورا من الحق المخيف.

....



● إفســـاد الأخـــلاق(١)

تحدثنا بالأمس عن ذلك الموضوع الممل الثقيل، وهو موضوع المفاوضات ومأساتها التى كان يريد صدقى باشا أن يبلغ بها إلى نهايتها المشئومة، وأى حديث أشد مللاً وثقلاً من حديث مفاوضات طالت وتميعت كالعجين اللزج القذر ثم ننظر إلى موضوعها ونتائجها فنجدها تلف وتدور حول عقد معاهدة تحالف اسما وحماية فعلاً لا ندرى لها حكمة ولا مسوغًا بعد التنظيم الدولى للسلام، وأما ما يمكن أن نجنيه منها وهو الجلاء ووحدة الوادى، فأمور لم نصل فيها إلى شىء وهى لا تحتاج إلى مفاوضة، وإنما تحتاج إلى مطالبة شعبية قوية بتنفيذ الإنجليز لما صرحوا به أخيرًا وللمرة الخامسة والستين بالجلاء عن مصر برًا وبحرًا وجوًا، وإقرارهم بحق الوادى الثابت فى وحدته.

تحدثنا إذًا بالأمس فى هذا الموضوع الممل الثقيل لنفرغ منه إلى ما هو أكثر جدوى وألصق بحياتنا اليومية العامة والخاصة، وليكن الحديث اليوم عن حقيقة كبيرة أبهظت حياة صدقى باشا السياسية وستبهظه إذا قدر له أن يذكر على أى نحو فى صفحات التاريخ..!

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٦/١٠/١.

لم يكن من حظى التعس أو السعيد أن أعاصر حكم صدقى باشا فى سنة ١٩٣٠ وما تلاها لتغيبى فى أوروبا، ولكننى سمعت وقرأت عنه الكثير، بل لقد أصابنا منه بعض الشرر ونحن فى فرنسا نطلب العلم إذ جاءنا يومًا فقابلناه على محطة باريس المسماة محطة ليون، المقابلة التى أملاها علينا شعورنا كمصريين يؤمنون بالديمقراطية ويمقتون الاستبداد، ويعرفون لحرية البشر وكرامتهم قدرها وقد عاشوا السنين الطوال فى تلك البلاد الفرنسية التى ملأت العالم بأناشيد الحرية والإخاء والمساواة، ولم ترق صدقى باشا- طبعًا- هذه المقابلة واضطرت الحكومة الفرنسية آسفة أن تحميه كرئيس وزارة يمر ببلادها، فاعتقلت نفرًا منا وحجزتهم فى السجن بضع ساعات بل وأبعدت أحد إخواننا إلى سويسرا عدة أيام..!

ولكن ما فاتنا فى سنة ١٩٣٠ وما بعدها لم يفتنا فى سنة ١٩٤٦ حيث حكم صدقى باشا هذه البلاد المنكوبة سبعة أشهر قضينا منها ما يقرب من شهرين فى السجن، ولقد لاحظنا فى أثناء هذه الفترة ما كنا نسمعه من الناس، وهو أن أكبر إساءة أنزلها صدقى باشا فى عهدى حكمه إنما كانت إفساد الأخلاق العامة وذلك لأن الناس قد استقر فى ضميرهم لشدة طغيان هذا الرجل أنه لا يتورع عن شىء ولا يحجم عن أمر، ولما كان من المستحيل أن تطالب جميع الناس بالبطولة، ولما كانت للحياة ضرورات قاسية فقد شاع الجبن والنفاق، والموارة فى النفوس، وامتد كل ذلك لسوء الحظ إلى الكثيرين من كبار الموظفين أنفسهم وصغارهم على السواء.. وكم كان يثير النفس أن نسمع ذات اليمين وذات اليسار من يحذر من هذا الرجل، فإذا أجبناهم بأن البلاد لم تخل بعد من الضمانات القانونية والقضائية بدر منهم ما يوحى بالشك فى قيمة هذه الضمانات ما دامت مقاليد الأمور وأقدار الموظفين والمواطنين على السواء بيد هذا الطاغية غير الورع!

وإنه وإن يكن للطغيان مزية هى إظهار معدن بعض الرجال على حقيقتهم النفيسة إلا أن المشتغل بالمسائل العامة لا يستطيع أن يبنى أحكامه إلا على الأثر الذى يحدث فى جمهرة الناس والعاديين منهم، ولقد كان أثر صدقى باشا فى هذه الجمهرة مدمرًا. ولكم من مرة يستعرض المفكرون العناصر التى أثرت فى معنوية الشعب المصرى فيجمعون بين الاستعمار وبين حكم الطغاة من أمثال صدقى باشا فى حقيقة واحدة ويسردون لهذا الرجل دروبًا من المآسى التى تشمئز منها النفوس.

وما نظن أنا لقينا يومًا مصريًا يبرئ صدقى باشا من هذه المأساة: مأساة إفساد الأخلاق العامة، وكل ما سمعناه فى صالح هذا الرجل لم يعد أن يكون إما اعترافًا بدهائه أو ادعاء بالقدرة فى المسائل المالية، ومع ذلك فنحن ممن لا يؤمنون بهذه القدرة ولا بذلك الدهاء ولا يسلمون بجدواهما فى الحياة العامة، لأننا لم نلمس لهما أثرًا باقيًا ولا نجاحًا مقيما. والرأى الذى ندعو له هو أن السياسة ضمير وأخلاق وأن الحق ما قال (رابليه) المفكر الفرنسى المعروف (علم بلا ضمير خراب للنفس)!..

ولقد مضى الزمن الذى كانت تعتبر فيه السياسة مجرد خبث ودهاء، فتلك كانت فكرة القرون الوسطى عندما لم يكن للأمراء المتناحرين فى الإقطاعيات بد من الدس، والغدر والوقيعة ليحافظوا على إماراتهم ويفتكوا بخصومهم، ولكنه منذ أن تكونت القوميات فى القرن التاسع عشر ، وأصبحت الشعوب الموحدة هى التى تقود السياسات ـ لم يعد بد للقادة والزعماء من أن يجابهوا شعوبهم بالحقائق وأن يرفعوا نفوسهم بالشرف المثالى وأن يقودوهم جهرة فى معارج المجد والقوة!.

ولكن صدقى باشا فيما يظهر لا يؤمن بالقوميات ولا يحترم الشعوب، ولقد عرف منه الشعب المصرى ذلك فلم يوله يومًا ثقته، ولربما كان هذا هو السبب فى

أن قامت سياسته دائمًا على الوسائل الصغيرة فى خدمة القضايا الكبيرة ثم على البطش أو محاولة البطش بمعارضيه الذين يؤمنون بأن القضايا الكبيرة لا تخدمها غير الوسائل الكبيرة المستمدة من روح الشعب. هذه لمحة عابرة تسجل بها حقيقة ضخمة هى أن صدقى باشا ممن يحملون فى تاريخ مصر الحديث أكبر الوزر بإفساده للأخلاق العامة ونشره لآفات من الجبن والنفاق بسبب طغيانه الذى لا يعرف حدًا ولا يردعه وازع!.

ولا يقف إفساد هذا الرجل للأخلاق العامة عند وسيلة الطغيان، بل يجمع إليها وسائل الترغيب وشراء الذمم، ولقد سبق لنا أن خصصنا فى آخر عدد من مجلة البعث الشريفة المعطلة كيف أن هذا الحاكم المفاوض قد كلف وكيل وزارة الداخلية عند بدء المفاوضات بأن ينظم بالمال جوًا سماه ملائمًا للمفاوضات، وكيف دارت المحادثات بين هذا الوكيل وبين نفر من كبار كتابنا طلب إليهم أن يؤيدوا شيئًا واحدًا هو مبدأ التحالف مع إنجلترا أو أن يمسكوا - على الأقل - عن مهاجمته، وتركت لهم الحرية بعد ذلك فى مناقشة شروط التحالف كيفما شاءوا. ولقد أجاب بعض هؤلاء الكتاب فيما علمنا بأن أصحاب القلم أحد اثنين: رجل ذو فكرة وهذا لا يشترى بالملايين، ورجل حقير وهذا لا وزن له عند الجمهور ولا أثر، لأنه لا يملك رأس مال من الثقة، وإذًا فلا خير فى شرائه ولا بيعه لأنه كمية تافهة مسفة!.

ولسنا ندرى إلى أى حد أصاب هؤلاء الكتاب فى ردهم السابق ولكننا على ثقة من أن الحق هو ما ذكروا. ونقصد بالحق ذلك الأثر الباقى الذى يخلفه القلم الشريف فى نفوس القراء إذا قورن بالقلم الحقير الذى يتسلى به القراء دقائق ثم ينزلق عن نفوسهم غير مخلف أثرًا، وللكاتب الفرنسى الشهير (جورج ديهامل) تشبيه فج ولكنه قوى ولذلك أستسمح القارئ فى أن أسوقه إليه.. قال هذا المفكر العظيم: (إن من الكتاب أو من يسمون أنفسهم كتابًا نفر يشبهون العاهرات اللاتى يستمتع الناس بأجسامهن ثم لا يمنعهم ذلك من احتقارهن)!..

هذا النفر من الكتاب هم الذين استعداهم صدقى باشا على أوطانهم فأساءوا إلى أنفسهم قدر إساءتهم إلى الوطن وإنى لأعفى نفسى وأعفى القارئ من ذكر أسمائهم، فأسماؤهم سبة فى جبين الإنسانية!..

إرهاب وترغيب هاتان هما الوسيلتان اللتان أفسد بهما صدقى باشا الكثير من أخلاق مواطنينا، ولكنه فساد سيبدده الشرفاء من أبناء هذه الأمة بحسن سياستهم أو شرف أقلامهم، فلا محل لليأس لأن الله قد أودع فى قلوب البشر كنوزًا لا تفنى من الخير والحق والجمال.. ذلك الثالوث المقدس الذى عبده اليونان فى قديم الزمان والذى ستظل الأرواح تهفو إليه أبد السنين!..

....

١٤

● كارثة المعاهدة البيفينية (١)

١- المحالفة والمشاركة = الحماية والسيطرة

النصوص:

أذاعت بالأمس مجلة صدقى باشا النص الأخير لمشروع المعاهدة وإلى جانبه مشروع هيئة المفاوضات المصرية، كما أذاعت هى وغيرها من المجلات مذكرة صدقى باشا عن المقارنة بين المشروعين أو على الأصح مذكرة دعايته لمشروعه.

وما نريد أن نقف لنذكر القراء أن النصوص التى أذيعت اليوم هى نفس النصوص التى أذعناها من قبل وتجرأ صدقى باشا على نحو لم يسبق له مثيل بأن يسب الوفد وصحفه لنشرها مدعيًا أنها ليست النصوص الرسمية على

---

(١) صوت الأمة ١٧/١١/١٩٤٦.

التحقيق. والآن وقد أصبح من الميسور المقارنة بين النصين نظن أنه من السخافة ومن إضاعة الوقت أن نناقش صدقى باشا فى تصرفه السابق لأنه حقيقة لا يناقش ولا يستحق أن يناقش ولا يجدر به غير الإهمال.

ونكتفى بأن نظهر نقطة واحدة هى التى حرص صدقى باشا على أن يكذبها بالتفصيل ولعل ذلك إنما كان لأنه لم يجد غيرها ليماحك فيها تلك المماحكة المجوجة.

لقد صرح لإحدى المجلات بأنه ليس بصحيح ما ورد فى النصوص التى أذاعتها الصحف الوفدية من أن مجلس الدفاع المشترك يدخل فى اختصاصه "مسائل تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين" قائلاً: أن هذا لا وجود له.

ولقد عاد صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى خطابه المانع الجامع يوم عيد الجهاد فأكد أن مشروع صدقى باشا النهائى قد أدخل بالفعل فى اختصاص مجلس الدفاع المشترك شئون الموظفين والمستخدمين Ie personel، والذين حضروا رفعته وهو يلقى خطابه يذكرون أنه قد التفت عندئذ للسامعين قائلاً: "هذا ما ورد فى النص الرسمى وليكذبه صدقى باشا إن استطاع" ومن غريب الأمر أن يطالع جميع المصريين فى مجلة صدقى باشا اليوم أن هذه المسألة - مسألة اختصاص مجلس الدفاع بتعيين المستخدمين Ie personel - قد وردت فى الصيغة النهائية للمادة الثالثة، ولسنا ندرى هل اختلفت هذه المجلة أيضًا مع صدقى باشا؟ أم هو الذى لا تقف جرأته عند حد؟ ولا يرهبه فى شىء أن ينكر الواقع ويغالط فيه.

وإذًا فالنصوص الرسمية قد نشرت وباستطاعتنا أن نناقشها على أساس لا يجرؤ صدقى باشا نفسه أن يمارى فيه. وها نحن نبدأ اليوم تلك المناقشة.

التحالف العسكرى

التحالف العسكرى هو الأساس العام الذى تقوم عليه كل تلك المعاهدة وهو أهم ما يحرص عليه الإنجليز فيها لأن باسمه سيبسطون حمايتهم لمدة عشرين عامًا لا على مصر وحدها بل على الشرق الأوسط كله، ومعنى الحماية هنا هو الاستعمار الحربى والسياسى والاستغلال الاقتصادى. والشعب المصرى السودانى بزعامة الوفد المصرى يرفض هذا التحالف العسكرى وذلك لسببين جوهريين تتلخص فيهما سياسة مصر الوطنية كما عبر عنها صاحب المقام الرفيع رئيس الوفد المصرى فى خطابه الأخير بقوله: "إننا إذ نعارض هذه السياسة ونناهضها ونأبى الانسياق معها إنما نلبى حافزين كريمين ونحقق غرضين شريفين: الدفاع عن حريتنا وكرامتنا وسيادتنا، والمساهمة فى واجب حفظ الأمن الدولى وصيانة السلام العام".

وإذًا فالوفد يرفض باسم شعب وادى النيل هذا التحالف العسكرى لأنه يرى فيه مساسًا بحريتنا وسيادتنا وكرامتنا، وتلك مسألة ستدور عليها هذه السلسلة من المقالات التى نبتدئها اليوم والتى سنوضح فيها كيف أن هذا التحالف لا يخفى حماية إنجليزية لمصر فحسب بل ويحاول أن ينكب بها البلاد العربية الأخرى وخاصة سوريا ولبنان اللتين حمدتا الله لإفلاتهما من الاستعمار الفرنسى، ولن نقبل بأى حال أن نكون سببًا فى إحلال الاستعمار الإنجليزى محل ذلك الاستعمار الفرنسى الذى تخلصوا منه.

وأما السبب الثانى وهو حرص مصر على المساهمة فى واجب حفظ الأمن الدولى والسلام العام فذلك ما نريد أن نوضحه لصدقى باشا ومن يلف لفه ممن لا ندرى لأى سبب يحاولون جر بلادهم فى منازعات دولية لا تعنيها فى شىء ولا نرى مصلحة فى الدخول فيها لا مصلحة وطنية ولا مصلحة دولية، بل فيها أكبر الضرر على مصر وأكبر الخطر على السلام الدولى.

ومن الغريب أنه بالرغم من مناقضة هذه السياسة لميثاق الأمم المتحدة كله ولا نقول لنص من نصوصه فإن صدقى باشا لا يزال يكرر ويعيد أن هذا التحالف مما يجيزه بل ويدعو إليه ذلك الميثاق، وكأن هذا الميثاق الدولى للسلام لم يوضع إلا ليساعد إنجلترا على أن تربط فى عجلتها ما تريد من دول الأرض وأن تكون فيها كتلة يكون فى مجرد تكوينها استفزاز للدول الأخرى ودعوة إلى مقابلة التكتل بمثله والاستعداد إلى ما قد ينتج عن ذلك من أخطار حرب ستترتب حتمًا على مثل تلك الاتجاهات.

نعم إن هذا الحلف يناقض ميثاق السلام كله لا نصًا من نصوصه؛ وذلك لأن الميثاق قد وضع لتنظيم السلام الدولى والدفع إلى السياسة التى توفر أسباب هذا السلام لا إلى السياسة التى تكون تكتلات دولية وتستفز للحرب. ومن غريب الأمر أن يحاول صدقى باشا فى رده على النحاس باشا المنشور بمجلته التدليل على تشجيع ميثاق السلام لمثل المحالفة التى يريد عقدها مع الإنجليز بالتحدث عن الاتفاقات الإقليمية وإجازة الميثاق لها، وذلك مع علمه الأكيد وعلم جميع العالم بأن المقصود بالاتفاقات الإقليمية ليس اجتماع عدة دول تحت سيطرة دولة كبرى لتتخذها أداة لسياستها الخاصة ومطامعها الاستعمارية وإن هذا النوع من الاتفاقات كما يدل عليه اسمه إنما أجيز بين "الدول الإقليمية" أى الدول المتجاورة جغرافيًا ولم يقل أحد بجواز مجىء إنجلترا من بحر الشمال لتشترك فى اتفاق إقليمى مع البلاد العربية وإلا كان معنى ذلك هو خلق منطقة نفوذ واستعمار بريطانى وهذا هو المدلول الصحيح لما يريده صدقى باشا والإنجليز اليوم، ولن تجدى فى ذلك مغالطة ولن تصلح محاجة والأمر فى الواقع مجرد تغرير سمج لا يليق بكرامة أى شعب من الشعوب.

هذا هو معنى التحالف العسكرى الذى لا يتعارض مع سيادة مصر والبلاد العربية فحسب، بل ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة لأنه يتعارض مع حكمته

ويسوق إلى الحرب لا إلى السلام، وأما الحكمة منه فما هى إلا رغبة صدقى باشا فى أن نظل أتباعًا للإنجليز محتكرين للإنجليز ولو كان ذلك على حساب حريتنا وسيادتنا وكرامتنا وعلى حساب السلام العالمى. فبأى عقل وبأية وطنية يريد صدقى باشا أن نسير فى هذه الطريق الوعرة فى أعقاب تلك الإمبراطورية الهرمة الموشكة على الغرق ومع ذلك لا تزداد إلا نهمًا استعماريًا وإلا إمعانًا فى التحكم فى شعوب الأرض الضعيفة واستذلالاً لرقابها.

إننا نريد سيادة داخلية حقيقية وسيادة خارجية حقيقية وابتعادًا عن المشاكل الدولية التى لا دخل لنا فيها ولا مصلحة، نريد أن نعيش فى وئام مع الجميع وليتحمل الإنجليز وحدهم نتيجة سياستهم التى لا رأى لنا فيها ولن يؤخذ لنا فيها رأى ومع ذلك لا ندرى بأى وجه يريد أن نتحمل نتائجها وما قد تؤدى إليه من حروب. هل نحن عبيد أبديون للإنجليز؟! وهل لما يريده صدقى باشا اليوم معنى غير هذا ؟!

مدى المحالفة

نصت مادة التحالف – وهى المادة الثانية فى مشروع بيفين ـ النهائى على ما يأتى:

"اتفق الطرفان الثانيان المتعاقدان على أنه فى حالة ما إذا أصبحت مصر محلاً للاعتداء المسلح أو فى حالة ما إذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر يتخذان بالتعاون الوثيق فيما بينهما وبعد التشاور العمل الذى قد يعترف بضرورته وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لإعادة السلم".

وما نريد أن ندخل فى تفاصيل مناقشة هذه المادة ولا أن نقارن بينها وبين النص المقارن لها فى مشروع هيئة المفاوضات المصرية لأن الأمر لا يستدعى فى

الحقيقة هذه المناقشة ونحن نعارض فى مبدأ المحالفة ذاتها، ونكتفى لإظهار ما فيها من خطر جسيم على مصر ومستقبلها وسلامتها، بأن نشير إلى حقيقة واحدة كبيرة كالجبل حتى لنحسبها كفيلة وحدها بأن تقضى على ذلك الجدل العقيم الذى حشى به صدقى باشا مذكرته المقارنة وتلزمه الصمت النهائى.

لا شك أن القراء يذكرون أنه عندما أعلنت الحرب الأخيرة وجاء الإنجليز إلى "على ماهر باشا"، وهو رئيس وزارة يطالبونه بأن يعلن الحرب استطاع أن يستند إلى معاهدة ١٩٣٦ ليرفض طلبهم هذا قائلاً: إن هذه المعاهدة لا تلزم مصر بإعلان الحرب ولا بالاشتراك فيها إلا إذا دخلت الجنود الأجنبية مصر فعلاً. وبذلك استطاع رفعته أن يحتفظ بمصر بعيداً عن ويلات تلك الحرب والانسياق لإرادة الإنجليز. وظلت هذه سياسة مصر حتى بعد أن أصبحت الجنود الأجنبية على مسافة ٦٠ ميلاً من الإسكندرية.

والآن لا يريد صدقى باشا أن يحمل مصر على الاشتراك إلى جانب بريطانيا فى حروبها الاستعمارية فى حالة "وقوع اعتداء على مصر" كما يقول مشروع هيئة المفاوضات أو "إذا ما أصبحت مصر محلاً لاعتداء مسلح" كما يقول مشروع صدقى بيفين فحسب - بل "وفى حالة ما إذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر".

وإذاً فتعديل معاهدة سنة ١٩٣٦ الذى كان شعب وادى النيل يرجو أن يتم فى مصلحته وتخفيفاً من أعبائه وتحريراً له من العجلة البريطانية - قد تم أو يراد أن يتم لمصلحة الإنجليز أولاً ولتدارك ما فاتهم فى معاهدة سنة ١٩٣٦. ثانياً وها هم يحصلون من مصر على إلزام بإعلان الحرب والاشتراك فيها إلى جوارهم لا دفاعاً عن مصر وحدها، بل وعن البلاد المتاخمة، ومعنى كل هذا، الدفاع عن نفوذهم فى مصر وفى البلاد المتاخمة وعن سيطرتهم عليها والتصدى لكل من يعارضهم فى ذلك النفوذ وتلك السيطرة، وكأنهم بذلك يتخذون منا جنداً

لتثبيت أطواقهم فى أعناقنا واستمرار استعبادهم لنا ودوام سيطرتهم علينا. أليست هذه نكبة ونكبة فادحة؟! وبأى وجه بعد ذلك يدافع صدقى باشا عن معاهدته أو يدعى أنها تقبل المناقشة؟! بل إنه من الممكن أن تقارن حتى بمعاهدة ١٩٣٦.

بسط الحماية على الشرق العربى

ولا يكتفى مشروع المحالفة بحالة الاعتداء على مصر والبلاد المتاخمة، وهى فلسطين من جهة وليبيا من جهة أخرى بل يمدها إلى "المجاورة" أى كافة البلاد العربية الأخرى وإن كنا نتوقع أنه سيمتد إلى غير العربية أيضًا، بحكم تعبيره عن الحالات التى تهدد "أمن الشرق الأوسط كله".

والفارق الوحيد بين هذه الحالة والحالة السابقة هو أنه قد نص عليها فى المادة الثالثة بعد أن كانت فى الثانية وأنها قد نقلت إلى اختصاص مجلس الدفاع المشترك بعد أن كانت مقررة بنص خاص وها هو هذا النص كما ورد فى الفقرة الثالثة من المادة الثالثة: "للجنة (مجلس الدفاع) إذا ما دعت الحاجة أن تبحث أيضًا بناءً على دعوة من الحكومتين وعلى أساس البيانات المقدمة منهما الآثار العسكرية التى قد تنشأ عن الموقف الدولى وبخاصة الآثار التى قد تنشأ من الأحداث التى قد تهدد أمن الشرق الأوسط، وتقدم اللجنة للحكومتين فى هذا الشأن التوصيات المناسبة ويتعلق بالحكومتين فى حالة وقوع أحداث مهددة لأمن أى بلد من البلاد المجاورة لمصر أن تتشاورا بقصد أن تتخذا بالاتفاق بينهما التدابير التى قد يعترف بضرورتها".

وأول ما نلاحظه هو أن مد التزام مصر فى هذه الحالة قد أصبح آليًا وذلك لأن اجتماع المجلس عند ذلك قد كان فى مشروع هيئة المفاوضات المصرية معلقًا على دعوة الحكومتين لاجتماعه، وقد أغفل هذا النص فى مشروع بيفن - بيفن الأخير وأصبح اجتماع المجلس آليًا ودون دعوة منهما.

وإذًا فمصر سينتهى بها الأمر إلى أن تشترك مع بريطانيا فى الدفاع عن البلاد المجاورة، بل عن الشرق الأوسط كله بواسطة مجلس الدفاع ومصر طبعًا يسرها أن تدافع عن شقيقاتها العربيات ولكنها تأبى أن تصبح وسيلة لبسط الحماية البريطانية على البلاد العربية المستقلة الآن وبخاصة سوريا ولبنان. ولقد قرأ المصريون بلا ريب منذ يومين فى برقيات جريدتنا تلك الثورة التى أقامها نواب لبنان على مشروع معاهدة صدقى - بيفن ورفضهم لتلك الحماية التى يريد الإنجليز بسطها عليهم بواسطة مصر ومجلس دفاعها المشترك. ولقد أيقن صدقى باشا بأنه ليس من حقه ولا من حق الإنجليز أن يبسطوا الحماية البريطانية على تلك البلاد العربية فأخذ يتحايل على الأمر تحايلاً بالغ الخبث فى مذكرته التى أذاعها للدفاع عن مشروعه باسم المقارنة بينه وبين مشروع هيئة المفاوضات فقال تلك الجملة البالغة الخطر والخطورة لأنها تكشف عن سياسته وسياسة الإنجليز المستقبلة كلها ألا وهى قوله:

"وهذه البلاد المجاورة هى البلاد العربية التى ارتبطت مصر معها بميثاق الوحدة العربية. وتقضى المادة السادسة من هذا الميثاق بأنه فى حالة وقوع اعتداء أو تهديد بوقوع اعتداء ضد إحدى الدول الأعضاء فإن الدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء يكون لها الحق فى أن تطلب انعقاد المجلس فورًا وبأن للمجلس أن يحدد بالإجماع التدابير التى يراها ضرورية لرد الاعتداء".

وإذًا فالمؤامرة واضحة وصدقى باشا يريد أن يمكن للإنجليز ما يريدون من أهداف استعمارية بالاستعانة بميثاق الأمم العربية. وطريقة تفكيره أو تحايله هو والإنجليز هى أن يربطوا مصر أولاً ببريطانيا وما دامت مصر مرتبطة بالدول العربية الأخرى بواسطة ميثاق الجامعة فالحلقة ستكون متصلة وسيكون من السهل على الإنجليز أن يبسطوا بذلك حمايتهم على البلاد العربية كلها.

ومن غريب الأمر أن صدقى باشا فى مذكرته قد زاد الأمر وضوحًا فقال:

"ولما كانت بريطانيا العظمى حليفة للعراق وشرق الأردن فإنه من الطبيعى أن يقتضى هذا التهديد مشاورات بينهما وبين حليفتهما وذلك بخلاف ما قد يدور بين البلاد العربية من مشاورات لنفس الغرض".

لم يتحدث صدقى باشا عن البلاد العربية الأخرى المستقلة كسوريا ولبنان، بل والمملكة العربية السعودية ولكنه بلا ريب قد بيت هو والإنجليز بسط السيطرة الإنجليزية عليها أيضًا من خلال مصر المنكوبة ومعاهدتها المشئومة.

ويزيد الأمر فداحة ما قد أصبح اليوم فى حكم المعروف المقرر من أن الإنجليز لن يقنعوا بالبلاد العربية كمنطقة لنفوذهم الاستعمارى ودائرة لحمايتهم البغيضة، بل يسعون ويناورون ويداورون لمدها حتى تشمل تركيا وإيران أيضًا. ولا شك أن القراء قد لاحظوا ما نشرناه بالأمس واليوم من أنهم يأبون الاعتراف بالجامعة العربية كوحدة دبلوماسية ويستخدمون هذا الاعتراف المطلوب كوسيلة للضغط عليها لتقبل التكتل مع تركيا وإيران والدخول فى تحالف عام تحت الجناح البريطانى والسيطرة البريطانية.

هذا هو ملخص مشروع تحالف بيفن - بيفن ومداه وتعارضه مع حرية مصر من جهة ومع السلام العالمى وميثاقه من جهة أخرى، وهذا هو ما فيه من اعتداء على استقلال البلاد العربية الشقيقة التى تأبى أن تمكن مصر الإنجليز أو تحاول تمكينهم من استعمارها أو بسط نفوذهم عليها. ومصر الحقيقية، مصر الشعبية، مصر الوطنية لن تمكن الإنجليز من ذلك. وهى حريصة أكبر الحرص على أن تعرف عنها شقيقاتها الأبية هذا الموقف الوطنى الكريم.

وسوف نوالى البحث فى بقية أحكام تلك المعاهدة الآثمة.

....

كارثة المعاهدة البيفينية

٢- مجلس الدفاع المشترك

تحدثنا بالأمس عن التحالف العسكرى مع بريطانيا ومداه وما سيجره على مُصر والبلاد العربية كلها من أخطار استعمارية وحربية.. ونضيف اليوم إلى شروط هذا التحالف حقيقتين خطيرتين تضمنتهما المادتان الرابعة والسابعة من مشروع المعاهدة..

فالمادة الرابعة تقضى بأن: "يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بأن لا يبرما تحالفًا أو يشتركا فى أى حلف موجه ضد أحدهما". وأما المادة السابعة فقد نصت على أن "تبقى المعاهدة الحالية سارية مدة عشرين عامًا من تاريخ بدء سريانها، وتظل بعد ذلك سارية إلى أن ينقضى عام على إعلان أحد الطرفين الساميين المتعاقدين إنهاءها بالطرق الدبلوماسية". وإذًا فهذا التحالف العسكرى الذى يخفى حماية حقيقية على مصر والبلاد العربية كلها سيظل ساريًا لمدة عشرين عامًا على الأقل، وستظل سيادتنا الخارجية مقيدة به كما ورد فى المادة الرابعة..

ومن البديهى أننا لا نحرص على أن نعقد حلفًا عدائيًا ضد إنجلترا لأن كل ما نبغيه هو أن نتخلص من استعمارها لبلادنا وبعد ذلك وعند ذلك تنتهى عداوتنا لها ولكننا قد تعودنا من إنجلترا النكث بالعهود والغدر والاعتداء.. ولقد يأتى يوم نحتاج فيه إلى عقد ما نريد من محالفات مع أية دولة كانت أو مع مجموعة من الدول لرد كل اعتداء على بلادنا وقد يكون هذا الاعتداء من إنجلترا بالذات.. ومن هنا تأتى خطورة القيد الذى وضع على سيادتنا الخارجية وخطورة استمرار هذا القيد عشرين عامًا لا ندرى ماذا سيحدث فى خلالها ولا أى توزيع للقوى سيتم عندئذ ولا أى اتجاهات ستظهر فى سياستنا الوطنية أو فى السياسية الدولية..

ثم إن كان قيد فولاذى كهذا للسياسة الخارجية لأى بلد مستقل - وبخاصة لمثل هذه المدة الطويلة - أمر لا يجوز أن تقبله الوطنية الصحيحة ولا النفس الكريمة التى تأباه على استقلالها الصحيح وسيادتها الكاملة..

مجلس الدفاع المشترك

والآن فلننتقل إلى أداة الحماية البريطانية وهى مجلس الدفاع المشترك..

ولتوضيح خطر هذا المجلس يجب أن نعود فنذكر كيف جاهدنا سنين عدة لنتخلص من رقابة الإنجليز بواسطة السردار والمفتش العام والضباط الإنجليز على جيشنا حتى ألغينا هذه الوظائف وهذا الإشراف.. وكيف أن معاهدة ١٩٣٦ بالرغم من الخطوة الكبيرة التى خطتها بجيشنا نحو التحرر من الإشراف الأجنبى قد تركت منفذًا تسلل منه البريطانيون إلى هذا الجيش المصرى رمز كرامتنا والدفاع عن وطننا عندما خولت للإنجليز إرسال بعثة عسكرية بحجة حاجتنا إلى الفنيين فى التدريب وإعداد الخطط وما إلى ذلك من أمور زعموا أنها فنية. وإذا بها سياسية بحتة وإذا بتلك البعثة تعمل على إبقاء الجيش المصرى ضعيفًا عاجزًا فاسد العتاد والعدة، وإذا كل مهمتها الرقابة على الجيش وضمان سيطرتهم عليه.

ولسنا ندرى بعد هذه التجارب المرة بعد كل هذا الجهاد كيف يريد صدقى باشا أن يعود بنا القهقرى، بل أن يعود بنا إلى ما لم يسبق له مثيل فى تاريخ الاحتلال البريطانى لمصر فيسلم للإنجليز بمبدأ المشاركة فى الدفاع ومبدأ تكوين مجلس مشترك باسم تنظيم هذا الدفاع، وهو فى الحقيقة مجلس إشراف على جيشنا بل على بلادنا كلها برًا وبحرًا وجوًا. لقد حددت المادة الثالثة اختصاص هذا المجلس بقولها إنه "هيئة اختصاصاتها أن تدرس ـ بقصد أن تقترح على الحكومتين التدابير الواجب اتخاذها- المسائل الخاصة بالدفاع المتبادل للطرفين الساميين المتعاقدين فى البر والبحر والجو بما فى ذلك مسائل العتاد والمستخدمين المتصلة بها، وبصفة خاصة المقتضيات الفنية لتعاونهما والخطوات الواجب اتخاذها لتمكين القوات المسلحة للطرفين الساميين المتعاقدين من أن

تكون قادرة على أن تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة" وذلك فضلاً عن اختصاصه فى حالة تعرض "البلاد المجاورة" لتهديد بالخطر مما تحدثنا عنه أمس.

وبمناقشة هذه الاختصاصات يتضح أن التعبير بلفظة الدفاع المتبادل للطرفين الساميين ليس إلا تضليلاً فى تضليل. فمصر لن يكون لها أى رأى فى الدفاع البريطانى، وإن بلادنا هى والشرق العربى كله لن تكون إلا جزءًا بسيطًا فى رقعة الإمبراطورية الواسعة، وإن خطط الدفاع عن تلك الإمبراطورية ستوضع دائمًا فى لندن ولن يكون لمصر فيها رأى وإذا عنّ لها أن تبدى مثل هذا الرأى فإن الإمبراطورية لن تغير خططها نزولاً على هذا الرأى. وإذًا فالمقصود بالدفاع هو مجرد الوسائل والخطط التى سيضعها الإنجليز لضمان سيطرتهم على مصر برًا وبحرًا وجوا، وسيكون دائمًا فى رأس هذه الخطة الحظر من المصريين ومن جيشهم واستبقاء مصر وجيشها فى حالة الضعف الواجب وتحت السيطرة الإنجليزية اللازمة وكل ذلك برًا وجوًا وبحرًا وفى مسائل العتاد والمستخدمين على السواء، أى أن الإنجليز سيشرفون على أسلحتنا وعلى موظفينا فى الجيش وتلك كارثة لم يسبق لها مثيل. ثم إن هذا المجلس سيكون من اختصاصه تقرير كافة "المقتضيات الفنية والخطوات الواجبة لتمكين القوات المسلحة للطرفين الساميين من أن تكون قادرة على أن تقاوم الاعتداء بطريقة فعالة". وهذه عبارات عامة تتسع لكل شىء، فهى تشمل تمويل البلاد ومواصلاتها الحديدية وأسلاكها البرقية وخطوطها التليفونية وإعلان الأحكام العرفية.. وبالجملة تسخير كافة مرافق البلاد لبريطانيا، كما تشمل أمورًا أشد خطورة كعودة القوات البريطانية إلى بلادنا واحتلالها لمطاراتنا وثكناتنا وموانينا وكل ما يتبع ذلك ويستدعيه..

ولقد صرح صدقى باشا فى مذكرته التى دافع فيها عن معاهدته بأنه "ستوضع فيما بعد لائحة داخلية للجنة مشتركة مصرية بريطانية" ولصدقى باشا أن يقول بعد ذلك: إنه لما كانت موافقة الحكومة المصرية على هذه اللائحة لازمة

فإن من حقها أن تطالب عند ذلك بتطبيق قواعد مماثلة لقواعد اللجنة الأمريكية الكندية التى يجب بطبيعة الحال اتخاذها نموذجًا لتسير عليه.. نعم له أن يقول مثل هذه الأقوال وغيرها، فهو رجل بارع فى المغالطات ولكن المصريين أجمعين لهم أن يسألوا صدقى باشا كيف يريد من مصر أن تعارض الإنجليز عند وضع هذه اللائحة وترفض طلباتهم بعد أن تكون قد سلمت لهم بتلك الحقوق العامة المطاطة الفادحة التى جاءت فى المادة الثالثة؟

إن الأمر جد خطير، ولو قدر لهذه البلاد أن تنكب بتوقيع تلك المعاهدة فسوف تتمخض تلك اللائحة التى أشار إليها صدقى باشا عن أمور تشيب لهولها النواصى، ولو أنه لم يكن فى مشروع هذا المجلس غير الإشراف على جيشنا ووضعه تحت الرقابة البريطانية لوجب أن يقف المصريون جميعًا صفًا واحدًا ضد هذا الاعتداء على شرفنا الذى يرمز له جيشنا الوطنى..

كارثة المعاهدة البيفينية

٣- وصل ما انقطع = بروتوكول السودان

منذ أن أذاعت المجلة الصدقية نصوص مشروع معاهدة بيفن- بيفن وثبت لكافة المصريين أنها هى بعينها النصوص التى أذعناها من قبل ذلك وسبنا صدقى باشا لإذاعتها مدعيًا أنها ليست النصوص الفعلية "على التحقيق"، أخذنا فى مناقشتها وشرح معمياتها وإظهار ما تتضمن من قيود على استقلالنا وحد من سيادتنا الداخلية والخارجية على السواء، بل وبسط للحماية البريطانية على مصر والشرق العربى بل وغير العربى لمدة عشرين عامًا.

نشرنا المقال الأول يوم الأحد الماضى عن المخالفة العسكرية ومبدأ المشاركة فى الدفاع. وبالأمس كتبنا المقال الثانى عن مجلس الدفاع المشترك، ولكن الجريدة صودرت فلم تصل إلى أيدى القراء. وليس من شك فى أن صدقى

باشا إنما يريد بهذه المصادرة شل المعارضة وإلغاء كلمة الحق التى تنبعث من سطورها قوية جارفة لأنها مأخوذة من الشعب مردودة إليه. وما نحن إلا آلة معبرة كاشفة عما يجرى فى أفئدة كافة المصريين من قلق على مصير وطنهم وعزم على إفساد ما يراد تكبيلهم به من قيود الاستعمار. ولا عبرة بما قد تحتج به الحكومة الصدقية من أخبار الطلبة، فنحن لم نكن أكثر الصحف إذاعة لهذه الأخبار بل لعلنا راعينا فى نشرها الاقتصاد والحذف والاعتدال سواء فى العناوين أو فى صلب الأخبار وذلك إلى درجة ملحوظة.

وها نحن اليوم نرانا مضطرين إلى تلخيص المقالين السابقين قبل أن نصل إلى بروتوكول السودان موضوع هذا المقال الأساسى. أما التحالف العسكرى الذى تحدثنا عنه فى المقال الأول فقد عارضناه للسببين الجوهريين اللذين أشار إليهما رفعة رئيس الوفد وهما مساسه بسيادتنا الوطنية ومعارضته لميثاق الأمم المتحدة وسياسة السلام وذلك لأنه أولاً يخفى حماية حقيقية، ثم لأنه ثانيًا يرمى إلى تكوين كتل من الدول تحت سيطرة دولة كبرى وهذه خطة من شأنها أن تسوق إلى تكوين كتل مماثلة معادية، وسينتهى كل ذلك إلى الحرب لا إلى السلام، ومصر البلد المسالم الذى لا يبغى إلا أن يعيش فى صفاء مع الجميع لا مصلحة لها فى مثل هذه السياسة ولا دخل بل ولا رأى، لأن المصلحة والدخل والرأى إنما هى لإنجلترا، وأنه لمن العار والحمق والجبن أن نقبل السير فى ذيل إنجلترا كالعبيد المستعبدين.

ولقد أوضحنا كيف أن هذا التحالف بعد أن قبل مبدؤه قد جاء أسوأ من تحالف معاهدة سنة ١٩٣٦ بكثير، لأن إنجلترا ترغمنا على الدخول فى الحروب لا عند الاعتداء على مصر فحسب بل وعند الاعتداء على البلاد المتاخمة فالمجاورة فالشرق الأوسط كله وقد زاد الأمر سوءًا بما اتضح فى مذكرة صدقى باشا التى نشرها دفاعًا عن مشروعه من أن النية متجهة إلى الربط بين هذا

التحالف المصرى الإنجليزى وبين ميثاق الجامعة العربية التى تنص المادة السادسة منه على تشاور البلاد العربية وتآزرها عند الاعتداء على إحداها أو التهديد بالاعتداء. وهذه خطة يراد بها التحايل على إدخال البلاد العربية التى استقلت أخيرًا وبخاصة سوريا ولبنان فى دائرة النفوذ والسيطرة والحماية البريطانية وذلك ما يأباه المصريون لأنفسهم ولهذه البلاد الشقيقة.

وفى المقال الثانى المصادر أوضحنا أخطار مجلس الدفاع المشترك فذكرنا كيف أننا قد جاهدنا سنين عدة حتى استطعنا أن نتخلص من إشراف الإنجليز على جيشنا وإخراج السردار والمفتش العام والضباط الإنجليز من رئاسته وصفوفه، وكيف أن معاهدة سنة ١٩٣٦ بالرغم من تخليصها لجيشنا من هذه الرقابة الممقوتة لم تكد تترك منفذًا بسيطًا للإنجليز، وهو البعثة العسكرية حتى تدفق منها نفوذهم السياسى بل واعتداؤهم على شرفنا الممثل فى الجيش، فاستخدمت تلك البعثة لإبقاء جيشنا ضعيفًا هزيلاً فاسد العتاد والعدة وذلك حذرًا منه وحدًا من قوته. وتساؤلنا من هو ذلك المصرى الذى يقبل بعد ذلك أن نعود القهقرى بل أن نعود إلى ما هو أسوأ من القهقرى فنقبل تكوين مجلس دفاع مشترك سينتهى به الأمر إلى الإشراف لا على جيشنا فحسب بل وعلى بلادنا كلها جوًا وبرًا وبحرًا. ولن يقتصر سلطانه على الجيش فحسب بل سيمتد إلى التموين والمواصلات وأسلاك البرق والتليفونات وإعلان الأحكام العرفية. وبالجملة كافة مرافقنا التى ستجند عند الحرب وتوضع تحت أمر الإنجليز وسيطرتهم.

ولقد كشفنا عن الوسيلة التى سيلجأ إليها الإنجليز لتفصيل اختصاصات مجلس الدفاع على هذا النحو بعد أن ورد ذلك الاختصاص فى أوسع لفظ وأكثره عمومًا فى المادة الثالثة من المعاهدة المشئومة. وتلك الوسيلة هى ما صرح به صدقى باشا فى مذكرة دفاعه عن مشروعه عندما قال إنه ستوضع لائحة داخلية

لهذا المجلس، وسوف تكون هذه اللائحة مستودع كل ما يريده الإنجليز من حقوق وما يسعون إلى فرضه على مصر من التزامات. ولن نستطيع أن نعارضهم معارضة جدية فيما يريدون بعد أن نكون قد سلمنا بعموم المادة الثالثة. وكل ما يقال عكس ذلك ليس إلا تضليلاً لا ينبغى أن يقال.. لأن القول به إثم فى حق الشعب وإثم فى حق الوطن.

بروتوكول السودان

لعل القراء يذكرون كيف أن المناورة فى بدء المفاوضات كانت تسعى إلى أن تصرف الرأى العام عن مشكلة السودان وتركزه فى مشكلة مصر، وكانت الحجة المضللة تجرى على كافة الألسن بأنه لا يجوز أن نضيع الجلاء فى سبيل السودان حتى لقد رمزت إحدى المجلات الآثمة عندئذ لهذه الحجة بصورة الكلب الذى يترك العظمة تفلت من فمه طمعًا فى شبحها المنعكس فى المياه، ولعلهم يذكرون كذلك كيف أن الرأى العام قد احتقر هذه المناورة وقتلها فى مهدها وتعلق بالسودان تعلقه بمصر حتى وجد المفاوض الأول نفسه محاطًا بهذا الرأى العام القوى إحاطة السوار بالمعصم فأوقف مناورته وأسكت حجته المضللة أو قل أوقفها الشعب وأسكتها الشعب فلم تر الدولة الصدقية بدا من أن تتمسك ولو بظاهر من الصيغة التى تبلورت كالصخر فى عبارة واحدة "وادى النيل".

ولما كانت هذه عبارة جدية.. ولما كان مدلولها قد تحدد بين المصريين والسودانيين بوحدة التاج والسياسة الخارجية والجيش والعملة فقد أسقط فى يد المفاوض الأول وأخذ يتحايل للأمر فقال أولاً بأن مسألة السودان لن تهمل، ولكن المفاوضة فيها ستترك إلى ما بعد الانتهاء من المشكلة المصرية البحتة. وتمسك المفاوضون الوطنيون بأن هذا الإرجاء نفسه لا يجوز أن يكون إلا بعد أن يسلم الإنجليز بمبدأ الوحدة تحت التاج المصرى.

وذهب صدقى باشا إلى لندن ليعود بالبروتوكول الآتى:

"إن السياسة التى يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان باتباعها فى السودان فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك ستكون أهدافها الأساسية تحقيق رفاهية السودانيين وتنمية مصالحهم وإعدادهم إعدادًا فعليًا للحكم الذاتى، وتبعًا لذلك ممارسة حق اختيار النظام المستقبل للسودان. وإلى أن يتسنى للطرفين الساميين المتعاقدين، بالاتفاق التام المشترك بينهما تحقيق هذا الهدف الأخير بعد التشاور مع السودانيين تظل اتفاقية سنة ١٨٩٩ سارية وكذلك المادة ١١ من معاهدة ١٩٣٦ مع ملحقها والفقرات من ١٤ : ١٦ من المحضر المتفق عليه المرافق للمعاهدة المذكورة نافذة" وذلك ليحل محل ما اتفقت عليه هيئة المفاوضات كحد أدنى بخصوص هذه المشكلة وهو: "يتعهد الطرفان الساميان المتعاقدان بالدخول فورًا فى مفاوضات بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان فى نطاق مصالح الأهالى السودانيين على أساس وحدة وادى النيل تحت تاج مصر".

والبون شاسع بين النصين. فهيئة المفاوضات لم تقنع حتى باتخاذ "وحدة وادى النيل تحت التاج المصرى أساسًا" إلا على شرط أن يعقب التسليم بهذا الأساس فورًا مفاوضات "بقصد تحديد نظام الحكم فى السودان". بينما بروتوكول صدقى - بيفن يكتفى بأن يجعل من "نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك" حلاً نهائيًا لمشكلة السودان فلا مفاوضة ولا تحديد لنظام الحكم فى السودان، بل سيظل السودان خاضعًا لحكم الإنجليز كما هو الآن فلا تغيير كما صرح المستر إتلى فى مجلس العموم "فى وضعه ولا فى إدارته" أى أن نظام الحكم فيه سيظل إنجليزيا بحتا ولن يتغير شىء لا فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ ولا فى اتفاقية سنة ١٩٣٦، وسنكتفى بذلك النطاق المضحك لوحدة مصر والسودان تحت التاج المشترك. وهذا كلام لا يحتمل مناقشة لأنه بالغ السخرية

بالعقول.. بالغ الإثارة للنفوس فى مصر والسودان على السواء. والمصريون والسودانيون ليسوا بلهاء ولا معتوهين حتى يقفوا عند مثل هذا الكلام الغث الذى لا تستحق مناقشته مداد هذا القلم.

إن الأمر واضح وما نحن بحاجة إلى سفسطة أو تصيد حجج لنبين ما فيه من كوارث وإنما الذين يحتاجون للسفسطة وتصيد الحجج فهم أولئك المغرضون الآثمون من أمثال ذلك الكاتب الذى علم الله كم أحزننا ما نشر بالأمس فى صحيفة الأهرام من تحايل فى الدفاع عن تلك المعاهدة الآثمة، بعد أن هاجم من قبل مشروع هيئة المفاوضات نفسه، وذلك مع أن المقارنة بين المشروعين أوضح من أن تحتاج إلى جهد. وقد قال أعضاء هيئة المفاوضة فى ذلك قولهم الفصل بعد دراسة وفحص وتدبر لكافة النتائج والاحتمالات، وبعد أن تحروا ما استطاعوا مصلحة الوطن الذى وضعت أقداره بين أيديهم تحت سمع وبصر التاريخ الذى سنفنى جميعًا ويبقى سجله خالدًا أبد السنين.

....

١٥

● مشروع صدقى - بيفن

١ ـ لا يمكن مصر من نجدة البلاد العربية إلا إذا أراد الإنجليز.

٢ ـ لا يغير من طبيعة مجلس الدفاع الاستعمارى شيئًا..

٣ ـ يجعل الجلاء وهما بعيدًا ووحدة الوادى سخرية مرة.

منذ أن تبين لصدقى باشا أن أغلبية هيئة المفاوضات معارضة فى المشروع الذى عاد به من لندن أخذت الدعاية المغرضة تركز همها فى المقارنة بين نص هذا المشروع، والمشروع الذى اعتبرته هيئة المفاوضات حدًا أدنى لا تحيد عن

شىء منه قيد أنملة وكل ذلك بقصد "التشويش" على الهيئة قبل اجتماعها القادم الذى نرجو أن يكون حاسمًا.

ونحن مع احتفاظنا برأينا فى "الحد الأدنى" نفسه ذلك الرأى الذى أوضحه الوفد وصحفه على نحو نهائى- لا نرى بدًا من أن نكشف عما فى هذه "الشوشرة" الموجودة من مغالطات سمجة وإن كان الأمر لا يحتاج فى الحقيقة إلى كشف لأنه من السخافة أن يدعى صدقى باشا وأبواقه أنه قد استطاع أن يحمل الإنجليز على التسليم بأكثر من الحد الأدنى الذى طالبت به هيئة المفاوضات، وذلك بينما كان أدعى لنجاح دولته وأوضح دلالة أن يحملهم على الموافقة على مشروع الهيئة كما هو ويعود ليخبر زملاءه بذلك وعندئذ كان يستطيع أن يقول إنه قد نجح دون أن يجادله فى ذلك أحد.

وأما أن يدعى أن المشروع الذى عاد به خير من مشروع هيئة المفاوضات - ومع ذلك نرى أن أغلبية الهيئة ترفضه - فإن فى ذلك أكبر جرح لزملائه؛ لأنه يدل إما على أنهم مغرضون وإما على أنهم قاصرون عن الفهم وكلا الفرضين حقير لا يجوز افتراضه فى مثل هؤلاء.

وإنه لمن نكد الأقدار أن لا نجد فى البلاد الآن رجالاً ذوى فهم صحيح ووطنية صادقة ونفوس خالية من الأغراض غير صدقى والنقراشى وتوفيق دياب وأمثالهم، ويكون جميع من فى مصر من زعماء وقادة ومفكرين غير هؤلاء السادة عاجزين عن الفهم والوطنية وسلامة القصد.. نعم إن ذلك لمن نكد الأقدار... بل إنه لوقاحة.

ومع ذلك فلنقارن بين النصين: نص هيئة المفاوضة ونص صدقى- بيفن:

أ- حالات سريان مبدأ التحالف

ادعى صدقى وأبواقه أن النص الذى عاد به من لندن أفضل من نص هيئة المفاوضات فى حالة البلاد المتاخمة..

قالوا إن نص الهيئة كان يقضى بأن يعمل التحالف "فى حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا فى البلاد المتاخمة لمصر" وذلك "لأجل اتخاذ أى عمل مشترك يريان ضرورته".

وأما نص صدقى بيفن فيقضى بأن يكون عمل التحالف "فى حالة ما إذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر" وذلك "للقيام بالعمل الذى يعترف بضرورته"

وهم يستنتجون من المقارنة بين النصين أن:

١- مصر لن تقوم بعمل ما إلا إذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة بالفعل فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر بينما نص هيئة المفاوضة كان يؤدى بها إلى القيام بمثل هذا العمل بمجرد وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا فى ذلك البلد المتاخم، أى أن نص صدقى بيفن يوجب اشتباك بريطانيا فعلاً فى حرب ولا يكتفى بمجرد وقوع اعتداء مسلح عليها.

ومن الواضح أن هذا التغيير ليس له إلا مدلول واحد وهو أن مصر لن يكون عليها أن تقوم بأى عمل إلا إذا بدأت إنجلترا بمثله، أى إذا اشتبكت فى حرب بسبب ذلك الاعتداء. وأما إذا رأت عدم التدخل فلن يكون على مصر هى أيضًا أن تتدخل وإذًا فهذا التغيير إنما يراد به إحكام تبعية مصر لإنجلترا وسيرها فى ذيلها.

وأخطر من ذلك أن هذا التعديل إنما جاء حذرًا من مصر ومنعًا لما يمكن أن تقوم به من عمل فى حالة رغبتها فى نجدة بلد متاخم تعتدى عليه دولة أجنبية ولا تريد إنجلترا أن تقاوم ذلك الاعتداء ومن ثم فلن "تشتبك فى حرب بسببه".

ولكى نوضح فكرتنا ونفضح مغالطة صدقى باشا وأبواقه بل وتجرؤهم على أن يدعوا أن فى مصلحة مصر ما هو ضدها، نضرب مثلا واقعيًا بفلسطين:

فنفرض أن أمريكا اعتدت على هذا القطر الشقيق لتنفيذ سياستها الصهيونية، ولم تر إنجلترا أن تتدخل لرد هذا الاعتداء ومن ثم لا تشتبك فى حرب بسببه، فإن مصر فى هذه الحالة لن يكون عليها أن تتدخل فحسب بل ولن يكون لها - وها هو المهم وهذه هى الدسيسة - أن تتدخل لنجدة إخواننا العرب. وبذلك تخون مصر القطر الشقيق. وتخون ميثاق الجامعة وقس على ذلك..

هذا ما يريد أن يضمنه صدقى للإنجليز، ومع ذلك يغالط هذا الرجل، هو ومن معه لا ليغطوا هذه الكارثة المؤلمة فحسب، بل وليحاولوا إيهام المصريين بعكسها على خط مستقيم فيقولون إن دولته قد عدل مشروع هيئة المفاوضات لمصلحة مصر!!..

إننا لنكاد نجن من هذه الجرأة ولا نملك إلا أن نترك الحكم للقراء بيننا وبين هؤلاء الناس.

٢ ـ يقولون إن نص صدقى ـ بيفن أصلح لمصر أيضًا لأنه لم ينص على القيام "بعمل مشترك" كما نص مشروع الهيئة عليه، بل على القيام "بالعمل الذى يعترف بضرورته" مع حذف لفظة "مشترك" وهم يرون أن يدعون أو فى ذلك تضييقًا من التزامات مصر لأن إنجلترا قد تكلف من مجلس الدفاع مثلاً بالقيام وحدها بالعمل.

وهذه أيضًا سخافة ومغالطة، بل إن هذا التعديل هو فى مصلحة إنجلترا كذلك لا فى مصلحة مصر، لأن هؤلاء الإنجليز وإن كانوا يريدون ويحرصون على جر المصريين فى عجلتهم إلا أنهم لا يريدون ولا يحرصون على أن يتمكن المصريون حتى من الجرى دائمًا وراء تلك العجلة كما رأيناهم فى النقطة السابقة يحتالون فلا يتركون للمصريين حتى الجرى وحدهم لنجدة كائن من كان. وإنما يريد الإنجليز أن يسير المصريون أو يقفوا حسب إرادتهم هم ووفق إشارتهم

ومصلحتهم فيحارب المصريون إذا أراد الإنجليز ويقبع المصريون إذا أراد الإنجليز.

وإذًا فحذف لفظة مشترك إنما أريد به ترك الحرية للإنجليز ليعملوا وحدهم إذا أرادوا، وعندما يكون لديهم دواع لإقصاء المصريين عن العمل حتى لا يدخلوا قطرًا متاخمًا أو تصل إلى أيديهم أسلحة يحتفظون بها لما بعد أو ما شاكل ذلك من فروض باستطاعة كل قارئ أن يتصورها.

ومع ذلك يغالط صدقى وأبواقه ويجرؤ فيقول إنه قد عدل مشروع هيئة المفاوضين لمصلحة مصر. مع أنه من المؤكد أن كل هذه التعديلات إنما هى لمصلحة إنجلترا وضد مصر وخوفًا من مصر. وإن الإنجليز هم - بلا أدنى شك - الذين أدخلوها على مشروع هيئة المفاوضات قبل أن يقبلوه وهذا بداهة هو المعقول.

٢- يقول صدقى وأبواقه إن مشروعه قد تدارك عيبًا كبيرًا كان واردًا فى مشروع الهيئة وذلك لأن مشروع صدقى - بيفن قد نص على أن لا يعمل التحالف إلا فى حالة "ما إذا أصبحت المملكة المتحدة مشتبكة فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة لمصر" وذلك بينما مشروع الهيئة أوجب ذلك "فى حالة وقوع اعتداء ضد بريطانيا فى البلاد المتاخمة" على الإطلاق - أى أن نص صدقى- بيفن قد أخرج فيما يزعمون حالة قيام ثورة من أهالى البلد المتاخم ضد إنجلترا فلم يوجب على مصر الاشتراك مع بريطانيا فى قمعها وقصر التزاماتها على حالة "اشتباك إنجلترا فى حرب نتيجة لاعتداء مسلح على الدول المتاخمة".

وهذا الهراء لا يدل إلا على غباوة أو تغاب كما يدل على "جليطة" من صدقى باشا وأبواقه ضد زملائه أعضاء هيئة المفاوضة. فإن هؤلاء الرجال الأفاضل لم تغب عنهم بداهة حالة قيام ثورة وطنية ضد الإنجليز، ولم يخطر ببالهم طبعًا أن الإنجليز يمكن أن يطالبوا مصر فى مثل هذه الحالة بالاشتراك

معهم فى قمعها وإلا فإن مثل هذه الحماقة لن تكون ضد شرف مصر وضد ميثاق الجامعة العربية فحسب، بل ومناقضًا مناقضة تامة لواجب مصر كدولة عربية فى أن تعمل على مساعدة الدول العربية المستعمرة أو شبه المستعمرة فى التحرر.

وأما كيف أن أعضاء هيئة المفاوضة قد احتاطوا لمثل هذه الحالة، فالجواب على هذا السؤال هو أن هؤلاء الأعضاء المحترمين لم يروا حتى ضرورة لوضع مثل هذا الاحتياط السخيف وما كانوا فى حاجة إلى وضعه لأنهم قالوا فى نصهم إن التحالف المصرى البريطانى يعمل "فى حالة وقوع اعتداء مسلح ضد بريطانيا فى البلاد المتاخمة لمصر" والاعتداء المسلح (Agrssion) معناه الاعتداء الخارجى. ولم يقل أحد منذ فجر التاريخ إلى اليوم إن "الاعتداء" يشمل حالات الثورة الوطنية ضد المستعمرين.

حقًا، إنه لسخافة ممجوجة وحقًا، إنه لما يزرى بالعقول أن يدعى هؤلاء المغالطون أن أى تعديل أو أى احتياط قد أدخل على هذا النص أو أى لبس قد وقع، وإنما عدلت هذه المادة (الثانية) كلها لمصلحة الإنجليز لا لمصلحة مصر أو البلاد العربية.

إن الأمر واضح لا يحتاج إلى فلسفة ولا إلى تحايل مريب كالذى نقرؤه هذه الأيام لسوء الحظ بجريدة (الأهرام) التى يحزننا أن تصبح مسرحًا فى هذه الأيام الحاسمة ـ بدعوى حرية الرأى ـ لمثل هذه المؤامرة الواسعة ضد وطننا.

ب- طبيعة اختصاص مجلس الدفاع

طنطن صدقى باشا وأبواقه بأنه قد عاد من إنجلترا بنص صريح على أن مجلس الدفاع (هيئة استشارية وأن هذا كسب عظيم).

ولا أدل على ما فى هذه الطنطنة من مغالطة مما كان يقول به صدقى باشا نفسه منذ التسليم بمبدأ تكوين هذا المجلس من أنه بطبيعته "استشارى"،

وإذا كنا قد عارضناه عندئذ فى هذا الادعاء فإن ذلك لم يكن لأن هذا المجلس لا يمكن من الناحية الفقهية الشكلية إلا أن يكون "استشاريًا" وإنما كانت معارضتنا لأنه من الناحية العملية السياسية سيكون هذا المجلس باختصاصاته الواسعة فى الواقع، وبالفعل، أداة حماية على مصر والبلاد العربية، بل والشرق الأوسط كله وأداة إشراف جارح على جيشنا برجاله وعتاده.

وفى الحق، إننا لا ندرى كيف كان من الممكن أن يوصف هذا المجلس من الناحية الفقهية بصفة غير صفة "الاستشارى" ونتساءل هل أتى هذا النص بجديد أو غير شيئًا من الطبيعة الملازمة لمثله من الناحية الشكلية، وهل هذا النص إلا تحصيل حاصل.

إن كافة المجالس لا يمكن أن تكون إلا استشارية وذلك لأنه من الناحية الفقهية ليس هناك رأى ملزم بموجب دستورنا نفسه إلا رأى واحد وهو "رأى الأمة" لأنها "مصدر السلطات"، وما عدا ذلك من آراء ليس إلا استشاريًا، فالحكومة نفسها رأيها استشارى ما دامت لا تملك إبرام أمر هام إلا إذا وافق عليه البرلمان الذى يجب عليها أن تعرض عليه ما تريد إبرامه وتحصل على تصديقه.

وإذا كان هذا هو الشأن مع الحكومة فكيف يتصور أن يكون رأى مندوبى مصر فى مجلس الدفاع ملزمًا للحكومة، وهل هؤلاء الأعضاء وذلك المجلس من الممكن أو من المتصور أن يكون لهم اختصاص الحكومة مع أن الحكومة نفسها مضطرة للالتجاء إلى البرلمان فى كثير مما قد يشار عليها باتخاذه.

إن هذا البحث كله عقيم. ومن العيب أن نضيع وقتنا بل أن نضيع وطننا فى مناقشة لفظية وخداع لفضى ونغفل الحقائق، والحقائق هى أن هذا المجلس مهما وصفناه بالصفات الخادعة ومهما كانت طبيعة اختصاصاته ـ من الناحية السياسية العملية ـ كارثة على مصر بل وعلى البلاد العربية كلها من حيث إنه

أداة حماية وإشراف. ولقد أوضحنا ذلك فى مقالات الجريدة الافتتاحية بما لم يعد فى حاجة إلى مزيد. وإذا كنا قد أغفلنا مناقشة صفته "الاستشارية" فإنما كان ذلك احترامًا لعقلنا وعقول غيرنا التى نأبى أن نشغلها بسفسطة خاوية.

جـ - طريقة اجتماع المجلس

وهنا صمت صدقى باشا وأبواقه ولا ندرى كيف لم يحتالوا فى هذه النقطة أيضًا ليقلبوا الحق باطلاً وليوهموا بأن التعديلات التى أدخلها الإنجليز على مشروع الهيئة لمصلحتهم قد أدخلها صدقى باشا لمصلحة مصر كما فعل وفعلت تلك الأبواق فى النقط السابقة. لقد نص مشروع الهيئة على أن "تجتمع اللجنة (المجلس) كلما دعت الضرورة إلى قيامها بهذه المهام، وتجتمع أيضًا بناء على دعوة الحكومتين لتبحث - إذا اقتضى الحال - الآثار العسكرية للموقف الدولى وخاصة كل الحوادث التى قد تهدد الأمن فى الشرق الأوسط. وتقدم للحكومتين التوصيات المناسبة فى هذا الشأن".

وأما نص صدقى - بيفن فقد حذف النص الخاص بوجوب دعوة "الحكومتين" للمجلس فى حالة وقوع أحداث تهدد أمن البلاد المجاورة أو أمن الشرق الأوسط على الإطلاق وجعل اجتماع المجلس آليًا و"عند الضرورة" فى كافة الحالات أى حالة الاعتداء على مصر وحالة الاعتداء على البلاد المتاخمة وحالة وقوع أحداث تهدد أمن البلاد المجاورة أو الشرق الأوسط كله على السواء.

وإذًا فقد أصبح هذا المجلس المشئوم مختصًا آليًا بالسيطرة على الشرق الأوسط كله ودون أن يكون لمصر أى اعتراض على ذلك، ولن يشفع لصدقى باشا قوله بعد ذلك إن هذا المجلس وإن كان سيجتمع آليًا فى حالة الشرق الأوسط كغيره من الحالات إلا أنه لن يبحث عندئذ "إلا بناء على دعوة من الحكومتين وعلى أساس البيانات المقدمة منهما". فهذا القيد إنما هو لمصلحة إنجلترا أيضًا وذلك لتضمن أنه لن يبحث فى شىء إلا بناء على دعوة من الحكومتين أى - فى

الواقع - من إنجلترا وسيكون مقيدًا ملزمًا فى بحثه بما تقدم الحكومتان أى - فى الواقع أيضًا - بما يقدم الإنجليز، وكل ذلك حتى لا يبحث ما لا يريد الإنجليز بحثه وحتى لا يتهرب مما يريدون أن يبحثه ويقدمون البيانات الخاصة به.

الحقائق الجوهرية

هذه هى المسائل التى يتناولها صدقى باشا ودعاته، وقد رأينا كيف أنها كلها إنما أدخلها ـ بداهة ـ الإنجليز لمصلحتهم وضد مصلحة مصر وضد أمنها.

ونحن فى الحق لا ندرى إذا كان مشروع صدقى - بيفن أكثر فائدة لمصر وضررًا بإنجلترا كيف وافق عليه الإنجليز، وكيف رفضوا مشروع الهيئة مع أنه فيما يدعى صدقى باشا كان أكثر ضررًا بمصر وفائدة لإنجلترا. وأليس هذا هراء؟

والآن نترك هذه المغالطات ونقف عند الحقيقتين الجوهريتين اللتين تلخصت فيهما مطالبنا واجتمعت عليهما الأمة وهما الجلاء ووحدة وادى النيل ونتساءل ماذا فعل بهما مشروع صدقى - بيفن، وإلى أى حد تختلف بالنسبة إليهما هذا المشروع عن مشروع الهيئة؟

وهنا نظن أنه لا سبيل أمام صدقى باشا وأبواقه إلا أن يفتحوا أفواههم أو يحركوا أقلامهم بغير الهراء.

١- الجلاء

طالبت البلاد بالجلاء الكامل المنجز غير المعلق على شرط عن وادى النيل كله، واتخذت هيئة المفاوضات قرارًا أدنى بالجلاء عن مصر فى ظرف عام واحد.

ولكن صدقى باشا تبرع قبل سفره للإنجليز بعامين وعاد من سفره مسلِّمًا بثلاثة أعوام.

على أن الأمر كله لا يبدو جديًا، فالإنجليز يقيمون الثكنات فى كل مكان وهم يتعللون بالحالة الدولية ومجلس الدفاع سيفتح لهم الباب للبقاء أو للعودة، والموضوع بحذافيره أصبح يتلخص فى كر وفر ومناورات وألفاظ - وإننا لنخشى أن يستمر هذا الخداع.

إننا نريد الجلاء المنجز عن الوادى كله ولا نقبل أن نترك منفذًا للتراجع فيه أو إتلافه أو التسويف فى تمامه.

وعلى هيئة المفاوضات بعد ذلك أن تقول هل العام الواحد يساوى الثلاثة أعوام، وعلى المصريين أيضًا أن يحكموا فى ذلك ذاكرين أن الأمر ليس أمر زمن فحسب، بل أمر محتويات ذلك الزمن وما قد يكون ضمنها من أحداث تعطى الإنجليز بواسطة مجلس الدفاع - المشئوم - شتى المعاذير لعدم تحقيق هذا الجلاء تحقيقًا جديًا، ومن الواجب أن لا يترك الأمر يطول به الزمن لأننا لا نضمن ذلك الزمن. هذا هو الجد إذا كنا أهلاً له.

٢- الوحدة

وأما الوحدة فقد كتبنا فيها بالأمس وبينا بوضوح كما بين غيرنا كيف أن صدقى باشا قد أضاع بمشروعه السودان ضياعًا نهائيًا، وذلك بينما هيئة المفاوضات كانت قد طالبت بالاعتراف بوحدة السيادة أولاً وبضرورة إجراء مفاوضات فورًا بتحديد طبيعة الحكم فى السودان. وأما صدقى باشا فى مشروعه فقد قفل باب المفاوضة وسلم بمعاهدة ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦، أى سلم بترك السودان للإنجليز ليستمروا فى استعماره وكل ذلك مقابل عبارة "فى نطاق وحدة مصر والسودان تحت تاج مصر المشترك"، وهذا عبث لا يليق ولا يستحق المناقشة.

وإذًا فمشروع صدقى - بيفن فى هاتين الحقيقتين الجوهريتين وهما الجلاء ووحدة الوادى لا محل لمقارنته إطلاقًا بما اتفقت عليه هيئة المفاوضة

كحد أدنى ولو لم يكن هناك من فوارق غير هذين الفارقين الجسيمين لكان فيهما ما يكفى ليرفض المفاوضون هذا المشروع رفضًا باتًا. فكيف يكون الأمر بعد أن بينا أنه حتى ما زعم صدقى باشا أنه قد غيره لمصلحة مصر من تفاصيل التحالف واختصاصات مجلس الدفاع وطبيعة هذه الاختصاصات إنما هو جميعه لمصلحة إنجلترا وضد مصلحة مصر وشقيقاتها العربيات على خط مستقيم؟!

ومع كل هذا لا يزال صدقى باشا يكتب ويجد من يكتبون له فى الأهرام لتضليل الرأى العام ومحاولة إحراج زملائه المفاوضين المعارضين لمشروعه الآثم.

بل ولسوء الحظ يغيب عن بعض الوطنيين المخلصين ما فى هذه المغالطات من تضليل فيسلمون بأن صدقى باشا قد عاد بما هو أصلح من مشروع الهيئة فى بعض التفاصيل وأن يكن هؤلاء لحسن الحظ يقفون نفس الموقف الذى نقفه من حيث إننا نرفض المشروعين معًا ونرفض كافة الأسس التى بنيا عليها لأننا نريد لوطننا تحررًا حقيقيًا من الاستعمار الإنجليزى

....

١٦

• كيف تستغل الشركات نفوذ بعض الباشاوات(١)

جاء فى مذكرة المسيو جيانوتى التى نشرتها "صوت الأمة" بالأمس فى معرض الحديث عن صلة صدقى باشا بشركة الغاز المصرية SEP ما يأتى:

"تحصل صدقى باشا عند تكوين الشركة على ٢٥٠ سهمًا يدفع ثمنها بالتقسيط من حصته فى الأرباح المستقبلة.." ومن هذا الاعتراف الخطير نستخلص ما يأتى:

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٧/٥/٤.

١- إن صدقى باشا قد أعطى له ٢٥٠ سهمًا دون أن يدفع مليمًا واحدًا من ثمنها بل يخصم هذا الثمن من أرباح الأسهم نفسها فى المستقبل.

٢- إنه قد أعطى ٢٥٠ سهمًا بالذات ليكون مقدار اكتتابه الاسمى فى الشركة ١٠٠٠جنيه باعتبار أن ثمن السهم الواحد الاسمى هو ٤ جنيهات.

٣- إنه لما كان القانون يشترط لكى يكون الفرد عضو مجلس إدارة، امتلاكه لأسهم تساوى على الأقل ١٠٠٠جنيه فقد أصبح لصدقى باشا الحق بموجب هذه الـ ٢٥٠ سهما أن يصبح عضو مجلس إدارة.

٤- إنه ما دام لصدقى باشا الحق فى أن يصبح عضو مجلس إدارة ـ وقد أصبح بالفعل ـ فيكون له الحق فى أن يصبح أيضًا رئيسًا لمجلس الإدارة.. وهذا ما حدث بالفعل.

وهذه هى الطريقة التى تحتال بها الشركات لكى تضم إليها ذوى النفوذ من رجال السياسة عندنا لكى تستغل ذلك النفوذ - وهى طريقة تتنافى بلا أدنى شك مع كل مبادئ الشرف.

والآن.. هل يعرف القراء مدى ما ربحه صدقى باشا من هذه العملية؟! لقد ربح صدقى ما يأتى:

١- ربح ثمن هذه الأسهم الذى ارتفع من ٤ جنيهات إلى ١١٠جنيهات اليوم وبذلك صارت الألف جنيه التى لم يدفع منها شيئًا - ٢٧,٥٠٠ جنيه.

٢- مكافأة رئاسته لمجلس الإدارة وهى مكافأة سنوية كبيرة.

٣- ربح الـ ٢٥٠ سهمًا السنوى.

٤- سيطرته على الشركة وتوصله إلى محاولة ما أراد أن يفعل مع غيره من شراء أسهم المسيو جيانوتى على نحو ما يعلم القراء، وما فى هذه الصفقة من ربح لا يخطر على الخيال.

ولكى نزيد الأمر وضوحًا ونبين مدى هذا الاستغلال المعيب نسرد للقارئ بعض المعلومات الرسمية عن هذه الشركة فنقول:

إنها تأسست بالقاهرة عندما كان صدقى باشا رئيسًا للوزارة ووزيرًا للمالية بتاريخ ١٨ فبراير سنة ١٩٣٢ لمدة ٥٠ سنة، ومجلس إدارتها يتكون من إسماعيل صدقى باشا رئيسا ومحمد طاهر باشا نائبًا للرئيس والمرحوم إيلى عدس عضوًا منتدبًا بعد المسيو جيانوتى وعطا عفيفى بك وأحمد صدقى باشا وموريس أندريو وقسطنطين سلفاجو وجاكودى كومب، وألفريد بونافو أعضاء. وأما أعمال الشركة فهى التجارة على وجه عام فى مصر والخارج وعلى الأخص تجارة البترول والبنزين والمازوت وجميع المنتجات الأخرى المماثلة.

وللشركة أن تمثل أى مشروع تجارى أو صناعى أو تستغل أى امتياز وأن تقوم بجميع العمليات التجارية والصناعية والعقارية والمالية والبحرية التى تتصل مباشرة أو غير مباشرة بغرض الشركة الأساسى.

وقد تملكت هذه الشركة كل رأس مال شركة الغاز الأهلية وقدره ١٠٠,٠٠٠جنيه - كما عقدت اتفاقًا بينها وبين شركة كاليفورنيا تكساس أويل، وحصلت على توكيل بتمثيل شركة أومنيوم الفرنسية للبترول وهى شركة لها عمليات مهمة فى رومانيا.

وأما رأس مال هذه الشركة فقد كان ابتداء من سنة ١٩٣٨ "٧٢,٩٠٠جنيه" ممثلاً فى ١٨,٢٥٥ سهمًا قيمة كل منها ٤ جنيهات.

وبالرجوع إلى ميزانيتها لسنة ١٩٤٤/١٩٤٥ وجدنا أن احتياطياتها المتنوعة قد بلغت ١١٩,٠٨٨ جنيهًا وأن صافى أرباحها قد كان ٨٤,٠١٦ جنيهًا.

هذه هى شركة الغاز المصرية. وذلك هو نشاطها ومبلغ ربحها، ومنها يتضح مبلغ ما ربحه صدقى باشا وأمثاله منها.. ولقد سبق أن رأينا كيف مكن صدقى باشا من هذه الأرباح دون أن يدفع مليمًا واحدًا مقابلاً لها.

ومن الغريب بعد ذلك أن ترتفع أصوات قائلة بأنه لا ضير فى أن يشترك الباشاوات أو بعضهم فى نشاطنا الصناعى أو التجارى وأن يربحوا من وراء ذلك المال الوفير.. نعم من الغريب أن ترتفع مثل هذه الأصوات للرد على من ينادون بضرورة إيقاف استغلال النفوذ.. فها نحن أمام حالة ناطقة.. وذلك لأن صدقى باشا رجل من ذوى الثراء.. وقد كنا نفهم أن يشترك بماله الفعلى فى هذه الشركة أو غيرها.. وأما أن نراه لا يدفع مليمًا واحدًا، ثم تعطيه الشركة رغم ذلك ٢٥٠ سهمًا وتجعله عضو إدارة بل ورئيس مجلس إدارة، فهذا شىء لا يستطيع فهمه إنسان ولا يمكن تفسيره على أنه مساهمة مشروعة فى استغلال موارد الثروة فى البلاد.

وإذا لم يكن هذا هو استغلال الشركات لنفوذ بعض الباشاوات، فماذا يكون استغلال النفوذ؟!.. الأمر بين وإنه لمن الواجب القضاء على مثل هذا الفساد الذى يهدد مصالح مصر العادلة وشعبها البائس أشد التهديد، بأن يمكن هذه الشركات من السيطرة على البلاد وأهلها بل والأداة الحكومية فيها أقبح السيطرة وأعظمها جرمًا.

....

١٧

• بيفن يفصح عن الاستعمار البريطانى (١)

لقد أفصح المستر بيفن عن الاستعمار البريطانى فى تعقيبه على مناقشة السياسة الخارجية البريطانية بالأمس فى مجلس العموم على نحو لم يسبق له مثيل.

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٧/٥/١٧.

ولقد أجملنا اعترافاته الأساسية فى النقط الثلاث التى يراها القراء فى غير هذا المكان وهذه هى:

الجلاء عن مصر

لقد زعم المستر بيفن أن مصر قد رفضت العرض الذى تقدمت به بريطانيا قبل بدء المفاوضات الشهيرة وهو العرض الخاص بالجلاء عن مصر. وأعلن أن القوات البريطانية ستبقى فى مصر بناء على معاهدة سنة ١٩٣٦، وذلك حتى دون أن يتفضل فيعلن أن هؤلاء الجند لن يبقوا إلا فى حدود تلك الاتفاقية، من حيث عددهم، والمناطق التى يعسكرون فيها، وذلك مع العلم بأن هذه القوات الآن لا تقف عند العشرة آلاف جندى والأربعمائة طيار وطائرة، بل تبلغ ما يزيد على المائة ألف فضلاً عن عشرات الآلاف من الأسرى الذين يرهقون تموينا ومصالحنا بل ويعيثون فى أرضنا فسادًا.

على أن الجلاء حق لمصر، غير مشروط بشىء لأنها تستمده من ميثاق هيئة الأمم المتحدة ذاته، ذلك الميثاق الذى يتعارض مع معاهدة ١٩٣٦، وينص هو نفسه على أنه فى حالة مثل ذلك التعارض فإن ما يخالفه يعتبر باطلاً.

على أننا فى الحقيقة لا نستطيع إلا أن نحمل النقراشى باشا مسئولية هذا التصريح الخطير الذى أدلى به بيفن وذلك لأن البلاد كلها قد بح صوتها تطالبه بأن يعلن بطلان معاهدة سنة ١٩٣٦ أو سقوطها، وذلك حتى لا يعطى الإنجليز فرصة للاحتجاج بها، ويلجئهم إلى أن يثبتوا أولاً أنه من الممكن أن تظل تلك المعاهدة قائمة رغم ميثاق هيئة الأمم. ولكن النقراشى باشا لم يفعل وعليه وزر ما ارتكب.

بريطانيا والشرق الأوسط

والنقطة الثانية هى التى عبر عنها المستر بيفن بقوله إن الشرق الأوسط منطقة حيوية بالنسبة لشعوب الإمبراطورية البريطانية، وإنه لا يمكن إحداث أى تغيير فيه، وإلا تعرضت تلك الشعوب للخطر.

إذًا فإنجلترا لا يهمها من الشرق الأوسط إلا الدفاع عن الإمبراطورية البريطانية، وإن ما تشدقوا به من أنهم قد دافعوا عن هذا الشرق لذاته وردوا عنه الاستعباد الألمانى والإيطالى استحقوا من أجل ذلك أن يأكلوا ديوننا، لم يكن إلا نفاقًا سمجًا ممجوجًا.

وإذًا فإن ما يتشدق به الإنجليز وأذنابهم من أنهم يريدون أن يعقدوا مع مصر وغير مصر من البلاد العربية معاهدة أو معاهدات تحالف ليس هو الآخر إلا نفاقًا سمجًا ممجوجًا، وإن ما يريدونه هو بسط حمايتهم على الشرق الأوسط كله والاستيثاق من وسائل استعماره.

والشىء العجيب الذى لا نستطيع فهمه هو هذا التحالف الإجبارى الذى يريدون فرضه علينا فنحن لا نريد تحالفهم، ونفضل أن تنهشنا أسباع الأرض عن أن يبسطوا فوق أوطاننا الجريحة حمايتهم البغيضة واستعمارهم المشئوم..

وجبان نذل أى مصرى أو عربى يجرؤ بعد اليوم أن يرفع صوتًا بل أن يهمس بصوت يدعو إلى محالفة هؤلاء الاستعماريين أو صداقتهم.

فعلى الشعب المصرى أن يفطن إلى هذه الحقيقة، وأن يقطع دابر كل أمل لدى هؤلاء الإنجليز فى الاستمرار على استعبادنا باسم التحالف أو غيره.

مستوى المعيشة فى إنجلترا

وأوقح ما قاله المستر بيفن فى تعليقه بالأمس هو ما ذكره من أن بريطانيا مستعدة للعمل على رفع مستوى الحياة الاقتصادى والاجتماعى فى مصر والشرق الأوسط.

وتأتى وقاحة هذا التصريح الذى كرره هذا الوزير الاستعمارى نفسه غير مرة، من أنه لم يلبث أن أردفه بقوله إن أى مساس بمصالح بريطانيا المالية

والاقتصادية فى مصر والشرق الأوسط لن يلبث أن ينتهى بخفض مستوى الحياة فى إنجلترا.

إذًا فالإنجليز لا يريدون رفع مستوى الحياة الاقتصادى والاجتماعى فى مصر وغيرها من البلاد العربية شفقة بشعوب تلك البلاد، وإنما يريدون استثمار مصادر الثروة فيها لكى يرفعوا بفضلها مستوى حياة شعبهم هم فى بلادهم.

إنهم يريدون أن يتخذوا من مصر وغيرها من البلاد العربية كما اتخذوا فى الماضى، وأكثر مما اتخذوا فى الماضى، بقرة حلوبًا يستدرون ضرعها، وإذا أبت قتلوها لينهشوا لحمها حيًا.

وبودنا إن نفهم هل سمع بشر قبل اليوم بوقاحة جارحة كهذه الوقاحة؟

من قال إن مصر ضيعة للإنجليز؟ من قال بحرمان هذا الشعب المصرى البائس من مصادر الثروة فى بلاده لكى توضع بين أيدى الإنجليز يرفعون بها مستوى حياة شعبهم مع العلم بالبون الشاسع بين هذا المستوى فى إنجلترا وفى مصر؟

هل فى العالم شعب أشد جشعًا وأغلظ كبدًا من هؤلاء الإنجليز الصفقاء المتبجحين؟

ولكننا مع ذلك نعود فنصب جام غضبنا أيضًا على الشعب المصرى وغيره من الشعوب العربية إذا سمحوا لهؤلاء الإنجليز بأن ينفذوا فينا ما يريدون، وإذا سمحوا لحكوماتها الضعيفة المتخاذلة بأن تساعد هؤلاء الإنجليز على ما يريدون.

اليقظة! اليقظة! أيتها الشعوب! وإلا فالاستبعاد والجوع لك بالمرصاد.

د. محمد مندور

....



• قضية الشيوعية أمام قاضى الإحالة [١]

تعرض اليوم على قاضى الإحالة بمحكمة مصر الوطنية القضية المتهم فيها ٢٠٠ شاب من المحامين والصحفيين والمدرسين بتهمة الدعوة إلى تغيير مبادئ الدستور بالعنف والقوة وهذه هى القضية التى كانت نتيجة الحملة التى شنها صدقى باشا فى يوليو عام ١٩٤٦ ضد المعارضين لسياسته تحت ستار مكافحة الشيوعية.

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٧/١٠/٥.



القضية العاشرة

سياسة مالية ظالمة





سياسة صدقى باشا المالية

سياسة مالية ظالمة (١)

لا تزال الأيام تؤيد ما ذهبنا إليه منذ أول يوم تولى فيه صدقى باشا حكومة مصر، وهو خوفنا من سياسته الرأسمالية التى لا تعرف رفقًا بطبقات الشعب الفقيرة، وبدلاً من أن تعمل على الحد من جشع الأثرياء أفرادًا وشركات، نراها ترعى مصالحهم، بل وتحابيهم على حساب الشعب، وهذه سياسة يجب أن تقاوم لأنها ظالمة، ومصر ليست فى حاجة إلى أن يزداد الظلم فيها من الناحية الاجتماعية.

ولسنا نسوق القول جزافًا، ولسنا نتجنى على صدقى "باشا"، ولكننا ندل على سياسته بتصرفاته، ونحارب تلك السياسة لاعتقادنا أنها مخطئة وخطرة حتى على الأثرياء من الأفراد والشركات أنفسهم، وما نظن أن مصر تستطيع أن تحتملها بعد اليوم، وقد تيقظ الشعب ونادى "جلالة الملك" بوجوب إنصافه حتى

(١) الوفد المصرى ١٩٤٦/٤/٦، والعدد ٨٣ من جريدة الحوادث الوفدية الأسبوعية.

لا ينقرض، فلا يجد أغنياؤنا أنفسهم من يستغلون، ومن يدرينا فقد ينتفض الشعب انتفاضة الحرص على الحياة ويأبى أن يموت.

أما دلائلنا على سياسة صدقى "باشا" الرأسمالية التى ننتقدها أمر النقد فنستمدها أولاً من المذكرة الرسمية التى عدل بها الميزانية، وقد نشرناها يوم الثلاثاء الماضى فى الصفحة الثالثة من هذه الجريدة، ثم من أحدث ما نشرناه من أخبار تاركين جانبًا ما سبق أن تحدثنا عنه من سياسة القروض التى ينوى السير عليها بدلاً من سياسة الضرائب وما إلى ذلك مما يذكره القراء اليقظون المتبعون، وها هى تلك الأدلة:

جاء فى مذكرة تعديل الميزانية أن صدقى "باشا" قد عمد إلى تخفيض اعتمادات الموظفين فوفر من ذلك ما يزيد على المليونين.

ولكن وسائل هذا التخفيض إذا كان منها ما يمكن قبوله مثل "حذف الوظائف الجديدة حتى ولو كانت لمواجهة خدمة جديدة"، باعتبار أن هذا الإجراء لا يمس حياة أناس قد قبلوا العمل فى خدمة الدولة بالفعل ومن حقهم أن يعيشوا معيشة معقولة، إلا أنه قد اتخذ إلى جوار ذلك قرارات بالغة الإجحاف بآلاف الموظفين الذين لا ينكر أحد أنهم قد ذاقوا المر فى هذه الحرب وقاربوا الاستجداء المهين.

ولنضرب لذلك الأمثلة.. لقد قرر دولة "الباشا" الثرى:

١- حذف ما كان مدرجًا فى مشروع الميزانية لتنفيذ ما قرره مجلس الوزراء فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٤ من منح علاوات تكميلية لحملة الشهادات الدراسية بعد انقضاء سنتين على تاريخ تعيينهم.

ومعنى ذلك هو أن حامل شهادة الليسانس مثلاً الذى يعين بعشرة جنيهات عند بدء تعيينه لن يزاد مرتبه بعد سنتين إلى ١٢ جنيهًا زيادة حتمية، بل سيظل بالعشرة جنيهات حتى تنقضى أربعة سنوات على الأقل.

وقد وفر بذلك دولة "الباشا" الثرى مبلغ ٢٨٨,٢٥٨جنيهًا، وهو مبلغ قد كان يستطيع دولة "الباشا" أن يحصله من بعض كبار الممولين بإصلاح هين لنظام الضرائب، وبذلك لا يحرم الشاب المصرى المتعلم من علاوة لا مراء فى أنها تمثل بالنسبة إليه حاجة قاسية وضرورة حيوية.

٢- حذف ما كان مدرجًا بالميزانية الأصلية من الإعانة الاجتماعية عن الولد الأول وهى الإعانة التى كان سيبدأ صرفها فى أول مايو سنة ١٩٤٦، وذلك اكتفاء بالإعانة الاجتماعية عن الزواج التى يجرى الآن تنفيذها، ويقتضى هذا الإجراء ما قرره مجلس الوزراء ضمن قواعد إنصاف ٣٠ يناير سنة ١٩٤٤ خاصًا بمنح علاوات اجتماعية بواقع ستة جنيهات سنويًا عن كل ولد لغاية الولد الثالث. ومعنى هذا النص الرسمى هو أن دولة "الباشا" لا يرى ضرورة لأن تساعد الدولة خدامها المرهقين على أن يعولوا أبناءهم، فلن يصرف دولة "الباشا" أية إعانة لأى ولد، لا للولد الأول ولا للثانى ولا للثالث، حتى ولو بلغ أطفال الموظف العشرة عددًا، وماتوا هم وأبوهم جوعًا فى هذه الظروف القاسية، والغلاء الذى لا يقف عند حد، ولم نسمع أن الحكومة التى تدعى أنها ترعى مصالح الشعب ستعمل على محاربته، وعلى العكس نراها تحافظ عليه ببياناتها وبسياستها فى التموين التى تقوم على إخراج المواد المسعرة من جدول التسعيرة الرسمى دون تبصر ولا روية، بل وتنشط لفرض ضرائب جمركية خوفًا من هبوط أسعار منتجات الشركات المحلية.

لقد وفر دولة "الباشا" الثرى بهذا الإجراء الظالم ١١٢,٠٦٢جنيهًا مع أنه كان يستطيع أيضًا تحصيله من بعض الشركات والمنتجين الذين لا يعرفون ماذا يفعلون بما تكدس لديهم من أموال، وذلك بدلاً من أن يترك الأب يرى ابنه محرومًا، والابن ينظر إلى أبيه نظرة المشفق المستعطف.

ولكن صدقى باشا "رجل ثرى" وعلى الموظف الفقير المثقل بالأطفال أن ينطح الصخر.

٣- حذف الاعتمادات المدرجة فى مشروع الميزانية لمكافآت عن أعمال إضافية، باعتبار أن وقت الموظف وجهده ينبغى أن يكرس لخدمة المصلحة العامة بغير مقابل إضافى.

ومعنى ذلك هو أن دولة "الباشا" يريد من الموظفين أن يحرموا من ثمرة مجهودهم الإضافى، مع أنهم لو ترك لهم الفراغ الذى يبقى من أعباء الوظيفة لاستطاعوا أن يربوا فيه دجاجًا، أو يضفروا حصيرًا داخل منازلهم ليواجهوا به شيئًا من مشقات الحياة.

ولكن دولة "الباشا" لا يفكر فى شىء من هذا، ولا يخطر بباله أو خياله أن هناك من عباد الله من هم فى أشد الحاجة إلى الدرهم والسحتوت.

هذه بعض أمثلة من الإجراءات التى اتخذها دولة "الباشا" ضد الموظفين، ولا يعنينا بعد ذلك فى شىء أن يقول إنه قد رصد مليونًا على ذمة هؤلاء الموظفين لتصرف بعد إصلاح كادرهم إصلاحًا عامًا. فالموظفون لا يهمهم فى شىء أن يوضع على ذمتهم مليون فى الخزانة، وهم على العكس يحسون إحساسًا مباشرًا بما يحرمون منه اليوم، ولا يستطيعون أن يعيشوا على أمل يجهلونه.

كانت الحكومة السابقة قد قررت خفض سعر الضريبة على الملكية الزراعية (أموال الأطيان) من ١٦٪ إلى ١٤٪ من القيمة الإيجارية.. ولكن صدقى باشا رأى العدول عن هذا التخفيض ونحن القائلون بسياسة الضرائب الداعون إلى الأخذ فيها بمبدأ التصاعد ما كنا لنعترض على هذا العدول لولا أن دولة "الباشا" الذى رفض تخفيض الضرائب على الأطيان قد قرر إلى جوار ذلك زيادة

الرسوم المفروضة على الإنتاج والاستهلاك بنحو ٢٤٠ ألف جنيه، كما رفض رفع الضريبة على الأملاك المبنية إلى ١٢ فى المائة بدلاً من عشرة فى المائة فى القاهرة، ٨,٥٪ فى الأقاليم من قيمتها الإيجارية.

وإذا ذكرنا أن ضريبة الأطيان الغالبية العظمى لدافعيها من المصريين، بينما معظم ملاك العمارات وبخاصة فى المدن الكبيرة من غير المصريين، كان لنا أن نتساءل ولماذا يدفع ملاك الأطيان ١٦٪ من قيمة الإيجار بينما لا يدفع ملاك العمارات إلا ١٠٪ أو ٨,٥٪ من القيمة الإيجارية؟ إن الحجج التى أوردتها مذكرة صدقى "باشا" تبريراً لهذه التفرقة لا تستقيم، ونحن على استعداد لمناقشتها إذا أراد دولة "الباشا".

أما زيادة رسوم الإنتاج والاستهلاك فتلك ثالثة الأثافى، ولسنا ندرى إلى متى تستمر هذه السياسة الرأسمالية التى ترهق الشعب وتزيد من غلاء المعيشة كل يوم. هذه الضريبة، المستهلكون من الشعب هم الذين سيدفعونها والشعب مرهق، ولن يحتمل بعد الآن سياسة كهذه.

لقد حان الحين لكى تقرر فى البلاد سياسة ديمقراطية اجتماعية عادلة فى نظام الضرائب فيؤخذ فى تخفيض الضرائب غير المباشرة كضرائب الإنتاج والاستهلاك والعوائد الجمركية وغيرها التى يدفعها الشعب، وترفع الضرائب المباشرة ويؤخذ فيها بمبدأ التصاعد، وهى ضرائب الأطيان والعمارات وأرباح المهن الحرة وغيرها مما يدفعه الموسرون فى الغالب الأعم.

إن استمرار صدقى "باشا" على هذه السياسة الرأسمالية تخشى أن تكون له أسوأ العواقب.

د. محمد مندور

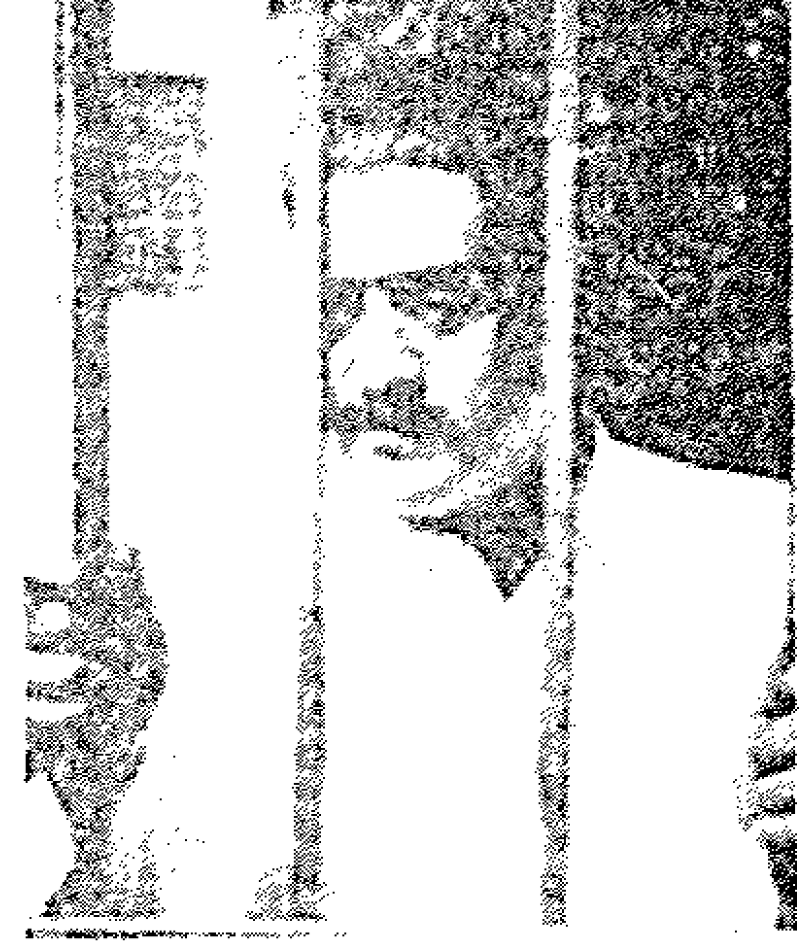
حقق الأستاذ صلاح الدين مرتجى وكيل نيابة الصحافة أمس مع **الدكتور** محمد مندور بشأن مقال نشر له بجريدة الحوادث بعنوان "سياسية مالية **ظالمة**" وفى نهاية التحقيق سمح له بالانصراف[١].

(١) صوت الأمة ١٩٤٦/١٠/٤،



القضية الحادية عشرة

علي أيوب





• حديث على أيوب[١]

احذروا أيها المصريون لقد أتوا ليبصموا مشروع الحماية اسمعوا ماذا يقول على أيوب القطب السعدى!! أما اسم سعد فبراء منهم ومن موقفهم ومن فعالهم.. فالحزب السعدى هو الفئة الوحيدة بين جميع سكان وادى النيل التى تقبل مشروع الحماية وفصل السودان بدون أى تحفظ، تقبل أن تضع الأغلال فى أعناق المصريين مقابل لا شىء، نستغفر الله، بل مقابل تربعهم على كراسى الحكم وفى مقاعد البرلمان.

فجميع الهيئات والطبقات - حتى الأحرار الدستوريين - لا يقبلون هذا المشروع الآثم على علاته، ولكن النقراشى باشا وحزبه يقفون فى وجه الأمة كلها، بل فى وجه شعب وادى النيل كله.

وها هم الإنجليز يقولون فى برقياتهم إن فى مصر من سيوقعون المشروع أى أن فى مصر من يتحدى الوطنية المصرية كلها، ويفرض المشروع على البلاد..

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٦/١٢/١٠.

الإنجليز يشيرون بإصبعهم إلى النقراشى باشا وحزبه.. فهم وحدهم الذين يجاهرون باستعدادهم لتسليم البضاعة بعد أن عجز صدقى باشا الطاغية عن تسليمها.

اسمعوا القطب السعدى!!

اسمعوا أيها المصريون القطب السعدى على أيوب ماذا يقول؟:

فى مجال الارتباك الوزارى والتشاور حول الموقف، التقى مندوبنا منذ يومين مصادفة بالأستاذ على أيوب النقراشى المعروف ووكيل مجلس النواب الحاضر وصاحب الاستجواب الأخير عن المفاوضات فسأله رأيه فى موقف النقراشيين بعد تصريح الحاكم العام للسودان وتفسيرات مستر أتلى للنصوص الخاصة بهذا الشأن فقال حضرته لا فض فوه..

"إننا لم نقدم أى شىء لبريطانيا مدة الحرب، وبريطانيا تعلم حق العلم أن الشعب المصرى كان يناصبها العداء ويتمنى انهزامها وانتصار الدكتاتوريين، فإذا كانت إنجلترا فى سبيل رغبتها فى الاتفاق مع مصر تقدم لنا هذا المشروع فأعتقد أنه يجب على كل مصرى أن يقبله لأنه خطوة إلى الأمام..".

ثم قال مد الله فى لسانه: "وماذا سيحدث لو رفضنا هذا المشروع؟ هل نحطم الزجاج وعربات الترام ونتقدم لمجلس الأمن؟.. إن مجلس الأمن سيخذلنا.. وإن بريطانيا لن تتهاون أكثر من ذلك.. ولن تقدم أكثر من ذلك".

وأعاد مندوبنا السؤال على حضرته ليتأكد من أنه جاد فى هذا الكلام فأعاد حضرته الإجابة بالموافقة، وأمن نقراشى آخر كان حاضرًا على كلامه.

هذه وقاحة!

تلك هى روح النقارشة ونواياهم وما يخبئونه للبلاد، ووالله لو أن نائبًا بريطانيًا من غلاة المستعمرين وقف ليناهض مطالب سكان وادى النيل لما قال أوقح من هذا الكلام ولا أشد فجرًا منه.

فوكيل مجلس النواب الحاضر يكذب حتى قادة الحلفاء فيقول إننا لم نقدم أى شىء لبريطانيا إبان الحرب!!.

ووكيل مجلس النواب الموقر يقول إن إنجلترا بتقديمها هذا المشروع إلينا إنما تتنازل به لرغبتها فى الاتفاق مع مصر فيجب على كل مصرى أن يقبله. لماذا؟ لأن بريطانيا لن تتهاون أكثر من ذلك، ولن تقدم أكثر من ذلك، فهى فى نظر القطب السعدى قد ذهبت فى التهاون إلى حد لا سبيل إلى المزيد معه!!.

والقطب السعدى ـ السياسى الداهية ـ الوطنى الغيور يقطع بأن مجلس الأمن سيخذلنا!

قولوا لنا أيها المصريون هل هذا كلام ينطق به مصرى فى عروقه قطرة من دم النيل، أم إنجليزى بحت واستعمارى قح نسى مصر ونيلها وذكر الهوى والشهوة والحزبية الجامحة.

إلا أن الكلمة للشعب المصرى فهو المعرض للفناء على أيدى السعديين فإما جاهدهم وأنقذ نفسه وإما استكان وقبرت آماله فى الحياة.

....



● ليسمع على أيوب(١)

ما عانته مصر من الحرب.. يفوق خسائر إنجلترا وألمانيا

لندن فى ٩ لمراسلنا الخاص:

ألقى الدكتور باكارانس فى المعهد المصرى محاضرة دعمها بالإحصائيات وأثبت فيها أن مصر قد عانت من النكبات التى جرتها عليها الحرب - من الأمراض وسوء التغذية - أكثر مما عانته إنجلترا أو تعانيه ألمانيا اليوم.

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٦/١٢/٢٠.

ولقد كان هذا التصريح بمثابة طعنة نجلاء لا يستسيغها المستعمرون الإنجليز.

صوت الأمة: لعل من المصادفات القاتلة لعلى أيوب وأمثاله أن يقرءوا هذا النبأ ويقارنوا بينه وبين ما ذكر المستجوب الكبير الصغير من أن "مصر لم تقدم أى شىء لبريطانيا فى مدة الحرب" كما قال جنابه فى حديثه الحقير الذى يلوث لسوء الحظ صفحتنا الثالثة!!.

....



● رحم الله ابن على أيوب![1]

(للأستاذ عبد الوهاب محمد رئيس تحرير صوت الأمة)

على إثر المناقشة التى دارت بين رفعة مصطفى النحاس باشا والأستاذ على أيوب المحامى أثناء سماع أقوال رفعته بجلسة يوم الأربعاء الماضى حدث أن أخذت الجموع المحتشدة بدار المحكمة تهتف هتافًا عجيبًا هو "رحم الله ابن على أيوب".

وإلى الآن لا يزال الكثيرون يتساءلون عن معنى هذا الهتاف ودلالته حتى لقد صمم ذوو العناد منهم على أن يسألوا الأستاذ على أيوب نفسه تفسير ما عجزوا عن فهمه ولكن هل أوتى الأستاذ على أيوب الشجاعة الكافية للإدلاء بهذا التفسير؟!.. ذلك ما ستكشف عنه الأيام وأما نحن فإننا نعترف فى تواضع بأننا كنا ولا نزال من بين من يجهلون هذا السر العويص.

....

(١) صوت الأمة ١٩٤٧/١٢/٥.

٤

• وطنية على أيوب:[١]

كم كنت أود لو لم تمنعنى حالتى الصحية من حضور الجلستين الخطيرتين اللتين أدلى فيهما صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا بشهادته فى قضية مقتل المرحوم أمين عثمان باشا- نعم كم كنت أود حضور هاتين الجلستين لأننى كنت حريصًا على أن أسمع النغمة التى كان يتحدث بها الأستاذ على أيوب عندما كان يوجه لرفعة النحاس باشا أسئلة يخيل للقارئ عند قراءتها فى الصحف أنها قد صدرت عن رجل متطرف فى الوطنية تطرفًا لا حد له وذلك لأن تلك النغمة ربما كان فى نبراتها ما يستطيع أن يخفف عن نفسى بعض الدهشة التى لا تزال تستحوذ على حواسى منذ أن طالعت فى الصحف أسئلة الأستاذ المحترم.

وإننى وإن كنت لا أستبيح لنفسى أن أتدخل فى قضية منظورة أمام القضاء لشدة احترامى لهذا القضاء وتقديسى له إلا أننى مع ذلك لا أملك التزام الصمت على ما أعرفه عن الأستاذ على أيوب كرجل سياسى من حقى بل من واجبى أن أحاربه كما حاول هو أن يحارب حتى فى ساحة القضاء الهيئة التى لى شرف الانتماء إليها والعمل مع رئيسها.

والمعرفة التى لى عن الأستاذ أيوب ليست لحسن الحظ أو لسوئه مما نقله إلى الغير عنه أو مما قرأته فى الصحف أو المجلات وإنما هى معرفة شخصية تستبد بنفسى لشدة ما لها من يقين وكم كنت أود لو استطعت مقاومتها والإمساك عن ذكرها باعتبار أنها أتت نتيجة لحوار خاص دار بينى وبين الأستاذ أيوب ونحن فى القطار إلى الشرقية مديريتنا نحن الاثنين.

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٧/١٢/٥.

ولكن ما حيلتى وها أنا أرى الأستاذ على أيوب يريد أن يظهر فى مظهر الوطنية المتطرفة وذلك فى مواجهة مصطفى النحاس وعلى حساب شهادة فى ساحة القضاء وأنا أعرف الرجلين ولى عن كل منهما حكم كونته عن خبرة مباشرة وحساب دقيق للضمير وتقدير مخلص للرجال.

جمعنى ـ كما أشرت ـ القطار يومًا مع الأستاذ على أيوب وكان ذلك عند نظر قانون الشركات أمام البرلمان، وكان قد ترامى إلى علمى أن الإنجليز قد أرسلوا احتجاجًا رسميًا على هذا القانون إلى الحكومة ضمنوه اعتراضاتهم عليه وأن الحكومة قد ضمت هذا الاحتجاج إلى الدوسيه المرسل منها إلى لجنة الشئون المالية بمجلس النواب، ففاتحت الأستاذ على أيوب فى ذلك وسألته عن صحة ما بلغنى فأكد لى حدوثه، ثم لم يمهلنى لكى أعلق على هذا النبأ بل بادر إلى التدفق فى الحديث دفاعًا عن تصرف الإنجليز على هذا النحو زاعمًا أنهم على حق فى إرسال تلك الاعتراضات وإن يكن قد حرص على أن يسميها "ملاحظات"، وكانت حجته الأساسية تدور حول ما للإنجليز من أموال وشركات فى مصر، وما يعطيهم ذلك من حق فى التعرض لما نريد أن نصدره من قوانين وتشريعات.

ولقد أثارت تلك المحاجة فى نفسى شعورًا مؤلمًا حتى لقد اضطرب تفكيرى والتهبت عاطفتى الوطنية فأخذت أوضح للأستاذ على أيوب خطورة هذا المبدأ الذى يقول به وأشرح له كيف أن مصر لا يمكن أن تعتبر بلدًا مستقلاً إذا أبحنا للإنجليز حق الاعتراض على تشريعاتنا، ولكنه ظل مصرًا على رأيه فى عناد عجيب حتى داخلنى اليأس من أمره وأدركت أننى أقاوم عند الرجل نزعة متأصلة فأمسكت عن المناقشة وأنقذنى القطار بالوقوف فى محطة بلدنا.

لقد عرفت إذًا الأستاذ على أيوب مدافعًا عن تدخل الإنجليز حتى فى أخص شئوننا وفى أخطر سلطة من سلطاتنا العامة وهى السلطة التشريعية،

والأستاذ على أيوب لا شك يذكر فى وضوح تلك المناقشة المؤلمة ومع ذلك يأتى الأستاذ أيوب فى هذه الأيام فيحاول أن يظهر فى مظهر الوطنية المتطرفة وذلك فى مواجهة مَن؟.. فى مواجهة مصطفى النحاس الذى ما حدثته يومًا عن مدة حكمه أثناء الحرب إلا شكا مر الشكوى من الاصطدام المستمر الذى كان قائمًا بينه وبين الإنجليز أثناء تلك الفترة، كما تدفق الحديث عن جهوده المستمرة ليستخلص من براثنهم ما يستطيع استخلاصه لوطنه كتمصيره لبلدية الإسكندرية وبنائه لمدرسة الخرطوم وإنفاذه لقانون محو الأمية.. إلخ إلخ.

مصطفى النحاس الذى ما خطرت ببالى خطوة أثناء قيامنا بالمعارضة الوطنية هذه السنوات الثلاث الأخيرة - نعم ما خطرت ببالى خطوة نحو الصلابة الوطنية والتمسك بحقوق بلادنا كاملة والنزوع إلى الخروج من دائرة النفوذ البريطانى الثقيلة وفاتحت رفعته فيها إلا وجدته قد سبقنى إليها وإلا وجدته يدفعنى إليها دفعًا ويؤيدنى للمضى فيها بكل ما أملك من قوة، ولقد يأتى يوم يدون فيه هذا القلم الذكريات الخفية لهذه السنين الثلاث فيطالع معاصرونا أو يطالع أبناؤنا حقائق عن مصطفى النحاس تخلد ذكره بين سدنة الحرية وأبرار الوطن المخلصين.

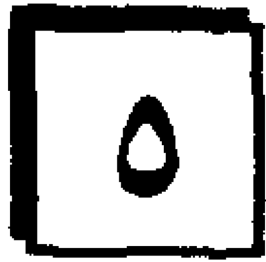
إنه لمما يدمى الفؤاد أن يقف رجل مثل الأستاذ على أيوب ويحاول أن يتعالى بوطنية غير صادقة على رجل كمصطفى النحاس، مصطفى النحاس الذى خبرته فعرفته رجلاً شريفًا صادقًا إذا قال لا كانت لاؤه نفيًا صريحًا وإذا قال نعم كانت نعمه تأكيدًا لا يتطرق إليه شك ولا باطل! مصطفى النحاس الذى إذا اتفقت معه على شىء ثبت وراء اتفاقه - لا يتزحزح عنه قيد شعرة ولو غضب من غضب، ورضى من رضى - مصطفى النحاس الرجل الذى تستطيع أن تطمئن إلى كلمته وتثق بها وتعمل على أساسها وأنت متأكد من رجولته تأكدك من حواسك التى تهتدى بها فى الحياة.

أيها المصريون إن هذا الكلام الذى يخطه القلم الآن لبس من وحى السياسة ولكنه من وحى الحق ووحى الضمير الذى سنحاسب عليه أمام الله وما كتبت إلا لوجه الله وحرصًا على أن لا أكتم الشهادة فأستحق لعنة الله والوطن.

لقد أحزننى علم الله أيما حزن أن يحاول مثل الأستاذ على أيوب آن يتعالى بالوطنية على مصطفى النحاس، وإنى أعرف الرجلين وأقرر أن الأستاذ على أيوب لا يمكن أن يقارن فى مثل هذا الميدان بمصطفى النحاس ولا يصح أن يقارن على الإطلاق، وإنه لمن نكد الدنيا أن يأتى مثل على أيوب فى هذه الأيام ويوجه أسئلة كالتى وجهها لمصطفى النحاس بعد ما يقرب من أربعين سنة قضاها الزعيم الشريف فى الدفاع عن وطنه والتعرض لكافة أنواع الاضطهاد والإهانات التى لو وجهت لصخر لتفتت، ولكن الله قد تفضل على هذا الرجل المؤمن بصلابة وقدرة على الاحتمال تفوق قدرة الصخر والله جلت قدرته هو المنعم وهو الواهب وهو القادر على كل شىء.

محمد مندور

....



٥

● القبض على الدكتور محمد مندور والأستاذ عبد الوهاب محمد رئيس التحرير (١)

صادرت الحكومة النقراشية أمس الأول جريدة "صوت الأمة" وحبستها عن القراء دون مسوغ قانونى وقد ذكرنا ما فعلته الأدوات الحكومية فى هذا الصدد

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٧/١٢/٧.

وقلنا لا نزال نكرر أن سلاح المصادرة لا يستخدمه إلا الضعيف العاجز عن مقارعة الحجة بالحجة والذى لا يستند فى حكمه على ثقة الشعب، بل على الحديد والنار وخرق القانون وقتل الحريات.

بلاغ الأستاذ على أيوب

وقد نشرت الجريدة فى عددها الصادر أمس كلمة للدكتور محمد مندور بعنوان "وطنية على أيوب" وما أن اطلع عليها الأستاذ أيوب حتى قصد إلى مكتب سعادة النائب العام ومعه الأستاذ أحمد رشدى المحامى حيث قدما بلاغًا ضد الجريدة وكاتب المقال المذكور وطلب التحقيق بشأنه.

قبض وتفتيش

وعلى الإثر صدرت الأوامر بالقبض على الدكتور محمد مندور كاتب المقال والأستاذ عبد الوهاب محمد رئيس تحرير الجريدة وتفتيش دار الجريدة ومنزلى حضرتيهما.

وقد قام الأستاذ إسماعيل بك عوض رئيس نيابة الصحافة ومعه قوة من رجال البوليس على رأسها اليوزباشى عبد اللطيف البطراوى بتنفيذ ذلك فقصدت إلى دار الجريدة ثم إلى منزل الدكتور محمد مندور ومنزل الأستاذ عبد الوهاب محمد وقامت بتفتيش تلك الدور تفتيشًا دقيقًا فلم يجدوا شيئًا كما قاموا بالقبض على حضرتيهما وإحضارهما إلى دار النيابة.

تحقيق!

وقد تولى حضرة الأستاذ إسماعيل عوض بك رئيس نيابة الصحافة التحقيق مع الدكتور مندور بشأن مقاله عن "وطنية على أيوب".. كما حقق مع الأستاذ عبد الوهاب رئيس التحرير فى نفس المقال وفى كلمة نشرت بالعدد الذى صادرته الحكومة تحت عنوان "رحم الله ابن على أيوب".

وحققت معه كذلك فى بعض ما نشر بالعدد المصادر فى وصف جلسة قضية مقتل أمين عثمان باشا من غضب الجمهور وثورته على بعض ما جاء على ألسنة بعض المحامين عند إدلاء رفعة النحاس باشا بأقواله فى المحكمة لولا أن الجميع كانوا يشعرون بأنهم فى ساحة القضاء المقدس.

إلى سجن الأجانب

وقد استمر التحقيق حتى الساعة السابعة مساءً، ثم أصدرت النيابة أمرًا بالقبض على حضرتيهما أربعة أيام على ذمة التحقيق ثم نقل حضرتيهما إلى سجن الأجانب[1].

....



• تقديم الدكتور محمد مندور والأستاذ عبد الوهاب محمد إلى المحاكمة[2]

أحالت النيابة العمومية الدكتور محمد مندور والأستاذ عبد الوهاب محمد على محكمة السيدة زينب الجزئية لمحاكمتهما فى قضية الأستاذ على أيوب وقد حدد لنظر القضية غدًا (الثلاثاء ٢٠ يناير).

وقد اتهمت النيابة الدكتور محمد مندور بسب الأستاذ على أيوب فى مقال نشر فى "صوت الأمة" تحت عنوان "وطنية على أيوب".

وأما الأستاذ عبد الوهاب محمد الذى لا يزال معتقلاً بسجن الأجانب فقد اتهمته النيابة بالقذف فى حق الأستاذ على أيوب لنشره كرئيس تحرير لـ "صوت

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٧/١٢/٧.

(٢) صوت الأمة ١٩٤٨/١/١٩.

الأمة" كلمة تحت عنوان "رحم الله ابن على أيوب". وسيتولى الدفاع عنهما الأستاذان كامل بك يوسف صالح ومحمد محمد قراعه بك.

....



• الحكم فى قضية على أيوب(١)

براءة الدكتور مندور والإفراج عن الأستاذ عبد الوهاب

كان أمس موعد النطق بالحكم فى قضية الأستاذ على أيوب المرفوعة من النيابة العمومية ضد الدكتور محمد مندور والأستاذ عبد الوهاب محمد رئيس تحرير "صوت الأمة" الذى كان محبوسًا بسجن الأجانب منذ ٦ ديسمبر الماضى.

احتياطات البوليس

ومنذ الساعة الثامنة صباحًا احتلت قوات كبيرة من رجال البوليس بخوذاتها وعصيها ساحة المحكمة والشوارع الموصلة إليها بقيادة البكباشى مراد عبد الحى أفندى وبعض الضباط وكثير من رجال البوليس السياسى.

وفى الساعة التاسعة حضر الأستاذ عبد الوهاب محمد بحراسة أحد الضباط وأحد الجنود.

النطق بالحكم

وعند الساعة الواحدة بعد الظهر دخل القاضى الأستاذ محمود يوسف غرفة المداولة ودعا الدكتور مندور الأستاذ عبد الوهاب ونطق بالحكم ونصه كما يأتى:

حبس الأستاذ عبد الوهاب شهرين مع الشغل والنفاذ فى المقال الذى نشر بعنوان "رحم الله ابن على أيوب" وبراءته وبراءة الدكتور مندور من تهمة السب فى

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٧/٨/٩.

المقال الذى كتبه الدكتور محمد مندور بعنوان "وطنية على أيوب" وإلزام الأول بدفع مبلغ ٥٠٠ جنيه على سبيل التعويض للمدعى بالحق المدنى ونشر الحكم فى الجريدة.

ولما كان الأستاذ عبد الوهاب قد قضى فى الحبس ٦٧ يومًا فقد أخلى سبيله.

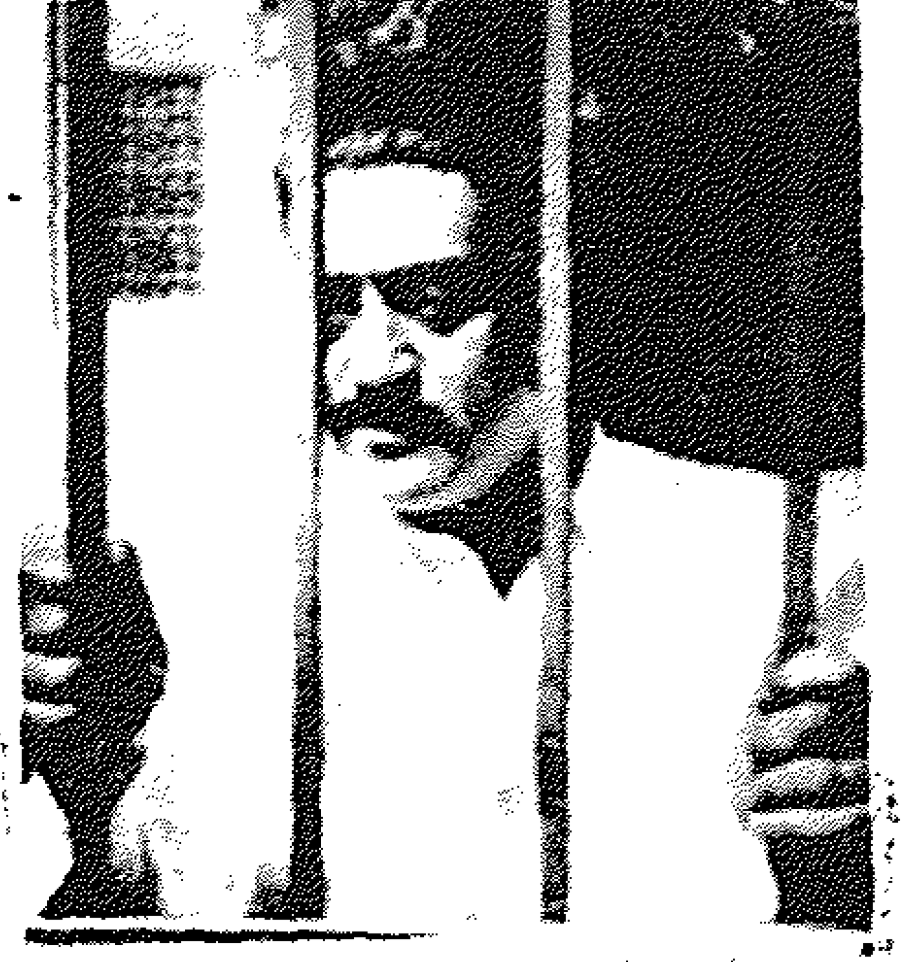
استئناف الحكم

هذا وقد استأنف الأستاذ عبد الوهاب الحكم وحدد لنظر الاستئناف جلسة فى شهر مارس القادم.



القضية الثانية عشرة

ينكبون قضية الوطن
ثم يهاترون فى سماجة





• ينكبون قضية الوطن ثم يهاترون فى سماجة (١)

للدكتور محمد مندور

لقد كنا حتى الأمس نتحرج من أن نخوض فى جدل سياسى مع الحكومة القائمة ومع الوفد الحكومى الموجود الآن بنيويورك بل وكنا نؤثر أن لا نحملهم اليوم المسئوليات الجسيمة التى نخشى أن تحز على عاتقهم فى مجلس الأمن نتيجة لتورطهم فى قبول مشروع صدقى ـ بيفن من جهة ونتيجة لفشلهم الفنى فى إعداد القضية وفى عرضها على المجلس مؤثرين أن نترك هذا الجدل وذلك الحساب إلى ما بعد الفراغ من نظر القضية وعودة الوفد الحكومى إلى مصر.

ولكن حدث بالأمس ما يثير الحفيظة ويذهب بصبر الحليم؛ وذلك لأن جريدة الحكومة نشرت مقالاً طويلاً عريضًا بعنوان "افتنا يا نحاس باشا- المندوب البريطانى فى مجلس الأمن يتخذ من ثنائك على معاهدة ١٩٣٦ حجة ضد مصر- فماذا تقول دفاعًا عن مصر؟" وقد أوردت فى هذا المقال فقرات قالها

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٧/٨/٩.

رفعت النحاس باشا فى الحديث عن معاهدة سنة ١٩٣٦، والدفاع عنها فى ذلك الحين ثم زعمت بعد ذلك أنه لو كان النحاس باشا هو الذى يعرض القضية على مجلس الأمن، فماذا كان عساه أن يقول فى الرد على هذه الفقرات التى استشهد بها المندوب البريطانى دفاعًا عن معاهدة سنة ١٩٣٦.

ينكبون قضية الوطن

وأول ما نبادر إلى ملاحظته على هذا الكلام التافه الهزيل المرذول هو أن الرد عليه من الناحية الجدلية الحقيرة فى منتهى البساطة، فهذه المعاهدة لم يوقعها النحاس باشا وحده بل وقعها الجميع بما فيهم النقراشى باشا، واحتجاج الإنجليز لم يكن بأقوال النحاس باشا وحده بل بأقوال محمد محمود باشا وإسماعيل صدقى باشا.

وأبلغ من ذلك أن جميع الصحف قد نشرت نبأ توزيع الإنجليز فى أمريكا وفى دوائر مجلس الأمن لطابع بريد تذكارى كتبوا تحته أنه قد طبع ووزع ابتهاجًا بيوم توقيع معاهدة ١٩٣٦ وتخليدًا لذكرى ذلك اليوم، وأن الذى أمر بطبعه وتوزيعه عندئذ فقد كان محمود فهمى النقراشى باشا نفسه إذ كان وزيرًا للمواصلات.

فهل يريد هؤلاء الحكوميون الأغبياء أن نسألهم اليوم بماذا سيرد النقراشى باشا على الإنجليز عندما يواجهونه بهذه الطوابع؟!! ألا سحقًا لهذه العقلية الحقيرة!!. ويا ويل وطن يتصدى لقيادته مثل تلك العقول التافهة الخرقاء.

على أننا لا نريد أن نقف عند مثل هذا الجدل لأنه حقيقة رخيص وسهل ومرذول فى الوقت نفسه. ونـ:ـتقل إلى ما هو أجدى من ذلك.. ننتقل إلى ما تواجهه اليوم قضية الوطن من أخطار حقيقية قائمة نتيجة لتصرفات هذه الحكومة التى يهاتر أذنابها اليوم تلك المهاترات العقيمة.

إغفال أكبر حجة

وإذا كان هؤلاء القوم يريدون أن نكشف لهم عن منفذ الكارثة التى ستصيب قضية البلاد وهى قبولهم لمشروع صدقى ـ بيفن فها نحن نسألهم لماذا أغفلوا فى عريضتهم وفى بيانهم أقوى حجة لمصر ضد معاهد ١٩٣٦ وهى قبول الإنجليز لتعديلها. نعم هذه هى أقوى حجة لمصر ضد بريطانيا اليوم، فالإنجليز يدافعون عن هذه المعاهدة ويدعون صلاحيتها وعدم تعارضها مع الميثاق واستمرار موافقتها للظروف الدولية، ولكنهم مع ذلك قد قبلوا هم أنفسهم الدخول فى مفاوضات لتعديلها وقبلوا الجلاء عن مصر على أساس هذا التعديل وذلك عندما قالت مصر إن هذه المعاهدة لم تعد ملائمة للظروف ولا متمشية مع التشريعات الدولية الحديثة. ومن البين أن مجرد قبول الإنجليز للدحول فى مفاوضات لتعديل هذه المعاهدة يعتبر تسليمًا منهم بحكم المصريين على هذه المعاهدة ومع ذلك فإن النقراشى باشا لم يشر إلى هذه الحقيقة لا فى عريضته ولا فى بيانه ولم يستغلها أقل استغلال بل راح يتيه فى مناقشات فقهية عقيمة ومعلومات مدرسية مضحكة عن مساحة السودان وحدوده وعدد سكانه وما إلى ذلك مما يلقن للأطفال فى المدارس ولا يلقى على ساسة العالم فى المحافل الدولية حتى لقد أضحكنا هو ومستشاروه.

فما السر فى إغفال النقراشى باشا لمثل هذه الحجة الضخمة؟!

السر واضح أيها المصريون والسودانيون وهو أن النقراشى باشا ورجال هذا العهد أجمعين قد أضاعوا على وادى النيل هذه الحجة وآثروا أن يلزموا إزاءها الصمت لأن النطق بها كان خليقًا بأن يكشف أمام سكان وادى النيل عن مسئوليتهم الجسمية الطاحنة لا أمام مواطنيهم فحسب بل وأمام الله والتاريخ.

إنه لمن التفاهة أيها الحكوميون البلهاء أن تكتبوا هذا الكلام الفارغ الذى كتبتموه بالأمس عن مصطفى النحاس ودفاعه عن معاهدة ١٩٣٦وذلك لأن هذه المعاهدة ليست اليوم الصخرة التى تنهض ضد وطننا وبخاصة بعد أن علم

الإنجليز أنفسهم بعدم جواز استمرارها وقضى الأمر وإنما الصخرة التى تقوم ضد وطننا فى نظر قضاة مجلس الأمن هى مشروع صدقى _ بيفن الذى قبلتموه ودافعتم عنه بل وأمضيتموه بحروفكم الأولى وما نريد أن نعيد إلى الذاكرة الدامية كيف أودعتمونا السجون لا لشىء علم الله إلا لأننا كنا نعارض هذا المشروع ونرفضه ونبصر بأخطاره مؤمنين بما نقول غيورين على وطننا وحرية مواطنينا.

نعم إن هذا هو الصخرة التى تقوم ضد وطننا ولسنا ندرى بعد ذلك كيف تجرؤون على الاحتجاج بأقوال قيلت لتأييد معاهدة ١٩٣٦ مع أن هذه المعاهدة قد اشترك الجميع فى توقيعها والدفاع عنها، وذلك بينما انفردتم أنتم بقبول مشروع صدقى _ بيفن رغم معارضة الأمة كلها وأضعتم علينا الفرصة التى أتيحت لمصر بتسليم الإنجليز بوجهة نظر مصر التى قالت بأن هذه المعاهدة لم يعد جائزًا استمرارها.

وباستطاعتنا نحن اليوم دون أن نوصف بالجدل العقيم أن نسألكم ماذا أنتم قائلون للإنجليز فى المناقشات القادمة بعد أن واجهوكم بتوقيعكم لهذا المشروع ودفاعكم عنه؟!.

هذا ما يحق للمصريين أن يسألوكم عنه، وأما تساؤلكم عما كان يمكن أن يقوله النحاس باشا ردًا على ما قال فى معاهدة سنة ١٩٣٦ فتساؤل تافه بعد أن أوضحنا أن الإنجليز أنفسهم قد سلموا بوجهة نظر مصر فى هذه المعاهدة الآن وبعد مضى أحد عشر عامًا على توقيعها وبعد تغير الظروف والتشريعات الدولية تغيرًا كاملاً.

تفاهة عرضهم للقضية

على أنكم ما دمتم قد آثرتم إلا اللجاجة فدعونا نظهر لمواطنيكم تفاهة الطريقة التى أعددتم بها قضية الوطن وعرضتم تلك القضية وذلك حتى نبدد

على الأقل آثار تلك الدعاية المضحكة التى نفختم فى أبواقها فى الإذاعة وفى الصحف حتى مللناها وضقنا بها ذرعًا لا لأننا لا نحب لكم ولقضية الوطن النجاح فهذا شعور مجرم نتبرأ إلى الله منه ولكن لأننا نؤمن بيننا وبين أنفسنا بأنكم قوم رزأتمونا ورزأتم وطننا بالنكبات، ثم قعدت بكم الكفاية السياسية والفنية عن أن تعدوا قضيتنا وتعرضوها على نحو يضمن لها احتمال النجاح.

لقد أضحكتمونا والصواب ليكاد يطير من العقل عندما نراكم تسهبون فى مناقشات فقهية ونظرية عن معاهدة سنة ١٩٣٦ وتعارضها مع ميثاق هيئة الأمم ومع المعاهدات الدولية وأنتم تعلمون أنكم تتحدثون أمام هيئة سياسية لا هيئة فقهية، وكان الواجب أن يكون حديثكم حديث السياسيين لا حديث المدرسين والمتفقهين من وزراء ومستشارين يظنون أنهم يقومون بأبحاث أو يحررون مقالاً أو خطبة للجمهور المصرى.

أوما رأيتم أيها الحكوميون فى رد الإنجليز على عريضتكم وبيانكم كيف استطاعوا أن يمسوا الوتر السياسى الحساس عند من يستمعون إليهم فى مجلس الأمن عندما قالوا أن معاهدة ١٩٣٦ قد كان لها الفضل فى انتصار الديمقراطية بل وفى تكوين هيئة الأمم ذاتها وأنه بواسطتها رد العدوان عن مصر بل وردت ويلات الحرب بل وأثرت تلك البلاد. هذه هى لغة السياسة وإن تكن مغالطة مفضوحة ومن السهل الرد عليها لأن الإنجليز كما قلنا غير مرة ولم تقولوا أنتم إنما كانوا يدافعون عن استعبادهم لبلادنا لا عن حريتنا واستقلالنا وإنهم لمنافقون وإننا لنؤثر أن تمزقنا سباع الأرض عن أن يستعبدنا هؤلاء المستعمرون الكاذبون.

وبالرغم من أنه قد كان باستطاعتكم أن تسمعوا العالم اللغة السياسية الصحيحة فى الدفاع عن وطننا فإنكم لم تفعلوا حتى لنهم بأن نرميكم بعجز فى الإدراك.

أوما كان باستطاعتكم بل ألم يكن من واجبكم أن تتركوا كل هذا الكلام الطويل العريض الذى لا يجدى وأن تعمدوا إلى لب الحقائق السياسية فتفهموا العالم أجمع أن معاهدة سنة ١٩٣٦ التى تحاولون التخلص منها بالحجج الفقهية قد هدمها الإنجليز أنفسهم من أساسها إذ كشفوا عن حقيقتها الآثمة المجرمة فهذه المعاهدة التى يسمونها معاهدة تحالف تنطق بمئات، بل آلاف التصرفات الإنجليزية الاستعمارية بأنها لا تمت إلى التحالف الصحيح الشريف بأى سبب، وإنما هى معاهدة تمكن الإنجليز بواسطتها من أن يفرضوا بالحديد والنار سلطانهم عل مصر حتى لقد خول سفيرهم لنفسه حقًا يشبه ما كان لنائب ملكهم فى الهند من الاعتراض على القوانين، وكم لهؤلاء الإنجليز من اعتداءات وتدخلات فى أخص شئوننا ولقد سبق أن فضحنا هذه التدخلات فى الصحف، بل وتفضحها الصحف الحكومية أنفسها بوثائق تقدمها إليها الحكومة الحالية ذاتها، فلماذا إذًا لم تقدم تلك الحكومة هذه الوثائق إلى مجلس الأمن بدلاً من الاكتفاء بنشرها فى الصحف المحلية؟! ولو أنها فعلت لجاء حديثها الحديث السياسى المنتج ولبدت للعالم حقيقة هذه المعاهدة المتناقضة مع اسمها.

وكذلك الأمر فى مسألة السودان فإن الاكتفاء بسرد الاعتبارات التاريخية والجغرافية والعنصرية والثقافية لم يكن كافيًا على الإطلاق ولا هو مجد، والنقراشى باشا يعرف حق المعرفة أن الإنجليز لا يجادلوننا عن السودان فى هذه الوشائج التى تربطنا به وإنما يجادلوننا فى إرادة السودانيين أنفسهم فيما يزعمونه من أنهم يريدون أن يتركوهم يتمتعون بحق تقرير مصيرهم ولكى ينجح النقراشى باشا فى فضح نفاقهم هذا، قد كان من الواجب عليه أن يحدثهم عن إرادة هؤلاء السودانيين وأن يقدم الأدلة على هذه الإرادة.

ومن العجيب أنه قد كانت لديه الوسائل لذلك فجريدته نفسها قد نشرت مئات بل آلاف البرقيات للسودانيين المؤيدين لمطالب وادى النيل ووحدته، ولكنه

لسوء الحظ اكتفى بنشر هذه البرقيات فى مصر دعاية لنفسه ولم نسمع عنها شيئًا فى بيانه، فلا هو أشار إليها ولا هو احتج عليها وبدلاً من ذلك راح يحدث مجلس الأمن كما قلنا هو ومستشاروه عن مساحة السودان وحدوده وعدد سكانه كأننا فى فصل بمدرسة.

هذه هى الحقائق اضطررنا آسفين إلى إيضاحها والبادى أظلم، وللمصريين أن يحكموا بعد ذلك بيننا وبين هؤلاء الناس وذلك مع العلم بأننا نؤمن بأننا على حق وأن كل عقل سليم لا بد أن يوافقنا على ما نؤمن به.

ومن البداهة أننا لا نقبل اللجاجة السمجة من قوم نعتقد أنهم قد نكبوا قضيتنا، ثم يحاولون اليوم إضاعة وقتنا فى جدل عقيم بدلاً من تدبر مصير الوطن ومحاولة تدارك الأخطار التى تستهدف لها قضيتنا.

محمد مندور

عضو الهيئة الوفدية

٩ أغسطس ١٩٤٧

....



٢

• استدعاء الدكتور مندور[١]

استدعت أمس نيابة الصحافة حضرة الدكتور محمد مندور للحضور أمامها فى صباح اليوم (الثلاثاء) للتحقيق معه فى مقاله الذى نشره أول أمس بجريدة صوت الأمة تحت عنوان "ينكبون قضية الوطن ثم يهاترون فى سماجة".

كذلك استدعت النيابة الأستاذ عدلى المولد رئيس التحرير للتحقيق معه فى نفس المقال.

---

(١) صوت الأمة ١٩٤٧/٨/١٢.



● إطلاق سراح الدكتور مندور بكفالة ١٠٠ جنيه[١]

دعا الأستاذ محمد إسماعيل عوض بك رئيس النيابة أمس الدكتور محمد مندور وحقق معه بشأن مقال نشر بجريدة صوت الأمة عنوانه "ينكبون قضية الوطن ثم يهاترون فى سماجة".

وحضر معه فى التحقيق الأستاذان عمر بك عمر نقيب المحامين ومحمود مندور المحامى وفى نهاية التحقيق تقرر إطلاق سراحه بضمان مالى قدرة مائة جنيه دفعه وأخلى سبيله.

(١) صوت الأمة ١٩٤٧/٨/١٣.

ملحق الصور



د. مندور صورة شخصية عام ١٩٢٥

أثناء البعثة فى باريس



باريس ١٩٢٥



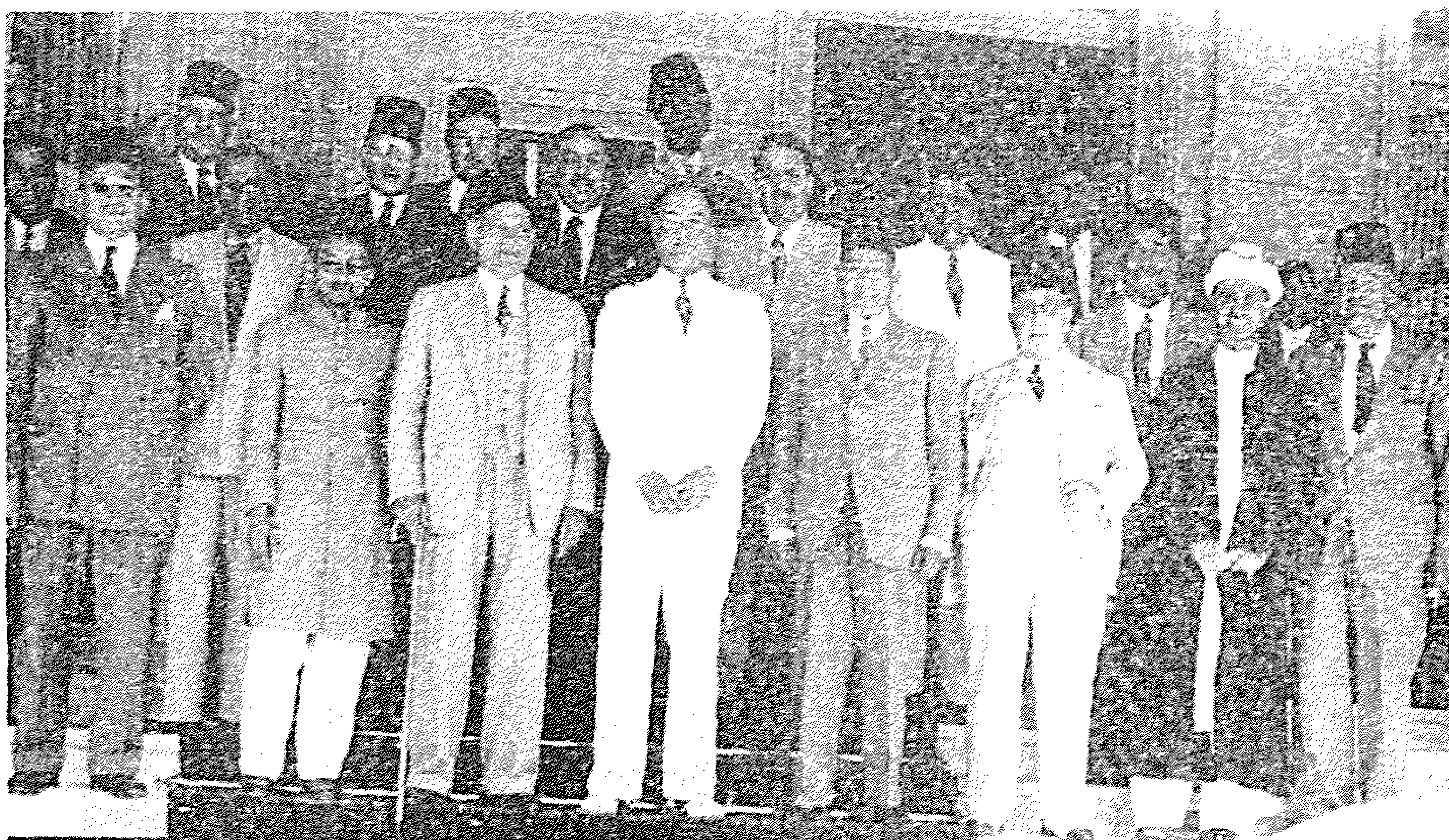
د. مندور صورة شخصية



د. مندور فى سجن الأجانب عام ١٩٤٦



د. مندور مع النحاس باشا



د. مندور مع النحاس باشا واعضاء الهيئة الوفدية ١٩٤٦

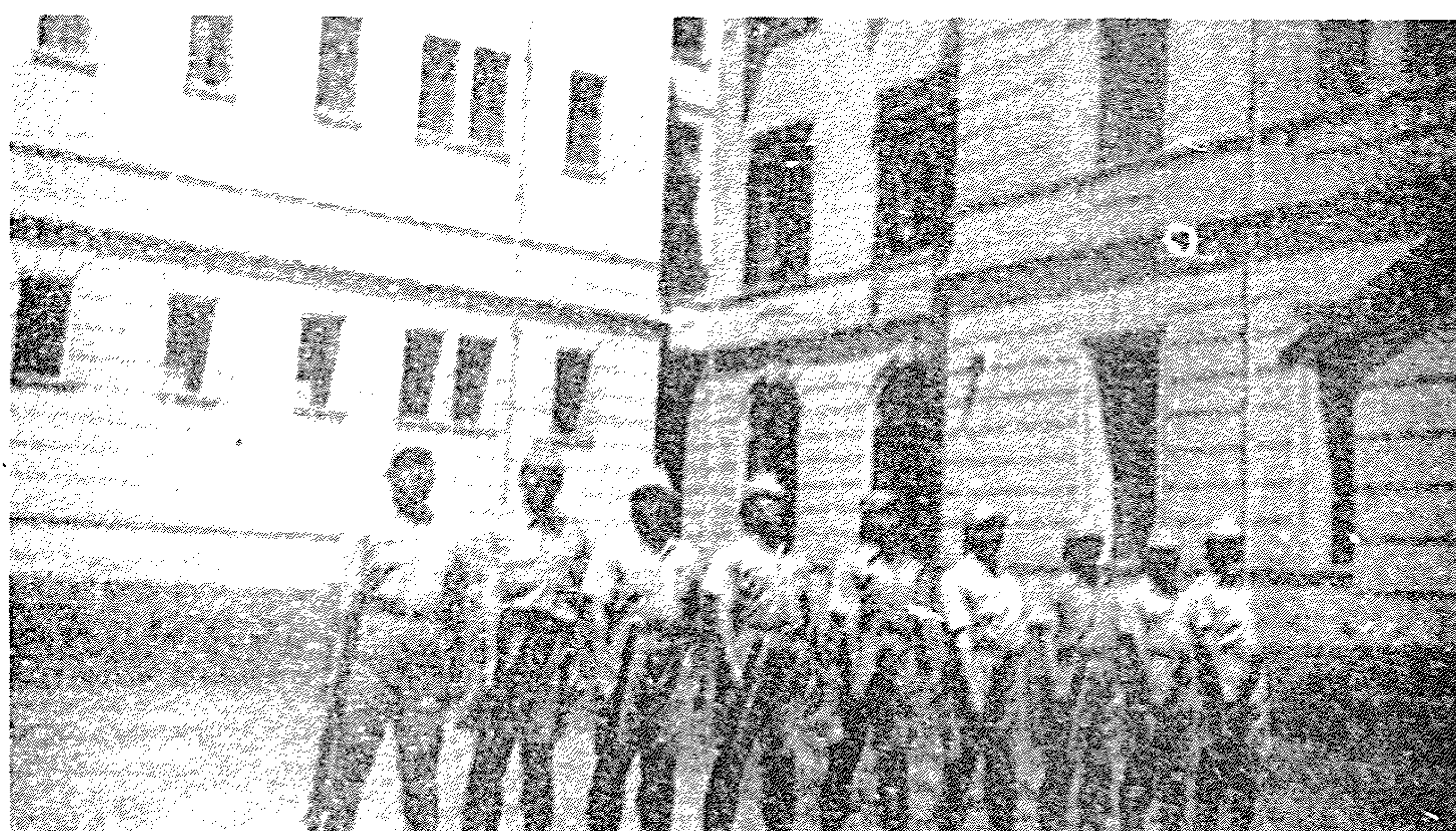
فى الحرس الوطنى



د. مندور متطوعاً فى الحرس الوطنى عام ١٩٥٩







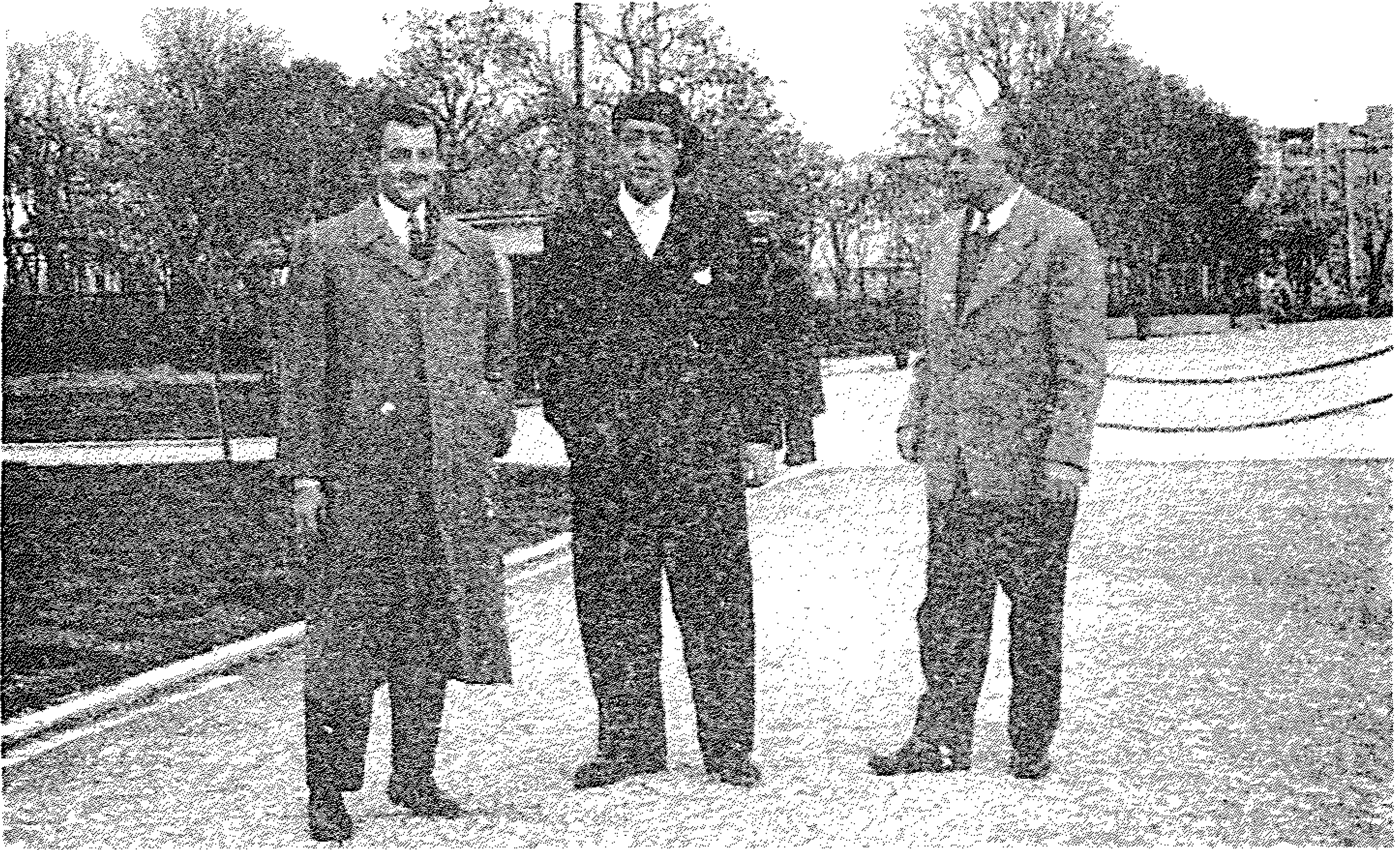




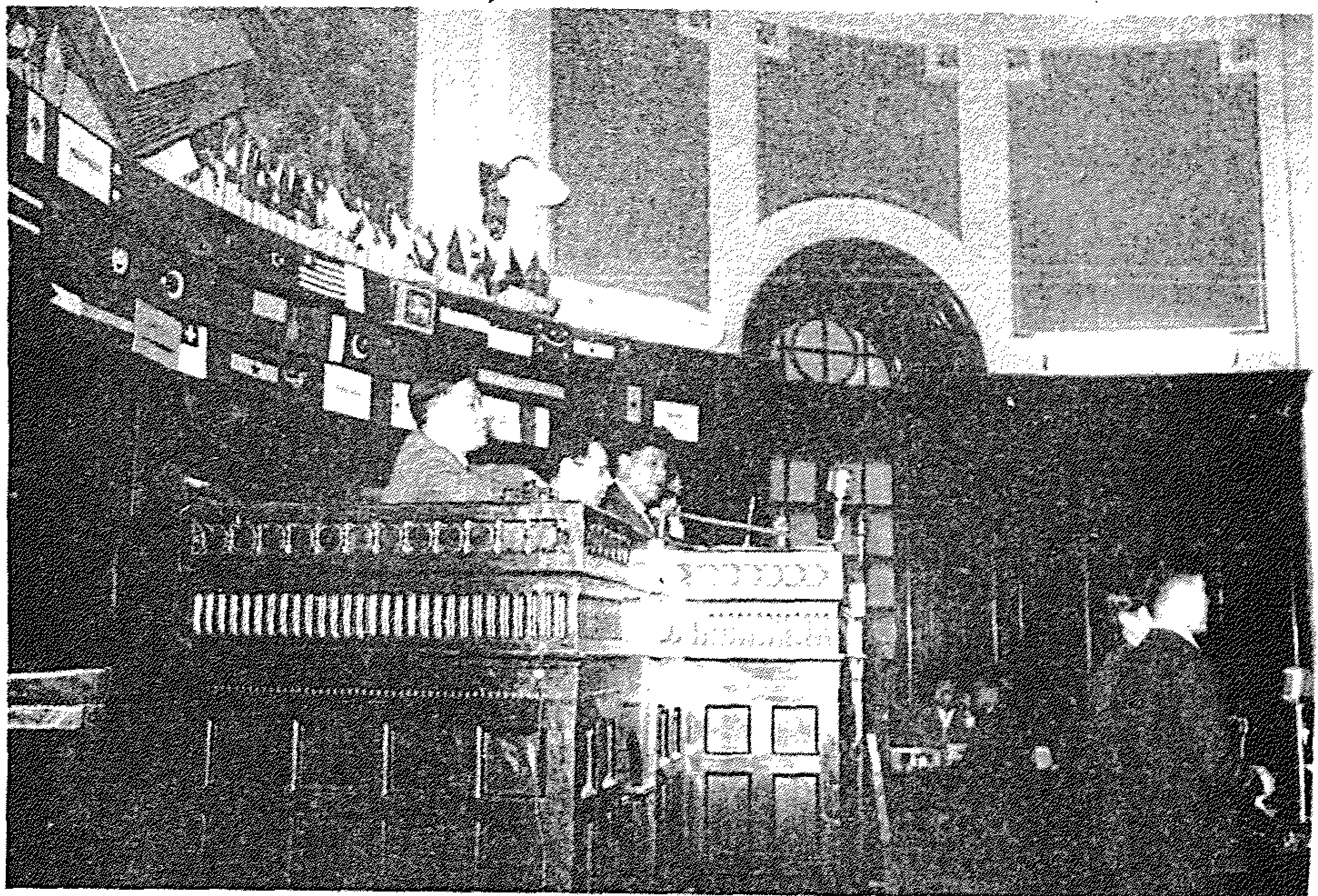
قامت الثورة وأسرع إليها حاملاً عواطفه



مع عبد الناصر ١٩٥٢



د. مندور فى زيارة لمدينة حلب عام ١٩٥٧



فى مؤتمر الأدباء العرب



فى مؤتمر الأدباء العرب



مع طلبته بداية الستينيات



مع والده ووالدته وأفراد الأسرة فى بيت العائلة



فى صالون ثقافى عام ١٩٥٩



مع طلبته بمعهد الفنون المسرحية



حوار ثقافى ١٩٦١



فى حفل سفارة إحدى الدول الاشتراكية ١٩٦٢



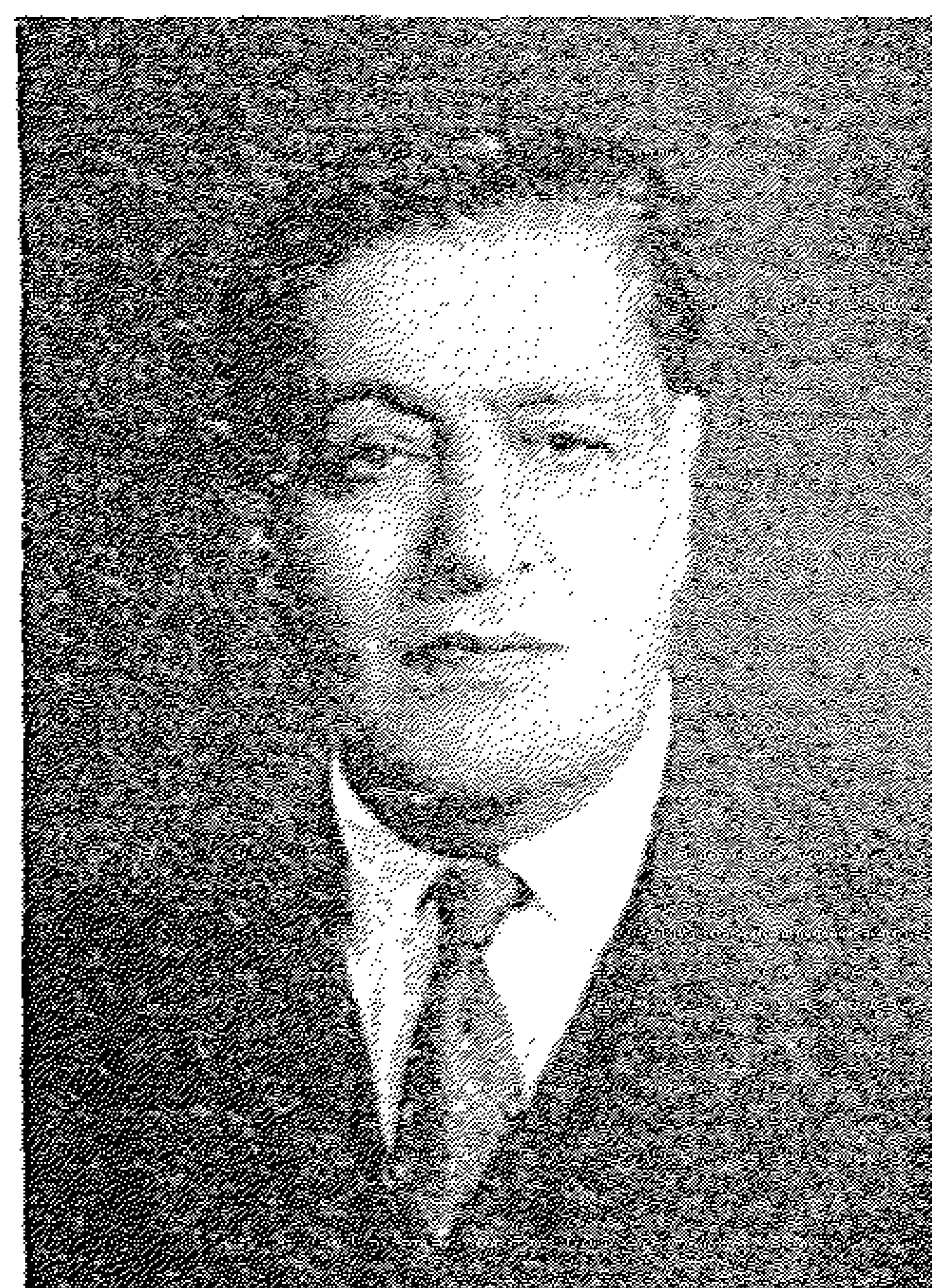
رحلة إلى أسوان مع طلبة معهد الفنون المسرحية

صور شخصية

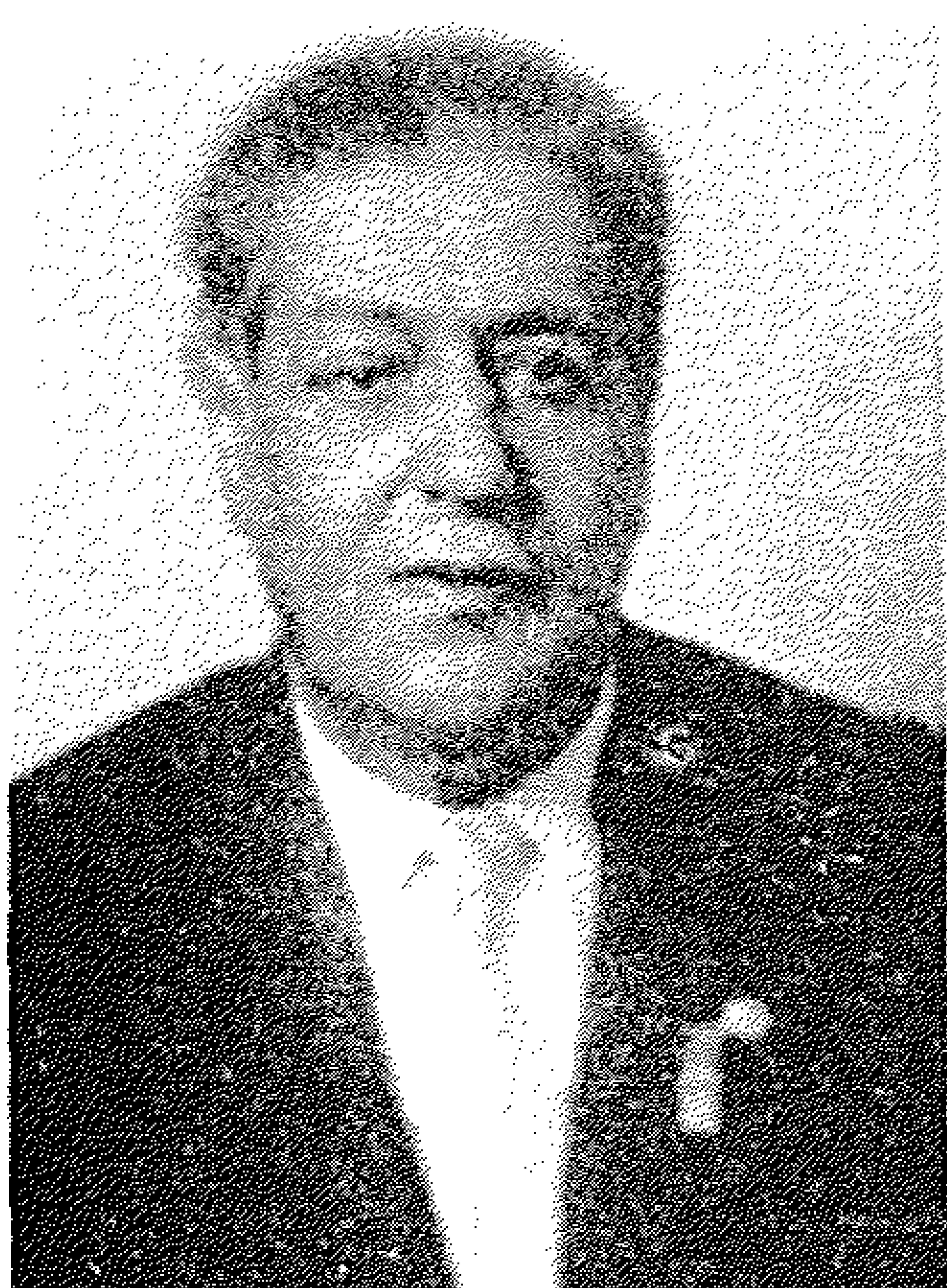


فى إحدى الندوات الثقافية ١٩٦٣

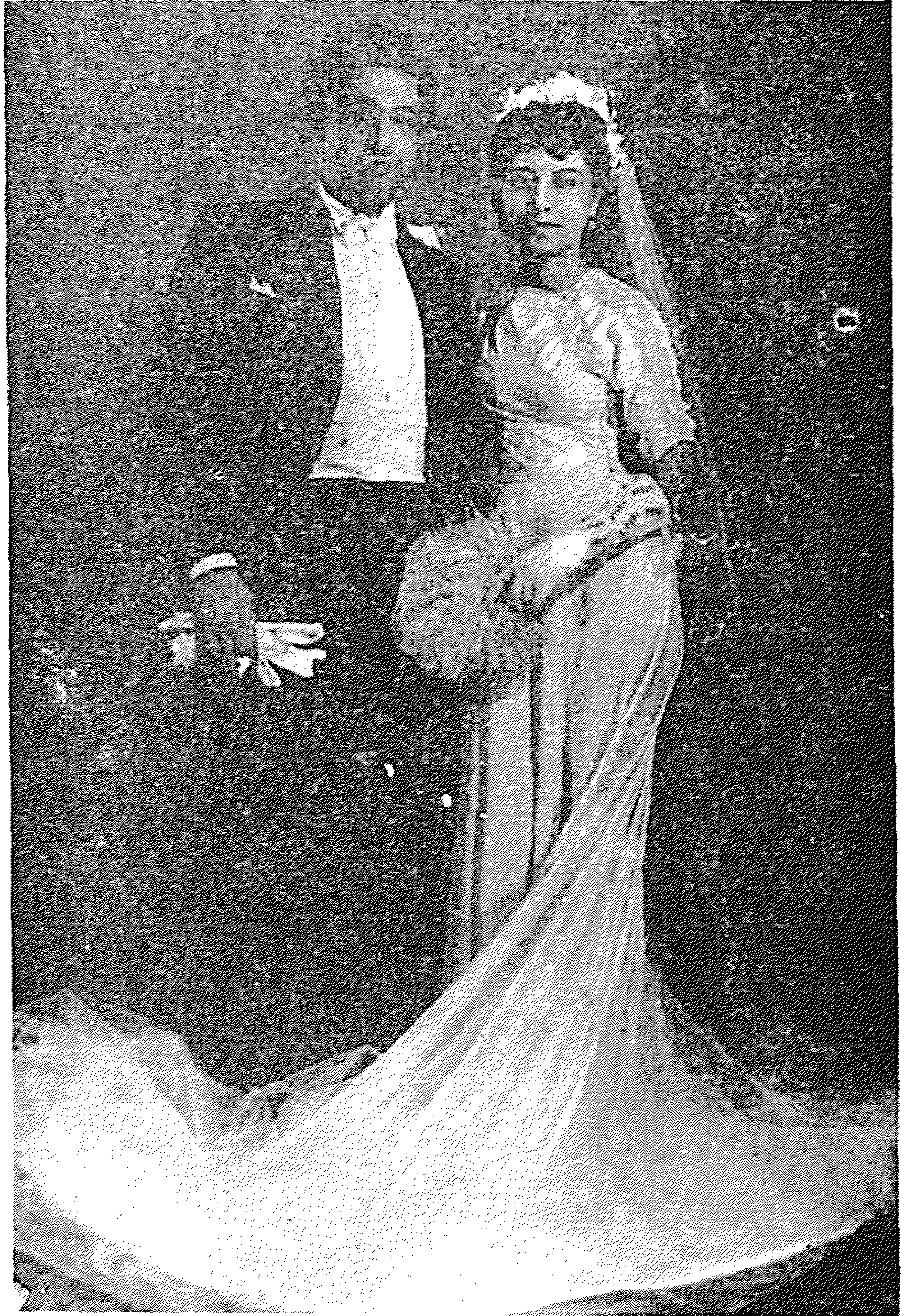
فى بداية الستينيات



فى نهاية الستينيات



د. مندور والأسرة

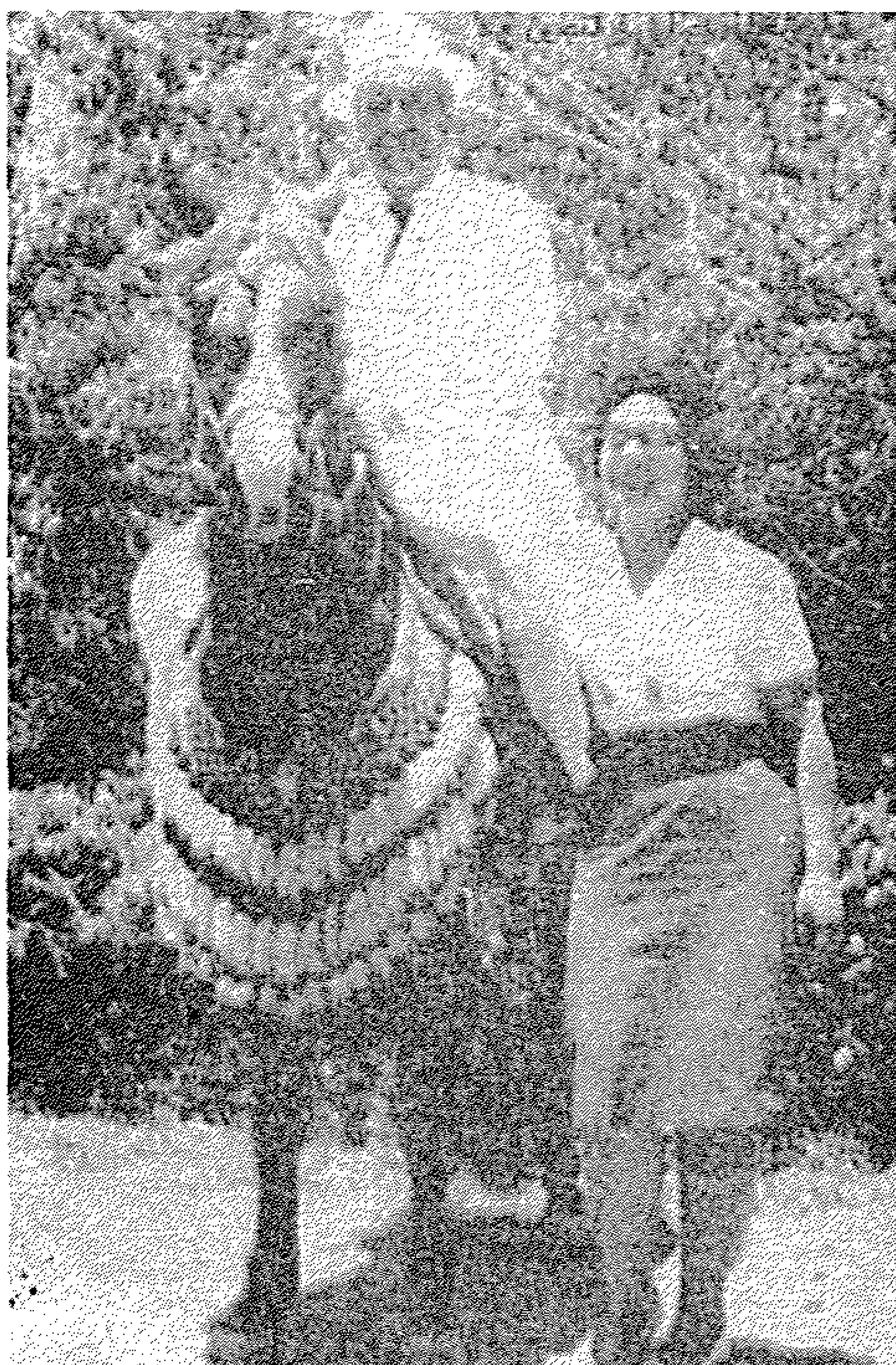


صورة الزفاف

مع زوجته

الشاعرة ملك عبد العزيز





د. مندور مع زوجته الشاعرة ملك عبد العزيز



د. مندور مع زوجته الشاعرة ملك عبد العزيز





أسرة الدكتور مندور عام ١٩٥٩

- د. مندور وزوجته الشاعرة التى قاسمته الحياة والنضال.
- فى الخلف من اليمين لليسار:
  - الشهيد العميد ماجد مندور.
  - المرحومة ليلى مندور كبير مذيعى البرنامج الثقافى.
  - د. حسام أكبر ابنائه.
- يمين الصورة المهندس خالد مندور يسار الصورة د. طارق مندور أصغر الأبناء ومؤلف الكتاب.



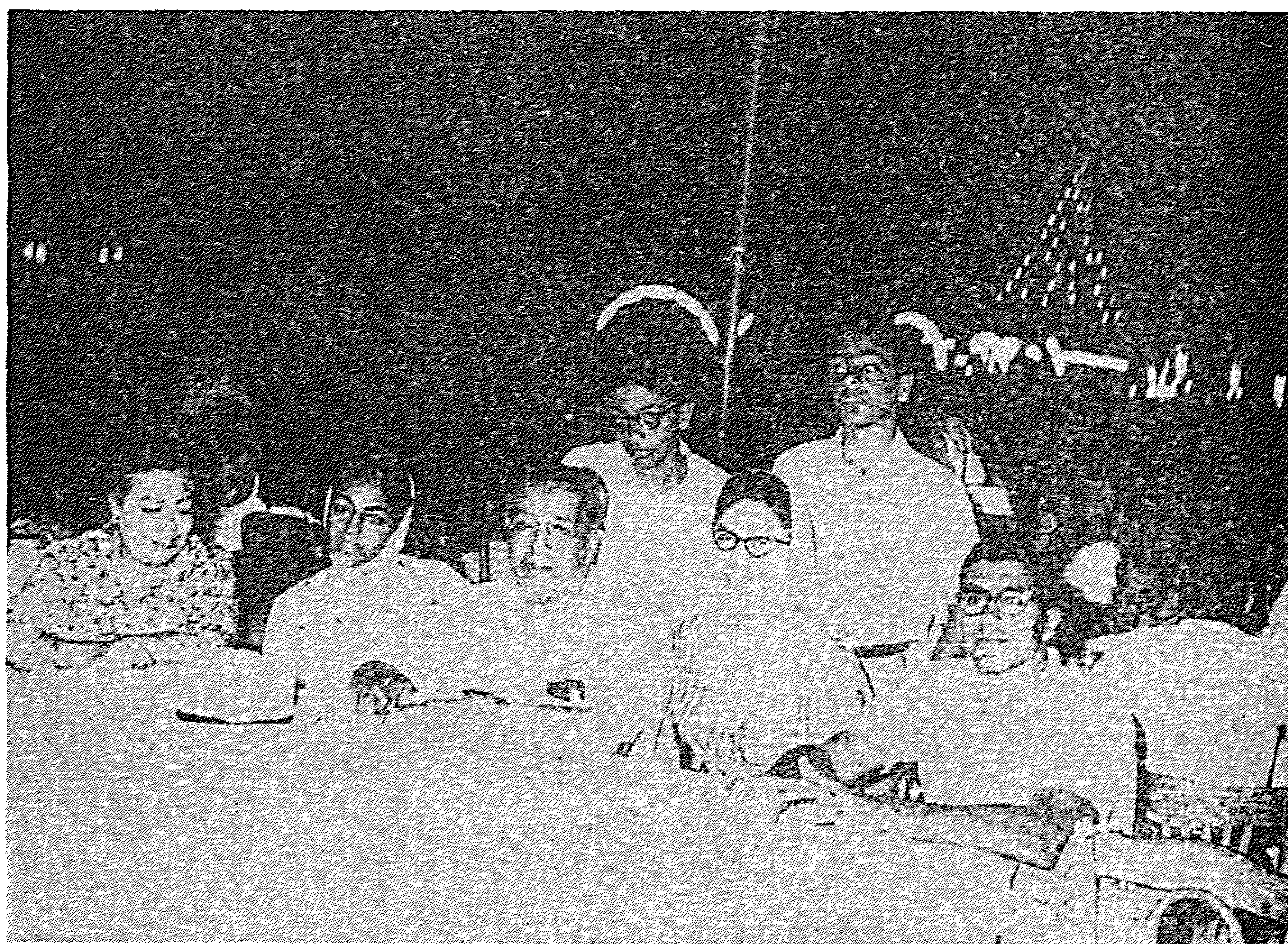
بجانب ابنته ليلى فى معرض للكتب عام ١٩٦٠



مع بعض أفراد عائلته



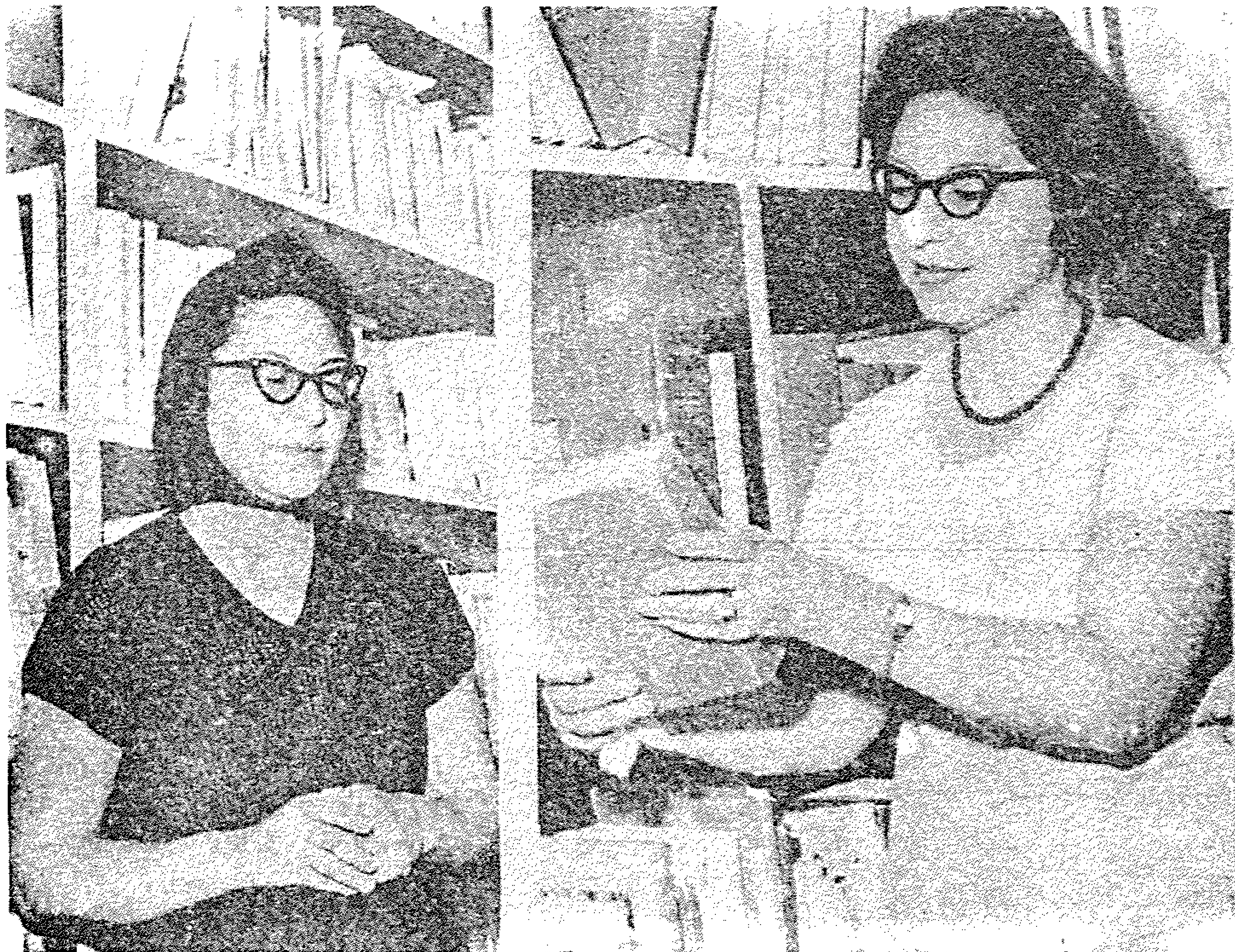
فى مصيف رأس البر عام ١٩٦٢



مع زوجته وبعض أبنائه



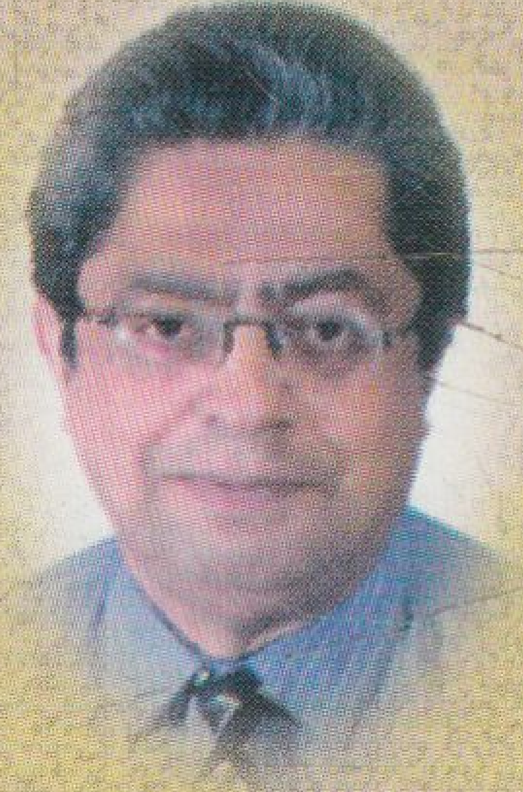
مع أخيه الأكبر الحاج مندور عام ١٩٦٣



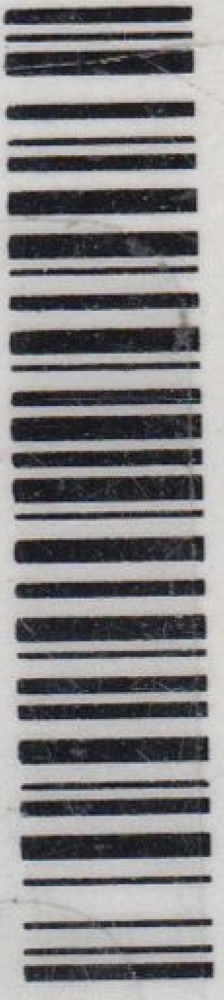
زوجة الشاعرة ملك عبد العزيز قبل وبعد رحيلة عام ١٩٦٥، ١٩٦٦

الفهرس

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب
ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس
www. egyptianbook org.eg
E - mail : info@egyptian.org.eg

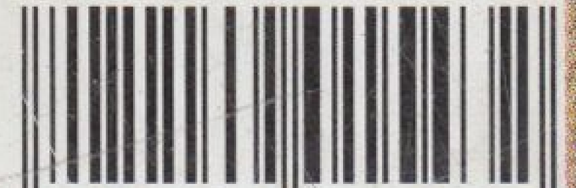


« عندما اعتقلنا صدقى باشا فى عشرة يوليو الماضى كان يظن أنه على وشك توقيع المعاهدة ولم يكن يدور بخلده أنه لا يزال فى البلاد رجال من المستقلين وغير المستقلين يقدرون أنهم يقومون اليوم بدور تاريخى فى تقرير مصير بلادهم ، وأن أحفادهم سيذكرون يومًا ما أنهم لم يفرطوا فى حقوق وطنهم ، ولا قبلوا له العبودية ، ومن منهم لا يتصور أطفال المدارس بعد خمسين أو مائة عام ، وهم يطالعون فى صحف الماضى أن هذا السياسى الوطنى أو ذاك قد ذاد عن وطنه ، عندما أريد تكبيله بأطواق الذل والاستعمار ، ومن منهم لا تهتز نفسه عندما يتصور هؤلاء الأطفال ، وهم يستمطرون عليه الرحمة ، ويود كل منهم أن استطاع أن يؤدى إلى وطنه خدمة مماثلة تخلد ذكراه بين أنوار الماضى المشرقة »





الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٥ جنيها


ISBN# 9789774210075
6 221149 015432